أبو خلدون
ساطع الحصري

يوم ميسلون

صفحة من تاريخ العرب الحديث

الناشر
مكتبة الكشاف ومطبعتها
بيروت

يوم ميسلون

ابو خلدون
ساطع الحصري

يوم ميسلون

صفحة من تاريخ العرب الحديث

مذكرات

مصدرة بمقدمة عن تنازع الدول حول البلاد العربية

ومذيلة بوثائق وصور

الناشر
مكتبة الكشاف ومطبعتها
بيروت

مقدمة

يوم ميسلون



إن يوم ميساون ، من أخطر الأيام التي سجلها تاريخ الأمة العربية ، في العصور الحديثة .

لأنه كان اليوم الذي انقرضت فيه أول دولة عربية عصرية تأسّست في الشام بعد الحرب العالمية .

لقد كانت هذه الدولة،في الواقع ، قصيرة العمر جداً : لأن المدة التي انقضت بين بدء تكوينها — عقب دخول جيوش الثورة العربيـــة الى دمشق — ، وبين انتهاء عهدها — باستيلاء الجيوش الافرنسيـــة الى عاصمتها — ، كانت أقل من سنتين : ١ تشرين الاول ١٩١٨ — ٢٤ تموز ١٩٢٠ . وأما المدة التي مضت بين يوم اعلان استقلالها بصورة رسميـة ، وبين يوم انقراضها بصورة فعلية ، فكانت أقصر من خمسة أشهر : ٨ آذار — ٢٤ تموز ١٩٢٠

ولكنّ هذه الدولة الفتيّة — على قِصَر عمرها — كانت عظيمـــة الدلالة ، وجليلة الشأن : لأنها كانت وليدة الثورة العربية وقبلة آمالهـا ؛ إنها كانت دولة عربية عصرية بكل معنى الكلمة : تشعر بعروبتها شعوراً

واضحاً ، وتعمل للقومية العربية عملاً متواصلاً ، — وتقدّر في الوقت نفسه — مقتضيات الحياة العصرية تمام التقدير . وقد تضافرت على تأسيسها جهود أحرار العرب ومفكّريهم ، وتراكزت حولها آمالهم وأمانيهم ، بعد أن كان قد مضى على عهود « استقلال الامة العربية ومجدها » سلسلة طويلة من قرون الانحطاط والاستسلام .

ويوم ميسلون هو اليوم الذي اندرست فيه هذه الدولة الفتيّة ، إثر حملة عسكرية ماكرة ، شُنت عليها بعد سلسلة طويلة من المناورات والمخادعات السياسية .

فنحن لا نغالي اذا قلنا إن ذلك اليوم كان يوماً فاصلاً في تاريخ القضية العربية : إنه كان خاتمة الفصول الاولى من القضية العربية ، وفاتحة فصولها الجديدة . ففيه انحلّ الجيش النظاميّ الذي تكوّن خلال الثورة العربية ، وبعده تبعثر رجال الثورة ودُعاة القومية ، في مختلف الاقطار ، وأخذوا يجابهون حياة كفاح جديدة ، شاقة ومتشعبة ، تختلف شروطها عن شروط الصفحة الاولى اختلافاً جوهرياً .

ولذلك يحق لنا أن نقول بكل توكيد : إن يوم ميسلون كان من أخطر الايام التي مرّت على الامة العربية ، في تاريخها الحديث .

* *

ولكن من دواعي الاسف الشديد ، أن وقائع يوم ميسلون وتفاصيلها لم تكتب ولم تنشر حتى الآن ، على وجهها الصحيح الكامل ؛ فقد ظلت أهم صفحات ذلك اليوم مجهولة من الاكثرية الساحقة من الطبقة المتنوّرة ، كما انه كثيراً مما نشر عن بعض صفحاته جاء مخالفاً للحقيقة والواقع مخالفة كبيرة .

والسبب الأصلي في ذلك — على ما أعتقد — هو : طبيعة الظروف

التي أحاطت باليوم المذكور ، وكثرة المفاجئات التي لابست صفحاته الأخيرة . فقد تسلسلت الوقائع – قبيل ميسلون – بسرعة كبيرة ، وتعقدت بمفاجئات كثيرة ، تعذّر معها على معظم شهودها الاطلاع على جميع تفاصيلها . ثم إن معظم هؤلاء الشهود تبعثروا – عقب الواقعة – في مختلف الاقطار العربية ، وبدأوا حياة كفاح جديدة وعنيفة ،صرفتهم عن التفكير في جمع وثائق ذلك اليوم،ونشر وقائعه بين الناس ، وإظهار حقائقه الى العيان ...

وقد قُدّر لي أن أكون في تلك الايام في قلب المسرح ، في موقف خاص يَسّر لي الاطلاع على جميع صفحات الوقائع بتفاصيلها التامة : ذلك لاني كنت عضواً في مجلس المديرين الذي كان يعمل عمل مجلس الوزراء ، منذ بداية تأليفه حتى إعلان الاستقلال ؛ ووزيراً في الوزارة الأولى التي تألفت إثر الاستقلال ؛ ووزيراً في الوزارة الثانية التي أعقبتها، والتي بقيت في الحكم حتى يوم ميسلون ؛ كل ذلك يَسّر لي الاطلاع على مقدّمات القضية من اولها الى آخرها ، اطلاعاً مباشراً .

زد على ذلك ، أن الوزارةالاخيرة كانت قد عهدت اليّ بمهمة التفاوض مع الجنرال غورو ، عقب تقدم جيوشه نحو سفوح ميسلون ؛ فتسنى لي من جرّاء ذلك أن اطلع على تفاصيل الصفحة الاخيرة من القضية ، أكثر من اي شخص آخر .

وفي الاخير ، قد رافقت الملك فيصل الى اوروبة بعد خروجه من سورية – غداة يوم ميسلون – ؛ ففسح ذلك امامي مجالا واسعاً لدرس جميع وثائق القضية – الرسمية منها وغير الرسمية – بتفصيل تام .

وكان الملك فيصل طلب اليّ عندئذ ان اتصل باحد علماء الحقوق الدولية في روما ، وان أزوّده بالمعلومات والوثائق اللازمة لوضع تقرير قانوني ضاف عن القضية السورية بوجه عام ، والعدوان الفرنسي في يوم

ميسلون بوجه خاص ؛ وسلمني الاوراق والوثائق الموجودة لديه ، تيسيراً لاداء هذه المهمة . فتفرّغتُ — مدة شهور — لدرس الوثائق المتعلقة بالقضية العربية ؛ وكتبتُ في الوقت نفسه تقريراً ضافياً عما جرى بيني وبين الجنرال غورو — قبل يوم ميسلون — من أحاديث ومناقشات .
ودوّنتُ ، بعد ذلك ، مذكراتي عما حدث من الوقائع في الايام التي تقدّمت معركة ميسلون من جهة ، والتي تلتها من جهة اخرى ، بكل تفصيل وعناية .

والمذكرات التي يراها القارىء في هذا الكتاب ، قد كُتبت في تلك الايام ، أي منذ نحو ربع قرن .

**

وقد قضت الظروف — بعدئذ — ان يوجّه الملك فيصل أنظاره نحو العراق ، ثم ان يذهب اليها لمواصلة خدمة الامة العربية من هذا الميدان الجديد . ورأى من حسن السياسة — بعد أن تولى عرش العراق — أن لا يتدخل في القضايا السورية تدخلاً علنياً ، قبل ان يضمن استقرار الامور في المملكة العراقية ؛ ولذلك لم ينشر التقرير القانوني الذي وُضع في روما ، وتجنب التحدّث عن الامور المتعلقة بسورية مدة تقرب من عشر سنوات ...

واما انا ، فقد قضت الظروف أن ارافق الملك فيصل الى العراق ايضاً ، وان اتولى مهمة وضع اسس المعارف الجديدة هناك . وهذه المهمة الشاقة تطلبت مني تفرّغاً تاماً ؛ فلم تسمح لي بنشر المذكرات التي كنتُ وضعتُها ، واضطرتني الى تركها مطوية بين اكداس الاوراق ...

**

ولكن الان ... وقد قضت الظروف أن ادرك السنة الدورية

الخامسة والعشرين من يوم ميسلون في دمشق الشام ، بعد ان شاهدت فيها وقائع دموية جديدة تحملني على الجزم بانها ستؤدي الى انتهاء العهد المشؤوم الذي بدأ بيوم ميسلون ... فقد رأيتُ من واجبي ان انشر هذه المذكرات .

غير اني رأيت من الضروري ان اضع لها مقدمة طويلة ، تستعرض وتلخص أهم الوقائع التاريخية والحوادث السياسية ، التي لا بدّ من الالمام بها ، لفهم ماهية حوادث ميسلون وادراك عواملها الاصلية .

لان حوادث ميسلون لم تكن بنت ساعتها ، بل كانت صفحة من صفحات القضية السورية ؛ والقضية السورية نفسها ، لم تكن قضية قائمة بذاتها ، بل كانت جزءاً من القضية العربية ؛ كما ان القضية العربية كانت وثيقة الارتباط بالمسألة الشرقية .

إن امثال هذه القضايا تترابط وتتشابك — عادة — مع عدد كبير من القضايا . وهذا التشابك يجعل من المتعذر فهم عوامل احداها من دون درس كثير من القضايا التي تظهر في الوهلة الاولى غريبة وبعيدة عنها .

فتاريخ الشرق العربي بوجه خاص مليء بأحداث ووقائع تُظهر هذه الحقيقة للعيان ، واضحة جلية :

مثال ذلك : أن التنافس الذي قام بين فرنسة وانكلترة على مصر بلغ حدّه الاقصى بعد الحملة الافرنسية التي وصلت الى فاشودا ؛ ولم ينته الا بعد الاتفاقية التي عُقدت بين الدولتين على أساس المساومة على المغرب الاقصى ...

والتنازع الذي حصل بين روسيا وفرنسة على الاماكن المقدسة في بقعة من بقاع آسيا العربية ، لم ينته الا بعد حرب قامت في اوروبة على ضفاف نهر الدانوب وسواحل البحر الاسود ، وبعد مؤتمر عُقِد في باريس باشتراك دول عديدة ...

والتنازع الذي حصل بين فرنسة وانكلترة حول السياسة السورية بعد الحرب العالمية ، لم ينته الا بمساومة تمّت على الموصل ونفط الموصل..

وقد غابت هذه الحقائق عن انظار معظم الذين كتبوا حول القضايا العربية بوجه عام ، وحوادث ميسلون بوجه خاص .

ولذلك رأيتُ من الضروري ان اتلافى هذا النقص ، بتصدير هذه المذكرات بنظرة إجمالية تستعرض مقدمات الحوادث التي انتهت الى يوم ميسلون .

وإتماماً لهذه الغاية قسمتُ هذا الكتاب الى قسمين : فالقسم الاول منه يشرح المقدمات ، والقسم الثاني يُبين الوقائع . وقد ألحقتُ بالكتاب ذيلًا يتألف من الوثائق المتعلقة بأهم الوقائع المسرودة في القسم الثاني .

وقد عمدتُ — في القسم الاول — الى تلخيص ما اطلعتُ عليه من مراجعة الكتب والمجلات ، واما القسم الثاني ، فقد عرضتُ فيه ما شاهدته وسجلته بنفسي ، خلال الوقائع والحوادث نفسها .

دمشق الشام — تموز ١٩٤٥

القسم الأول

عوامل ومقدمات

تمهيد

اطماع فرنسا في سورية

ان تاريخ اطماع فرنسة في سورية ، تاريخ طويل ، ترجع منابعه الاصلية الى الحروب الصليبية :

لقد تعود الفرنسيون ان ينظروا الى الحروب المذكورة كأثر من آثار « اسلافهم العظام » ، وان يعتبروا الامارات اللاتينية التي قامت على بعض الاراضي السورية خلال تلك الحروب جزءاً من أجزاء «تاريخهم المجيد » . ولذلك كان من الطبيعي ان يتولد في نفوسهم نزوع الى إتمام عمل تلك الحروب ، واعادة عهود تلك الامارات .

ان هذا النزوع جعل الافرنسيين ينصبون أنفسهم حماة للمسيحيين في الشرق ، ليتخذوا من هذه الحماية وسيلة للاستيلاء على بلاد الشام في يوم من الايام .

وهذه السياسة حملت فرنسا على الاكثار من الارساليات ، لتأسيس المعاهد الدينية والتعليمية المتنوّعة ، في مختلف انحاء الشرق الادنى بوجه عام ، والشرق العربي بوجه خاص .

وقد استمرت فرنسة في إتباع هذه السياسة باهتمام كبير ، حتى بعد ما قرّرت فصل الدين عن الدولة وجعل التعليم « علمانياً » في بلادها ،

وحتى بعدما ضيقت الخنـــاق على الاكليروس ، وصادرت املاكهم ، وحظرت عليهم الاشتغال بالتعليم داخل فرنسة نفسها .

وقد اتّبعت بهذه الصورة سياسة ذات وجهين : — سياسة مكافحة الاكليروس داخل البلاد وحمايتهم خارج البلاد — عملا بالمبدأ الذي عبر عنه « غامبتّا » الشهير بكلمة سارت مسرى الأمثال :

« إن عداوة الاكليروس ليست من المواد التي يسوغ تصديرها الى خارج البلاد » .

***

ومن الغريب ان سياسة الاستعمار الجديدة التي سلكتها فرنسة على سواحل البحر المتوسط منذ سنة ١٨٣٠ قد أضافت الى هـــذا العامل الاصلي القديم ، عاملاً جديداً ، يُسانده في العمل والتأثير ، وان خالفه في الماهية والاساس : فقد أخذت فرنسة ، منذ ذلك التاريخ ، تبسط نفوذها على بلاد اسلامية واسعة الارجاء ، وتمكنت من فرض سلطانها شيئاً فشيئاً على الجزائر وتونس والمغرب الاقصى ؛ واصبحت تعتبر نفسها — من جراء ذلك — صاحبة « امبراطورية اسلامية » على سواحل افريقية الشمالية . فكان من الطبيعي ان تطمح بعدئذ الى امتلاك سورية بهذه الصفة الجديدة ايضاً ، بغية توسيع هذه « الامبراطورية الاسلامية » — على حد تعبير ساستها — ، وتدعيم نفوذها على المسلمين ، عن طريق السيطرة على أهم المراكز الاسلامية القائمة في سورية .

فصارت فرنسة تسعى لبسط نفوذها وفرض سيطرتها على سورية ، مدفوعة بما تقتضيه « سياستها المسيحية » من جهة ، و « سياستها الاسلامية » من جهة اخرى . واصبحت — لذلك — اكثر الدول طموحاً الى امتلاك سورية وأشدّها اهتماماً بها على الاطلاق .

ولا نغالي اذا قلنا انها صارت تعتبر نفسها « الوارثة الشرعية » للدولة

العثمانية في الاراضي السورية ، تلك الدولة التي كانت تُعدّ في حـالة « مرض الموت » منذ مدة غير يسيرة .

وقد كانت فرنسة تمني نفسها – مدة طويلة من الزمن – بادخال مصر ايضاً في نطاق نفوذها وسيطرتها ، غير انها اضطرّت اخيراً الى التخلي عن هذه الآمال بصورة نهائية . ونستطيع أن نقول ان هذا الاضطرار زادها تمسكاً بالاحلام التي تحوم حول سورية ، وبالاطماع الـتي ترمي الى امتلاكها .

***

وكان لا بدّ لأطماع فرنسة هذه ، من أن تصطدم بعقبتين مُهمتين : الاولى المنافسة الدولية ، والثانية المقاومة العربية .

وقد قدّرت فرنسة خطورة العقبة الاولى حق قدرها ؛ فبذلت كل ما تستطيعه من جهود وتضحيات للتغلب عليها . وفي وسعنا أن نقول : إنها لم تُقدم على ضربة ميسلون ، إلا بعد أن توفقت في تذليل هذه العقبة – عن طريق المساومة ، وضمنت عدم معـارضة أية دولة من الدول فيما تنوي عمله في سورية .

وأما العقبة الثانية – فان فرنسة لم تُقدّرها حق قدرها في يوم من الايام ؛ بل استصغرت شأنها على الدوام . وتوهمت ان ضربة ميسلون ستقضي على المقاومة العربية قضاء مبرماً . ولم يخطر ببالها قط ، أن هـذه المقاومة ستزداد بعد ضربة ميسلون يوماً فيوماً ، الى ان تقصي فرنسة عن سورية إقصاء تاماً .

فاذا كانت واقعة ميسلون بمنزلة الفصل الاخير من رواية « المنافسة الدولية التي حامت حول سورية » ، فانها كانت في الوقت نفسه بمثابـة الفصل الاول من منقبة « المقاومة الوطنية القومية التي قامت في سورية ضد القوى الافرنسية » .

وقد توالت فصول هذه المنقبة بعد يوم ميسلون بدون انقطاع ؛ ولن تنتهي إلا بعد اتمام مهمتها ، وإجلاء القوى الفرنسية عن جميـــع أقسام سورية ... ولو قدر لذلك أن يتمّ بعد مرور مدة تزيد على ربع قرن ، من ضربة ميسلون الغادرة .

التنازع الدولي حول البلاد العربية



إن قضايا البلاد العربية قد اعتبرت - بين الدول الاوروبية - طوال القرن الماضي ، وخلال العقدين الاولين من القرن الحاضر ، فرعاً من فروع « المسألة الشرقية » ، التي كانت تعني - في حقيقة الأمر - مسألة « اقتسام الاراضي التابعة للدولة العثمانية » .

ذلك لانّ أهم وأعظم اقسام البلاد العربية كانت قد دخلت بصورة رسمية ، في حدود الدولة العثمانية ، منذ قرون عديدة . فقد تمكنت تلك الدولة من بسط نفوذها وسيطرتها - الفعلية أو الاسمية - على جميع أقطار افريقية العربية - باستثناء المغرب الاقصى - ، وعلى جميع أقسام آسيا العربية - باستثناء قلب الجزيرة وحضرموت - . فكان من الطبيعي أن تعتبر قضايا البلاد العربية من فروع المسألة الشرقية ، في العلاقات الدولية .

ومن المعلوم أن الدولة العثمانية قد دخلت منذ القرن الثامن عشر ، ولا سيما خلال القرن التاسع عشر ، في دور التفكك والهزال . ولم تعش بعد ذلك إلاّ بفضل تنازع الدول على اقتسام أقطارها المختلفة .

وهذا التنازع كان شديداً ومُعَقّداً : فقد كانت معظم أقطار الدولة العثمانية مطمح أنظار دول عديدة في وقت واحد . فكل دولة من الدول

العظمى ـ على الأخص ـ كانت تطمع ببعض الأقطار ، وتسعى إلى تقوية نفوذها فيها ، استعداداً لاستكمال الوسائل اللازمة لامتلاكها ؛ كما أنها كانت تنزع ـ من جهة أخرى ـ إلى الحيلولة دون توسّع نفوذ مُنافسيها ، ليس في الأماكن والأقطار التي تطمح اليها فحسب ـ، بل في سائر الأماكن والأقطار أيضاً ؛ لأنها كانت ترجّح ـ مبدئياً ـ « بقاء تلك الأماكن والأقطار تحت إدارة الدولة العثمانية الضعيفة » ، على « إنتقالها إلى أيدي دولة أوروبيّة قوية » .

وهكذا كانت كل دولة من الدول الطامحة تترقب الفرص لنفسها ، وتقف بالمرصاد لغيرها .

ولا حاجة لبيان أن النتيجة الطبيعية التي تؤدّي إليها هذه المنافسات الدولية ، كانت إبقاء « ما كان على ما كان » فترة طويلة من الزمان .

إن تعبير « إبقاء ما كان على ما كان » هذا ، كان في بادىء الأمر لسان حال السياسة الضمنية التي اضطر الجميع إلى مراعاتها بحكم الطبيعة وقسر الظروف ، بلا مفاوضة ولا مناقشة ولا معاهدة — . لكن هذا التعبير أصبح بعد حرب القريم دستور السياسة الدولية التي اتفق عليها جميع الدول العظمى بصورة صريحة ، بمعاهدة رسمية : لأن « مراعاة تامية الدولة العثمانية » Integrité de L'Empire Ottoman كانت من أهم المبادىء التي تقرّرت في معاهدة باريس المشهورة .

ولا حاجة للقول : إن الدول المذكورة لم تتفق على هذه السياسة ، رغبة في حفظ كيان الدولة العثمانية ؛ بل انها اتفقت على هذه السياسة تحاشياً عن اصطدام بعضها ببعض ، اصطداماً قد يعود عليها جميعها بأضرار كبيرة . ونستطيع أن نقول : إنها اتفقت على إبقاء ما كان على ما كان، انتظاراً لسنوح الفرص الملائمة لتحقيق مطامحها من غير مجازفة ، وذلك عن طريق المفاوضة والمساومة .

ولهذا السبب بدأت الدول–بعدمعاهدةباريس –تسلك سبيل المساومة على أساس « التعويضات المتقابلة » . ولا نغالي إذا قلنا ان تاريخ المسألة الشرقية تحوّل بعـــدئذ إلى سلسلة طويلة من المنافسات والمساومات الدولية .

إن البلاد العربية التابعة للدولة العثمانية ، كانت من أهم دواعي هذه المنافسات ، ومن أثمن بضائع تلك المساومات .

ولذلك يجدر بنا أن نستعرض أهمّ مراحل هـــذه المنافسات ، وأهم صفحات هذه المساومات ، استعراضاً سريعاً .

قبل الحرب العالمية



إن أول الحركات الفعلية التي استهدفت « الإخلال بالحالة الراهنة » في البلاد العربية التابعة للدولة العثمانية ، قامت بها فرنسة في أواخر القرن الثامن عشر ، بارسال حملة عسكرية إلى مصر تحت قيادة نابوليون بونابارت .

إن الحملة المذكورة استولت على مصر بسهولة ، ثم اجتازت صحراء سينا الى سورية ، ووصلت إلى أسوار عكا . غير ان انكلترة رأت في استيلاء الفرنسيين على مصر ، ما يخل بمصالحها ، وما يهدد مستقبل مستعمراتها . فهبت تساعد الدولة العثمانية ضد فرنسة مساعدة فعلية : فدمرت الاسطول الافرنسي في « أبو قير » وواصلت مخاصمة فرنسة في مصر ، الى أن اضطرتها الى الجلاء عنها .

فالجيوش الافرنسية التي دخلت مصر سنة ١٧٩٨ قد جلت عنها سنة ١٨٠٢ ، ولم تبق فيها إلا ثلاث سنوات وثلاثة أشهر .

غير أن خروج الجيوش الافرنسية من مصر – على هذا المنوال – لم يؤد الى تخلي فرنسة عن فكرة الاستيلاء على مصر مرة أخرى : فقد قال نابوليون لممثل بريطانيا – في عهد قنصليته – قبل أن تمضي على الجلاء سنة كاملة : « إن مصر ستعود الينا ، عاجلاً أو آجلاً ، وذلك اما بانحلال الدولة العثمانية ، أو بالاتفاق معها . . »

ان كلمة نابليون هذه أصبحت فيما بعد دستوراً للسياسة الفرنسية ، وبقيت كذلك مدة تناهز القرن .

ان فرنسة لم تخرج مصر من « نطاق مطامعها » الا في أوائل القرن الحاضر ، حيث ساومت انكلترة بالمغرب الأقصى عليها ، واتفقت معها ، في هذا الشأن ، سنة ١٩٠٤ .

***

قبل أن تمضي على جلاء الجيوش الفرنسيّة عن مصر ثلاثة عقود من السنين ، أقدمت فرنسة على إنزال ضربة جـديدة على البلاد العربية : فارسلت حملة عسكرية قوية الى الجزائر ، سنة ١٨٣٠ .

إن الجيوش الفرنسية استولت على مدينة الجزائر بسهولة ، واستطاعت ان تقضي على السلطة القائمة هناك بلا مشقة . غير أنها ، عندما أخذت تتقدم نحو الداخل ، لقيت مقاومة عنيفة من أهل البـلاد . واكتسبت هذه المقاومة قوة كبيرة عندما تنظمت تحت زعامـة الأمير عبد القادر . ولم تستطع فرنسة ان تتغلب على هذه المقاومة ، الا بعد جهود وحروب استمرّت خمس عشرة سنة ، استعملت خلالها شتى انواع العنف والقسوة ، وارتكبت أشنع ألوان المظالم والفظائع .

ان عمل فرنسة في الجزائر لم يثر مشاكل دولية ؛ لأنه لم تكن توجد عندئذ دولة تستطيع أن تنافس فرنسة غير انكلترة ، وانكلترة لم تجد في عمل فرنسة هذا ما يخلّ بمصالحها ، ويعرقل سيطرتها على البحر المتوسط ؛ لأنها كانت قد احتلت جزيرة مالطا ، وحصلت بذلـك على مركز بحري مهم وسط البحر المذكور .

في الواقع أن سياسة القسوة التي سلكتها فرنسة للقضاء على مقـاومة الجزائريين ، والفظائع التي ارتكبتها لبسط سيطرتهـا عليهم ، أوجدت استياء شديداً في الرأي العام الاوروبي بوجه عام وفي الرأي العـام

الانكليزي بوجه خاص. وهذا الاستياء أثار حملة صحفية عنيفة ضد فرنسة. غير ان الأمر لم يتعدّ حدود النقد الأدبي؛ فتمكنت فرنسة من توسيع أقدامها في الجزائر، وبسط سيطرتها التامة عليها، من غير ان تتعرض لمشاكل دولية من جرّائها.

وبعد ذلك، أخذت فرنسة تعدّ العُدّة لاتخاذ الجزائر واسطة للتوسع شرقاً نحو تونس من جهة، وغرباً نحو فاس من جهة أخرى. ولكنّها لم تشرع في تنفيذ سياستها هذه بصورة فعليّة الا بعد ان مضى على ضربة الجزائر نصف قرن كامل.

***

خلال انشغال فرنسة بحملة الجزائر، ثار محمد علي باشا — والي مصر إذ ذاك — على الدولة العثمانية.

وهذه الثورة، وإن ظهرت في بادىء الأمر مسألة داخليّة ـ لا تهمّ أحداً غير الدولة العثمانية ـ غير أنها سرعان ما انقلبت الى حركة واسعة النطاق، تهدد كيان الدولة من أساسه. وقد أثارت، لذلك، اختلافات دولية شديدة، أدخلت المسألة الشرقية في دور خطير جداً: لأن الحملة العسكرية التي جهّزها محمد علي باشا بقيادة ابنه ابراهيم باشا، افتتحت سورية بسهولة عظيمة، ثم اجتازت جبال طوروس، وأخذت تتغلغل في قلب الأناضول، الى ان وصلت الى مدينة كوتاهية؛ فلم يبق أمامها جيش عثماني يستطيع أن يمنعها من التقدّم نحو عاصمة الدولة والاستيلاء عليها. وهذه الحوادث السريعة أوقعت الدول الاوروبية في حيرة شديدة، حتى أنها أحدثت في السياسة الدولية أزمة خطيرة.

ان فرنسة كانت تحبذ حركة محمد علي وتشجعها، فأخذت تؤيده وتساعده بكل ما لديها من قوة.

ولكنّ روسيا، أرادت أن تتخذ هذه الحوادث وسيلة لبسط حمايتها

على الدولة العثمانية ، فعرضت عليها مساعدتها لتوقيف الجيوش الزاحفة لقاء منحها بعض الامتيازات ؛ واستطاعت ان تحملها على عقد المعاهدة المشهورة باسم اتفاقية « خنكار اسكلا سي »

وأما انكلترة ، فقد هالها عمل هاتين الدولتين ؛ ورأت من مصلحتها أن تساعد الدولة العثمانية ضد محمد علي باشا ، مع تحويل القضيّة المصرية الى قضية اوروبية ، كيلا يبقى مجال لانفراد دولة من الدول المعظمة في استغلال الوقائع لمنفعتها .

ومن المعلوم أن الأزمة المذكورة قد استمرّت مدة تقرب من عشر سنوات ؛ فاصطدمت خلالها السياسة البريطانية بالسياسة الفرنسية اصطداماً عنيفاً ، وكان الفوز – في آخر الأمر – حليف السياسة البريطانية .لأنها ثابرت على العمل – بشتى الوسائل – ، إلى أن اضطرته محمد علي إلى الجلاء عن الأناضول أوّلاً ، وعن سورية ثانياً ، والاكتفاء بمصر وحدها أخيراً .

***

إن احتلال سورية من قبل الجيوش التي جهزها محمد علي باشا خلال ثورته على الدولة العثمانية – مع ما تبع ذلك من ثورات داخلية وتحريكات خارجية ، أوجد تأثيراً عميقاً في البلاد .

ففرنسة التي التزمت جانب محمد علي قامت بدعاية شديدة له ضد الدولة العثمانية .وأما انكلترة التي التزمت جانب الباب العالي ، فقد قامت بدعاية قوية للدولة العثمانية ضد محمد علي . وكان من الطبيعي أن تجد دعايات الفرنسيين وتحريكاتهم ، أخصب الاراضي بين الموارنة . وأما دعايات الانكليز وتحريكاتهم فقد وجدت أخصب الاراضي بين الدروز . فاصبح الموارنة ، من جرّاء ذلك ، مساعدين لمحمد علي منذ بدء ثورته ؛ مع ان الدروز كانوا ثائرين عليه ، منذ بداية حركته . وهكذا ، انتقل

النزاع القائم بين فرنسة وانكلترة الى الجبهة الداخلية ، على شكل نزاع بين الدروز والموارنة . وهذا ، اضاف الى أسباب المنازعات القديمة سبباً جديداً أكسبها حدّة وشدّة . وأصبح جبل لبنان — بعد انسحاب الجيوش المصرية — مسرحاً لوقائع أليمة ، ومثاراً لمنافسات دولية عنيفة .

وقد استمرّت الازمة التي نشأت في لبنان بهذه الصورة نحو عشرين عاماً . وقد سعت انكلترة خلال هذه الأزمة للحيلولة دون انفراد فرنسة بمعالجة القضيّة . واستطاعت أخيراً أن تضع لبنان تحت رقابة دولية ، تشترك فيها فرنسة وروسيا وبريطانيا وبروسيا والنمسا .

وعندما كثرت الوقائع واشتدت الأزمات — سنة ١٨٦٠ — اجتمع ممثلو الدول المذكورة في باريس ، واتفقوا على إرسال حملة عسكرية إلى سورية — بموافقة الدولة العثمانية ، وبغية مساعدتها في توطيد الأمن والنظام — على أن تتم مهمتها خلال ستة أشهر على الاكثر .

وقد تولت فرنسة تجهيز الحملة العسكرية ، وتولت الدول الأربع الباقية احضار القوى البحرية الضرورية لحماية الحركات . ثم اجتمع قناصل الدول المذكورة في بيروت ، ووضعوا مشروع نظام خاص لإدارة لبنان . وقد اقترن هذا المشروع بموافقة الدول المذكورة سنة ١٨٦١ ، ونفذ حالا . وقد اعتبر لبنان بموجب هذا النظام « متصرفية مستقلة » تتمتع بحكم ذاتي اداري ، يديرها متصرّف مسيحي ، يعيّن بارادة ملكيّة . وبقي هذا النظام الذي وُضع للبنان — بناء على الاتفاق الدولي الآنف الذكر — نافذاً أكثر من نصف قرن ، أي الى حين نشوب الحرب العالمية الأولى واشتراك الدولة العثمانية فيها

***

حدثت خلال أزمة لبنان ، أزمة أخرى ، كانت أقلّ شأناً منها في

حد ذاتها ، ولكنها أصبحت أكثر خطراً منها من جراء الخلافات الدولية التي تبعتها : وهذه الأزمة هي التي عُرفت باسم قضية الأماكن المقدسة

إن خدمة الأماكن المقدسة في القدس وفي بيت لحم تعتبر من الخدمات الدينية المهمة لدى الطوائف المسيحية . ولهذا كان رجال الدين من الكاثوليك والأرثوذكس يتنافسون في خدمة مختلف الأقسام من تلك الأماكن منافسة شديدة . وكثيراً ما كان يؤدي هذا التنافس الى مخاصمات عنيفة بين رهبان الطائفتين .

وكانت فرنسة ، تدعي لنفسها حق حماية الكاثوليك بوجه عام . وكانت روسيا تجعل نفسها حامية للارثوذكس بوجه خاص . وكانت كل من هاتين الدولتين تطلب من الدولة العثمانية بعض الامتيازات للطائفة التي تلتزمها ، وتحتج على الامتيازات التي تعطى للطائفة المنافسة لها .

وقد اكتسبت هذه المنافسة خطورة خاصة في اواسط القرن التاسع عشر . لان روسيا صارت تهدد الدولة العثمانية بصورة فعلية ، في حين أن انكلترة انضمت الى فرنسة في هذا المضمار ، وحملت الباب العالي على رفض المطالب الروسية . وهذا الخلاف الذي أخذ يزداد شدة ، يوماً بعد يوم ، أدى في الأخير إلى حرب عنيفة ، ولكن وقائع هذه الحرب لم تجر في الأراضي المقدسة ، ولا في قطر آخر من البلاد العربية ، بل جرت في اوروبة ، على طول نهر الدانوب ، وعلى سواحل البحر الاسود . ذلك لأن انكلترة اتخذت الخلاف الذي نشأ من قضية الأماكن المقدسة ذريعة لوضع حد لتغلغل النفوذ الروسي في الشرق الأدنى ، ولا سيما للحيلولة دون سيطرة الاسطول الروسي على جميع سواحل البحر الاسود . واستطاعت أن تضمن لنفسها مؤآزرة دول عديدة مؤآزرة عسكرية فعلية ، في سبيل « حماية الدولة العثمانية من التعديات الروسية » .

ومن المعلوم أن الحرب التي عرفت باسم « حرب القريم » انتهت

بانتصار جيوش الدول المتحالفة على روسيا ، وأدّت الى عقد مؤتمر دولي في باريس سنة ١٨٥٦ . وقد قررت المعاهـــدة التي وضعت في المؤتمر المذكور مبدأ « المحافظة على تمامية أراضي الدولة العثمانية » .

وهكذا بقيت أوضاع البلاد العربية التابعة للدولة العثمانية على حالتها السابقة .

حرصت فرنسة بعد هذه الوقائع حرصاً شديداً على إبقـاء الأمور في مصر وسورية على ما كانت عليها قبلا . حتى أنها عندما دعيت الى مؤتمر برلين ـ بعـد الحرب الروسية العثمانية ـ لم تلبّ الدعوة للاشتراك في المؤتمر المذكور ، إلا بعد أن أخذت من انكلترا وعــداً قاطعاً بترك القضايا المتعلقة بمصر وسورية والاراضي المقدّسة خارجة عن ابحاث المؤتمر ومذاكراته .

ولكن ... قبل أن يمضي على ذلك أكثر من خمس سنوات ، أقدمت فرنسة على انزال ضربة عسكرية جديدة على البـلاد العربية ، فاحتلت تونس سنة ١٨٨١

وقد أوجد عمل فرنسة هذا ، أزمة دولية شديدة . لأن ايطاليا كانت تطمع منذ مدّة طويلة بامتـلاك تونس واستعمارها . فهاجها عمـل فرنسة هياجاً شديداً ، ولكنها كانت أضعف من أن تستطيع معارضة فرنسة معارضة فعليّة ، ولذلك رمت بنفسها إلى احضان المانيا والنمسة ، على الرغم مما كان بينها وبين النمسة من تنافس وتنازع على بعض المناطق الأوروبية ؛ وتحوّل بذلك الإتفاق الثنائي الذي كان معقوداً بين المـانيا والنمسة الى اتفاق ثلاثي يضم اليها ايطاليا .

أما انكلترة ، فلم ترَ من مصلحتها أن تسير إلى مدى بعيد في معارضة فرنسة في هذا المضمار ، لأنها كانت تتأهب بدورها لبسط سيطرتها عـلى

مصر . وربما ارتاحت ، — في صميم نفسها — الى حدوث قضيّة تونس وانشغال فرنسة بها ، لأنها أقدمت على احتلال مصر فعلاً ، قبل أن تمضي سنة كاملة على احتلال تونس من قبل الافرنسيين .

ولقد كانت فرنسة — حينئذ — لا تزال تعتبر مصر من مناطق نفوذها ، ولذلك فقد تأثرت تأثراً شديداً من جرّاء احتلال الانكليز لها ، ولم تتوان عن الاحتجاج عليها . غير أن ذلك لم يُجْدِها نفعاً ؛ لأن الأزمة التي أثارتها ، هي باحتلالها تونس كانت لا تزال قائمة .. أضف الى هذا أن انضمام ايطاليا الى النمسة وألمانيا ، بسبب هذا الاحتلال ، قد ضاعف خطر المانيا على فرنسة .

وأما انكلترة فقد عمدت الى تسكين العاصفة باصدار بيان يصرّح أن احتلالها مصر ، ما هو إلا تدبير موقّت يهدف إلى ضمان الأمن في البلاد ، ويؤكد أنها ستجلو عن مصر عقب استتباب الأمن فيها .

ثم بدأت تتوسّل بالوسائل اللازمة لإبطال مفعول هذا التصريح والوعد ، وادامة الاحتلال بشتى الحجج ومختلف الأسباب .

إن انكلترة لم تتعب كثيراً في هذا السبيل ؛ لأن مجال المفاوضة والمساومة كان لا يزال واسعاً في افريقية الشمالية : فطرابلس الغرب كانت لا تزال عثمانية ، وايطالية كانت تطمع بها ؛ ومراكش كانت لا تزال مستقلة وضعيفة ، وفرنسة كانت تسعى الى بسط نفوذها عليها ؛ فكان من الممكن الاتفاق مع هاتين الدولتين ، على أساس المساومة على هذين القطرين .

وقد استطاعت انكلترة أن تتفق مع ايطاليا ، في هذا الشأن بسرعة . فقد عقدت معها — سنة ١٨٨٧ — معاهدة سرّية تصرّح بأنه « إذا حدث ما يستوجب تغيير الوضع الراهن في سواحل البحر المتوسط ، فانكلترة تترك لايطاليا حرية العمل في طرابلس الغرب . وتعترف ايطاليا لانكلترة ؛

لقاء ذلك ، بحرية العمل في مصر »

وأما الاتفاق بين انكلترة وفرنسة ، على حرية عمل الأولى في مصر — مقابل حرية عمل الثانية في المغرب الاقصى — فلم يتمّ إلا بعد مرور مدّة طويلة وحدوث أزمات خطيرة استوجبت مفاوضات ومساومات كثيرة.

وكان لا بدّ من قيام مفاوضات ومساومات بين فرنسة واسبانية أيضاً لتصفية المشكلة المراكشية . لأن اسبانية كانت تطمع — بحكم موقعها الجغرافي — بالقسم الشمالي من المراكش. فكان من الضروري استرضاءها بترك منطقة نفوذ لها ؛ وقد انتهت هـذه المفاوضات بمعاهدة عقدت بين الدولتين سنة ١٩٠٢ .

هذا ، ومن المعلوم أن انكلترة عندما تركت لفرنسة واسبانية حرية العمل في المغرب الأقصى ، استثنت من ذلك مدينة طنجة وميناءها —نظراً لأهميتها الجغرافية بالنسبة إلى مضيق جبل طارق— وأصرّت على توديع ادارة أمور المدينة المذكورة ومينائها الى هيئة دولية ، تكون هي أحد أعضائها .

وبهذه الصورة لاح لفرنسة أنه لم يبق أمامها مـــا يمنعها من احتلال مراكش في الوقت المناسب . غير أنه قبل أن يمضي على عقد هذه الاتفاقات مدة طويلة ، فوجئت فرنسة بتدخل ألمانيا في القضية المراكشية . فأوجد هذا التدخل الفجائي أزمة دولية خطيرة . ومع هـــذا فقد تغلبت فرنسة على هذه الأزمة الجديدة أيضاً ، عن طريق المساومة : إنها أعطت ألمانيا مستعمراتها المعروفة باسم الكونغو الفرنسية ، ومقابل ذلـــك ظفرت بموافقتها على حرية العمل في المغرب الاقصى .

ان الاتفاقية التي عقدت بين فرنسة وألمانيا لاجل ذلك سنة ١٩١١ كانت خاتمة الاتفاقيات التي سوّت المنافسات الدولية القائمة بين الدول الأوروبية ، من أجل افريقية العربية .

***

ان التنافس الذي قام بين فرنسة وانكلترة حول مصر — في أواخر القرن الثامن عشر وطول القرن التاسع عشر — كان من الطبيعي أن يتوسع كثيراً فيشمل أولا البحر الأحمر وباب المندب ، ثم يتعدى ذلك أيضاً الى جميع سواحل الجزيرة العربيـــة ، حتى مضيق هرمز وخليج البصرة .

اذ من المعلوم ان نابوليون بونابرت ، حينما احتل مصر — سنة ١٧٩٨ — كان ينوي اتخاذها قاعدة لحركات عسكرية واسعة النطاق ، تستهدف في حقيقة الأمر الاستيلاء على الهند .

ولهذا السبب ، لم تكتف انكلترة باحباط خطط الافرنسيين في مصر وحدها ، بل سعت وراء القضاء عـــلى نفوذ فرنسا في سواحل الجزيرة العربية بأجمعها .

كانت السواحل المذكورة تلعب دوراً هاماً في المواصلات مع الهند والشرق الأقصى . ولهذا السبب أخذت انكلترة توليها عناية خاصـة . كما انها صارت تبالغ في هذه العناية ، كل ما حدثت في مصر أزمـــة تهدد نفوذها وتقوي نفوذ فرنسا فيها .

وقد استهدفت السياسة الانكليزية تحقيق الغايتين التاليتين في سواحل الجزيرة العربية :

أولا : مكافحة القرصنة ، لضمان سلامة الملاحـة والتجارة في البحار المتصلة بها .

ثانياً : بسط نفوذها على السواحل المذكورة ، مع الحيلولة دون تسرب نفوذ دولة أخرى في أي قسم من أقسامها .

وسعت إنكلترة الى تحقيق هاتين الغايتين عن طريق عقد الاتفاقيات والمعاهدات مع الشيوخ والرؤساء والسلاطين القابضين على زمام الامور في مختلف أقسام السواحل المذكورة . وذلـك تارة عن طريق الارشاء

والإغراء ، وطوراً عن طريق التهديد والاكراه ؛ وكثيراً ما استفادت في هذا المضمار من الاختلافات التي تحدث بين الشيوخ والامراء..

افتتحت انكلترة سلسلة هذه الاتفاقيات ، بالمعاهدة التي عقدتها مع سلطان مسقط سنة ١٧٩٨ ؛ أي في نفس السنة التي احتل فيها نابوليون مصر . وقد تعهد سلطان مسقط بهذه المعاهدة ، أن يخرج جميع الافرنسيين من الأراضي التابعة له ، طالما تكون انكلترة في حالة حرب مع فرنسا ـ

بعد ذلك عقدت انكلترة اتفاقيـــة مع شيخ القواسم سنة ١٨٠٤ ، واتفاقية عامة مع ثمانية شيوخ سنة ١٨٢٠ . وجردت حملة عسكرية لاخضاع القواسم اولا سنة ١٨٠٥ ، ثم سنة ١٨٠٩ ، وفي الأخـــير سنة ١٨١٩ . ولكنها لم تحاول أن تحتل أي قسم من أقسام الجزيرة العربية ، بصورة نهائية ، حتى سنة ١٨٣٩ .

وفي السنة المذكورة – قبل انتهاء الأزمة المصرية – احتلت عدن ، وأسست فيها مستودعاً للفحم ومرفأ للسفن .

ان اقدام الانكليز على احتلال عدن ، بهذه الصورة ، أغاظ فرنسا وحملها على انزال جنود الى رأس الشيخ سعيد الواقع أمام جزيرة بريم . ولكن انكلترة قابلت ذلـــك بانزال جنود الى بريم نفسها ، مما اضطر فرنسا على تعديل خطتها ، وتقديم اقتراح يتضمن اعـــلان حياد الطرق البرية والبحرية المؤدية الى الهند ، وجعلها مفتوحة للعموم على وجه المساواة دون امتياز لاية دولة من الدول . غير ان هذا الإقتراح لم ينل موافقة انكلترة ؛ وظل التنافس في هذا المضمار مستمراً بين الدولتين بعد ذلك أيضاً مدة تزيد على نصف قرن .

وفي سنة ١٨٥٤ – عندما نال الافرنسيون امتيازا من خديو مصر سعيد باشا لحفر قناة السويس – عقدت انكلترة اتفاقيـــة جديدة مع سلطان مسقط ، احتلت بموجبها جزر قرية ومرية المسيطرة عـــلى بابه

المندب . اغتاظت فرنسا من ذلـــك ، وأمرت اسطولها بالقيام بمظاهرة في تلك البحار ، ولكن انكلترة قابلت هـــذه المظاهرة بحركة جديدة ، فاحتلت جزيرة بريم بصورة نهائية (سنة ١٨٥٨) .

وبعد ذلك رأى الطرفان أن يحدا من شدة هـــذه المنافسة ، فاتفقا على اصدار بيان مشترك تعهدا فيه مراعـــاة استقلال سلطان مسقط (سنة ١٨٦٢) .

ولكن ، عندما تقدمت عمليات حفر قنـاة السويس ، ولا سيا حينما تم افتتاح القناة سنة ١٨٦٩ ، قدرت انكلترة الاخطار التي تحدق بمصالحها في الهند ، من جراء بقـــاء القناة في أيدي شركة أفرنسية — في مملكة موالية لفرنسة — وحاولت أن تدرأ هذه الأخطار بسلسلتين طويلتين من التدابير الفعالة :

أولا ، بذلت جهوداً عظيمة جداً لتقوية مركزها في مـداخل البحر الأحمر وسواحل الجزيرة العربية : فوسّعت منطقة احتلالها في عدن ، كما بسطت حمايتها على النواحي المجاورة لها ، واحتلت زيلع وبربرة في الساحل الغربي من البحر الأحمر ، ثم اخذت تعقد معاهدات انفرادية مع امراء سواحل الجزيرة العربية ، تدخلهم تحت حمايتها واحداً فواحداً ، وشملت هـــذه الحماية — بالتدريج — الى جميع أقسام حضرموت ، والى القطر وعمان والبحرين والكويت .

ومن جهة أخرى ، أخذت انكلترة تسعى للسيطرة على قناة السويس نفسه ، أولا بشراء الأسهم العائدة الى الحكومة المصرية (سنة ١٨٧٥) ، ثم باحتلال القطر المصري (سنة ١٨٨٢) وضمنت لنفسها — بهذه الصورة — السيطرة التامة على الطرق المؤدية الى الهند .

ومع كل ذلك ، لم تسلم فرنسة بالأمر الواقع ، وظلت تعارض وتنافس انكلترة في هذا المضمار .

وقد أقدمت فرنسة في أواخر القرن التاسع عشر على اثارة القضية المصرية — بارسال حملة عسكرية الى جنوب السودان عن طريق الصحراء — وركز العلم الافرنسي في فاشودا (سنة ١٨٩٨) ، كما انها حصلت في الوقت نفسه على امتياز من سلطان مسقط لتأسيس مستودع للفحم في عمان . غير ان انكلترة قابلت هذه الحركات بمنتهى الصرامة ، وطلبت من الحكومة الافرنسية سحب الحملة العسكرية من فاشودا ، كما انها طلبت من سلطان مسقط ابطال الامتياز الممنوح لفرنسا .

ودخلت بذلك العلاقات الافرنسية الانكليزية في طور خطير جداً ، انتهى بانخذال فرنسا أمام حزم انكلترا وتصلبها .

ولكن — بعد ذلك — شعر الطرفان بضرورة التفاهم على هذه المسائل كلها . والاتفاق الذي تم بينها سنة ١٨٠٤ على قضايا مصر ومراكش ، أنهى في الوقت نفسه التنافس القائم بين الدولتين على سواحل الجزيرة العربية ايضاً .

***

ان قضايا آسيا العربية لم تعد — بعد الاتفاق الآنف الذكر — مثاراً للخلاف بين فرنسة وانكلترة كما كانت في القرن الماضي . لأن فرنسة كانت ركّزت أطماعها في سورية وحدها . وأما انكلترة فكانت قد جعلت أساس سياستها في هذه الأقطار السيطرة على سواحل الجزيرة العربيّة ، ولا سيّما على خليجي العقبة والبصرة ؛ فلم يبق ثمة تضارب بين مصالح الدولتين ومطامعها في آسيا العربية .

ومما ساعد على تفاهم الدولتين في هذا المضمار ، تعرّض نفوذهما في الشرق الأدنى إلى خطر مشترك ، من جرّاء توسّع نفوذ المانيا في البلاد العثمانية ، وامتداد هذا النفوذ نحو البلاد العربية : فقد حصلت المانيا من الباب العالي على امتياز لتمديد خط حيدر باشا قونية الى بغداد ،

عن طريق حلب والموصل ؛ زد على ذلك انها كانت تريد ايصال الخط المذكور بعد ذلك إلى البصرة ، كما كانت تريد إنشاء فرعين له ، يمتد أحدهما من حلب الى الاسكندرونة ويمتد ثانيهما من حلب إلى المسكنة . وكان كل ذلك يصطدم اصطداماً شديداً بنفوذ انكلتره ومطامعها من جهة ونفوذ فرنسة ومطامعها من جهة أخرى .

فلما لاحظت انكلترة هذا الخطر ، أسرعت إلى بسط حمايتها على الكويت ، بغية سد طريق الهند على الألمان ؛ كما احتجت على الدولة العثمانية احتجاجاً شديداً ، واضطرتها إلى تحديد امتياز الألمان بمدينة بغداد . وأظهرت بذلك عزمها الأكيد على جعل جنوب العراق منطقة نفوذ لها وحدها .

وأما فرنسة فأيدت انكلترة في هذا الأمر . كما أفهمت الباب العالي أنها تعارض منح الألمان امتيازاً لمد خطوط حديدية من حلب الى الاسكندرونة والمسكنة .

وقد بقيت أمور آسيا العربية على هذه الحالة حتى حدوث انقلاب المشروطية (أي انقلاب الدستور) في الدولة العثمانية .

***

إن « انقلاب المشروطية » الذي حدث سنة ١٩٠٨ أنهى عهد الاستبداد الحميدي وأعاد الحياة النيابية إلى الدولة العثمانية ؛ ولكنه أدخل المسألة الشرقية في صفحة جديدة .

لقد حصل هذا الانقلاب بصورة فجائية تماماً ؛ فأوقع رجال السياسة في كل انحاء أوروبة في حيرة عميقة ، وأحدث في خططها ارتباكاً شديداً .

ذلك لأن هذه الحركة الإنقلابية كانت بمثابة « حركة انتفاض » ترمي إلى تخليص « الرجل المريض » من حالة الاحتضار ، مع تجديد قواه واصلاح أحواله بصورة جدية ؛ فكان من شأنها أن تسلب الدول العظمى

ما كان لها من وسائل التأثير في الدولة العثمانية، وحجج التدخل في شؤونها .

وإذا كان هذا الانقلاب قد قوبل في بعض الأوساط وفي بعض البلاد بالتقدير والاعجاب ، فقد قوبل في الأوساط السياسية وفي معظم البلاد بالخوف والحذر . وهـــذا الحذر حمل بعض الدول على التعجيل في حل مسائلها المعلّقة مع الدولة العثمانية قبل فوات فرصة التأثير والعمل :

لقد كانت النمسة تحتل البوسنة والهرسك منذ معاهدة برلين ، وتدير شؤونها ادارة مباشرة ، من غير أن تلحقها بأمبرطوريتها بصورة رسميّة ؛ فكان من الطبيعي أن تتخوّف من حدوث مشاكل تؤدّي إلى إفلات الغنيمة من يديها ، وأن تنزع إلى تحويل الحالة الراهنة الى وضع قانوني ، بغية إنهاء القضيّة بصورة رسميّة .

وكذلك الدولة البلغارية : فإنها كانت تتصرّف في جميع شؤونهـــا كدولة مستقلّة بكل معنى الكلمة ، مع أنها كانت لا تزال تحت سيادة الدولة العثمانية بصورة رسميّة ؛ فكان من الطبيعي أن تخاف من تبدّل الوضع الراهن الذي وصلت إليه ، وأن تسرع في اعلان استقلالها بصورة رسميّة ، قبل أن تجد الدولة العثمانية الفرصة الكافية لتنظيم شؤونهـــا ، ومضاعفة قواها .

وهذا ما حدث فعلاً خلال السنة الأولى من الانقلاب المذكور : فقد أعلنت النمسة إلحاق البوسنة والهرسك بأمبراطوريتها رسمياً ، كما أعلنت الدولة البلغارية انفصالها عن الدولة العثمانية نهائياً .

إن هذه الحوادث السياسية كانت ضربة قاسية على الانقلاب الجديـد ؛ فأحدثت تأثيراً عميقاً وهياجاً شديداً في جميع أنحاء الدولة العثمانية .

زد على ذلك أنّ إلحاق البوسنة والهرسك بالنمسة قد سبّب هياجاً أشدّ من ذلك في العالم السلافي بوجه عام، وفي الشعب الصربي بوجه خاص . لأن تلك الأقطار كانت سلافية ، وكان الصرب يطمعون بهـــا منذ مدة

طويلة . ومن المعلوم أن الأزمة السياسية التي تولّدت من جرّاء ذلك ، كانت من أهم الأسباب التي أدّت إلى إشعال نيران الحرب العالمية ، بعد خمس سنوات .

ومع هذا فإن هذه الحوادث كانت — في حقيقة الأمر — عبارة عن تحويل للأوضاع القائمة فعلاً منذ مدّة طويلة إلى أوضاع رسمية قانونية . وقد وجد رجال العهد الجديد في هذه الحقيقة ، ما يخفّف وقع الحوادث المذكورة على النفوس .

ولكنّ ايطاليا أقدمت على ضربة أشد من ذلك أيضاً : إذ أسرعت إلى احتلال طرابلس الغرب سنة ١٩١١ ، معتمدة على الاتفاقات السرية التي كانت معقودة بينها وبين فرنسة وانكلترة من جهة ، وبين النمسة وألمانيا من جهة أخرى .

واستطاعت ايطاليا أن تستولي على مركز الولاية ، وعلى بعض المدن الساحلية بسهولة ؛ ولكنها لقيت مقاومة عنيفة خارج المدن المذكورة ، فأخذت تحارب الدولة العثمانية بحراً ، لحملها على التخلّي عن طرابلس الغرب ؛ فحاصرت جميع سواحلها ، واحتلت جزرها المعروفة باسم الدوديكانيز ، وشلّت بهذه الصورة جميع المواصلات البحرية بين أجزاء السلطنة العثمانية ولا سيا بين أجزائها الآسيوية وأجزائها الاوروبية .

وعندما وصلت الحرب الأيطالية إلى هذه المرحلة الدقيقة ، رأت دول البلقان أن تغتنم هذة الفرصة لتحقيق مآربها : فشهرت الحرب على الدولة العثمانية ، بعد أن اتفقت فيا بينها ، واستطاعت أن تستولي في مدة وجيزة جداً على جميع الولايات العثمانية الأوروبية .

إن هذه الأحداث التي توالت بسرعة كبيرة خلال أربع سنوات ، كانت من أشد وأعقد الأزمات التي عرفتها المسألة الشرقية : إنها هدمت سياسة « إبقاء ما كان على ما كان » من أساسها ، وأنهت كثيراً من المنازعات

والمنافسات التي تراكمت منذ سنين طويلة ، وحلّت معظم عقد المسألة الشرقية بسرعة قلّما عرف التاريخ لها مثيلاً .

***

خلال هذه الزوبعة السياسية الهائلة ، كان من الطبيعي أن لا تتأخر فرنسة كثيراً عن الظهور على المسرح السياسي ، وأن ترفع صوتها عالياً في أمر القضية السورية وتأييد مطامعها فيها بصورة علنية .

فلقد فاتحت انكلترة في الأمر . وراجعت الدولة العثمانية طالبة منها ضمانة مصالحها في سورية من جهة ، وتوسيع نطاق الحكم الذاتي في لبنان من جهة أخرى . ورأت من مصلحتها أن تعلن على رؤوس الاشهاد موقفها من سورية بصورة صريحة ، بغية تثبيت ما تزعمه لنفسها من حقوق ومصالح فيها .

كان بوانكاره إذ ذاك رئيساً للوزارة ووزيراً للخارجية ، فاستعمل في الأمر كل عبقريته السياسية : فبعد أن فاوض انكلترة بواسطة سفير فرنسة في لندن ، وبعد أن قدّم مطاليبه الى الباب العالي بواسطة سفيرها في استانبول ... ألقى في المجلس النيابي خطبة مطوّلة عن سياسة فرنسة الخارجية — ترمي في الدرجة الأولى إلى إعلان سياستها في القضية السورية — وأردف هذه الخطبة بخطبة ثانية ألقاها في مجلس الشيوخ .

افتتح بوانكاره الخطاب الذي القاه في المجلس النيابي — في ٢١ كانون الأول سنة ١٩١٢ بقوله :

« إن الوقائع التي حدثت في البلقان أثارت عدة مسائل مشكلة ومعقدة . إن اوروبة كانت تشعر بخطورة تلك المسائل منذ مدّة . ولكنها كانت ترجح تأجيل البت في تلك المسائل على حلّها لأسباب عديدة .

إن سياسة حكومتنا التقليدية كانت تستند الى مبدأ مراعاة « تمامية أراضي الدولة العثمانية » . وكانت قاعدة إبقاء ما كان على ما كان تساعد

على تجنب الاحتمالات المملوءة بالعواقب المجهولة ، وتعمل على تأجيلها على قدر الامكان . ولذلك كنا نعيش في « أوضاع موقتة » كدنا نعتاد اعتبارها « أوضاعاً دائمة » ...

وبعد أن استعرض بوانكاره قضايا البلقان ، وذكر العلاقات بين فرنسة وبروسيا ، انتقل الى علاقاتها بانكلترة فقال :

أما انكلترة، فعلاقاتنا بها، لم تكن في يوم من الأيام أكثر صفاء وأشدّ وثوقاً مما هي الآن . إن قسماً من الرأي العام الفرنسي صار يخشى منذ مدّة ، أن تسير الحكومة البريطانية ، في بعض الظروف ، على سياسة تخالف سياستنا وتنافي مصالحنا . ولكن السير ادوار غراي ، قد صرح لنا من تلقاء نفسه أن هذه المخاوف لا محلّ لها أبداً . وأنه بنفسه لم يكن أقلّ اهتماماً وأضعف ارتباطاً منا بالائتلاف الودّي القائم بين فرنسة وبريطانية .» (في خدمة فرنسة ص ٤٠٤ — ج ٥ Au service de la France)

ثم نقل بوانكاره الحديث إلى قضية سورية . وأشار إلى مساعي فرنسة من أجلها ، وختم خطابه قائلا :

« نحن مصممون على الدفاع عن حقوقنا ومصالحنا بلا هوادة . وعازمون على إدامة تقاليد فرنسة العظيمة في الشرق . ونحن مصممون بصورة خاصة على كل ما ينبغي لصيانة هذا الشيء المقدّس الذي لا يُلمس بالبد ، ألا وهو « كرامتنا القوميّة . »

واما في مجلس الشيوخ ، فقد استعمل بوانكاره لساناً أوضح وأصرح من ذلك ؛ وقد افتتح خطابه بقوله :

« ان المسألة الشرقية التي ارتسمت أمام الانظار — منذ عصور عديدة كلغز مخيف ، والتي دخلت — على الرغم من جهودنا — في طور جديد ، ستنحل الآن في اتجاه أكثر تطابقاً مع الآراء الافرنسية »

ثم بحث في وضع الدولة العثمانية ؛ وبعد ان صرّح « بأنها ستخسر

أراضيها الكائنة في اوروبا . ولكنها ستحافظ على امبراطورية واسعة في آسيا » ، وجّه اليها بعض النصائح لإصلاح أحوالها الداخلية ، ثم قال :

« ولست بحاجة إلى القول أن لنا مصالح تقليدية في سورية، ولبنان بوجه خاص ، وأننا مصمّمون على حمل الجميع على احترام هذه المصالح . وإني أستطيع أن أضيف ألى ذلك ، بكل ارتياح واغتباط ما يلي :

« لقد توهّم البعض وجود اختلاف بيننا وبين انكلترة بهذا الشأن ، من غير أن يكون لهذا الوهم أيّ مسوّغ كان . إن الحكومة البريطانية صرّحت لنا بكل صدق ووداد ، بأنها لا تنوي القيام بأي عمل في تلك البقاع . وليس لها هناك أي مطمح سياسي أو غير سياسي بأي شكل من الأشكال . ونحن من جهتنا مصمّمون كل التصميم على أن نحافظ في آسيا على تمامية « الدولة العثمانية » ولكننا لن نتخلى عن أية عاطفه من العواطف التي كسبناها ، ولن نترك أية واحدة من منافعنا ومصالحنا مُعرّضة لخطر من الأخطار . »

إن هذه التصريحات العلنية ، كانت تدل دلالة قطعيّة على أن فرنسا التي كانت مرتبطة بروسيا بمعاهدة اتفاق ، وبانكلتره بمعاهدة ائتلاف ، قد حصلت من هاتين الدولتين على وعد أكيد بعدم معارضة سياستها السورية وإطلاق يدها في هذه الناحية من آسيا العربيّة .

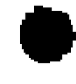
بعد هذا البيان العلني الصريح ، أخذت فرنسا تضيّق الخناق على الدولة العثمانية لحملها على الإسراع في حل المسائل المعلّقة ، حلّا يقوي مركزها في سورية ويجعله مركزاً ممتازاً بكل معنى الكلمة .

ويظهر أن المفاوضات التي بدأت بين فرنسة ، وبين الباب العالي ـ لهذا الغرض ـ لم تتقدّم بسرعة . ولكنّها انتهت بما يُرضي الفرنسيين

قبيل اندلاع نيران الحرب العالميّة .

فقد أشار بوانكاره في عدة مواضع من مذكراته الى الاتفاقات التي عُقِدت سنة ١٩١٤ . وذكر أن هذه الاتفاقات حدّدت الحدود الفاصلة بين منطقة نفوذ فرنسا ومنطقة نفوذ المانيا تحديداً نهائياً .

خلال الحرب العالمية



حين نشبت الحرب العالمية ، كانت السياسة الدولية حيال آسيا العربية قد وصلت الى شكل مستقر بعض الاستقرار : فنفوذ المانيا في البلاد العربيّة قد تحدّد بمر السكّة الحديدية التي نالت امتيازاً بتمديدها . واستقرّ نفوذ بريطانيا ومطامحها في جنوب العراق . وتمركز نفوذ فرنسة ومطالبها في سورية . وأما روسيا فقد ظلت منطقة نفوذها ومطالبها بعيدة عن البلاد العربية ، وانحصرت في المضائق وفي الولايات الشرقية ؛ ولم تُعد روسيا تطالب بشيء في البلاد العربية سوى جعل القدس والمقامات المقدّسة أماكن حيادية تحت رقابة دولية .

ولقد كانت فرنسة أكثر هذه الدول جهراً بنياتها ، وأجرأها في مطالبها ؛ لأنها كانت صرّحت منذ سنتين ، من على منابر مجالسها النيابية — وعلى لسان وزير خارجيتها ورئيس وزرائها — كما شرحنا ذلك آنفاً — أن لها مقاماً ممتازاً ومصالح خاصّة في سورية ولبنان . وأنها عازمة على المحافظة على ذلك المقام الممتاز وصيانة تلك المصالح الخاصّة ، لأنها تعتبر ذلك من مقتضيات شرف فرنسة ومستلزمات كرامتها المقدّسة .

***

إن دخول الدولة العثمانية الحرب بجانب ألمانيا والنمسة ، ضد روسيا وفرنسة وانكلترة — هيّأ لهذه الدول فرصة لتحقيق أطماعها في البلاد

العثمانية، بوجه عام وفي البلاد العربيّة التابعة لها بوجه خاص.

ولا سيّما فرنسة ؛ فإنهـــا وجدت في ذلك فرصة ثمينة ، لا لتحقيق أطماعها في سورية فحسب ، بل لتوسيع تلك الأطماع نحو الشمال أيضاً .

ذلك أنها كانت في اتفاقاتهـــا السابقة قد وافقت على تحديد منطقة نفوذها بحلب ، تفادياً من الاصطدام مع المانيا التي كانت قد حصلت على امتياز لمد السكة الحديدية الى حلب فالموصل فبغداد . ولما كانت ألمـانيا قد شهرت الحرب على الحلفاء ، فقد كان من الطبيعي ألاّ ترضى فرنسة بعد ذلك بما كانت قد رضيت به قبلًا ، ولهذا السبب توسعت مطامع فرنسة بغتة الى ما وراء هذا الخط . فشملت جميع نواحي كيليكية ، وامتدّت منهـــا إلى شمال العراق من جهة ، وقلب الأناضول من جهة أخرى . وأخذت الحكومة الفرنسية تفاوض الحكومتين الروسية والانكليزية لتوسيع حدود الاتفاقات السابقة على هذا الأساس .

ولم تعارض انكلترة مطـاليب فرنسة هذه من حيث الأساس . ولكنها رأت أن توسيع المنطقة الافرنسية على هذا المنوال يخوّلها ، هي، حقاً في المطالبة بتوسيع منطقتهـــا من حدود سيناء على طول سواحل فلسطين ، حتى حيفا على أقل تقدير . كما أنها قالت بوجوب استرضاء العرب بمعاملتهم في سورية الداخلية معاملة تختلف عنها في سورية الساحلية .

ولهذا بدأت مفاوضات سياسية بين الدول المؤتلفة الثلاث على اقتسام ميراث الدولة العثمانية ، على هذه الأسس الجديدة ، اعتباراً من أواسط سنة ١٩١٥ . وانتهت هذه المفاوضات بمعاهدتين سريتين عُقدت الأولى منهما بين روسيا وفرنسة وبريطانيا (آذار ١٩١٦) والثانية بين فرنسة وانكلترة ، إتماماً للأولى وتنفيذاً لأحكامها (أيار ١٩١٦)

وكل شيء يدل على أن المفـــاوضات قد جرت في جو يسوده القلق والريبة والارتجال ، وأنها لم تتقدّم إلاّ بشاق كبيرة .

وقد واجهت فرنسة خلال هذه المفاوضات مشروعين بريطانيين ، رأت فيهما ما يُنافي مصالحها في سورية، ويهدّد تلك المصالح تهديداً خطيراً .

كان المشروع الاول : مشروع احتلال الاسكندرونة ، بغية قطع طريق مصر على الألمان .

وكان المشروع الثاني : مشروع الاتفاق مع الشريف حسين، لضمان قيامه ضد الدولة العثمانية .

لقد تخوّفت فرنسة من نتائج هذين المشروعين ، واخذت تخالفهما مخالفة شديدة، وتوفقت في آخر الأمر ، إلى حمل الانكليز على ترك المشروع الأوّل ، ولكنّها لم تنجح في الحيلولة دون تحقيق المشروع الثاني .

إن المطامع والمساومات التي سادت هذه المفاوضات تلوح لنا بكل وضوح ، من خلال المذكرات التي نشرها بوانكاره رئيس الجمهورية الفرنسية اذ ذاك . فرأينا أن نرجع اليها ، لنطلع منها على تفاصيل موقف فرنسة من المشروعين المذكورين ، ونكتشف العوامل الأصلية التي أملت على الحلفاء سياستهم حيال سورية خلال الحرب العالمية .

***

كان الحلفاء ، في بداية الحرب ، وقد وضعوا لأنفسهم سلسلة طويلة من المشاريع والخطط ، حسبوا فيها لكل احتمال حسابه ، وقرّروا ما يجب أن يعملوه لتنظيم التعاون فيما بينهم عند تحقق كل احتمال من هذه الاحتمالات .

وكان من جملة المشاريع المذكورة مشروع إنزال قوى عسكرية في ميناء الاسكندرونة والتغلغل في سورية ابتداء من الميناء المذكور ؛ وقد اتفق الحلفاء عندئذ على أن يعهدوا بقيادة تلك القوّات الى آميرال فرنسي، اذا ما تقرر تنفيذ هذه الخطة وتحقيق هذا المشروع .

غير أن الحلفاء لم يفكروا قط في تنفيذ هذا المشروع إلا بعد انقضاء

السنة الثانية من الحرب .

ذلك لأنهم كانوا قد قرّروا – بناء على إلحاح روسيا – أن يضربوا الدولة العثمانية عن طريق الدردنيل واستانبول . وجهزّوا لهذا الغرض حملة عسكرية كبيرة . فكان من الطبيعي أن لايفكّروا في الاسكندرونة طالما كانوا يأملون الوصول إلى عاصمة الدولة رأساً عن طريق الدردنيل .

ولكنّهم لم ينجحوا في حملتهم هــــذه ، ولم يستطيعوا الاستيلاء على الدردنيل والوصول الى القسطنطينية ؛ فكان من الطبيعي أن يرجعوا عندئذ إلى مشروع الاسكندرونة .

وهذا ما حدث فعلا . فإن اللورد كتشنر رأى – بعد مــــا زار الدردنيل وتأكدّ من إخفاق حملتها – ، أن أحسن الخطط التي يجدر بالحلفاء اتباعها بعد هذا الاخفاق، هو التوجّه نحو الاسكندرونة ؛ لأن إنزال حملة عسكرية في هذا الميناء ، يضمن قطع طرق المواصلات العثمانية من وسطها ؛ ويؤدي إلى نتائج خطيرة جداً . واعتقد اللورد أن تنظيم هذه الحملة كان من السهولة بمكان : فإن نقل فرقتين من الجيوش المرابطة في الدردنيل وفرقتين من الجيوش المحتشدة في مصر ، كان كافياً لتأمين بلوغ هذا الغرض .

وكان هذا المشروع يوافق أماني العرب أيضاً . إلاّ أن الفرنسيين لم يستصوبوه ؛ فعـــارضوه بشدّة ، خشية تأثير ذلك في مستقبل سورية : لأنهم كانوا أنفسهم عاجزين عن تخصيص جيوش كبيرة لهذه الحملة ، بسبب الأوضاع العسكرية القائمـــة في الجبهة الغربية ؛ فكان من الطبيعي – والحالة هذه – أن تقوم حملة الاسكندرونة على عاتق الجيش البريطاني والأسطول البريطاني . واعتقد الفرنسيون – وعلى رأسهم بوانكاره – إن ذلك يعرّض مصالح فرنسة إلى خطر عظيم : لأن احتلال سورية من قبل الجيش البريطاني يقللّ من نفوذ فرنسة في تلك البلاد ، ويدفع السوريين

الى أحضان الانكليز . ولهذا عارض الفرنسيون هذا المشروع بكل ما لديهم من قوّة ، ونجحوا في حمل الحكومة البريطانية على اهماله ، على الرغم من الحاح اللورد كتشنر الشديد وتمسكه به .

إن بوانكاره يسجّل في عدة مواضع من مذكراته سير المفاوضات التي جرت بين فرنسة وانكلتره حول هذا المشروع . وقد دوّن فيها في ١٣ تشرين الأول سنة ١٩١٦ ما مآله : « وردت برقية من مودروس تحمل أنباء خطيرة . يتوقّع البريطانيون زحف الألمان على القسطنطينية في وقت قريب . إنهم سيستطيعون أن يدفعوا الأتراك ، من هناك ، نحو سورية ومصر ، ويحاولنهم على مضاعفة الدعاية للجهاد . إن اللورد كتشنر يرى في ذلك كله خطراً كبيراً على قنال السويس ، وعلى مصر ، وعلى افريقية الشمالية بأجمعها . - ويقول : لم يَعُد باستطاعتنا ان نحول دون تنفيذ هذه الخطّة الألمانية بحركات دفاعية نقوم بها في أوروبة . يجب أن نسعى إلى توقيفها في محل أبعد من ذلك . واصلح المناطق لهذا الغرض هي الاسكندرونة ، لأنه من السهل الاستيلاء عليها ، وقطع السكة الحديدية بحركات تبدأ منها ؛ وهذا هو خير سبيل لحماية مصر والدفاع عن افريقية الاسلامية بأجمعها . ولهذه الاعتبارات اقترح اللورد على حكومته العمل بهذا المشروع بأعظم ما يمكن من السرعة » ...

وفي اليوم الثاني ، دوّن بوانكاره في مذكراته ما يلي : « لقد تذاكر مجلس الوزراء في قضية الاسكندرونة . واتفق رأي الجميع على أن ترك البريطانيين يقومون بالحملة التي يقترحها اللورد كتشنر أمر خطر جداً ؛ ولذلك تقرر الاعتراض على المشروع بواسطة سفيرنا في لندن . » .

ثم دوّن في اليوم التالي : « إن الحكومة البريطانية لم تقبل اقتراح كتشنر . وسلمّت بأن القضية تحتاج الى مداولة البحث بها معنا . وقد صرّح ادوار غراي إلى سفيرنا بول كامبون ، بأنه قد تألم جداً من ارتيابنا

بحسن نيّات الحكومة البريطانية . »

وكتب في ١٤ من الشهر المذكور: «أن الحكومة البريطانية أبرقت إلى كتشنر تعلمه أنها لا تستطيع أن تشاطره الرأي في مشروع حملة الاسكندرونة »

ويظهر أن اللورد بقي مصرّاً على رأيه ؛ ولا سيّما بعد أن قرّر الجلاء عن الدردنيل بصورة نهائية . لأنه كان يجهر باعتقاده ، أن الدفاع عن مصر من الأمور التي تهمّ جميع الحلفاء بلا استثناء ؛ وبأن خير سبيل للدفاع عن مصر ، هو الاستيلاء على الاسكندرونه وسدّ طريق سورية على الجيوش التركية – الألمانية »

ولكن فرنسة لم تكن أقل إصراراً منه في معارضة المشروع .. فكتب بوانكاره في ٢٤ تشرين الثاني : « إن الحكومة البريطانية قد عدلت عن مشروع الاسكندرونة بصورة نهائية . وقالت : إنها تضحي ، إذا اقتضى الحال ، بالدفاع عن مصر ، في سبيل ضمان النصر في الجبهة الغربية . »

والواقع أن اللورد كتشنر قد تأثر من ذلك تأثّراً كبيراً . وقد قابل بوانكارية في باريس ، عندما مرّ بها في طريق عودته إلى انكلترة ، وأكد له سهولة الاستيلاء على الاسكندرونة ، وشرح له ضرورة هذه الحملة ؛ ولكنّ ذلك كله لم يجده نفعاً . – وقد سجل بوانكاره مقابلته للورد كتشنر ، في ٢٩ تشرين الثاني ، ولم يكتب شيئاً بعد ذلك عن مشروع الاسكندرونة .

وهكذا نجحت السياسة الفرنسية في وأد هذا المشروع .

***

لقد أدركت الحكومة البريطانية منذ بادىء الأمر أن انضمام الدولة العثمانية الى صفوف الأعداء سيكون ذا نتائج كبيرة في سير الحرب ،

لأن ذلك سيفتح أمام الألمان مجالاً واسعاً للاستفادة من أوضاع جغرافية خطيرة، وعوارض طبيعيّة منيعة، وقوى عسكرية غير قليلة. يُضاف إلى ذلك كله، أنه سيضع بين أيدي الألمان قوة معنوية كبيرة؛ لأن السلطان العثماني كان خليفة للمسلمين، وبهذه الصفة كان يتمتّع بنفوذ معنوي كبير في جميع البلاد الاسلامية. فإذا حمله الألمان على إعلان الجهاد ضد الحلفاء، كان من الممكن أن يولّد ذلك تأثيراً عميقاً في المستعمرات الانجليزية والفرنسية، ولا سيّما بين الجنود المسلمين المنتسبين إلى تلك المستعمرات.

ولهذا السبب رأت انكلترة أن تستفيد من قوّة العرب، للحدّ من القوة التي حصل عليها الألمان بانضمام الأتراك إلى صفوفهم.

كانت انكلترة تعرف جيداً أن الفكرة القوميّة قد أخذت تتغلغل بين العرب — ولا سيّما بين الشبان والمتنوّرين منهم — في جميع الأقطار العربية؛ وكانت تعرف أيضاً أنّ سوريه أصبحت البؤرة الأساسية للفكرة العربية؛ ولكنها كانت تعرف في الوقت نفسه أن الثورة العربية لا يمكن أن تبدأ بنجاح من سورية أو العراق، بل لا بُدّ لها من أن تبدأ من الحجاز. لأن الولايات السورية والعراقية كانت من مراكز احتشاد الجيوش العثمانية؛ كما أنه كان من السهل على الدولة أن تزيد عدد الجيوش المحتشدة فيها. فما كان يُرجى أي نجاح لثورة أهلية تقوم في أمثال هذه الأقطار، في تلك الظروف. فكان لا بُدّ من التوجّه نحو الحجاز، والاتفاق مع أمير مكّة، لإثارة ثورة مأمولة النجاح.

إن الاتفاق مع أمير مكة كان مما يفيد القضيّة — ويضمن المطلوب — من الوجهة المعنوية أيضاً. لأن أمراء مكة كانوا ينتخبون من الشرفاء الذين ينحدرون من نسل النبي العربي. وكانوا يتمتعون، لذلك، بمكانة دينية كبيرة. وكان الشريف الذي يتولّى ادارة مكّة هو الرجل

الوحيد الذي يمكن أن يتغلب على نفوذ السلطان المعنوي ، أو أن يحد – على الأقل – ذلك النفوذ .

ولهذا السبب ، أقدمت انكلترة على مفاوضة أمير مكّة – الشريف حسين باشا عندئذ – في هذا الشأن .

إنها كانت تعرف جيداً أن ضمان مساعدة العرب لها كان يتطلّب حثهم على الثورة في سبيل الاستقلال ؛ وذلك كان يستلزم مساعدتهم على تأسيس دولة مستقلّة . فكان يجب عليها أن تَعِدهم بذلك وعداً أكيداً . ولكن هذا الوعد كان يتطلّب منها أن تتخلى عن قسم من مطامعها القديمة في البلاد العربية ، كما كان يتطلب منها أن تحمل فرنسة ايضاً على التخلي عن قسم من مطامعها في سورية . وبتعبير أقصر : كان عليها أن تؤلف بين أماني العرب ، وبين منافعها هي ، وبين مطامع الافرنسيين .

ومن البديهي أنّ كل ذلك كان من الأمور العسيرة جداً . ولكن ساسة بريطانيا أقدموا على تحقيق هذا الأمر بمهارة فائقة ، وشرعوا يفاوضون أمير مكّة الشريف حسين في هذا الشأن ، في الوقت الذي كانوا يُفاوضون فيه روسيا وفرنسة لتقرير كيفيّة اقتسام ميراث الدولة العثمانية .

وقد تخوّف بوانكاره – الذي كان رئيساً للجمهورية الفرنسية عندئذ – تخوفاً شديداً من هذه المفاوضات ، وبذل جهداً كبيراً لمنعها ، وتمنى كثيراً فشلها . ولكنه لم يجد مجالاً لتوقيفها . فأخذ يحاول عندئذ أن يحصل على وعد صريح من بريطانيا ، تؤكد له فيه عدم مساس حقوق فرنسة ومصالحها خلال المفاوضات التي تجري مع أمير مكّة :

ومن المفيد أن نتتبع آثار هذه المحاولات الفرنسية ومراحلها المختلفة من مذكرات بوانكاره نفسه :

فقد كتب بوانكاره في ٢٦ تشرين الأول سنة ١٩١٥ ما يلي :

« لقد بدأت مفاوضات غريبة بين الانكليز وبين شريف مكــة . إنهم سيعدونه بالخلافة ، وهو سيتعهد بمساعدتهم ضد تركية . أرسل الشريف مندوباً الى القاهرة ليتداول البحث مع المندوب السامي البريطاني حول هذه القضية . »

وكتب في اليوم التالي : « إن الحكومة الانكليزية في الوقت الذي تقول لنا كلمة عن هذه المفاوضات — التي ربما كانت في غير محلها — تطلب الينا أن نتذاكر معها لتثبيت حدود سورية . لاشك في أن هذه المذاكرات ستكون تتمة سعيدة للاتفاقات التي كنا عقدناها سنة ١٩١٢ ولذلك قرر « فيفياني » ايفاد جورج بيكو - الذي كان قنصلنا العام في بيروت — إلى لندن ، لبحث هذه المسائل مع السلطات البريطانية . »

وكتب بوانكاره في ٣ تشرين الثاني : « سيذهب جونار الى لندن لمناقشة مشروع الامبراطورية العربية . يظهر أن هذا المشروع يستهوي الوزارة البريطانية كثيراً . إنه سيحتفظ بحقوق فرنسة على سورية ، كما تم الاعتراف بها سنة ١٩١٢ . »

وكتب في ١٢ تشرين الثاني : « إن المندوب السامي البريطاني في مصر ، أسر لممثلنا بأنه قلق جداً من إمكان هجوم مشترك على مصر يقوم به السنوسيون من الغرب والأتراك والألمان من الشرق . وقال : يجب اتخاذ تدابير فعلية لحماية مصر ، ولأجل ذلك كان من الضروري تكوين دولة عربية مستقلة . »

وكتب في اليوم التالي : « إن اللورد غراي كلم سفيرنا مرة اخرى عن الأمبراطورية العربية . يظهر ان تكوينها ضروري لبريطانيا ، لمقابلة تأثير الأتراك . وقد أفهم اللورد سفيرنا أن العرب قد يطالبون ببعض الاماكن التي نعتبرها نحن جزءاً من اجزاء سورية ، وهو يترك لنا تقدير مدى التساهل الذي نستطيع أن نظهره في هذه القضية . »

ويعود بوانكاره الى هذه القضية بعد مدّة تناهز الشهر ونصف الشهر ، ويكتب في ٢٤ كانون الأول سنة ١٩١٥ ما يلي :

« أطلع بريان زملاءه على سير المذكرات التي بدأت في لندن حول قضية الأمبراطورية العربيــة . إن هذه القضية العزيزة على أصدقائنــا الانكليز ، ستثير مسألة سورية بطبيعة الحال .

« كانت التعليمات اللازمة قــد أعطيت الى سفيرنا بول كامبون ، لإيصالها إلى جورج بيكو المكلف بالدفاع عن مصالحنا في لندرة . وكان على ممثلنا أن يطلب الاحتفاظ بنفوذنا في سورية وكابكيا ، وفقاً لأحكام الاتفاق المعقود سنة ١٩١٢ . إن ممثل الحكومة البريطــانية السر آرثور نيكولسون لم يحدث مشكلة ما في الاعتراف بسلطتنا على الاسكندرونة وأضنه وكيليكيـــا ، وذلك على الرغم من اعتراضات اللورد كتشنر ؛ ولكنه رغب مقابل ذلك في تحديد سلطتنا في سوريه ولبنان ، بوضع ذلك القطر تحت سيادة سلطان مكة ، وبتخويلنا حق تعيين الحـــاكم فقط .. ومعنى ذلك وضع يد السلطان المذكور على الشعوب الاسلامية والمسيحية التي لم تتعوّد أن تكون تابعة له ، ولم ترغب في ذلك . ويطلب الانكليز لأنفسهم زيادة على ذلك ، حق إيصال سكة حديديه الى حيفا ؛ وبتعبير آخر ، إنشاء خط منافس لخط الاسكندرونة . إن هذه الامبراطوريه الكبيرة ، لا توحي الى معنى ذا بال ، وأنا أخشى تأثيرها في مستعمراتنــا الافريقية ، وكنتُ أحب أن لا أراها تخرج إلى حيّز الوجود ، وقــد عرضتُ مخاوفي على مجلس الوزراء . إلاّ أنه يظهر أننا قد سبق ان خضنا غمــار البحث ، وقيل لي أنه قد فـــات الآن أوان العودة الى البحث من جديد . (ص ٣٦٣ - ج ٧) .

ويكتب بوانكاره ، بعد ذلك ، في ٤ كانون الثاني ما يلي : « عرض بريان على مجلس الوزراء سير المفاوضات التي تجري في لندن حول آسيا

الصغرى ، بأداء كثير الظرف ، وقليل الوضوح . إن انكلترة تعترف لنا بالسيادة التامة على الاسكندرونة وكيليكيا والبلاد الكائنة ما وزآءها حتى الموصل – ولا أدري أكانت الموصل نفسها داخلة في تلك البلاد أم خارجة عنها – وكذلك تقبل اليوم بوضع لبنان مع بيروت وطرابلس الشام تحت سلطتنا ؛ ولكنها لا تترك لنا سورية إلاّ تحت سيادة أمير مكة ، مخالفة بذلك اتفاقات سنة ١٩١٢ ، زد على ذلك انها تطلب لنفسها فلسطين وحيفا . واما بريان ، فقد طلب ، بعكس ذلك ، تقسيم فلسطين بين انكلترة وفرنسة ، واشتراك الدولتين في إنشاء السكة الحديدية التي يجب أن تنتهي بحيفا .

«وبما ان اضبارات هذه القضايا لم تسلّم لي بعد، على الرغم من مطالباتي بها ، فاني لم أجد في نفسي استعداداً لبيان الرأي في النقاط المختلف فيها . ومع هذا ، فقد لفتّ نظر مجلس الوزرآء إلى أن انكلترة تترك لنا من الأراضي ما كان مخصصاً لنفوذ ألمانيا ، بموجب الاتفاقات التي كنا عقدناها في أوائل سنة ١٩١٤ مع تركية من جهة وألمانية من جهة أخرى ؛ في حين أنها تطلب لنفسها المنطقة التي كانت تركيا وألمانيا قد اعترفتا بحقوقها فيها . ولهذا فانه إذا تم صلح لا يضمن لنا كل ما نرغب فيه ، فان ألمانيا ستُطالب بما اعترفنا به لها . ولهذا السبب ، يجب أن يكون اعترافنا بما تطلبه انكلترا مشروطاً بتحقيق حصصنا كاملة غير منقوصة . إن دومرغ يؤيدني بقوة ، وبريان ينضمّ الى وجهة نظرنا بعد قليل من التردد » (ج ٨ ، ص ٨ – ٩)

ثم يعود بوانكاره الى هذه القضية في ١١ كانون الثاني سنة ١٩١٦ فيقول : « إن بريان يعرض على مجلس الوزراء سير المفاوضات الجارية بيننا وبين انكلترة حول سورية وفلسطين : إن الحكومة البريطانية ترفض التخلي عن حيفا رفضاً باتاً . زد على ذلك أنها تطلب جعل فلسطين

منطقة حياد . ولكنها تعترف لنا بالاسكندرونة ، وكل ما وراءها من البلاد حتى الموصل ، على أن تكون الموصل نفسها داخلة في تلك البلاد .»
(ج ٨ — ص ٢٣ — ٢٤)

ثم يكتب بعد يومين — إي في ١٣ كانون الثاني — ما يلي :

« إن جورج بيكو الذي يتتبع المفاوضات التي تجري في لندن عن سورية يقول لي : إن الآميرالية البريطانية لم توافق بعد على الاعتراف بحقوقنا في الاسكندرونة وكيليكيا . إنه يعتقد أنها ستوافق على ذلك أخيراً ، ولكنه يرى من المستحيل ان لا تستمر انكلترة في المطالبة بالسيادة على حيفا ، أو على الأقل ، بجعل فلسطين حيادية .

« وأما الموصل ، فإذا لم يوافق الروس على تركها لنا ، فان الانكليز سيطلبونها لأنفسهم ؛ ولذلك يأمل جورج بيكو أن يوافق الروس — طوعاً أو كرهاً — على تركها لنا »

فيظهر من هذه الفقرات بوضوح تام أن انكلترة كانت تفاوض أمير مكة الشريف حسين ، حول استقلال البلاد العربية ، في نفس الوقت الذي كانت تفاوض فرنسة حول تقسيم تلك البلاد .

إن فرنسة استطاعت — خلال هذه المفاوضات — أن توسع حصتها توسيعاً هائلاً ، بادخال كيليكيا والموصل في تلك الحصة ، وإيصال سيطرتها حتى ديار بكر ؛ ومع هذا فانها لم تتنازل عما كانت تدّعيه من حقوق في سورية الداخلية نفسها ، بل إنها نجحت في إدخال هذا القسم من سورية أيضاً في منطقة نفوذها ، على الرغم من وضعها تحت سيادة أمير عربي واحد أو عدّة أمرآء من العرب .

وأما الموصل فيظهر ان فرنسة لم تستطيع أن تُدخلها في حصتها ، إلاّ من جرّاء التنافس الذي حدث في شأنها بين روسيا وانكلترة . لأن الروس لم يوافقوا في باديء الأمر على طلب الفرنسيين في هذا الشأن

آملين إدخال الموصل في منطقة النفوذ الروسي . ولكن الانكليز أفهموهم بأنهم تعتبرون أنفسهم أحق من الروس في امتلاك الموصل ؛ ولهذا السبب اتفقت مصالح الجميع على جعل الموصل من حصة الافرنسيين .

إن هذه التفاصيل تفسّر وتوضح لنا كثيراً من الأحكام الغريبة التي دخلت في المعاهدات المعقودة بين الحلفاء خلال الحرب . كما تفسر لنا أهم العوامل التي أدّت الى تعديل هذه المعاهدات أو الى عدم تنفيذ بعض أحكامها بعد انتهاء الحرب .

***

وقد وجد الحلفاء أنفسهم ، خلال هذه المذاكرات ، أمام مشروع ثالث ، يرمي إلى مساعدة جمال باشا ، قائد الفرقة الرابعة المرابطة في سورية على القيام بثورة ضد الحكومة المركزية .

هذا المشروع تقدّمت به روسيا ، مستندة الى الأخبار التي تلقتها من المحافل الارمنيه : فقد كانت المحافل المذكورة تؤكد أن جمال باشا في خلاف مستمر مع الحكومة المركزية ، وانه مستعد للعصيان عليها ، إذا ساعده الحلفاء مساعدة فعليّة . إنه يترك المضايق والولايات الأوروبية للحلفاء ، ويحوّل السلطنة العثمانية إلى حلف يتألّف من دول سورية وفلسطين والعراق وعربستان وكيليكيا وأرمنستان وكردستان ، ثم يعلن نفسه سلطاناً على هذا الحلف .

وقد شرع وزير خارجية روسيا في مخابرة حلفائه في اواخر شهر تشرين الأول من سنة ١٩١٥ في هذه القضية . ويظهر من المخابرات التي نشرت من قبل الحكومة السوفيتية بعد الثورة الشيوعية أن ايطاليا أظهرت موافقتها على المشروع « إذا كان هناك أقل احتمال في نجاحه »

وتردّدت فرنسة في باديء الأمر ، اولاً لأنها كانت تشك في إمكان نجاح جمال باشا في الثورة المتصوّرة ، وثانياً لأنها وجدت أن المشروع يحقق

مطامع روسيا وحدها ويحرمها هي من البلاد التي وُعدت بها قبلا (سورية وفلسطين وكيليكيا) ؛ وثالثاً لأنها كانت تعرف ان انكلترة تفكر في ايجاد حكومة عربية مستقلّة . .

غير أن ساسة روسيا استطاعوا أن يُقنعوا فرنسة بوجوب الاهتمام بالمشروع . لأنهم قالوا ان الثورة التي يقوم بها جمال باشا تضعف الدولة العثمانية ، وتسهل تَغلّب الحلفاء عليها ، ولو لم تنتهِ بالنجاح الذي يصبو إليه جمال باشا نفسه . وأما مطامع فرنسة في سورية وفلسطين وكيليكيا ، فمن الممكن التوفيق بينها وبين المشروع عند وضع تفاصيله خلال المفاوضة مع جمال باشا . ومن الممكن أن تتولى فرنسة بنفسها هذه المفاوضة لكي تطمئن على مصالحها ..

وبناء على هذه الايضاحات والتأمينات ، وافقت فرنسة على المشروع من حيث الأساس ، وقرّرت ان تتولّى أمر المفاوضة مع رسل جمال باشا في القاهرة .

وأما انكلترة ، فانها رأت - بعد شيء من التردّد - ،أن لا تشترك بهذه المفاوضات ، « لأنّ المفاوضات التي بدأت بينها وبين العرب كانت تسير في جو ملائم جداً . »

إن البرقيات التي أرسلها سفراء روسيا في باريس ولندن تدل دلالة واضحة على أن فرنسة كانت تتمسك بسورية وفلسطين وكيليكيا تمسكا شديداً ، وكانت تُظهر عدم ارتياحها للمفاوضات الجارية بين الانكليز وبين العرب .

وقد كتب سفير روسيا في باريس في ٢٩ كانون الأوّل سنة ١٩١٥ « أن الرأي العام الفرنسي لا يمكن ان يتخلّى عن سورية وفلسطين وكيليكيا التي وُعِد بها » كما كتب في ٢٨ كانون الثاني سنة ١٩١٦ : « إن بريان وحكومته غير راضين عن سير المفاوضات السرّية التي تجري

بين الانكليز والعرب ، لأن الانكليز يسعون لتحقيق منافعهم من غير أن يُعنوا بمصالح حلفائهم . »

وكتب سفير روسيا في لندن في ٢٧ كانون الثاني سنة ١٩١٦ : « إن الحكومة البريطانيـــة تعتمد في الدرجة الأولى على العرب وحدهم ، لأنها تريد أن تستفيد من شعور العداء الذي يكنّونه في أنفسهم ضد الاتراك ، وضد جمال باشا . »

***

إن المفاوضات التي جرت بين الدول المتحالفة حول المشاريع الثلاثة التي سردناها آنفاً ، تدل دلالة صريحة على أن مصالح هذه الدول ومطامعها كانت تتضارب تضارباً شديداً . ومع هذا ، فان رجال سياستها كانوا يشعرون شعوراً واضحاً بضرورة الوصول الى اتفاق في هـذه القضايا ، لضمان النصر في الحرب القائمة بينها وبين خصومها . ولذلك عقدوا اخيراً — بعد المفاوضات والمساومات الطويلة — الاتفـــاقات اللازمة لاقتسام ميراث الدولة العثمانية . ولا حاجة لبيان أن الولايات العربيـــة كانت أهمّ وأثمن أقسام هذا الميراث .

***

إن أولى الاتفاقات التي تم ابرامهـا لهذا الغرض كانت ثلاثية ؛ وقع عليها ممثلو روسيا وانكلترة وفرنسة في آذار سنة ١٩١٦ .

إن هذا الاتفاق عيّن مناطق نفوذ لكل دولة من الدول الثلاث المتعاقدة ، وقرّر في الوقت نفسه تأسيس حكومـــة اسلامية مستقلة في الجزيرة العربية ، على أن تتولّى بريطانيا العظمى مراقبتها .

وقد انحصرت منطقة نفوذ روسيا — بموجب هذا الاتفاق — في شرق آسيا الصغرى وجنوبها — ولم تشمل شيئاً من البلاد العربية .

ولكن منطقة نفوذ فرنسة شملت السواحل السورية من الناقورة الى

الاسكندرونة مع جبل لبنان وكيليكيا .

وأما منطقة نفوذ انكلترة، فقد شملت السواحل السورية—الممتدة من الحدود المصرية إلى الناقورة—، والعراق الجنوبي — من بغـــداد الى البصرة —، والسواحل الممتدة من خليج البصرة إلى نهاية البحر الأحمر .

وأما البلاد الكائنة بين منطقتي النفوذ الفرنسي والبريطاني، فقـــد تقرّر أن تقام فيها دولة عربية، أو حلف دول عربية مستقلة، وفق اتفاق يُعقد فيما بعد، بين فرنسة وانكلترة .

وأما فلسطين وأماكنها المقدّسة، فتقرر وضعها تحت إدارة خاصّة، وفق اتفاق يُعقد فيما بعد بين الدول الثلاث . كما تقرر وضع ميـــناء اسكندرونة تحت ادارة دولية، واعتباره ميناءً حراً .

ويظهر من أحكام هذه الاتفاقية ان روسيا لم تشأ أن تتدخّل في تفاصيل القضايا المتعلّقة بالبلاد العربية . ولهذا اكتفت بالاتفاق مـع فرنسة وانكلترة على القضايا الأساسية، وتركت تقرير أمر القضايا الفرعية الى الدولتين المذكورتين وحدهما .

***

إن الاتفاق بين فرنسة وانكلترة على هذه القضايا الفرعيـة لم يتـأخر كثيراً؛ لأن الاتفاقية التي اشتهرت باسم اتفاقية « سايكس — بيكو » — المنسوبة الى اسم المفاوض الانكليزي مارك سايكس، واسم المفاوض الافرنسي جورج بيكـــو — قـــد ابرمت بين فرنسة وانكلترة في ٢٦ أيار سنة ١٩١٦

وقد شملت أحكام هذه الاتفاقية، كيليكيـــا وسورية وفلسطين والعراق؛ وقسمت هذه البلاد إلى خمس مناطق : ثلاث منهـا ساحلية، واثنتان داخليتان .

وقد لوّنت المناطق الساحلية — في الخريطة الملحقة بالاتفـــاقية —

باللون الأحمر والازرق والأسمر ؛ ولذلك عُرِفت باسم المناطق الحمراء والزرقاء والسمراء . واما المنطقتان الداخليتان ، فقد تُركتا بلا لون . وعُرفتا باسم « منطقة أ » و « منطقة ب » .

لقد شملت المنطقة الزرقاء البلاد الساحلية التي تمتد من الناقورة الى الاسكندرونة ، وتُركت لفرنسة .

وشملت المنطقة الحمراء بغداد والبصرة ، وتُركت لأنكلترة .

واما المنطقة السمراء ، فقد انحصرت في فلسطين ، وجُعلت منطقة دولية حيادية .

واما منطقتا « أ » و « ب » فقد نصت الاتفاقية على ان تؤلف فيها دولة عربية مستقلة ، او حلف دول عربية برياسة رئيس عربي ، على أن يكون « مقام ممتاز » لفرنسة في منطقة « أ » ، ولانكلترة في منطقة « ب » . فيكون لكل واحدة من هاتين الدولتين في المنطقة المذكورة ، حق الأولوية في المشروعات الاقتصادية والقروض المحلية ، وحق الانفراد في تقديم المستشارين والموظفين الاجانب الذين تطلبهم الدولة العربية ، أو حلف الدول العربية ، لتنظيم شؤون تلك المنطقة .

ان الاتفاقية تبيح لفرنسة في المنطقة الزرقاء ، ولانكلترة في المنطقة الحمراء ، ان تنشئا نظام الحكم الذي تريانه . وتصرح بان لها أن تديرا هذه المنطقة ادارة مباشرة ، او أن تديراها بالواسطة ، بعد الاتفاق مع الحكومة العربية أو حلف الحكومات العربية المذكورة آنفاً .

وتنص الاتفاقية على انشاء ادارة دولية في المنطقة السمراء ، يعين شكلها بعد استشارة روسيا ، بالاتفاق مع سائر الحلفاء وممثل شريف مكة .

وتدخل الاسكندرونة في منطقة فرنسة ، على ان يكون ميناؤها حراً لتجارة الامبراطورية البريطانية ؛ وتدخل حيفا في منطقة انكلترة ، على ان يكون ميناؤها حراً لتجارة فرنسا ومستعمراتها والبلاد العربية

الواقعة تحت حمايتها .

ويتعهد كل من الطرفين المتعاقدين ان لا يتنازل عما له من الحقوق في المنطقة المخصصة له ، وان لا يُعطي تلك الحقوق لدولة اخرى ، سوى للدولة العربية أو لحلف الدول العربية ، من دون اخذ موافقة الطرف الآخر . كما يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين أن لا يمتلك – ولا يسمح لدولة ثالثة بأن تمتلك – أقطاراً في شبه جزيرة العرب .

هذا وتشير الاتفاقية الى المفاوضات التي تجري مع العرب ، وتصرّح بأنها تستمر باسم الحكومتين – وبالطريقة التي كانت تسير عليها قبلاً – لتعيين حدود الدولة العربية أو حلف الدول العربية .

***

بدأ الانكليز يفاوضون العرب ، قبل ان يأخذوا تفويضاً بذلك من حلفائهم . فشرعوا يتصلون – منذ بداية الحرب العالمية – برجال حزب اللامركزية المقيمين في القاهرة من ناحية ، وبأبناء الشريف حسين الذين كانوا يمرّون بالقاهرة خلال تنقلاتهم بين الحجاز وبين الاستانة من ناحية اخرى . ثم اخذوا يُخابرون في هذا الصدد « أمير مكة الشريف حسين باشا » نفسه رأساً .

وقد صرّح رجال الانكليز، خلال هذه الاتصالات والمخابرات التمهيدية، أن بريطانيا العظمى مستعدّة لمساعدة العرب على نيل استقلالهم ، كما انها موافقة على ارجاع الخلافة اليهم .

إن مخابرات الانكليز مع أمير مكة دخلت في طور جدّي وفعّال في أواسط سنة ١٩١٥ ، عندما تولاها « السر هانري ماكماهون » نائب جلالة ملك بريطانيا في مصر .

وقد أرسل الشريف حسين الى المشار اليه –في ١٤ تموز سنة ١٩١٥– مذكرة تبين الشروط التي يشترطها العرب للقيام بالثورة وللانضمام الى

الحلفاء : طلب فيها قبل كل شيء « ان تعترف انكلترة باستقلال البلاد العربية باجمعها .. « من مرسين وآضنة حتى البحر المحيط الهندي ، ومن بلاد فارس وخليج البصرة حتى البحر المتوسط والبحر الاحمر » ومع هذا وافق على إبقاء عدن على حالتها الراهنة ، كما صرّح بأن « الحكومة العربية تعترف بأفضليّة انكلترة في كل مشروع اقتصادي ، إذا كانت الشروط متساوية مع غيرها » .

وأما السر هانري ما كماهون ، فأجاب على هذا الكتاب — في ٣٠ آب سنة ١٩١٥ — بكتاب أكّد فيه « رغبة حكومة صاحب الجلالة في استقلال البلاد العربية وسكانها » ، ولكنه صرّح « ان البحث في تفاصيل الحدود سابق لأوانه » ، وذلك لأن « الوقت قصير ، والحرب قائمة » ، وزد على ذلك فان « تركيا لا تزال تحتلّ قسماً كبيراً من الاراضي المذكورة احتلالا تاماً » .

غير ان الشريف حسين اعترض بشدّة على ما جاء في هذا الردّ عن قضية الحدود ؛ وقال في جواب أرسله في ٩ ايلول سنة ١٩١٥ : « ان هذه الحدود ليست لرجل واحد ، نتمكّن من مفاوضته وإرضائه بعد الحرب ؛ بل هي مطالب شعب يعتقد أن حياته في هذه الحدود » ثم أشار إلى ان العرب لم يطلبوا بذلك « مناطق يسكنها شعب اجنبي عنهم » ، وإنما يطلبون بذلك « مناطق يقطنها عرب مثلهم » . وأكّد أخيراً « أن تلك الحدود هي مقترحات شعب بأسره ، يعتقد أنها ضرورية لتأمين حياته الاقتصادية » .

ولهذا السبب اضطر ما كماهون الى ولوج بحث الحدود ، فقال في كتاب جوابي أرسله في ٢٤ تشرين الاول سنة ١٩١٥ : إنه « عرض القضية على حكومته ، وهو يصرّح بناء على الجواب الذي تلقّاه منها :

« إن مرسين وآضنة ، وبعض الاقسام السورية الواقعة غربي دمشق

وحمص وحماه وحلب لم تكن عربية محضة » فيجب ان تستثنى من الحدود المبحوث عنها، وإن الحكومة البريطانية « مستعدة للاعتراف بالحدود التي ذكرها الشريف حسين بعد تعديلها على هذا المنوال » .

ثم أشار ماكماهون الى اتفاقات بريطانيا مع زعماء العرب ، والى مصالح فرنسة في أجزاء سورية التي تقع غربي المدن الاربع المذكورة آنفاً ؛ وبعد ذلك أعطى الضمانات التالية ، « بناء على السلطة التي تلقّاها من حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، وباسمها » :

أولاً — إن انكلترة مستعدّة للاعتراف باستقلال العرب ، وتقديم المساعدة لهم في الحدود المقترحة ، وبعد تعديلها على المنوال الآنف الذكر

ثانياً — تحمي بريطانيا الاراضي المقدسة من كل اعتداء خارجي وتعترف بوحدتها .

ثالثاً — تقدّم الحكومة البريطانية للعرب عند الحاجة كل ما يحتاجون اليه من مساعدة ونصيحة ، وتُعاونهم في تشكيل افضل شكل من اشكال الحكومات في مختلف البلاد العربية » .

ومقابل ذلك ، يطالب ماكماهون « الموافقة على حصر جميع أنواع الاستشارة والمعونة التي قد يحتاج اليها العرب بالبريطانيين وحدهم » . ثم يقول « ان بغداد والبصرة بحاجة الى ادارة خاصة ومراقبة خاصة ، لصيانتها من الاعتداءات الخارجية مع رعاية مصالح بريطانيا فيها » .

وقد ردّ الشريف حسين على كتاب ماكماهون في ١٥ تشرين الثاني سنة ١٩١٥ قائلاً : « إنه يتنازل عن طلب ضم مرسين وآضنة الى المملكة العربية ، بغية تسهيل الاتفاق وخدمة الاسلام » .

ولكن « لا يمكن أن يتنازل عن بيروت وسائر السواحل السورية ، لانها عربية صرفة وليس هناك فرق بين المسلم العربي والمسيحي العربي ، فكلاهما من نسل واحد » .

ثم قال : « سنسير ، نحن المسلمين ، على خطة سيدنا عمر بن الخطاب وسواه من الخلفاء الذين فرضوا على المسلمين — بموجب الدين الاسلامي — ان يعترفوا للمسيحيين بما لهم من حقوق وعليهم من واجبات . وعلى هذا فان المسيحيين في المملكة العربية سيتمتّعون بما يتمتع به المسلمون من حقوق ، بما يتفق مع مصلحة الشعب اجمع » .

واما فيما يخصّ العراق ، فقد ذكر الشريف حسين انه كان مركزاً للمملكة العربية ومهداً لحضارة العرب ومدنيتهم ، فلا يمكن للعرب أن يتنازلوا عنه . ثم قال « إنما رغبة منا في تسهيل الاتفاق ... قد نوافق على ان نترك الان ، لمدة قصيرة ، الاراضي التي تحتلها الجيوش الانكليزية لقاء مبلغ من المال يُدفع كتعويض عن مدة احتلال تلك المنطقة » .

وقد ردّ مكماهون على هذا الكتاب برسالة ارسلها في ١٣ كانون الاول ١٩١٥ ، اظهر فيها سروره من موافقة الشريف على إخراج مرسين وآضنة من حدود البلاد العربية ومن تأكيده ان العرب عازمون على السير بموجب تعاليم الخليفة عمر بن الخطاب وسائر الخلفاء الاولين في امر حقوق المسيحيين .

ثم قال : « أما بشأن بيروت وسائر السواحل ، فحكومة بريطانيا العظمى أحاطت علماً بكل ما ذكرتم بشأنها ، وجعلته موضع عنايتها الخاصة ، ولكن لما كانت مصالح حليفتها فرنسة داخلة فيها ، فالمسألة تحتاج الى نظر دقيق ... ولذلك سنخبركم بهذا الشأن مرة اخرى في الوقت المناسب » .

ثم أكد في خاتمة الكتاب « ان بريطانيا العظمى لا تنوي إبرام أي صلح ما لم يكن ضمن شروطه الأساسية حرية الشعوب العربية وخلاصها من سلطة الالمان والاتراك » .

وقد عقب هذا الكتاب عدة كتب وردود اخرى . وقال ماكماهون

في خاتمة رده الاخير – في ٣٠ كانون الثاني ١٩١٦ – : « ... والآن ... وقد قرّرت البلاد العربية أن تشترك معنا في الدفاع عن الحقوق والحرّيات ، وتعمل معنا في سبيل هذه القضية المهمّة ، فاننا نرجو الله أن تكون نتيجة هذه الجهود المشتركة وهذا التعاون الوطيد ، صداقة دائمة تعود على الجميع بالغبطة والسرور .

« ... وقد سررنا جداً بالحركة التي تقومون بها لاقناع الشعب بضرورة الانضمام الى حركتنا والكف عن مساعدة اعدائنا . ونترك لفطنتكم تقدير الوقت المناسب لاتخاذ تدابير أوسع من هذه ... »

ومن المعلوم أن الثورة العربية أعلنت ، بعد تاريخ هذا الكتاب، بأربعة اشهر وعشرة أيام (١٠ حزيران ١٩١٦)

***

لقد تبين من الفقرات التي نقلناها آنفاً – عن مذكرات بوانكاره – رئيس الجمهورية الافرنسية – ، وبرقيات ابزفولسكي – سفير روسيا في باريس – : ان ساسة فرنسا لم يكونوا مرتاحين الى مفاوضة الشريف حسين ، لأنهم كانوا يدركون ان الحركة العربية ستؤثر تأثيراً ضاراً بهم ، ليس في البلاد العربية التي يطمعون بها – للمستقبل – فحسب ، بل في البلاد العربية التي يسيطرون عليها – منذ عقود من السنين – ايضاً .

ومع هذا فان الحكومة الفرنسية اضطرّت الى مسايرة الانكليز في هذا المضمار ، وعندما قامت الثورة العربية فعلاً ، رأت من الواجب عليها أن تؤسس صلات ودّية مع زعيم هذه الثورة ، فأرسلت الى الحجاز وفداً سياسياً وبعثة عسكرية .

إنها قصدت من ذلك الاستفادة من الثورة القائمة ، الى اقصى حدود الاستفادة ، في إشغال الجيوش التركية ، مع الحيلولة دون تطوّر الثورة الى شكل يضرّ بما كان لفرنسة من مصالح ومطامع في سورية .

ولكن ما السبيل الى ذلك ؟ ما السبيل الى تحقيق هذين الغرضين في وقت واحد ؟

إن السبيل الوحيد الذي كان يبدو مؤدياً الى هذه الغاية – بأقل ما يمكن من الضرر – هو : حصر الثورة في الحجاز ، وعدم ترك المجال لتقدمها نحو الشمال .

يظهر أن هذه السياسة هي التي جالت في أذهان معظم رجال السياسة في فرنسة في بادىء الأمر .

ولكن رئيس البعثة العسكرية التي أوفدت الى الحجاز – بره مون – لمس التيارات الفكرية السائدة هناك عن قرب ، وشاهد الآمال التي تجيش في صدور رجال الثورة عن كثب ، فأدرك أن ذلك من رابع المستحيلات : فالحجاز قد أصبح مجمعاً لأحرار العرب الوافدين من مختلف الاقطار ؛ وكان بين رجال الثورة عدد كبير من العراقيين والسوريين ؛ فاذا نجحت الثورة في الحجاز نجاحاً تاماً ، كان من الطبيعي أن تسري إلى سورية والعراق ايضاً . فيجب على الحلفاء اذن أن يعلموا علم اليقين ان نجاح الثورة في الحجاز يضر بمصالحهم هم ايضاً ، ضرراً بليغاً ، وعليهم ان يعملوا على تحديد نجاح الثورة في الحجاز نفسها .

لقد اعترف الجنرال « بره مون » بهذه النظرية بنفسه ، في الكتاب الذي أصدره سنة ١٩٣١ عن « الحجاز في الحرب العالمية » Le Hedjaz dans la guerre mondiale

وقد كتب في أحد التقارير التي أرسلها الى القيادة العامة في أواخر سنة ١٩١٦ الملحوظات التالية :

« إن عودة الاتراك الى مكة المكرمة يضر بمصالح الحلفاء ضرراً كبيراً ، فعلى الحلفاء ان يعملوا كل ما في استطاعتهم للحيلولة دون ذلك .

« غير ان إستيلاء العرب على المدينة المنورة أيضاً يضر بمصالح الحلفاء »

لانه يثير في نفوس العرب نزعات الوحدة وأماني الأستقلال؛ فيجب على الحلفاء ان لا يرغبوا في سقوط المدينة ، وألا يساعدوا العرب على الاستيـــلاء عليها » (ص ٩٦) .

ويظهر ان « بره مون » لم يكتف بارسال هذا التقرير الى حكومته ؛ بل حاول استمالة رؤساء الجيش الانـكليزي العـاملين في مصر ايضاً الى فكرته هذه .

غير ان القيادة الفرنسية العامة كانت تقدّر الضرورات العسكريـة والسياسية أكثر من رئيس بعثتها ؛ فكتبت اليه رداً دعته فيه الى ترك هذه الفكرة . وقد جاء في برقية مرسلة الى « بره مون » من القائد العام « جوفر » ما يلي:

« ١ ــ إن فرنسة وانكلترة قد وقعتـا أخيراً اتفـاقية ، تتضمن من حيث الاساس تكوين حلف عربي يشمل دمشق وحمص وحمـــاه وحلب والموصل . ويظهر من برقياتكم انـكم تخشون استيلاء العرب على المدينة ، بسبب ما قد ينتج عن ذلك من تشجيع مطامعهم في سورية .

« ٢ ــ إن هذه الحالة الفكرية ــ التي وصلت الى عـــلم الانـكليز والشريف ــ قد توهمهم باننا نحاول العدول عما تم بيننا من اتفاق . وذلك قد يؤدي الى نتائج ضارّة بنموّ اعمالنا في المشرق . فيجب عليكم ان لا تقفوا موقفاً يُساعد على مثل هذا التفسير .

« ٣ ــ أضف الى ذلك أن الحكومة الفرنسية ترى أن سقوط المدينة يولد دوياً عميقاً في البلاد العربية . وقد يكون ايذاناً بقيـــام العشائر البدوية والدروز . ثم انه يُساعد على نجاح خططنا الشرقيـــة ، بتعجيل تفكك الدولة العثمانية » (ص ٩٧) .

إن هذه البرقية لم تكف لإزالة المخاوف التي كانت تساور رئيس البعثة العسكرية الافرنسية في هذا الصدد . فقد ظلت هذه المخاوف تزداد في نفسه

كلما تقوّت الثورة العربية وزال خطر عودة الاتراك الى مكة . ويظهر ان «بره‌مون» لم ينقطع عن مناقشة الانكليز في هذا الموضوع . وهو يزعم انه قد كان بينهم عدد غير قليل ممن يشاطرونه الرأي ، ويقولون بوجوب ترك العرب يتخبطون في محاربة الجيش التركي المحصور في المدينة .

ولكن السياسة الانكليزية كانت تسير في اتجاه مخالف لذلك تماماً : فانها كانت تحاول الاستفادة من جيش الثورة في الحركات التي ستجري في شمال الحجاز وفي ما وراء الاردن ، وفي سورية ايضاً . ومن المعلوم ان لورنس كان اللولب الفعال لهذه السياسة الانكليزية . وقد كانت الخطة التي وضعها تعاكس آراء « بره‌مون » وتمنياته معاكسة تامة .

وعندما رأى « بره‌مون » تقدّم جيوش الثورة نحو الشمال — بقيادة الأمير فيصل — تاركة « المدينة » المحصورة وراءها ، اعتقد أن مصالح فرنسة في سورية ومركزها فيها لا يمكن أن تضمن إلا بالاستيلاء عليها رأساً ، عن طريق البحر ؛ وقد ظن أن ذلك من السهولة بمكان : فلفرنسة جيوش كثيرة ، مرابطة في بورت سعيد ، وفي ممتلكاتها الكائنة في البحر المحيط الهندي ، ولا سيما في الهند الصينية ؛ ومن الممكن نقل تلك الجيوش بالسفن القديمة ، واستخدامها لاحتلال سورية عن طريق البحر بسهولة .

إن هذه الفكرة تملكت مشاعر « بره‌مون » بشدّة ، فرأى ان يذهب الى فرنسة لاقناع وُلاة الامور فيها .

ويظهر أنه كان لا يعرف شيئاً عن تشبثات اللورد كتشنر في أمر الاستيلاء على سورية مبتدءاً بميناء الاسكندرونة ، ولا عن الموقف الذي وقفته فرنسة إزاء هذه الخطة في حينها .

ذهب « بره‌مون » الى باريس ، وواجه وزير المستعمرات هنري سيمون ، ورئيس الوزراء كليمانصو ، كما واجه القائد « ويغاند » ، والقائد العام « فوش » . وحاول أن يقنعهم بوجوب إتباع الخطة التي اقترحها ؛

ولكنه لم ينجح في ذلك ، فانه يخبرنا في كتابه ان كليمانصو قال له : « أنا لا أملك روح فاتح » .

وأما فوش ، فقد قال له : « لقد فات الأوان ، فات الأوان ! إن قلة سفن النقل لا تترك لنا مجالا للقيام بمثل هذه الحركات » .

ويظهر أن آراء بريمون في هذا الصدد قد انتشرت بعض الانتشار ، حتى وصلت الى آذان رجال الثورة . وقد ذكر هو بنفسه الحديث الذي أدلى به الى الملك حسين في ٧ ايار من سنة ١٩١٧ في هذا الصدد . فقد قال له : « تناقلت الألسن ، في اواسط نيسان ، في معسكر الأمير فيصل ، أن فرنسة أعدّت ستين الف جندياً للانزال على سواحل سورية في وقت قريب جداً . وقد أظهر الأمير فيصل تخوّفاً شديداً من احتلال سورية من قبل الافرنسيين من دون مساعدة العرب ، وصرّح بأنه في هذه الحالة ، سيحارب الفرنسيين ، بعد ان حارب الاتراك . إن هذه الشائعات تدور بين حاشية الامير فيصل . ولا شك في ان الامير لا يعرف ما يُقال عن لسانه في هذا الصدد ، فيكون من المفيد لفت نظره الى أمثال هذه الشائعات والاقاويل . »

ويقول بريمون – بعد تفصيل هذا الحديث – ان الملك حسين وعده بالكتابة الى الامير (ص ١٤٥) .

ومن المعلوم ان جهود الجنرال بريمون – في هذا الصدد – ذهبت سدى : فان جيوش الثورة التي كان يقودها الامير فيصل قد تجاوزت حدود الحجاز الشمالية وحاربت الاتراك في شرق الاردن ، وساعدت بذلك الجيوش الانكليزية التي كانت تحارب في فلسطين . ثم استمرت في الحرب متوجهة نحو الشمال - متعاونة مع الجيوش البريطانية ، حتى وصلت إلى دمشق ، وحرّرت سورية بأجمعها .

***

وهكذا ، فإنه عندما اضطرت تركيا إلى عقد الهدنة مع الحلفاء — في ٣١ تشرين الأول سنة ١٩١٨ — كانت جميع البلاد العربية قد خرجت من حوزة الدولة العثمانية : ففلسطين والعراق ، كانتا قد حررتا من قبل الجيوش البريطانية وحدها . وأما سورية ، فحررتها حركات الجيوش العربية والبريطانية المشتركة .

بعد الحرب العالمية



لا حاجة بنا للقول أن أهم الاتفاقيات التي عُقدت لتقرير مصير البلاد العربية خلال الحرب العالمية ، كانت اتفاقية سايكس بيكو .

كانت هذه الاتفاقية من الوثائق السرية التي حرص الحلفاء على كتمانها حرصاً شديداً . ولذلك لم ينكشف امرها إلا بعد انقلاب أحوال روسيا ، وانتقال زمام إدارتها الى أيدي البلاشفة .

إن حكومة الثورة الروسية عندما اطّلعت على المعاهدات والاتفاقات السرية التي كانت محفوظة في خزائن وزارة الخارجية القيصرية ، رأت ان تذيعها على العالم ، لتكشف الستار عن أخاديع رجال السياسة بوجه عام ، ورجال العهد القيصري بوجه خاص .

وحين اطّلع الاتراك على الاتفاقية المذكورة بهذه الصورة ، أسرعوا الى إذاعة خبرها بين العرب ، بغية التأثير في روح الثورة العربية ، وإيقاع الخصام بين القائمين عليها .

وأما رجال الثورة العربية ، فعندما اطّلعوا على ما اُذيع في شأن هذه الاتفاقية ، استوضحوا الانكليز عن الأمر ، فتلقوا منهم الجواب التالي :

« إن هذه الاتفاقية كانت قد عُقدت في بداية الحرب ، إرضاء للروس ، قبل انسحاب الحكومة الروسية من صفوف الحلفاء ، وقبل قيام الثورة العربية وانضمام العرب الى تلك الصفوف . ولكنها الآن لم تعد نافذة

أبداً ، لأن الروس قد خرجوا من الحرب ، ولأن العرب قد انضموا الى الحلفاء ... »

والواقع أن الحكومة البريطانية لم تتمسّك بهذه الاتفاقية كثيراً بعد انتهاء الحرب العالمية ، بل إنها خرجت على الكثير من أحكامها خروجاً صريحاً . غير أنها لم تفعل ذلك إرضاءً للعرب ، وتطميناً لهم على حقوقهم؛ بل فعلت ذلك تأميناً لمنافعها هي ، وحلاً للخلافات التي قامت بينها وبين فرنسة حول الشؤون الشرقية .

إن الاتفاقية كانت جائرة على العرب في حدّ ذاتها؛ ولكن التعديلات التي طرأت عليها خلال تنفيذها –بعد انتهاء الحرب– جعلتها اكثر جوراً على العرب ، وأشدّ إنكاراً لحقوقهم الطبيعية .

***

إن اتفاقية سايكس بيكو كانت تعطي لفرنسا حقوقاً كثيرة ، وتضمن لها منافع كبيرة . ولكن البلاد العربية التي تقع تحت سلطتها المباشرة أو تدخل في منطقة نفوذها الخاص – بموجب هذه الاتفاقية – لم تُفتح خلال الحرب من قبل الجيوش الفرنسية ، بل فُتحت من قِبَل الجيوش الانكليزية والعربية . فتنفيذ أحكام الاتفاقية كان يتوقف على استلام تلك الأقطار من الجيوش المذكورة .

وحينما انتهت الحرب ، تمسّكت فرنسا بنصوص اتفاقية سايكس بيكو ، وأخذت تُطالب الانكليز بتنفيذ أحكامها .

ولكن الاتفاقية المذكورة كانت قد وضعت على المائدة الخضراء من دون ملاحظة الامكانيات الفعليّة : إنها كانت تقضي بتقسيم البلاد العربية تقسيماً كيفيّاً ، لا يتفق مع النزعات القومية ولا يُراعي الضروريات الاقتصادية ؛ فتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية كان أمراً عسيراً . وأما ادامة الأوضاع السياسية التي تنجم عن تنفيذ تلك الأحكام بحذافيرها ، فقد كان من رابع

المستحيلات ؛ زد على ذلك أنه قد حدث في المدّة التي مضت بين عقد الاتفاقية وبين انتهاء الحرب العالمية ، حوادث كثيرة تستوجب اعادة النظر فيها من وجوه عديدة :

أولاً — لقد خرجت روسيا من صفوف المحاربين . ومن المعلوم أن بعض الأحكام الواردة في الاتفاقية كانت قد وُضعت مراعاة لمطاليب روسيا . وبما أن الحلفاء أصبحوا في حلٍّ من تعهداتهم نحوها ، فقد صار من الواجب إعادة النظر في تلك الأحكام .

ثانياً — كانت الحرب قد طالت كثيراً ؛ فأحدثت من الأوضاع الراهنة ما يختلف عن الأوضاع المقرّرة في الاتفاقية اختلافاً كبيراً . فالتغاضي عن جميع هذه الأحوال والأوضاع الراهنة كان مخالفاً لمنطق الوقائع . فكان لا بُدّ من إعادة النظر في أحكام الاتفاقية من هذه الوجهة أيضاً .

ولهذه الأسباب أخذت بريطانيا تسعى لتعديل الأحكام الواردة في الاتفاقية عن فلسطين من جهة ، وعن الموصل من جهة أخرى :

لأن اتفاقية سايكس بيكو كانت قرّرت وضع فلسطين تحت إدارة دولية . وهذه المادّة كانت قد وُضِعَتْ بناء على رغبة روسيا . وبما أن روسيا قد خرجت من الحرب ، فإنه لم يبق ما يستوجب التمسّك بهذه الأحكام .

زد على ذلك ، أن بريطانيا العظمى كانت قد افتتحت فلسطين بعد تضحيات كبيرة في حروب دموية كثيرة ، فصارت ترى من حقها أن تحتفظ بفلسطين لنفسها .

وأخيراً — كانت بريطانيا قد وعدت الصهيونيين — على لسان وزيرها بلفور — بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين . ومن الواضح أن تنفيذ هذا الوعد ايضاً ، كان يقضي ببقاء فلسطين تحت سيطرة الانكليز . ومن الراجح أن الغرض الاصلي من هذا الوعد نفسه إنما كان ضمان هذه السيطرة .

وأما الموصل، فإن انكلترة كانت قد وافقت على تركها لفرنسة، تحاشياً عن مطالبة الروس بها ؛ كما أن احتلال الموصل كان قد تم على يد الجيش البريطاني وحده، بعد حروب العراق الشاقة . وفي كلّ ذلك، ما يسوّغ — على رأي الانكليز — إعادة النظر في أحكام الاتفاقية .

هذا، ومن المعلوم أن تضارب الآراء وتصادم المطامع —بين الانكليز والفرنسيين — لم يقتصر على قضايا البلاد العربية وحدها ؛ بل شمل كثيراً من القضايا الشرقية والغربية الاخرى .

فقد أدرك « كليمانصو » الذي كان رئيساً للوزارة الفرنسية خلال مذاكرات الصلح — الاضرار التي قد تعود على فرنسة من جراء استمرار هذا الوضع وهذا التنازع — فرأى أن يصفّي بعض الأمور مع لويد جورج الذي كان رئيساً للوزارة البريطانية، فباغته بالسؤال التالي :

— قل لي بصراحة : ماذا تريدون منا ؟ قل لي ذلك، لأبذل الجهود اللازمة لحمل وزارة الخارجية على قبوله .

وأما لويد جورج، فلم يتردّد في الاجابة على هذا السؤال، بكل صراحة :

— إننا نريد فلسطين والموصل .

لم يكن صعباً على فرنسة أن تعدل عن فكرة جعل فلسطين منطقة دولية، فتوافق على تركها لانكلترة وحدها ؛ ولكنه كان يصعب عليها كل الصعوبة، أن تتنازل لها — في الوقت نفسه — عن الموصل التي كانت وُعدت بها عند عقد إتفاقية سايكس بيكو .

فكان من الطبيعي أن لا تُوافق فرنسة على المطاليب الانكليزية إلا بعد مساومات طويلة، تضمن لها تعويضاً مناسباً عن هذه الموافقة .

وكان لا بدّ أن يكون هذا التعويض من سورية نفسها :

لأن فرنسا كانت تضيق صدراً ببعض الاحكام الواردة في اتفاقية

سايكس بيكو ؛ فقد كانت الاتفاقية المذكورة تترك « سورية الداخلية » مستقلة . ولكن مما لا يحتاج الى برهان أن استقلال المنطقة الداخلية يُحدث بطبيعته تأثيراً عميقاً في المنطقة الساحلية ، ويثير مشاكل كبيرة في إدارة تلك المنطقة . ذلك لأن من الطبيعي أن تطمع الحكومة التي تتأسس في الداخل بالساحل فتطالب به ، ولا سيما لأن عرض هذه المنطقة الساحلية كان أقل من خمسين كيلومتراً ، كما أن أهلها كانوا عرباً ؛ زد على ذلك أن استقلال الداخل كان ، من شأنه أن يولد في نفوس أهل الساحل نزوعاً إلى الاستقلال ومطالبة به ، وأن يحملهم على الثورة ضد من يتحكّم فيهم .

فكان من مصلحة فرنسا الطامعة ، أن تبسط سيطرتها على داخلية سورية أيضاً ، خلافاً لما كان قد تقرّر في اتفاقية سايكس بيكو ؛ وكان من الطبيعي أن تسعى الى التخلّص من قيود الاتفاقية التي تحول دون هذه السيطرة . كما كان من الطبيعي أن لا تُوافق بريطانيا على ذلك ، إلاّ إذا وافقت فرنسة على مطاليبها هي .

ولهذا السبب صارت هذه القضايا مثار خلاف مزمن بين الحليفتين . وبقيت الأمور معلقة على هذه الحالة مدة من الزمن ، إلي أن اضطر الطرفان إلى قبول مطاليبهما المتقابلة ، تحت ضغط الوقائع وجبرها .

***

إن حصة فرنسة من أراضي الدولة العثمانية كانت واسعة جداً ، كما كانت بعيدة عن التجانس من الوجهتين القومية والجغرافية معاً . وعندما طالبت فرنسة بكل تلك البلاد الشاسعة — التي تشمل سورية وكيليكيا وشمال العراق وتمتد حتى الموصل وديار بكر — لم تحسب حساباً لمقاومة الأهالي أبداً . وظنت أن الأتراك سيفقدون قوتهم تماماً ، وأن العرب لن يستطيعوا أن يكوّنوا قوّة ؛ ولم يخطر ببالها قط أنها ستلقى مقاومة

عنيفة من الأتراك من جهة ومن العرب من جهة أخرى . وقبل أن يمضي على انتهاء الحرب سنة كاملة، أخذت فرنسة تدرك شيئاً فشيئاً استحالة السيطرة على جميع تلك البلاد — مع محاربة العرب والترك في وقت واحد — ورأت نفسها أخيراً مضطرة إلى التخلّي عن أحد القطرين : سورية أو كيليكيا .

يظهر أن كيليكيا كانت أخذت تستهوي نفوس بعض الساسة — وبعض رجال الاقتصاد — في فرنسة استهواءً شديداً : لأن الجبال والأنهار الموجودة فيها ، كانت تعد بمستقبل اقتصادي زاهر . زد على ذلك، أنه كان في استطاعة فرنسا أن تجمع هناك ، بسهولة كبيرة ، جميع الأرمن الذين شرّدتهم السياسة التركية ، وأن تعتمد على مساعدتهم في حكم البلاد باطمئنان .

غير أن ساسة فرنسا ، عندما وجدوا أنفسهم في موقف يحتّم عليهم الترجيح بين أحد القطرين ، لم يتردّدوا في ترجيح سورية على كيليكيا . وقد صرّح « روبير دو كه Robert de Caix » الذي كان يعتبر من أهم الأدمغة المسيّرة لسياسة فرنسة في سورية— بأسباب هذا الترجيح، فقال: «لو كان يتحتم على فرنسة أن تتخذ قرارها مستندة الى المنافع والحسابات وحدها ، لوجب عليها أن ترجّح كيليكيا على سورية . ولكن لفرنسة تقاليد وروابط معنوية كثيرة ، تربطها بسورية منذ قرون عديدة . فعليها أن تتمسّك بتلك الروابط والتقاليد ، وأن تتنازل عن كيليكيا في سبيل الاحتفاظ بسورية اذا اقتضى الحال .»

وقد عملت فرنسا بهذا الرأي : إنها تخلّت عن كيليكيا ، وتصافت والاتراك . وأوصلت هذه المُصافاة الى مرتبة المساعدة الفعلية، إذ تركت لهم جميع العتاد والأسلحة التي كانت في كيليكيا ؛ لأنها اعتبرت أمر السيطرة على سورية بمنزلة أتمام مهمة تاريخية — صيانة للشرف والكرامة

القومية – ، كما كان صرّح بذلك بوانكاره قبل الحرب العالميـة ، عقب الأزمة البلقانية .

***

هذا ، وهنالك عامل آخر ، حمل الافرنسيين على اتباع هذه السياسة ومصافاة الاتراك : وهو عودة التنافس الافرنسي الانكليزي الى الظهور بكل شدة ، في جميع أنحاء الشرق الأدنى .

إن احتلال المضايق والاستانة من قبل الحلفاء، بعد الهدنة ، قد قوّى نفوذ بريطانيا في الشرق ، وأثار مخـــاوف الفرنسيين من زوال نفوذهم المعنوي من جميع البلاد التركية . وأمـــا تغلغل الجيوش اليونانية في الأناضول – بمساعدة الانكليز وحمايتهم – ،فقد قوّى هذه المخاوف الى حدّ كبير . وصار الكتاب والادباء يتحدّثون عن افول نجم فرنسا في الشرق مع زوال قوة الاتراك .حتى أن الأديب الشهير «بيير لوتي **Pierre Loti**» أخذ يتحرّق أسى على « موت فرنسة العزيزة في الشرق » في كتاب نشره بهذا العنوان : **La mort de notre chère France en Orient**

ولهذه الاسباب صار الرأي العام الفرنسي يقول بضرورة التفاهم مع تركيا ، والعمل على تقويتها . حتى أن رجال الحكومة الفرنسية القائمين بمراقبة الاستانة ، أخذوا يُساعدون الأتراك ضد الانكليز بصورة خفيّة ؛ لأنهم اعتقدوا أن ضعف تركيا سيؤدي الى زوال نفوذهم من بلادهـا ، فيجب عليهم ان لا يتركوا مجالا لتغلغل النفوذ البريطاني في تلك البلاد ، أو لسيطرة اليونان عليها .

فلهذه الأسباب كلها ، راح الافرنسيون يتفاهمون مـــع الاتراك . وعقدوا وإياهم هدنة ، صارت مقدّمة للاتفاقية التي جلوا بموجبهـــا عن كيليكيا .

***

ولكن أمر تنفيذ اتفاقية سايكس بيكو ، كان يصطدم بعقبة مهمّة أخرى : هي وعود الحلفاء المتكرّرة ، ومبادىء ويلسون الشهيرة .

فقد كان الحلفاء ، كلّما تقدّمت بهم الحرب واشتدّ عليهم الضيق ، يشعرون بضرورة استمالة الرأي العام العالمي إلى قضيتهم ، ويُقدمون على تصريحات تُظهرهم بمظهر العادلين ، البعيدين عن أغراض التوسّع والاستعمار. وكانوا يأملون من وراء هذة التصريحات إيجاد أنصار وأصدقاء من ناحية ، وإضعاف روح الحرب عند الأعداء من ناحية أخرى.

وقد أعلنوا مراراً « أنهم لا يبغون التوسّع ، ولا يهدفون إلى إلحاق أرض من الأراضي ، إلحاقاً سافراً كان أو مقنّعاً » . وازدادت امثال هذه التصريحات بوجه خاص ، عند انضمام الولايات المتحدة الى الحلفاء . لأن الرئيس ويلسون طلب من الدول المتحالفة أن تُعلن مقاصدها من الحرب بصراحة ؛ كما أنه هو نفسه أعلن مقاصد أميركا ، وصرّح بأنها لم تخض غمار الحرب إلاّ خدمة للانسانية .

هذا ، ولم يكتفِ الرئيس ويلسون بذلك كله ، بل أعلن المبادىء التي يجب أن تسير عليها الدول بعد انتهاء الحرب ، ولخّصها في اربع عشر مادة . ونصّت إحدى هذه المواد على حق الشعوب بتقرير مصيرها .

وكرّر ساسة فرنسا وانكلترة أيضاً أمثال هذه التصريحات العلنية ، في مناسبات مختلفة . وكانت بعض بياناتهم موجهة للعرب خاصّة ، تعِدهم الحرية والاستقلال صراحة .

إن أحكام اتفاقية سايكس بيكو كانت مخالفة لهذه الوعود والبيانات العلنية مخالفة صريحة ، علاوة على مخالفتها للعهود المقطوعة إلى الملك حسين.

وإذا كان من السهل على الحلفاء أن يُخالفوا العهود المقطوعة للملك حسين — بسبب سرّية المخابرات الجارية في هذا الشأن — ، فإنه لم يكن من السهل عليهم أن يخالفوا تصريحاتهم العلنية ، ولا سيما مبادىء الرئيس

ويلسون الشهيرة .

ومع هذا ، فإن « الدهاء السياسي» و« الطمع الاستعماري » لم يتأخرا عن إيجاد حيلة تضمن حلّ هذه المشكلة ، وتذليل هـــذه العقبة . فنظام « الانتداب » و« الوصاية » الذي اخترع عندئذ ، كان يكفل ستر وجه الاستعمار المكروه بقناع خدّاع . والواقع أن هذا النظام كان يستند في روحه الى حق الشعوب في تقرير مصيرها ، وكان يستوجب استفتاء الشعوب ومراعاة مصالحها .

غير أن السياسة الماكرة لم تعجز عن التغلب على هذه المشاكل ايضاً، بطرق شتى وحجج متنوّعة . وعندما أراد الرئيس ويلسون استفتـــاء الشعب السوري في تقرير مصير سورية ، عارضه ممثلو فرنسة وانكلترة بقولهم إن أحوال سورية لا تساعد على إجراء الاستفتاء ...

ومن المعلوم أن الرئيس ويلسون قد أصرّ على رأيه وأوفـــد الى سورية لجنة أميركية لاستفتاء الشعب واستقصاء نزعاته ، باسمه وبصفته الشخصية .

وقد جاءت نتيجة هذا الاستفتاء والاستقصاء مخالفة لمطامع الدولتين ، مخالفة صريحة ؛ لأنها أظهرت رغبة سورية الصادقة في الاستقلال التام ، بحدودها الطبيعية . وبرهنت على أن الأكثرية الساحقة من الاهالي كانت ترفض تدخّل فرنسة في الشؤون السورية ، ولو عن طريق الانتداب.

ولكن التطوّرات التي حدثت في السياسة الاميركية ، والتي أدّت الى سقوط ويلسون من الحكم ، والى انكماش امريكا على نفسها، سهلت على الدولتين المذكورتين كتمان هذه النتائج ، وتجاهل الاستفتاء وإهماله إهمالا تاماً . وجعلت من الميسور لهما أن يحققا كل ما تطمعان به من المنافع في البلاد العربية، عن طريق أخذ الانتداب لنفسيهما، على شرط واحد: هو الأتفاق فيما بينهما .

إن هذا الاتفاق لم يتأخر كثيراً . فقد عدلت فرنسة اخـــيراً عن المطالبة بالموصل ، ووافقت على كل ما يطلبه الانكليز في فلسطين، ووافقت انكلترة بدورها ، على منح فرنسا ربع حصص الدول من نفط الموصل ، وعدلت عن تأييد استقلال سورية الداخلية ، وتركت لفرنسة حرية العمل في تلك البلاد ، خلافاً للتعهدات التي كانت قد قطعتها للملك حسين ، بل وخلافاً للاسس التي كانت قد اتفقت عليها مع فرنسة في معاهدة سايكس بيكو نفسها .

وبعد ذلك حملت الدولتان مجلس الاربعة على تقرير انتـداب فرنسة على سورية ولبنان ، وانتداب انكلترة على فلسطين والعراق .

ولم يبق على فرنسا ، بعد ذلك ، لتحقيق مطامعها في سورية، شيء غير حشد الجيوش ، وتوجيه الانذار ، واحتلال البلاد بالحديد والنار .

إن ضربة ميسلون ، كانت نتيجة طبيعيـة لهذه السلسلة الطويلة من المساومات السياسية والاتفاقات الدولية .

***

وخلاصة القول : إن فرنسة صممت على بسط حكمها على سورية الداخليـــة مهما كلفها الأمر . فهي لذلك لم تتردد في التضحية بقسم من مطامعها في البلاد الأخرى ، بغية إزالة العوائق التي كانت تعرقل عملها في سورية : إنها تنازلت عن الموصل لبريطانيا ، ووافقت على وضع فلسطين تحت انتداب انكلترة وحدها ، وعقدت هدنة مـع الأتراك ، استعداداً للجلاء عن كيليكيا بأجمعها ... وضمنت بذلك كله عدم معارضة انكلترة في كل ما ستقوم به من الأعمال والحركات في سورية .

فلم يبق عليها – بعد هذه التعبئة السياسية - إلاّ القيام بالتعبئة العسكرية ،والاستيلاء على سورية ، سلماً أو حرباً .

هذه هي حقيقة وضع فرنسا قبيل يوم ميسلون .

الأحوال الداخلية



إن الثورة التي نشبت في مكة المكرّمة ، في أواخر السنة الثانية من الحرب العالميـــة – في ١٠ حزيران سنة ١٩١٦ – لم تكن ثورة حجازية ، بل كانت ثورة عربية بكل معنى الكلمة . إنها كانت ترمي إلى استقلال البلاد العربية بأجمعها ، وكانت تصبو إلى تكوين دولة عربيـــة جديدة ، تنهض بالأمة نهضة حقيقية ، تُعيد إليها مجدها السالف .

وكانت الراية التي قرّرها رجال الثورة ، ترمز إلى هذه النزعة السامية بكل وضوح وجلاء : لأنها جمعت الألوان الأربعة التي كان كل واحد منها شعاراً لعهد من عهود « دولة العرب » المتتالية ، في ابان سؤددهـــا الغـــابر .

ولذلك ، اشترك في الثورة وقام بأعبائها ، رجال من مختلف الأقطار العربية ؛ فكان بينهم السوري والعراقي والفلسطيني والحجازي ، وكان بينهم المسلم والمسيحي .

وأما بدء الثورة من الحجاز ، فكان نتيجة طبيعيّة لعوامل عديدة ، تتصّل كلّها بالأحوال الجغرافية والاقتصادية والتاريخيّة :

كان الحجاز بعيداً عن مراكز احتشاد الجيوش وعن طرق المواصلات الأساسية . وكانت مكة المكرّمة على الأخص بعيدة عن سكة حديد الحجاز نفسها : إذ كان يفصل بينها وبين منتهى السكة المذكورة – في

المدينة المنورة - صحارى واسعة لا يقل طولها عن أربعماية كيلو متر . ولكنها كانت ، الى جانب ذلك ، قريبة من ميناء جدة ، على ساحل البحر الأحمر . وهذا الميناء كان يضمن اتصالها بالخارج وبالحلفاء بسهولة كبيرة .

كل ذلك ، كان مما يسهّل نجاح الثورة ، ويحول دون تغلّب الجيوش التركية عليها قبل أن يشتد ساعدها .

زد على ذلك ، أن الحجاز كانت مأهولة بعشائر مسلّحة ، اعتادت القتال منذ اجيال ، وذلك كان مما يسهّل حملها على الثورة ، وسوقها الى الحرب .

ثم إن إمارة مكة المكرّمة كانت تتمتّع بمركز تاريخي مهم ، يجعلها صالحة لتنظيم الثورة وقيادتها .

كما أن الأمير الأخير الشريف حسين باشا نفسه كان قد اكتسب شخصياً نفوذاً كبيراً خلال إمارته الطويلة . لانه لم يترك فرصة تمرّ دون أن يستفيد منها لتقوية نفوذ الأمارة تجاه سلطة الولاية . وهذا كان يجعله أقدر وأكفأ الرجال على تزعّم الثورة بصورة معنوية .

هذه العوامل المختلفة هي التي اقتضت بدء الثورة من الحجاز .

ولكن الافرنسيين اتخذوا من هذه البداية الطبيعيّة ، وسيلة للحطّ من شأن الثورة ؛ وظلوا ينعتونها تارة باسم الثورة الحجازية ، وطوراً باسم الثوره الشريفية .

ومع هذا ، فان الثورة سارت نحو هدفها الأصلي ؛ وخرجت جيوشها عن حدود الحجاز المعلومة ، وصارت تتقدّم نحو الشمال مرحلة فمرحلة ، الى أن تمكنت من دخول دمشق ،ومن التقدّم الى ما وراء دمشق،لتعقيب الجيوش التركية حتى حلب وما وراء حلب ...

إن وصول جيوش الثورة الى دمشق قد قوبل في جميع انحاء سورية بحماسة كبيرة ؛ وصارت المدن السورية ترفع الأعلام العربية ، وتعلن

التحاقها بالثورة ، وانصياعها لأوامر القيادة العربية ، حتى قبل أن تصل اليها كتيبة من كتائب الجيش العربي الذي كان يسير تحت لواء فيصل العظيم.

حتى المدن اللبنانية نفسها قد اشتركت في هـــذه الحركة ، ورفعت الرايات العربية على الدوائر الحكومية والدور الخصوصية ؛ والقيـــادة المذكورة لم تحتج الى شيء غير إيفاد ضابط أو ضابطين مع نفر من الجنود الى المدن المهمة بغية تنظيم الحركة فيها .

***

ولكن ..كان من سوء حظ الامة العربية - ان يحدث كل ذلك في آخر أيام الحرب العالمية . فحينما أخذت جيوش الثورة العربية تنتشر في المدن السورية ، بعد دمشق ، كانت قد انهارت الجبهة البلقانية باستسلام البلغار ، وأدرك الالمان عجزهم عن معالجـــة الوضع وقطعوا أملهم من النصر ، وأخذوا يبحثون عن الوسائل التي توصلهم الى الهـدنة والسلام ؛ كما انهم أعلموا الاتراك بحقيقة الأمر ، وأبلغوهم ضرورة إنهاء الحرب بأي شكل كان .

وعلمت فرنسة بمساعي الألمان لعقد الهدنة ، وشعرت بزوال الخطر عن بلادها ؛ ولذلك أسرعت الى إظهار أطماعهـــا بشدّة ، واحتجّت لدى الانكليز على تغلغل جيوش الثورة العربية في البلاد السورية ، وطالبت باحتلال حصتها من الاراضي المذكورة . وقد نزلت القيادة العليا البريطانية في مصر عند رغبة فرنسة هذه ، وأمرت الأمير فيصل ، قائـــد الجيوش الشمالية ، بترك السواحل السورية الى الجيوش الفرنسية .

فكانت هذه ، أولى الضربات الاليمة التي منيت بها الثورة العربيـــة بوجه عام ، والقضية السورية بوجه خاص .

إن ترك السواحل للجيوش الفرنسية ، كان يعني الشروع في تطبيق اتفاقية سايكس - بيكو ، بعد أن كان قد صرّح الانكليز قبلًا بانهـــا ساقطة الحكم ، لاغية .

ولذلك هاج الرأي العام – في المحافل الوطنية – هياجاً شديداً . غير أن الانكليز حاولوا تسكين الأعصاب الثائرة بقولهم : إن هذه تـــدابير عسكرية محضة ، لا تؤثر في مصير البلاد ، ولا تعني تقسيم سورية تقسيماً سياسياً ؛ لان تقرير مصير البلاد من خصائص مؤتمر السلم الذي سيلتئم بعد انتهاء الحرب .

وقد نُفذت أوامر القيادة العليا في هـــذا الشأن : ونزلت الجيوش الفرنسية أولا في بيروت – في ٨ تشرين الأول سنة ١٩١٨ – ثم نزلت شيئاً فشيئاً في سائر الموانىء ،من صور الى الاسكندرونة . وأنزلت الأعلام العربية من المدن الساحلية ، على أن لا يُرفع محلها علم آخر .

ثم قُسمت البلاد السورية – بأمر القيادة العليا البريطانية – الى ثلاث مناطق عسكرية ؛ وعهدت بادارة المنطقة الشرقية الى قيـــادة الجيوش العربية ، وإدارة المنطقة الغربية الى قيادة الجيوش الفرنسية ، وإدارة المنطقة الجنوبية الى قيادة الجيوش البريطانية .

وتولى الامير فيصل – قائد الجيوش العربية الشمالية – بصورة رسمية إدارة المنطقة الشرقية إدارة عسكرية .

وكانت المنطقة المذكورة تتألف حينئذ من بلاد سورية الحاليـــة ، باستثناء محافظة اللاذقية ، مضافاً اليها شرق الاردن وأقضية حاصبيـــا وراشيا البقاع .

واما المنطقة الجنوبية ،فكانت تشمل المتصرفيات الساحلية ،حتى الناقورة .

وأما المنطقة الغربية فكانت تنحصر في فلسطين وحدها .

وقد احتلت الجيوش الفرنسية – بعد استسلام تركيا – منطقـــة كيليكيا التي عُرفت باسم « المنطقة الشمالية » ، وصارت القيادة الفرنسية تعرف بعد ذلك باسم « القيادة العليا للجيوش الفرنسية في المشرق وكيليكيا » .

***

تبيّن من كل ما تقدّم أن حياة الدولة العربيـة في سورية بدأت في ظروف سيئة وقاسية جداً : لأنهـــا ُمنيت ، منذ أول أيام تكوّنها ، بضربة خطيرة ، أبعدتها عن السواحل ، وحرمتهـا من الجمارك ، وسلمت جميع مرافئها وجميع جبالها الساحلية إلى إدارة الجيوش الفرنسية .

ولما كانت فرنسة تطمع بامتلاك سورية وتعد العدّة لبسط سيطرتهـا عليها منذ قرون طويلة ، كان من الطبيعي أن تسعى أولا إلى تقوية نفوذها وتوسيع أقدامها في المنطقة التي احتلتها بهذه الصورة ؛ وأن تستعمل بعد ذلك كل ما تملك من قوّة مكر وسياسة ودعاية في دس الدسائس وإحداث المشاكل في المنطقة الداخليـــة ، تمهيداً لبسط سيطرتها عليها أيضاً ، ولو بعد مدة .

فكان على رجال الثورة أن يؤسسوا « دولة جديدة » بين هذه المشاكل العظيمة — في هذه البلاد التي قاست ماقاست من أهوال الحرب منذ سنين عديدة ؛ وكان عليهم أن ُيقاوموا — في الوقت نفسه — دسائس الفرنسيين ، وأن يلجأوا — بعد ذلك إلى جميع السبل والأساليب الممكنة لإجلائهم عن السواحل التي احتلوّها ، بغية استكمال أسباب الحياة لهذه الدولة الفتيّة .

فكان من الطبيعي — لهذه الأسباب كلها — أن يبدأ كفاح شديد ، وأن يقع خصام عنيف بين مَنْ في الساحل وبين مَنْ في الداخل . وكان من الطبيعي أن يستمر هذا الكفاح وذلك الخصام إلى أن يتغلّب أحد الطرفين على الآخر بصورة نهائية .

***

بدأت دسائس الافرنسيين ودعاياتهم عملها بتحريك المسيحيين وتخويفهم من المسلمين . فزعمت أن جيش الثورة ، جيش حجازي بدوي ، وأن الحكومة التي سيؤلفها هذا الجيش ستكون حتماً حكومة دينية رجعية ، وأنها سترجع في كل شي إلى الشريعة الاسلاميـــة ، فستعيد

الأمور إلى ما كانت عليه قبل ستين سنة ؛ وستقضي بذلك على حقوق المسيحيين قضاء مبرماً .

والواقع أن الأمور كلها كانت تدل على خلاف ذلك تماماً : فإن رجال الثورة لم يكونوا بدواً ، بل كان بينهم عدد غير قليل من المسيحيين أيضاً . والحكومة التي تألّفت في الشام لم تفكر في يوم من الأيام في أن تصطبغ بصبغة دينية ، بل عهدت بكثير من الوظائف والأعمال إلى غير المسلمين ؛ فمدير العدلية العام ، ومستشار المالية العام ، ومدير الأمن العام ، مثلاً ، - مع عدد غير قليل من الرؤساء - كانوا مسيحيين . وكان الأمير فيصل بن الحسين يقول دائماً وفي كل مناسبة : « الدين لله ، والوطن للجميع » .

ومع هذا ، كان الفرنسيون لا ينفكّون عن بذل الجهود ودسّ الدسائس لتضليل البسطاء وتخويف المسيحيين . وكانت دعاياتهم هذه تجد ، بطبيعة الحال ، بعض الآذان الصاغية بين الجهلة والمتعصبين .

ولكن ، رغم هذه الدسائس والدعايات ، كانت الروح الوطنية والفكرة القومية ، تتغلغلان في مختلف أنحاء البلاد ، وتثيران كوامن الأماني والآمال في معظم النفوس .

وكان روح التفاؤل يتغلّب على روح التشاؤم يوماً بعد يوم ، ولا سيما من جرّاء الأخبار السارّة التي أخذت تأتي من مؤتمر الصلح في باريس في بادئ الأمر ؛ وقد عرف الناس أن الرئيس ويلسون قال للأمير فيصل : « إذا كان الشعب يطلب الاستقلال حقاً ، فأنا لا أسمح لدولة من الدول أن تسيطر على سورية أبداً . » كما عُرف أنه ، تعزيزاً لقوله هذا ، قرّر إيفاد لجنة لاستفتاء الشعب والتحقق من أحوال البلاد ورغائب الامة .

أن أمثال هذه الأخبار أخذت تنعش الآمال وتقوّيها ، حتى في النفوس المتشائمة . كما أنّ قدوم لجنة الاستفتاء ، أسبغ على هذه الآمال

قوّة وشدة كبيرتين . ثم إن إجماع كلمة الكثرة الساحقة من الشعب ، خلال هذا الاستفتاء ، على طلب الاستقلال ، أوصل التفاؤل في النفوس إلى أقصى الدرجات .

***

إلاّ أنه لم يمض على ذلك مدة طويلة ، حتى أخذت تتوالى أنباء جديده ، تدل على حدوث تبدل أليم في السياسة الدولية المتعلّقة بسورية : فقد تم الاتفاق بين فرنسة وانكلترة – في ١٥ ايلول سنة ١٩١٩ – على جلاء الجيوش البريطانية عن المنطقتين الغربية والشرقية ، على أن تحل الجيوش الافرنسية محل الجيوش البريطانية في قسم من المنطقه الأخيرة : هذا القسم هو الذي يقع غربي خط سايكس بيكو ، ويتألف من أقضية حاصبيا وراشيا وبعلبك والبقاع . فإنه يبقى خارج منطقة احتلال الجيوش العربية . والجيوش العربية تنفرد وحدها باحتلال القسم الباقي من المنطقة الشرقية ، كما أن الجيش الفرنسي ينفرد باحتلال جميع الأراضي الكائنة غربي خط سايكس – بيكو الآنف الذكر .

إن ذلك كان يعني – بصراحة تامة – تنفيذ احكام اتفاقية سايكس – بيكو بحذافيرها . ولذلك أحدث انتشار هذا الخبر بين الناس هياجاً عظيماً في النفوس ، وهزّ البلاد هزّاً ؛ لأن جميع النفوس كانت تنتظر بفارغ الصبر ، اليوم الذي تجلو فيه جميع الجيوش الأجنبية عن سورية ، ولا سيما اليوم الذي تجلو فيه الجيوش الفرنسية عن المنطقة الغربية ... وإذا بها تُفاجأ بالقرار القاضي بتوسيع منطقة الاحتلال الفرنسي نحو الشرق ، على حساب منطقة العمل العربي .

إن الاذعان لأحكام هذا القرار ، والموافقة على إبدال الجيوش البريطانية بالجيوش الفرنسية في المنطقة المذكورة ، كان يعني « التنازل عن المطالب القومية » و « التراجع أمام المطالب الفرنسية » .

ولذلك قرّرت الحكومة أن تقف في هذه القضية موقفاً حازماً ؛ فاحتجت على قرار الاستبدال بشدّة ، وأبلغت القيادتين الانكليزية والفرنسية بأنها لن تسمح بدخول الجيوش الفرنسية الى أي قسم من أقسام المنطقة الشرقية ، وبانها ستقاوم الجيوش المذكورة بقوة السلاح اذا اقتضي الأمر .

إن هذا الموقف الحازم قد أثمر الثمرة المرجوّة منه ، وأدّى الى نتيجة مرضيّة ؛ فقد عدل الفرنسيون عن طلب الاحتلال ، وتمّ الاتفاق بين الجميع على حل متوسط : تبقى بموجبه المنطقة المشار اليها خارجة عن مناطق الاحتلال العسكري ، وتُلقى مهمة تأمين الأمن فيها على عاتق الدرك السوري وحده .

إن هذه النتيجة أعادت الى النفوس شيئاً من الاطمئنان ، وأحيت فيها الآمال . ومع هذا ، فان أعمال الفرنسيين في المنطقة الغربية التي احتلوها ، ودسائسهم في المنطقة الشرقية التي يطمعون بها ، واشتداد ساعدهم في شؤون السياسة الدولية التي يشتركون في تسييرها ... كانت لا تزال تثير المخاوف في النفوس، وتزيدها يوماً بعد يوم . وصار الوطنيون يشعرون أن لا سبيل الى مقاومة الفرنسيين وإخراجهم من البلاد بقوة السياسة وحدها ؛ بل لا بد لذلك من ثورة مسلحة . وبالفعل بدأت ، بعد ذلك ، الثورات تنشب ضد القوات الفرنسية في مختلف أنحاء المنطقة الغربية : إن ثورة الدنادشة في تل كلخ ، وثورة الشيخ صالح العلي في جبال النصيرية ، وثورة الأمير فاعور في جبل عامل ، كانت أهم هذه الثورات .

هذا ، وقد أدركت الحكومة - في الوقت نفسه - وجوب توسيع الجيش النظامي وتقويته ، وشعرت بعدم إمكان ذلك بنظام التطوّع الذي كان معمولا به الى ذلك الحين . فوضعت مشروع قانون يجعل الخدمة العسكرية إجبارية للجميع ، وعرضته على المؤتمر السوري ، الذي كان قد

تألف – قبيل وصول لجنة الاستفتاء الأميركية – من ممثلي جميع المناطق السورية - الشرقية والغربية والجنوبية – وقد صدّق المؤتمر المذكور القانون باتفاق الآراء بحماسة شديدة (كانون الأول سنة ١٩١٩) .

وفي الوقت نفسه ، وسّعت الحكومة المدرسة العسكرية التي كانت تأسست عقب تحرير البلاد ، منذ بدء تكوين الحكومة العربية ، وأظهرت بذلك كله ، اهتمامها التام بقضية الدفاع الوطني .

***

عند حدوث أزمة « استبدال الجنود البريطانية » كان الامير فيصل في باريس ، مشغولا بالمفاوضة مع كليمانصو رئيس وزراء فرنسة – بغية عقد معاهدة تنظّم علائق البلدين .

وكانت هذه المفاوضات قد قطعت شوطاً كبيراً ، ووصلت بعد ذلك بمدّة وجيزة الى مرحلتها الأخيرة . ويظهر أن كليمانصو كان قد بذل جهداً كبيراً لتحديد نطاق المطالب الفرنسية ؛ وكان يعتقـــد بأنه ذهب خلال المفاوضات الى اقصى حدود التساهل الذي يستطيع أن يُقدم عليه رجل فرنسي ، من غير أن يخون قضية بلاده وأمانيها التقليدية . ولذلك قال للامير فيصل ، بصراحته المعهودة :

– أنا أنصحك أن تقبل بهذه المعاهدة ، وأن توقعها وأنا في الحكم ؛ لأنني اؤكد لك بأنه لا يمكن أن تأتي بعدي حكومة ترضى حتى بجزء مما رضيت به أنا الآن ...

وصار الأمير فيصل في حيرة من أمره : إنه كان يميل شخصياً الى قبول المعاهدة بصورة نهائية ؛ ولكنّ مستشاريه ورجال حاشيتـه اختلفوا في الأمر اختلافاً كبيراً ، فان بعضهم أيّد فكرة القبول ، في حين أن بعضهم الآخر حذّره عن ذلك تحذيراً شديداً . وهو - تجاه هذه الحالة – قرّر أن يترك القضية معلّقة ، الى حين عودته الى سورية واستطلاع الاحوال

والآراء هناك . وصرّح لكليمنصو بأنه سيتخذ قراره النهائي بعداستشارة ذوي الرأي في البلاد .

***

إن أخبار هذه المذاكرات ونتائجها كانت قد وصلت إلى سورية قبل وصول الأمير فيصل اليها ، وأوجدت قلقاً شديداً في النفوس . وعندما عاد الأمير وجد الجو مكهرباً والنفوس متحمّسة . ولذلك ترك مشروع المعاهدة جانباً ، رغم اعتقاده الشخصي بفائدتها ، واستسلم للتيار السائد في البلاد .

إن معظم آراء المفكرين والسياسيين في سورية كانت قد اتجهت اتجاهاً جديداً ؛ وصارت تنزع إلى إحداث « أمر واقع » باعلان استقلال سورية حالاً ، من غير انتظار للقرار الذي سيصدره مؤتمر الصلح بشأن مصير البلاد .

والحقيقة أن وضع الجيش والحكومة في سورية كان من أغرب الأوضاع : فالجيش العربي كان — من الوجهة القانونية — لا يزال جزءاً من جيوش الحلفاء ، تابعاً إلى قيادة المارشال آللنبي العامة ، شأنه جميع الجيوش المرابطة في الشرق الأدنى . والحكومة السورية كانت — من الوجهة القانونية — لا تزال ادارة عسكرية ، تدير البلاد وفقاً للقواعد المقرّرة في حقوق الدول ، لادارة « بلاد العدو المحتلّة » .

وكان غريباً جداً أن يعتبر الجيش العربي في سورية بهذه الصورة ، مثل الجيش الفرنسي ، من الجيوش المحتلة للبلاد . وكان أغرب من ذلك أيضاً ، أن تُعتبر سورية من بلاد « العدو المحتلة » بالنسبة إلى الجيش العربي نفسه ، وبالنسبة إلى الحكومة المؤلفة من أهل البلاد نفسها .

إن التخلّص من هذه الأوضاع الغريبة ، ما كان يمكن إلا بسلوك طريق الصراحة ، والقول جهرة « إننا نعلن أمام العالم أجمع : « أن هذه

البلاد بلادنا ، ونحن مستقلّون فيها . »

لقد كان هـــذا العمل ضرورياً من وجهة أخرى أيضاً : فنظرية « الحكومـة العسكرية التي تدير بلاد العدو المحتلّة » كانت تعرقل تشكيلات الدولة ، وتحول دون تنظيم الأمور وإصلاحها بحرية كافيه . حتى أنـــه عندما تقرّر تأليف « مجلس المديرين » لتنظيم أمور الدولة ، اعترض على ذلك « القائد العام » المارشال اللنبي قائلاً : « لا يحق لـكم أن تفعلوا ذلك ، لأن هذه المعاملة تعني تأليف حكومة مدنيّة ، في حين أن القانون الدولي يحتم عليكم ادارة البلاد ادارة عسكرية » . مما اضطر القيادة العربية الى التصريح بأن « هذا المجلس مـا هو إلاّ مجلس استشاري ، يُساعد الحاكم العسكري العام في أعماله . » إن إعلان الاستقلال كان الوسيلة الوحيدة للتخلّص من أمثال هذه العراقيل أيضاً . ولهذه الأسباب كلها استقرّ الرأي على اعلان استقلال سورية ، وتنصيب « الأمير فيصل بن الحسين » ملكاً دستورياً عليهـــا .

والقرار الذي صدر عن المؤتمر السوري ـ الممثل لجميع أقسام البلاد ـ في هذا الشأن ، تُلي على الناس من شُرفة البلدية في دمشق ، وأُبلغ الى الدول المتحالفة بصورة رسمية في ٨ آذار سنة ١٩٢٠ .

***

إن الاستقلال الذي أعلن في ٨ آذار ، لم يكن خاصاً بالمنطقة الشرقية الـتي كانت تحت إدارة الدولة السورية بصورة فعلية ؛ بل كان شاملاً للمنطقة الغربية التي كانت تحت إدارة الجيش الفرنسي ، والمنطقة الجنوبية التي كانت تحت إدارة الجيش البريطاني أيضاً . وكان قرار المؤتمر السوري يُعلن استقلال سورية بحدودها الطبيعيّة « استقلالاً تاماً لا شائبة فيه » وكان يطلب من الحلفاء جلاء جنودهم من جميع المناطق الـتي يحتلونها ، بما فيها فلسطين ولبنان .

أن هـذا الاعـلان كان يتضمّن ترك سياسة « الدولة العربية الكبرى » التي كانت الغاية القصوى من الثورة العربية ، والأخذ بسياسة « المملكة السورية المتحدة » التي كانت تبدو أكثر قرباً من مقتضيات السياسة العالمية .

ومع هذا فان فكرة الوحدة العربية لم تهمل بتاتاً، بل أشير اليها في القرار صراحة : فقد قال الأمير فيصل في خطاب الافتتاح الذي ألقاه عـلى المؤتمر السوري في ٦ آذار سنة ١٩٢٠ : « وقبل أن أختم كلامي في هذه الجلسة الخالدة أريد أن أذكركم باخوانكم العراقيين الذين جاهـدوا معكم وأبلوا بلاءً حسناً في سبيل الوطن . »

وقال المؤتمر في قراره التاريخي : « ولما كانت الثورة العربية قـد قامت لتحرير الشعب العربي من حكم الترك ، وكانت الأسباب الـتي يستند اليها في استقلال القطر السوري هي ذات الأسباب التي يستند اليها في استقلال القطر العراقي ، وبما أن بين القطرين صلات وروابط لغوية وتاريخية واقتصادية وطبيعية وجنسيّة تجعـل كل قطر لا يستغني عن الآخر ، فنحن نطلب استقلال القطر العراقي استقلالا تاماً، على أن يكون بين القطرين اتحاد سياسي اقتصادي . »

هذا ، وقد انعقد قبل ذلك « مؤتمر عراقي » من رجـال العراق الموجودين في سورية ، واتصل « بالمؤتمر السوري » ، واتفق معه على الخطة التي يجب اتباعها لضمان استقلال القطر العراقي، ولتوحيد أهداف القطرين . وقرّر المؤتمر المذكور إعلان « استقلال العراق » اسوة باستقلال سورية، وتُلي هذا القرار أيضاً على الناس من شرفة البلدية بدمشق ، عقب تلاوة قرار المؤتمر السوري ، في ٨ آذار سنة ١٩٢٠ .

***

إن اهتمام رجال الثورة والسياسة – من سوريين وعراقيين – بالوحدة

العربيّة ، مع اعتقادهم بضرورة فصل القضيّة العراقية عن القضية السورية مراعاة للسياسة الدولية ، يظهر بوضوح من المقرّرات المتخذة بشأن الأعلام أيضاً : فهي تقضي بأن تكون أعلام الممالك العربية الجديدة — المنسلخة من الدولة العثمانية — موحدة في أشكالها وألوانها الأساسية ، رمزاً لوحدة الغاية ووحدة المنازع . ويبقى علم الثورة على حالته الأصلية علماً خاصاً بالدولة العربية الهاشمية (أي الدولة الحجازية) ويُضاف إلى هذا العلم في مثلثه الأحمر نجمة بيضاء للدلالة على الدولة السورية، ونجمتان للدلالة على الدولة العراقية . (*)

***

لقد سبب اعلان الاستقلال فرحاً عظيماً في جميع أنحاء سورية، وقوبل بارتياح عظيم في جميع البلاد العربية ، ولكنّه أثار غضباً شديداً في محافل الحلفاء ، ولا سيا في بعض المحافل الانكليزية .

اذ انهم اعتبروا هذا العمل « عصياناً وتمرداً على القيادة العامة » ،

---

*ومن المعلوم أن علم الثورة قد بقي علماً للدولة العربية الهاشمية، حتى انقراضها .

وحافظ العلم العراقي على الشكل المقرّر عند اعلان الاستقلال الآنف الذكر من حيث الأساس . ولكنه تعدّل بعض التعديل عند وضع الدستور، إذ قُطع رأس المثلث الأحمر وحُول بذلك إلى شبه منحرف ، كما انه نقل النطاق الأبيض الى الوسط .

وأما العلم السوري الرسمي فقد تطوّر كثيراً في عهد الانتداب . فقد أحدث الفرنسيون في بادئ الأمر علماً خاصاً بكل دويلة من الدويلات التي حاولوا إيجادها في سورية ، وادخلوا في جميع هذه الأعلام المختلفة ، الالوان الثلاثة الافرنسية . ولكن المجلس التأسيسي الذي اجتمع سنة ١٩٢٨ أعاد إلى العلم السوري الألوان العربية الأربعة ، غير أنه حذف منه المثلث الأحمر ، واستعاض عنه بثلاث نجمات حمراء، توضع على النطاق الابيض الذي يمتد في الوسط .

واستباقاً لمقررات مؤتمر الصلح ، وخروجاً على صلاحياته .

واستاء اللورد كورزون – وزير الخارجية البريطانيـــة – بصورة خاصّة بما جاء في بيان الاستقلال عن فلسطين والعراق ، فقال في البرقية الاحتجاجية التي أرسلها – بكل شدة وصرامة – « إن بريطانيا العظمى لا تعترف لأي هيئة في دمشق ، بحق التكلّم عن فلسطين والعراق ... »

ولهذه الأسباب لم يعترف الحلفـاء بالاستقلال الذي اعلن في سورية . واستمروا على اعتبار الملك فيصل « أميراً هاشمياً » يدير البـــلاد بصفته قائـــداً للجيوش الشمالية ، ودعوه إلى اوروبة ليبسط قضية سورية لدى مؤتمر الصلح .

ولقد ظهر فيما بعد ، إن رجال السياسة في فرنسا وانكلترة ، كانوا – حينئذ – على وشك الانتهاء من مساوماتهم الطويلة المعقـدة ، وكانوا شرعوا في تهيئة ما يلزم لتنفيذ الخطط التي اتفقوا عليها .

فأخذت الوقائع تتوالى بسرعة ؛ وأخذت أسباب التوتر بين فرنسة وسورية تزداد يوماً بعد يوم .

لقد بدأ الفرنسيون يُكافحون آثار النزعات القومية في المنطقة الغربية بشدة متناهية، كما أخذوا يسترسلون في دسّ الدسائس واستخدام الجواسيس واصطناع الموالي في المنطقة الشرقية .

إنهم أوعزوا إلى الجرائد المأجورة الـتي تصدر في منطقتهم مهاجمة سورية وسب الشريف والشريفيين ؛ وحظروا على الجرائد الوطنية التي لم يستطيعوا شراءها أن تذكر اسم فيصل مقروناً بلقب الملك ؛ وصارو يغلقون الجرائد التي تخالف أمرهم هذا ، ويُعاقبون محرريها .

كما انهم حظروا على خطباء الجوامع ذكر الملك فيصل في خطب الجمعة ؛ وحتموا عليهم الدعاء لخليفة المسلمين السلطان وحيد الدين وحده، وسجنوا ثم نفوا كل من خالف ذلك من الخطباء الوطنيين .

ولا حاجة الى القول ان كل هذه الاعمال زادت في نفور الاهالي منهم ، وقوّت الثورات القائمة عليهم ، واضطرت الحكومة السورية الى الاحتجاج على تصرفاتهم .

***

ولكن الاختلافات التي حدثت بين سورية وفرنسة ، لم تقف عند هذا الحد بل تجاوزته الى قضايا خطيرة من الوجهة الاقتصادية والعسكرية.

اولا : لقد أسّس الفرنسيون مصرفاً جديداً ، سموه « بنك سورية ولبنان » ومنحوه حق إصدار الاوراق النقدية . وجاءوا بكمية كبيرة من تلك الاوراق من فرنسة ، وأصدروا قراراً يقضي باعتبارها عملة رسمية « إجبارية التداول » في البلاد .

إن هذا القرار كان منافياً لأبسط قواعد الحقوق الدولية ، لأنه كان يعني التصرّف بمقدرات البلاد الاقتصادية تصرّف السيد المطلق .

ولقد كانت المعاملات التجارية تجري بين الناس — عادة — بالعملة الذهبية ؛ وعند مجيء الجيش البريطاني دخلت البلاد كمية كبيرة من الجنيهات المصرية والليرات الاسترلينية التي كانت لا تقل قيمة عن الذهب. فترويج الاوراق النقدية التي استحدثها الفرنسيون كان يعني استبدال هذه الاوراق بذهب البلاد .

وقد أنكرت الحكومة السورية على فرنسة حق إصدار مثل هذه الأوراق النقدية ، ومنعت إدخالها الى المنطقة الشرقية ، واحتجت على تداولها في المنطقة الغربية .

إن هذه القضية ، ستكون ، فيما بعد ، من أهم القضايا التي سيطلب الجنرال غورو تسويتها في إنذاره الاخير . وهذه العملة التي ستدخل سورية بقوّة الحديد والنار ستصبح من أهم العوامل التي تسبب لسورية أضراراً اقتصادية لا تُعدّ ولا تحصى .

ثانياً : إن الاتراك الكماليين كانوا قد حاصروا الحاميات الفرنسية المرابطة في اورفة وكلّس وعينتاب . ولم تستطع القيادة الفرنسية أن توصل الى الحاميات المذكورة ما تحتاج اليه من العُدد والمدد عن طريق كيليكيا – بسبب وعورة الطرق وثلوج الشتاء – فأرادت أن توصل القوى والعتاد التي أعدّتها لهذا الغرض عن طريق السكة الحديدية التي تخترق المنطقة الشرقية . فطلبت من الحكومة السورية الموافقة على مرور الجنود والعتاد المذكورة من رياق وحلب ، بغية محاربة « العدو المشترك » . ولكن الحكومة السورية رفضت هذا الطلب قائلة : « نحن أعلنّا الاستقلال ، وأنتم لم تعترفوا بهذا الاستقلال الى الآن . فنحن نرى من واجبنا ان نلتزم الحياد في النزاع القائم بينكم وبين الأتراك » .

إن هذا الخلاف أيضاً سيكون من الحجج الأساسية التي سيتذرع بها الجنرال غورو ، بعد مدّة ، لتوجيه إنذاره الاخير .

***

بينا كانت عوامل التوتر بين سورية وفرنسة تزداد يوماً بعد يوم – على هذا المنوال – سارت السياسة الاوروبية سيرها الانتهازي المعتاد ، وانتهت الى قرار « سان رهمو » الذي قضى بوضع سورية ولبنان تحت انتداب فرنسة ، وبوضع فلسطين والعراق تحت انتداب انكلترة .

إن أخبار هذه المقرّرات جاءت صدمة عنيفة لأعزّ أماني البلاد ، وأثارت هياجاً عظيماً في النفوس . فقامت في جميع أنحاء سورية مظاهرات احتجاجية صاخبة ، تطلب من الحكومة اتخاذ تدابير دفاعية فعّالة ، لصيانة استقلال البلاد ، وتحقيق أمانيها المقدّسة .

فاضطرت الوزارة القائمة الى الاستقالة ، وتألفت وزارة جديدة ، أعلنت -- منذ بدء أعمالها – « أنها وزارة دفاعية » تولّت الحكم بقصد الدفاع عن استقلال البلاد ، بكل ما لديها من قوة .

وقال الملك فيصل في الكتاب الذي بعث بـــه الى رئيس الوزارة الجديد – في ٣ أيار سنة ١٩٢٠ – « عهدنا اليكم بتأليف وزارة جديـدة يكون أول همّها المحافظة على الأمن والراحة في الداخل ، والدفاع عن حقوق هذا الوطن إزاء كل من يريد به سوءاً أو يحاول الوقوف في سبيل استقلاله المقدس في الخارج ... »

كما انه طلب من الوزارة – في كتاب الموافقة على تأليفها أن تبذل جلّ مساعيها « في تحقيق رغبات الأمة في اتخاذ أنجع التدابير للدفاع عن استقلالنا المقدّس ... »

والوزارة التي تألفت بهذه الصورة ، أقدمت فوراً على اتخاذ التدابير الدفاعية الفعّالة : فسنّت قانوناً لعقد قرض وطني ، بغية الحصول على الأموال الضرورية لضمان حاجات الدفاع ؛ كما أنها أضافت الى قانون التجنيد الاجباري بعض المواد التي تضمن توسيع نطاق التجنيد ، وجعله شاملاً جميع أفراد الامة . هذا من جهة ، ومن الجهة الأخرى ، أخـذت الهيئات الوطنية ايضاً تنشط في أعمالها ؛ كما أن الثورات القائمة في مختلف أنحاء المنطقة الغربية أيضاً صارت تزداد قوّة واتساعاً .

وكان الفرنسيون، خلال ذلك ، يستعدّون للعمل ، ويعدّون وسائل الهجوم على المنطقة الشرقية ، بغية إرغامها على قبول الانتدات والخضوع لأحكامها . فقد وافق مجلسهم النيابي على المخصّصات اللازمة لإرسال حملة عسكرية الى بـلاد المشرق ، وأخذت وزارتهم الحربية تعـــدّ الحملة وترسلها الى بيروت شيئاً فشيئاً ، استعداداً للهجوم على المنطقة الشرقيـة من الجنوب ؛ كما ان قيادتهم العامة عقدت مع الاتراك هدنة ، مكـّنتها من سحب القسم الأعظم من قواها من ساحات القتال التركية ،وحشدها على الحدود السورية ، استعداداً للهجوم على المنطقة الشرقية من الشمال . وبلغت القوة المجتمعة تحت إمرة الجنرال غورو ،بغية تنفيذ قرار الانتداب،

مائة الف ، على ما صُرّح في البرلمان بعد حوادث ميسلون .

ولم تفتأ الحكومة الانكليزية عن دعوة الملك فيصل الى اوروبة ،منذ يوم اعلان الاستقلال . ولكن رجال الحكومة السورية وأعضاء المؤتمر السوري ،كانوا يرون ان ذهاب الملك الى اوروبا بنفسه ،قبل أن تعترف الدول باستقلال سورية — وقبل أن تعترف به ملكاً عليها — وفقاً لما جاء في البيان الذي صدر من المؤتمر السوري — مما لا يجوز بوجه من الوجوه . ولهذا السبب كانوا يرجحون إرسال وفد من الوزراء للقيام بالمذاكرات والمفاوضات اللازمة لهذا الغرض .

و قدتمّ انتخاب الوفد فعلاً . ولكن بينما كان أعضاء الوفد يشتغلون بوضع خطة الأعمال ، وبتقرير منهج الحركات ، ظهرت استعدادات الفرنسيين العسكرية . فرأى الملك فيصل أن يذهب بنفسه ، على الرغم من الملاحظة الآنفة الذكر ، وأرسل لذلك نوري السعيد الى بيروت ، ليطلب من الجنرال غورو تهيئة الوسائل اللازمة لسفره الى اوروبة .

ولكن الجنرال غورو ، كان — على ما ظهر بعدئذ — قد أعدّ كل شيء ، وتأهب للضربة الأخيرة ؛ ولذلك امتنع عن تلبية هذا الطلب ، وأوضح أسباب هذا الامتناع بقوله : « لدينا مطاليب ، سنقدمها بشكل إنذار بعد بضعة أيام ، ولا يمكننا أن نسمح للامير بالسفر الى اوروبا مالم يُلبّ مطالبنا هذه » .

وأضاف الى قوله هذا ، العبارات التهديدية التالية :

« وإذا سافر الأمير عن طريق آخر ، فإن فرنسة ستمتنع بصورة قطعيّة عن التعرّف اليه ، والمفاوضة معه ، بأي شكل كان ... »

إن المطاليب التي ذكرها الجنرال غورو خلال بياناته هذه ، سترسل الى الحكومة السورية في ١٤ تموز سنة ١٩٢٠ ، على شكل إنذار نهائي .

والأزمة التي ستتولد من جراء ذلك ستستمر حتى يوم ميسلون .

***

والآن ، بعد استعراض المقدمات الآنفة الذكر ، يجدر بنا أن نلقي نظرة عامة على الحالتين النفسية والفكرية السائدتين في سورية قبيل يوم ميسلون :

من المعلوم أن الفكرة القومية في سورية ، كانت قد بقيت طوال مدة الحرب في حالة نزعة سرية ؛ وقد قصرت الأحزاب والجمعيات التي تألفت بتأثير هذه النزعة ، جل جهودها على مساعدة الثورة القائمة ضد الأتراك ، والعمل لضمان نجاحها . وأما ما ينبغي عمله بعد ذلك ، فقلما كانت تجد لزوماً للتفكير فيه ، ومجالاً للاستعداد له . فقد كان دخول جيش الثورة الى دمشق واستيلاؤه على سورية كلها خلال شهر واحد ، قد أوجد في الأوضاع انقلاباً فجائياً ، لم تستعد الأفكار له استعداداً كافياً . ولذلك كان على رجال الفكر والادارة في سورية أن يأخذوا على عواتقهم مهام شاقة ومعقدة جداً .

إن رجال الثورة ومفكري البلاد كانوا عاشوا منذ سنوات في حالة تشبه الحصار المعنوي ، لا تساعدهم على الاطلاع على حقائق السياسة العالمية ودقائقها اطلاعاً كافياً .

ولهذا السبب رافقت العهد الجديد ، من جراء هذا الانقلاب المفاجىء — بلبلة كبيرة في الآراء والأفكار : فكان البعض يسترسل في التفاؤل ، ويغالي البعض الآخر في التشاؤم ؛ وبينما كان البعض لا يضع حداً للأماني ، كان البعض الآخر يتخوف من أحقر المشاكل ؛ وكان بين الناس من يتنقل — حسب الظروف والوقائع — من حالة التشاؤم الشديد الى حالة التفاؤل المفرط ؛ أو بالعكس ، من حالة التفاؤل العميق الى حالة التشاؤم المميت .

وكان إلى جانب ذلك كله من لا يزال يشعر بارتباط قلبي نحو العهد العثماني ، ومن لا يزال يعتقد بضرورة الحكم الأجنبي ...

لا شك في أن هذه الأحوال كانت من الأمور الطبيعيّة التي تحدث عادة في كل ثورة سياسية ، وكل انقلاب فجائي ؛ ثم لا تلبث - عادة - أن تزول ، بتوالي الوقائع وتعوّد الأفكار ، وتغلب العقول السليمة والعناصر الصالحة .

إلاّ أنه قد حدث في الثورة العربية عكس ما يحدث عادة في الثورات : فالبلبلة التي ولّدتها الأوضاع الجديدة ، لم تستمر فحسب ، بل زادت يوماً فيوماً .

ذلك لأن الثورة كانت تصطدم بعقبات سياسية خارجيّة هائلة ، من غير أن تظفر بأي نصير خارجي كان .

صحيح ، أن انكلترة ساعدت الثورة وناصرتها بادئ الأمر ، ولكن مناصرتها هذه كانت تجري ، طول الوقت ، بتردد وحذر . فكانت تموّن جيوش الثورة - مثلاً - بالعتاد والذخائر الحربيّة ، ولكنها كانت تقتّر فيها تقتيراً كبيراً ، فلا تعطيها من العتاد إلاّ بقدر ما يتراءى لها أنه ضروري للقيام بالحركات التي تريدها هي .

زد على ذلك ، أن هذه المناصرة الضئيلة أيضاً أخذت تتناقص بسرعة ، بعد انتهاء الحرب العالميّة ؛ لأن بريطانيا العظمى نفسها كانت طامحة الى الاستيلاء على قسم كبير من البلاد التي قامت الثورة من أجلها .

لا شك في أن انكلترة ما كانت ترغب - من صميم قلبها - أن ترى فرنسة مسيطرة على سورية ؛ ولكنها ، هي بنفسها ، كانت عازمة على حكم فلسطين والعراق ؛ ولهذا السبب كانت تجد نفسها مضطرة إلى مماشاة الفرنسيين في أطماعهم المتعلقة بسورية ولبنان .

لقد كان تحقيق أهداف الثورة الأصليّة يتطلّب التغلّب على أطماع

الدولتين المذكورتين ؛ وهاتان الدولتان كانتا من أكبر الدول المنتصرة في الحرب ، وأصبحتا - بعد انسحاب أميركا من ساحة السياسة الأوروبية - الدولتين الوحيدتين اللتين تسيطران على السياسة العالمية وتوجهانها الوجهة التي تتطلبه منافعهما .

فكان على رجال الثورة أن يعملوا في هذه الظروف المعقدة ؛ وأن يضعوا الخطط التي تضمن النجاح - على الرغم من هذه الأحوال المعاكسة كلها .

إن وضع أمثال هذه الخطط ، كان من الأمور العسيرة جداً ؛ واما تنفيذ تلك الخطط فكان أعسر من ذلك أيضاً .

وهذه المشاكل المتولدة من طبيعة القضايا كانت تتعقّد أكثر من ذلك أيضاً - من جراء التبلبل الذي ينجم عن اختلاف وجهات نظر القائمين على العمل في ميدان هذه السياسة المعقدة .

إن السياسة السليمة كانت تقضي بتصنيف المسائل وترتيبها حسب أهميتها وخطورتها، لكي يقدم الأهم منها على غيرها ، ولكي يُضحّى - عند الاقتضاء - بقسم من المطالب المهمّة في سبيل الحصول على ما هو أهمّ منها . ولكن ما السبيل الى هذا الترتيب والتصنيف ؟ إن كل فريق من رجال الفكر والسياسة كان ينتسب إلى قطر ذي مشاكل خاصّة من وجهة الأطماع الدولية ؛ فكان يشعر ، لذلك ، بمشاكل ذلك القطر ، أكثر من شعوره بمشاكل الأقطار الأخرى : فهذا فلسطيني ، يعتبر الصهيونية أول ما يجب أن يُهتم به من المشاكل ؛ وذاك سوري يرى في أطماع الفرنسيين أكبر الأخطار التي تهدّد القضية العربية ؛ وذلك عراقي يقول بوجوب الثورة ضد الانكليز قبل كل شيء . وكان باستطاعة كل واحد من هؤلاء أن يقيم مئات من البراهين على صحة ما يقوله في هذا المضمار .

وكان إلى جانب هذه البلبلة المتولدة من طبيعة القضايا نفسها — والمقرونة بالاخلاص التام من أصحابها — ، البلبلة الناتجة عن ضعف النفوس، وعن الدسائس الفرنسية، والروح الرجعية، وخيانة الموتورين...

***

هذه هي الحالة التي كانت قائمة في سورية ، عندما اتفق عليها دولتان كبيرتان مستعمرتان ، بعد كثير من المساومات التي قامتا بها على حسابها .

وهذه هي الحالة النفسية التي كانت سائدة بين السوريين ، عند وصول الانذار الفرنسي الذي أدّى الى حوادث ميسلون .

القسم الثاني

وقائع ومذكرات

مقدمة

أزمة الاستبدال

إن المذكرات التي أنشرها اليوم في الصحائف التالية تنحصر فيما يحوم حول يوم ميسلون مباشرة . غير أني رأيت أن أصدّرها بنبذة عن ذكرياتي المتعلقة بأزمة أخرى ، كانت تقدّمت يوم ميسلون بمدة تناهز الثمانية أشهر . وهي الأزمـــة التي نجمت عن قرار استبدال الجيوش البريطانية بالجيوش الفرنسية في بعض الأقسام من المنطقة الشرقية . ذلـــك لأني أعتقد أن القرار المذكور كان بمنزلة المحاولة الأولى في سبيل تحقيق الغاية التي استهدفها الفرنسيون بانذارهم الأخـــير قبيل يوم ميسلون . وأستطيع أن اقول : إن الوقائع التي انتهت بيوم ميساون ، إنمـــا كانت في حقيقة الأمر حركات عسكرية استهدفت « القضاء على المقاومة الفعلية » التي بدأت في المنطقة الشرقية ، مع أزمة استبدال الجيوش البريطانية .

●

تشرين الثاني سنة ١٩١٩

بينما كنت مشغولا بالمطالعة في داري — بعد مرور أيام عديدة عـلى

اعتزالي العمل بصورة فعليّة — فاجأني ياسين الهاشمي بزيارة ليلية متأخرة، وأخذ يخاطبني باهتمام بالغ، يدل على خطورة التطورات التي كانت قد حدثت في الموقف الخارجي، خلال الأيام الأخيرة .

بدأ ياسين الحديث بقوله : « جئت لأرجوك ان تترك أمور المعارف الآن جانباً ، وتحضر الى مجلس المديرين غداً لتشترك معنا في دفع الخطر العظيم الذي داهمنا أخيراً ... »

وقد كنت قد قدمت استقالتي من مديرية المعارف العامة ، لاختلافي مع الحاكم العسكري العام ، في كثير من الامور المتعلقة بتسيير معاملات الدولة بوجه عام ، وتنظيم شؤون المعارف بوجه خاص . وهذا الاختلاف كان قد بدأ منذ مدة غير يسيرة ، غير أنه وصل في أواخر شهر تشرين الأول الى درجة من الشدة ، تأكدت معها باستحالة العمل المثمر ، فاعتقدت بضرورة الاستقالة تخلصاً من مسؤولية الأعمال التي كانت تخالف ما أقول به من المبادىء وتنافي ما أعتمد عليه من الخطط .

في الواقع أن الأمير زيد — الذي كان عندئذ نائباً عن أخيه الأمير فيصل — لم يقبل استقالتي ، وطلب إليّ أن استمر على العمل . غير أني لم أرَ من الموافق أن أتحمل مسؤولية الادارة في تلك الظروف — فاعتزلت العمل فعلاً ، والتزمت الانزواء في داري ، بالرغم من إلحاح الأمير زيد ، وتوسط الكثيرين من الأصدقاء .

وقد جاءت زيارة ياسين الآنفة الذكر خلال أيام هذا الاعتزال والانزواء .

تكلم ياسين بحرارة واهتمام ، لإقناعي بوجوب تأجيل أمور المعارف والعودة إلى العمل بدون تأخير ، وشرح لي الأزمة الخارجية التي حدثت منذ اعتزالي العمل بكل تفصيل :

— لقد قرّر الانكليز أن يسحبوا جيوشهم من المنطقتين الغربية

والشرقية ، على أن تحل الجيوش الفرنسية محل الجيوش البريطانية في أقضية راشيا وحاصبيا وبعلبك. وقد أبلغونا هذا القرار ، وأعلمونا بأنهم سينفذونه قريباً، إن احتلال الأقضية المذكورة من قبل الجيوش الفرنسية – تنفيذاً لهذا القرار – يعني تطبيق أحكام اتفاقية « سايكس بيكو » بجميع حذافيرها . فإذا سمحنا لهم بهذه الخطوة الآن فسنخسر فيما بعد كل أمل في إصلاح الحال خسراناً تاماً . فيجب علينا أن نحول دون تنفيذ القرار المذكور ، ودون احتلال هذه الأقضية ، مهما كلفنا الأمر...

ثم قال بلهجة مؤثرة :

– إن الحاكم العسكري العام ينزع إلى المسالمة، ولا يميل إلى المقاومة؛ وزملاؤنا الآخرون كثيرو التخوّف والتردد ، وقليلو الجرأة والإقدام . فمن الضروري أن تحضر أنت أيضاً الجلسة التي ستعقد غداً ، لنتغلّب معاً على روح التردد والاستسلام ، ونقرّر المقاومة والدفاع . وأعتقد أنك تسلّم معي بأن هذه القضيّة خطيرة جداً ، ويجب أن تقدّم على جميع قضايا المعارف ، مهما كانت هذه القضايا عظيمة الشأن .

وختم حديثه بهذه الكلمات :

– إذا لم تحضر الجلسة أنت ، أخشى أن لا نحصل على الأكثرية اللازمة لتقرير المقاومة. لذلك أرجوك رجاءً خاصاً : أجّل قضايا المعارف الآن ، وساعدنا على معالجة هذه القضية الخطيرة قبل فوات الأوان ..

إن أزمة الاستبدال التي اطّلعتَ عليها كما سَبق أثّرت فيّ تأثيراً عميقاً ، فوجدت نفسي مضطراً إلى التسليم بأن هذه القضية الخطيرة يجب أن تُقَدّم على جميع القضايا التي كانت حملتني على الاستقالة والاعتزال . ومع هذا أردتُ أن أتأكد من حقيقة قوّتنا العسكرية ، فوجهت إلى ياسين هذا السؤال :

– هل تعتقد بأن القوى العسكرية التي نملكها الآن تكفي للمقاومة

والدفاع ؟

فأجاب على هذا السؤآل ، بدون تردد ، قائلاً :

ـ أنا لا أشك في ذلك أبداً !

ولقد كنتُ أعرف أن ياسين يتمتّع بمزايا عسكرية كبيرة ، قدّرتها له قيادة الجيوش العثمانية ، وسلّمت بها قيادة الجيوش الألمانية ؛ فكان يتحتم عليّ إذن إن أعتمد على حكمه، وأن أسارع إلى أداء الواجب الذي يترتب عليّ في هذا الموقف الخطير .

فقرّرت تلبية طلب ياسين . وخرجت من عزلتي صباح اليوم التالي ، وحضرت مجلس المديرين ، وأيّدتُ فيه فكرة المقاومة بشدّة متناهية ، فتغلّبت هذه الفكرة على روح التردد والاستسلام بسرعة . حتى أن الحاكم العسكري العام نفسه اضطر الى مماشاتنا ، واشترك معنا في قرار المقاومة .

واتخذت الحكومة حالاً جميع التدابير اللازمة للحيلولة دون احتلال الأقضية المذكورة ؛ وأفهمت الانكليز والافرنسيين معاً أن تقدّم الجيوش الفرنسية نحو أيّة ناحية من نواحي المنطقة الشرقية لا بد أن يؤدي الى اصطدامات دموية ، قد ينتج عنها عواقب وخيمة .

ولقد حاول الحلفاء تخفيف وطأة قرارهم هـذا بقولهم « إنه قرار موقت ، لا يؤثر في النتيجة النهائية بوجه من الوجوه » غير أن أمثال هذه التأويلات والتصريحات لم تعُد تخدع أحداً ، ولم تفلح في إزالة القلق الذي أخذ يساور النفوس على مصير البلاد .

وكان من جملة التدابير التي اتخذتها الحكومة في هـذا المضمار، دعوة المؤتمر السوري العام الى الأنعقاد ، لإظهار رأي الأمّة في هـذا الموقف الخطير .

وقد اجتمع المؤتمر المذكور في ٢٢ تشرين الثاني ١٩١٩ـ (وكان قد

توقف عن الانعقاد بعد ان عبّر عن رأي الأمة تجاه لجنـــة الاستفتاء الأميركية) – واستمع إلى الخطاب الذي ألقاه الحاكم العسكري باسم الأمير زيد.ثم عقد جلسة سريّة ، خرج منها بقرار حازم ، صرّح فيه بأن « واجب الأمّة التي يمثلها في آمالها ورغائبها ، يقضي عليهـا بالدفاع عن وحدتها واستقلالها ، تأييداً لرغائبها التي أيّدتها ، وتأميناً لوحدة بلادهـا المعرّضة للتقسيم ، واستقلالها المعرّض الى الضياع . » وأنهى قراره هذا باقتراح « اعلان استقلال القطر السوري » استقلالاً تاماً ، خالياً من الشوائب ، « شوائب الحماية والوصاية » ، « بحدوده الـــتي عيّنها المؤتمر السوري في قراره الذي قدمه للجنة الدولية الأميركية » .

وقد أبدت جميـع الصحف والأحزاب والنوادي والجمعيات أيضاً ، اهتماماً كبيراً بالأمر ، وأيّدت فكرت الدفاع عن البـلاد وعن استقلال البلاد ، خلال مظاهرات شتّى ، وفي عدد كبير من الخطب والمقالات .

وقد جرت في الوقت نفسه مراسلات ومفاوضات كثيرة بين دمشق وبيروت من ناحية ، وبين هاتين المدينتين وباريس من ناحية ثانية ، وبين الأمير فيصل والموسيو كليمانصو في باريس من ناحية ثالثـــة ...اضطر الفرنسيون في نتيجتها الى العدول عن احتـلال الأقضية المذكورة ، واكتفوا بإرسال ضباط ارتباط لكل من حاصبيا وراشيا ورياق .

وهكذا انتهت أزمة استبدال الجيوش البريطانيـة لصالح سورية ، فجلت الجيوش البريطانية عن الأقضية المذكورة آنفاً ، وعن جميع أقسام المنطقة الشرقية، دون أن تحل محلها جيوش افرنسية .

***

ولقد علمت – فيما بعد – حينما درستُ أوراق الملك فيصل واطّلعتّ على ضبوط مذكراته مع كليمانصو – ،أن قضيةاستبدال الجيوش البريطانية كانت من القضايا التي يهتم بها الفرنسيون ، قبل الأزمـة الآنفة الذكر ،

عدّة طويلة . فقد سبق لكليانصو أن كلّم الأمير فيصل في هذا الصدد في أواخر رحلته الأولى إلى باريس ، قبل سفر لجنة الاستفتاء إلى سورية .

فقال له ، خلال الاجتماع الذي عُقد بينهما في وزارة الحربية ، في اليوم السادس عشر من شهر نيسان سنة ١٩١٩ :

– إن الانكليز سينسحبون من الشام وحلب ، وإني أود أن تقوم عساكرنا مقام العساكر الانكليزية هناك .

فأجابه الأمير فيصل على الفور :

– أنا لا أستطيع الموافقة على هذه الفكرة ؛ فسورية لا تحتاج إلى عساكر أجنبية ، وإذا احتاجت إلى جنود أجنبية فيما بعد ، فإنها لا تتأخر أن تطلب منكم يد المعونة ...

غير أن كليانصو ردّ على بيانات الأمير بالكلمات التالية :

– أنا لا أود احتلال البلاد . وإنما أقول ذلك نظراً للحالة الراهنة ؛ فلو كان الأمر راجعاً إليّ ، لما كنتُ اختلفتُ معكم دقيقة واحدة ، بل كنتُ أتفق معكم على كل ما تريدون.غير أن الأمة الفرنسية لا يرضيها أن لا يكون في سورية أثر يدل على وجود فرنسة فيها . فإذا لم تمثّل فرنسة في سورية ، بعلَمها وعساكرها ، فإن الأمة تعدّ ذلك عاراً ، كفرار الجندي من ساحة القتال .

ثم أضاف إلى قوله هذا ، الكلمة التالية :

– على أننا لا نودّ أن نرسل قوّة كبيرة ، بل نفراً قليلاً.. ولا مانع أن يوضع علمكم بجانب علمنا ...

إذن ، فان عدم تمثيل فرنسة في سورية – بعلمها وجيشها – كان في نظر الأمّة الفرنسية من الأمور المخزية ، كعار الفرار من الجندية!.

وقد استغربتُ ، حينما قرأت هذه الكلمات التي كان سبق أن فاه بها كليانصو قبل حدوث أزمة الاستبدال بسبعة أشهر ، تراجعه عن الاحتلال

خلال تلك الأزمة، وبحثت عن أسباب هذا التراجع .

ولاح لي أن هذا التراجع نتج عن الأسباب الأساسية التالية :

أولاً — إنه لم يكن لدى الفرنسيين حينئذ قوة عسكرية كافية لفرض إرادتهم على الحكومة السورية .

ثانياً — إنهم لم يكونوا قد تفاهموا بعد مع الانكليز ، تفاهماً يضمن لهم حرية العمل في سورية الداخلية .

ثالثاً — إن كليمانصو كان يفاوض الملك فيصل — حينئذ — لعقد معاهدة توفق بين آمال العرب والمصالح الفرنسية . فلم يرَ من المعقول أن يعكر الجو الذي كان يسود هذه المفاوضات، باحتلال بضعة مدن صغيرة ، طالما كان يأمل حلّ القضيّة السورية بأجمعها عن طريق المفاوضة والتفاهم.

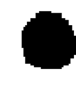
وعلى كل حال ، قد عدل كليمانصو فعلاً — لهذه الأسباب، أو لغيرها — عن تنفيذ القرار القاضي باستبدال الجيوش البريطانية بالجيوش الافرنسية في الأقضية الآنفة الذكر، فبقيت الأقضية المذكورة تحت إدارة الحكومة السورية، وتحت عاية رجال الأمن السوري ، حتى حدوث أزمة الانذار .

***

إن ساسة فرنسة ، وعلى رأسهم بوانكاره، انتقدوا الخطّة التي اتبعها كليمانصو في هذه القضية انتقاداً مراً ، وادّعوا أن التراجع الذي حصل عندئذ ، كان المصدر الأصليّ لجميع المشاكل التي قامت أمام فرنسة في سورية ، فيما بعد، حتى يوم ميسلون .

أزمة الإنذار

— تموز سنة ١٩٢٠ —



كانت الأخبار تأتينا من باريس وبيروت — بين يوم وآخر — تعلمنا أن الافرنسيين يقومون بتحشيدات عسكرية قوية على حدود المنطقة الشرقية.

كما أن التقارير السرّية التي تصدر من مديرية الأمن العامة، كانت تعلمنا بأن أذناب الفرنسيين وعملاءهم يقومون بدعايات واسعة النطاق، في مختلف أقسام المنطقة الشرقية نفسها؛ وأن جماعات من الخوَنة — من موظفين وغير موظفين — يشتغلون لحساب الفرنسيين، ويدسّون دسائس شتى، لبث روح التذمر والقنوط بين المواطنين.

ومقابل ذلك، كانت حركة التجنيد — في المنطقة الشرقية — قائمة على قدم وساق. فوزارة الدفاع كانت ترسل الينا سلسلة بيانات، بغية اطلاعنا على سير هذه الحركة في مختلف أنحاء البلاد. وكانت الجرائد لا تفتأ تنشر المقالات الحماسية لاضرام نيران الوطنية في صدور الأهلين. وكانت الجماهير — تقوم من حين إلى آخر — بمظاهرات صاخبة في الشوارع والميادين، تعلن بواسطتها، استعداد الجميع لأنواع شتى من التضحية، في سبيل استقلال البلاد وعز الأوطان.

وكان كل شيء يدل على قرب حدوث أزمة خطيرة تقرّر مصير البلاد

بصورة نهائية ، بعد أشهر التردّد والانتظار الطويلة التي توالت على سورية منذ إعلان الهدنة وانتهاء الحرب العالمية .

ولقد انفجرت هذه الأزمة بغتة ، بوصول أخبار الانذار الفرنسي ، في اليوم الحادي عشر من شهر تموز .

***

كان قد تقرر أن يسافر الملك فيصل إلى اوروبة ، لعرض القضية السورية على مؤتمر الصلح ، وأوفد نوري السعيد — الذي كان من مرافقي الملك عندئذ — إلى بيروت ليطلب من الجنرال غورو إعداد وسائل السفر. غير أن الجنرال امتنع عن تلبية هذا الطلب ، وأعلمه : بأنه أعدّ إنذاراً رسمياً سيرسله بعد بضعة أيام . وبأنه لن يسمح للملك فيصل بالسفر إلى اوروبة ما لم يقبل الشروط التي يتضمنها الانذار . وقد ذكر الجنرال غورو لنوري السعيد أهم الشروط التي سيطلبها في هذا الانذار ، وهي :

آ — وضع سكة حديد رياق — حلب ، تحت تصرّف الجيش الفرنسي.

ب — قبول الانتداب الفرنسي .

ج — إلغاء التجنيد الاجباري وتسريح المجندين .

د — قبول الأوراق النقدية التي أصدرها البنك السوري .

ه — معاقبة المجرمين الذين استرسلوا في معاداة فرنسة .

ولقد أثار خبر هذا الانذار وهذه الطلبات ، قلقاً شديداً وهياجاً عظيماً في جميع المحافل الحكومية ، وبين جميع طبقات الشعب .

أما الموقف الذي يجب على الحكومة أن تقفه ازاء أمثال هذه الطلبات ، فكان قد تعيّن بكل ما حدث من الوقائع خلال الأشهر الأخيرة : إن الحكومة القائمة في سورية كانت تولّت مسؤولية الحكم ، إثر ذيوع مقررات سان ريمو بشأن الانتدابات . وكانت قد أعلنت على رؤوس الأشهاد أن مهمتها الأصلية ، هي استكمال وتنظيم وسائل الدفاع

عن استقلال البلاد ؛ واتخذت منذ توليها الحكم سلسلة تدابير فعّالة لضمان هذا الدفاع . كما أن المؤتمر السوري العام الذي يمثل الأمة ، كان قد وافق على جميع تلك التدابير . كل ذلك ، كان يحتم على الحكومة أن ترفض طلبات الفرنسيين رفضاً باتاً .

غير أنها رأت من الحكمة أن تستنجد في هذا الصدد ، بضمير العالم المتمدن وبمبادىء الدول المتحالفة ، وأن تطلب إحالة القضية إلى التحكيم .. وقد فعلت ذلك فوراً ، دون أن تنتظر وصول الانذار بصورة رسمية .

زد على ذلك أنها رأت أن تعلن موقفها الى الأمة والى العالم ، من على منبر المؤتمر السوري العام ؛ وقرأت عليه ، في اليوم الثالث عشر من شهر تموز ، بياناً يشرح القضية ، وينتهي بالعبارات التالية :

« فحكومتنا ، بعد أن احتجت على معاملة الجنرال غورو التي لا تلتئم مع التحالف ، وطلبت إحالة القضية إلى التحكيم الدولي ، تعلن الى الأمة والى العالم أجمع ، من على هذا المنبر ما يلي :

١ ـ نحن لا نريد إلاّ السلام ، والمحافظة على استقلالنا وشرفنا الذي لا نتحمل ان تشوبه شائبة .

٢ ـ نحن نبرأ من كل تهمة توصم بنا ، ويُراد بها الايهام بأننا نريد الاخلال بالصلات الحسنة مع حليفتنا وحلفائنا .

٣ ـ نحن لا نرفض المفاوضات ، ومستعدون أن ندخل بها ، وها أن الوفد تحت رئاسة جلالة الملك مستعد للذهاب لمواصلتها . ونحن نقبل كل حل لا يمس باستقلالنا وشرفنا ، ويكون مبنياً على أساس الحق والاستقلال

رابعاً ـ إننا مستعدون كل الاستعداد ، ومصممون كل التصميم على الدفاع عن شرفنا وحقوقنا بكل ما أعطانا الله من قوّة .

هذا هو الموقف الحاضر ، أيها السادة ، بسطناه لحضراتكم ؛ والله معنا ، إذ لا نريد إلاّ حقنا والدفاع عن كياننا .. »

ولقد وصل الانذار الرسمي ، في اليوم التالي لقراءة هذا البيان .

ويظهر أن الفرنسيين تعمدوا أن يسلموا « الانذار » بصورة رسمية في يوم عيد ثورتهم الكبرى ، التي يتباهون بها مباهاة لا حدّ لها ، ويزعمون أنها كانت مصدراً لحريات العالم بأجمعها .

يبدأ الانذار بمقدمة طويلة ، تستعرض الوقائع التي حدثت منذ انسحاب الجيوش البريطانية ، وتتهم الحكومة السورية بتنظيم العصابات التي هاجمت الجيوش الافرنسية ، وبتحريض الشعب على كره الافرنسيين ؛ ثم يذكر الشروط التي تطلبها فرنسة من سورية ، وهي نفس الشروط التي نقلها نوري السعيد بصورة شفهية . ويُصَرّح بأن حرية التصرّف بسكة حديد رياق ـ حلب ، إنما يتم باحتلال محطات رياق وبعلبك وحمص وحماة وحلب ، مع مدينة حلب نفسها ، من قبل الجيوش الافرنسية .

ويقول الانذار زيادة على ذلك كله : إن هذه الشروط الخمسة تعرض « كمجموعة لا تقبل التجزئة » ، فيجب أن تُقبل أو تُرفض بمجموعها ، دون استثناء جزء منها ؛ ويجب أن يتم ذلك خلال أربعة أيام ، أي قبل منتصف الليل ، في ١٨ تموز ؛ وفي حالة قبول الشروط ، يجب أن تصدر الأوامر للسلطات السورية بعدم عرقلة سير الجيوش الافرنسية التي ستتقدم لاحتلال المحطات الآنفة الذكر . كما أنه يجب أن تصدر المراسيم اللازمة لتنفيذ سائر الشروط أيضاً قبل اليوم الثامن عشر من الشهر ، على أن يتم تنفيذ الشروط المذكورة بجميع حذافيرها قبل انتهاء الشهر .

وفي حالة الرفض ، يصرّح الانذار بأن الحكومة الافرنسية ستصبح حرّة في أعمالها ، وقد لا تكتفي بالضمانات المعتدلة التي طلبها الانذار ، وأن مسؤولية الويلات التي ستنصب على البلاد ستقع ، في هذه الحالة ، على كاهل حكومة دمشق وحدها .

***

كل شيء كان يدل على أن دمشق ستكون الهدف الاساسي لحركات الجيوش الافرنسية . ومن المعلوم أن المسافة التي تفصل هذه المدينة عن المراكز الافرنسية كانت قصيرة جداً ، لا تتجاوز الستين كيلو متراً. وهذا الوضع الغريب قد يحرج مركز الحكومة بسرعة كبيرة . ولذلك رأيتُ أن أقترح على زملائي في مجلس الوزراء تقرير نقل الخزينة – مع الاوراق المهمّة – الى درعا ، استعداداً لنقل الحكومة أيضاً عند الاقتضاء . غير أن علاء الدين الدروبي انبرى لاستنكار هذا الاقتراح بشدّة متناهية ، قائلاً « أنتَ لا تعرف الحوارنة ، والله انهم ليذبحوننا » وكرّر هذه الكلمة عدّة مرّات ، مع تحريك يده اليمنى فوق اليسرى ، تقليداً لحركات الذبح .

حاولتُ أن أدافع عن رأيي ، مبيّناً وجوب الاحتياط . ولكن الدروبي كرّر نقراته عدة مرات بحماسة ، مع تحريك يديه في كل مرّة . وأما سائر الزملاء فلم يعيروا القضية أي اهتمام . حتى يوسف العظمه نفسه ، لم يكترث للأمر . وتجاه هذا الاجماع ، لم أر محلا للالحاح .

***

كان يوسف العظمه يعمل بنشاط ، ويظهر تفاؤلا كبيراً في جميع الأعمال . حتى أنه أراد أن يشرع باصدار بلاغات رسمية عن الحركات العسكرية . غير أننا اعترضنا عليه وأوصيناه بالتريث ، لكيلا يظهر للعالم بأننا نحن البادئون بالعدوان ، بعد أن أعلنّا استعدادنا لعرض قضيتنا على التحكيم .

قد أتمّ يوسف الترتيبات العسكرية اللازمة . وذكر لنا أسماء القواد الذين عُهد إليهم بادارة الحركات في مختلف الجبهات .

وأهم الجبهات كانت جبهة مجدل عنجر ، فقد أودع قيادة هذه الجبهة إلى الأمير زيد ، وعيّن لرياسة أركان جيشها ياسين الهاشمي .

وكان ياسين الهاشمي ، قد اعتُقل من قبل الانكليز ، بعد أزمة الجلاء التي ذكرتُها آنفاً ، ولم يخرج من المعتقل ولم يعد الى دمشق إلا منذ

شهرين . وقد واجهته عقب عودته من المعتقل عدة مرّات ، ولكن كان قد مضى على آخر ملاقاتي معه مدة تزيد على الشهر ، فرأيتُ من اللياقة أن أزوره قبل أن يسافر الى ساحة القتال

وذهبتُ الى زيارته في داره . ولكني خرجتُ من هذه الزيارة حائر اللب ، مشوّش الافكار . لان ياسين قال لي بصراحة تامة ، وبلهجة الحازم المتأكد :

– إن الجيش الموجود لا يستطيع أن يُدافع عن البـــلاد ... إنه لا يستطيع أن يصمد أمام العدو أكثر من ساعتين ، على أعظم تقدير .

إن هذه التصريحات كانت تناقض روح التفاؤل الذي كان يشعّ من أحاديث يوسف العظمة كلّ المناقضه . فاستغربت ذلك استغراباً كبيراً ، ووجهتُ الى ياسين هذا السؤال :

– ألم تقل لي أنتَ ، عند أزمة استبدال الجيوش البريطانيـة ، بأننا نستطيع أن ندافع بكل سهولة ؟

فأجاب ياسين على هذا السؤال بدون تردد، قائلاً:

– بلى ، ولكن الاوضاع تبدلت منذ ذلك التاريخ تبدلا كبيراً . فقد أتى الفرنسيون بقوى جديدة ، وأما نحن ، فلم نفعل شيئاً يُذكر .

وأضاف الى ذلك ، زيادة في الايضاح ، :

– إن المدافع التي مرّت أمامكم في الاستعراضات، ليس لها الا عدد قليل جداً من القذائف ، وهي لا تكفي لحرب تستمر أكثر من ساعة واحدة . وأستطيع أن أقول : إن الجيش إذا اشتبك في حرب نظامية ، يبقى بعد ساعتين بلا عتاد ...

وقد زلزلت هذه التصريحات معنوياتي وأوقعتني في حيرة عميقة .

وبعد خروجي من دار ياسين ، فكّرت في مواجهة مصطفى نعمة . وكنتُ قد تعرّفتُ اليه معرفة جيّدة ، خلال قيامـــه بوكالة الحاكم

العسكري العام ، ووجدت فيه رجلا سليم النية وحسن الطويّة . فذهبتُ إلى داره وسألته رأيه في الوضع العسكري العام . فأجاب بهدوء تام :

ــ نحن نحارب عندما نؤمر بالحرب .. دون أن نفكر إذا كنا سنكسب المعركة أو سنخسرها .

فقلتُ له :

ــ ولكني أود أن أعرف : هل لدينا من العتاد ما يكفي لحرب جديّـــة ؟

فأجاب على سؤآلي هذا ، ببساطة غريبة :

ــ الحق أن ليس لدينا مقدار كاف من العتاد . ولكن الله سبحانـه وتعالى قد يسهّل علينا الأمر ، ويقدّر لنا الاستيلاء على عتاد العدو في أول صدام يقع بيننا وبينه . وعندئذ نحاربه بالعتاد الذي نأخذه منـــه ، كما حدث في حروب طرابلس الغرب ..

وقد أدهشتني هذه الملاحظة كل الدهشة ، لأنني كنتُ أدرك جيـداً بأن الحروب التي ستجري في جبال سورية وسهولها ، لا يمكن أن تقاس بالحروب التي جرت في سواحل طرابلس الغرب وصحاريها .

***

وبعد هذه الملاقاة ، رأيت من واجبي أن أصارح يوسف العظمة نفسه بالأمر . فلقيته ونقلتُ اليه ما سمعتُه من ياسين ، ثم سألتُه إذا كان ذلك موافقاً للواقع .

فلم يكتم عني حقيقة الأمر ، وأضاف بالتوكية :

ــ يا عزيزي ، إني كنت أبلف ... لأخدع الفرنسيين .

فقلتُ له :

ــ ولكنك ترى أن الأمور تجاوزت حدود البلف . ونحن قد أصبحنا أمام تهديد حقيقي .. فهل نستطيع أن نأمل دفع العدوان بقوة السلاح؟

فأجابني بلهجة المتألم الآسف :

ـ لو كان الملك فيصل يسير معنا على طول الخط منذ البداية ، لكان من المحتمل أن نعمل شيئاً ... ولكن الآن ...

وعندئذ تجلّت أمامي خطورة الموقف بوضوح :

فالمنطقة الشرقية التي نسيطر عليها ، كانت محرومة من السواحل ، ومحاطة من جميع جهاتها بأراض يحتلها الانكليز أو الفرنسيون ، باستثناء صحاري نجد والحجاز ، وذلك كان يجعل تموينها بالذخائر الحربية عسيراً - ولا سيما بعتاد المدفعية - بدون موافقة فرنسة أو انكلترا . ومن الطبيعي أن يرفض الفرنسيون هذا التموين ، وأما الانكليز فقد التزموا خطة مماثلة لخطة الفرنسيين - زد على ذلك أنهم كانوا اعتادوا التقتير على الجيش العربي في العتاد ، حتى خلال الحرب أيضاً . وفقر الجيش بذخائر المدافع بوجه خاص كان شديداً . وقد ذهبت جميع المحاولات التي بُذلت لتموينه بهذه الذخائر سدى . ولهذا السبب فوجئت سورية بالانذار الأخير ، وجيشها لا يملك من العتاد ما يكفي للصمود أمام هجمات جيش نظامي أكثر من بضع ساعات . . .

إن هذه الحقائق والأسرار العسكرية التي اطلعتُ عليها بهذه الصورة فجأة قلبت رأيي في الأزمة رأساً على عقب : فان رفض شروط الانذار سيؤدي إلى الحرب ، والحرب ستنتهي بانكسار الجيش انكساراً سريعاً ، ففي هذه الحالة ستخسر سورية كل شيء ، من غير أن تكسب شرف الاستماتة في سبيل الدفاع ، وستدخل تحت ادارة الفرنسيين ادارة مباشرة .

ولذلك كان من الأوفق ، لمصلحة البلاد ، قبول شروط الانذار ، ثم السعي الى تخفيف وطأتها عن طريق المفاوضات والمذاكرات .

بعد أن كوّنت لنفسي هذا الرأي ، لم أتردد في مصارحة زملائي بهذا الأمر . وعلمتُ عندئذ أن معظمهم كانوا قد اقتنعوا بلزوم الانذار ،

حتى قبل ان يطلعوا على تحرّج الأوضاع العسكرية ؛ ولكنهم كانوا لا يجرأون على التصريح لي برأيهم هذا ؛ وعندما صارحتهم بالأمر ، انبروا لتأييد فكرة قبول الشروط بشدة واندفاع .

وأما الملك فيصل ، فقد علمتُ أنه هو أيضاً كان مقتنعاً بلزوم قبول الشروط ؛ وكان قد واجه ياسين الهاشمي ، وأصبح بعد هذه المواجهة أشد اقتناعاً بذلك من ذي قبل . وربما قوّى اقتناعه هذا أن الانكليز أنفسهم نصحوه بعدم رفض الشروط . ومع ذلك ، أراد الملك أن يتأكد من الوضع العسكري جيداً ، فدعى كبار رجال الجيش الى الاجتماع. وخرج من هذا الاجتماع أيضاً مقتنعاً بعدم امكان المقاومة بصورة فعلية .

فاتفق رأي الجميع على وجوب قبول الشروط .

***

ولكن كتاب الجنرال غورو المرفق بالانذار ، كان يطلب بصراحة تبديل الحكومة أيضاً . إذ أنه كان يقول فيه : « لا أستطيع أن أعوّل في تنفيذ الضمانات التي تشرفتُ بطلبها من سموكم الملكي ، إذا تولّت ذلك الحكومة الحاضرة ، فبقاؤها في الحكم ينطوي على معنى العداء لفرنسة ؛ لأنها كانت بذلت جهدهـــا لجر بلادكم إلى الحرب وإلقائها في أتون بلاياها ... »

فكان من الضروري أن تستقيل حكومتنا وتنسحب من الحكم فوراً . وأما الحكومة الجديدة ، فكان من الأوفق للمصلحة أن تتألف برياسة ياسين الهاشمي .

ولذلك استدعى الملك فيصل ياسين الهاشمي ، وكلّفه تأليف الوزارة ، كما أنه راجع الجنرال غورو ، وطلب منه تمديد المـــدّة يومين آخرين . ووافق الجنرال على تمديد مدّة الانذار حتى نهاية اليوم العشرين من الشهر .

غير أن ياسين ظلّ متردداً مدّة من الزمن ، ولم يبت في الأمر سريعاً .

وقد علمتُ منه فيما بعد أنه كان أراد أن يتصل بالفرنسيين ليطلع علـى نواياهم قبل أن يتخذ قراراً نهائياً . ولما لم يتوصل الى النتيجة التي كان يرغب فيها ، رأى أن يعتذر عن تأليف الوزارة ؛ وقال : إن الأوفق أن يتم قبول الشروط على يد الوزارة القائمة ،على أن يُنظر فيتأليف الوزارة الجديدة ، بعد الانتهاء من أزمة الانذار .

فبقيت الوزارة في الحكم حتى اليوم الأخير من المـدة المحددة لقبول شروط الانـذار أو رفضها ؛ وقرّرت قبول الشروط بصورةنهائية، في عصر يوم العشرين ، واتخذت جميع الاجراآت اللازمة لتنفيذ هـذا القرار . وكان من جمـلة هذه الاجراآت ، إصدار الأوامر اللازمة لتسريح الجيش .

وبعد أن انتهينا من المعاملات المتعلقة بقبول الانـذار ، قال فارس الخوري متأوهاً ومتفلسفاً :

ــ لا شك في أننا قمنا بما يقتضيه الواجب الوطني،وما تقتضيه مصالح البلاد . ولكن الشعب لن يقدّر ذلك ، وسيزعم باننا أضعنا عليـه فرصة الانتصار ، وسيكون هناك من يقول دائماً : ليتهم كانوا رفضوا الانذار، واختاروا الحرب والنضال ...

غير أن عبد الرحمن شهبندر انبرى للرد على هذه الكلمات قائلاً :

ــ كلا .. إن الشعب سيقدّر ذلك حتماً عاماً أم آجلاً . وسيفهم بأننا خلّصناه من ورطة كبيرة جداً ، وسيدرك بأننا بعملنا هـذا دخلنا في عداد من يستحقون كل تقدير ...

وأما أنا ، فلم أكترث للاحظة الأول،ولالمعارضة الثاني ؛ لأنني شعرت شعوراً صادقاً بأننا قمنا بأداء واجب أليم جداً ، ولم أشأ أن أفكر بشيء يتعدى هذا الواجب الأليم أبداً ...

***

ولقد أثار القرار الذي اتخذته الحكومة في هذا الشأن هياجاً عظيماً في الرأي العام . لأن الناس كانوا يجهلون الأسباب الحقيقية التي حدت بالحكومة إلى قبول الشروط . وقد زعموا بأن الحكومة إنما فعلت ذلك حباً بالحكم ، وبغية البقاء فيه . ولم يدروا أن كتاب الانذار كان يطلب تغيير الحكومة ، وأن قبول شروط الانـذار ، كان يعني — في الوقت نفسه — قبول التخلي عن الحكم .

فبدأت مظاهرات صاخبة تنادي بسقوط الوزارة ، وتحث الناس على الدفاع . وتوجه جمع غفير من المتظاهرين نحو القلعة ، بغية اقتحامها والتسلح بالأسلحة الموجودة فيها ، مما اضطر ياسين الهاشمي نفسه إلى الذهاب الى القلعة لصد المتظاهرين عنها .

وأخذ جمع غفير آخر يتجوّل في الشوارع ، ويقترب شيئاً فشيئاً من قصر الملك ، منادياً بسقوط الوزارة ، وكان يرتفع ، من حين إلى حين ، من بين المتظاهرين ، بعض الأصوات التي تتهم فيصل بالخيانـــة ، وتنادي بسقوطه مع الوزارة .

وقد انزعج الملك من أخبار هذه المظاهرات انزعاجاً كبيراً . وعندما أتته أخبار اقتراب المتظاهرين من القصر ، ثارت ثائرته بشكل لم نعهده فيه من قبل . إذ أخذ يصرخ قائلاً : «أنا لا أهدّد . .» ، واراد ان يأمر رجال الحرس بالخروج لتشتيت شمل المتظاهرين . وازاء هذه التطورات الخطيرة ، أخذنا ، كلنا ، نبحث عن الوسائل التي تضمن الحيلولة دون خروج الحرس من القصر — من ناحية — ، ودون وصول المتظاهرين إلى جوار القصر ، — من ناحية ثانية — ، ولم نوفق إلى ذلك ، إلاّ بعد بذل جهود مُضنية .

وبقينا في القصر إلى ما بعد منتصف الليل ، نسعى لتهدئة أعصاب الملك من جهة ، واتخاذ التدابير اللازمة لتسكين هياج الجماهير من جهـة اخرى . ولم أعد الى الدار إلا قبيل الفجر . واستلقيت على الفراش وأنا

في غاية التعب ، وأخذت افكر في الأعمال الشاقة التي ستثقل كواهلنا في الايام التالية : كنت اعتقد أن وزارتنا ستنسحب من الحكم حتماً ، وأنا معها ، بصورة نهائية . وصرت افكر في النضال المدني الذي سيبدأ مع الفرنسيين بعد ختام هذه الفصول العسكرية .

***

ولكننا فوجئنا ، في اليوم التالي ، بأخبار جديدة ، ما كانت لتخطر ببال أحد منا :

فلقد أتتنا الأخبار ، في صبيحة ذلك اليوم ، بأن الجيوش الفرنسية قد تقدّمت من شتورة وزحلة نحو مجدل عنجر ثم دخلت وادي الحرير ، وأخذت تزحف نحو العاصمة ، دون أن تصادف أية مقاومة ، بسبب تسريح الجيوش السورية وسحبها من مجدل عنجر ...

إن احتلال مجدل عنجر ووادي الحرير ، لم يكن من الأمور الداخلة في الشروط المرسلة بالانذار ؛ ولذلك وقعت هذه الاخبار علينا وقع الصاعقة ، وألقتنا في حيرة عميقة .

واستدعى الملك فيصل ، الكولونيل كوس « ضابط الارتباط الفرنسي » ، واستفسر منه جليّة الأمر . فأظهر كوس حيرة شديدة ، وعجز عن تعليل هذه الحركات ؛ ووعد بالسفر حالا ؛ ليستجلي الموقف من جهة ، ويسعى لتوقيف الجيوش الفرنسية من جهة اخرى .

ذهب كوس ؛ وأخذنا ، كلنا ، ننتظر عودته بفارغ الصبر . ومع هذا ، رأينا من الضروري أن نحتاط للامر ، وقررنا توقيف عملية تسريح الجيش ، مع إرسال الأوامر اللازمة لبقاء الوحدات في المحلات التي وصلت اليها ، انتظاراً لصدور أوامر جديدة تعين اتجاهها .

عاد « كوس » بعد الظهر ، وقال :

« إن البرقية المتعلّقة بقبول شروط الانذار ، قد تأخر وصولها الى

الجنرال غورو ، بسبب انقطاع الاسلاك في جهات سرغايا ؛ فأصدر الجنرال أمر الزحف قبل وصول البرقية الى يده »

قصّ الكولونيل كوس هذه القصة ، واقترح إيفاد أحد رجال الحكومة الى عاليه ، للتفاهم مع غورو في هذا الامر .

ولا أدري لماذا ، أجمع رأي الزملاء ، على الفور ، على إلقاء هذه المهمة على عاتقي . فحبّذ الملك فيصل — الذي كان حاضراً الاجتماع — هذا الرأي ؛ وأمر سكرتيره عوني عبد الهادي بإعداد رسالة الإيفاد . ثم طلب إليّ ان اواجهه في غرفته قبل أن اغادر القصر ، لاستلام الرسالة وتلقي بعض التعليمات .

وفي هذه الأثناء ، اقترب مني يوسف العظمة ، وهمس في اذني قائلا :

— أنا ذاهب الى الجبهة لإعادة تنظيم الجيش على قدر الإمكان ؛ فأرجو أن تعمل على إكسابي اكثر ما يمكن من الوقت ...

فوعدته خيراً ، ثم دخلت غرفه الملك فيصل ؛ فاطلعني على برقيتين ، ما كنا نعلم عنها شيئاً : الاولى منها موجهة منه الى الجنرال غورو بتاريخ ١٨/١٩ تموز ١٩٢٠ يخبره فيها أنه قرّر قبول الشروط ؛ والثانية جواب الجنرال على هذه البرقية ، يشكر فيها الملك فيصل على قبول الشروط ، ويطلب اليه إرسال برقية القبول النهائية مع ذكر الشروط بالتفصيل .

إن وجود هاتين البرقيتين كان من الأهمية بمكان ، لأنه كان يكفي لإبطال الحجة التي تذرّع بها الجنرال — على حد قول كوس — لاعطاء أمر الزحف . ولذلك أخذت صورة هاتين البرقيتين وتاريخها بكل اهتمام ؛ ثم ودّعت الملك وخرجت من غرفته ، متأهباً لأداء المهمة الخطيرة التي ألقيت على عاتقي في هذه الظروف الحرجة .

وعندما عدت الى غرفة الوزراء ، وهممت بتوديعهم ، اقترحوا عليّ أن استصحب مرافقاً عسكرياً لأستشيره في الأمور العسكرية عند

الاقتضاء ، ولم أكد اوافق على هذا الاقتراح حتى تقدّم مني عبـدالرحمن شهبندر – الذي كان يتحادث في زاوية من الغرفة مع جميل الالشي – وقال : وأنا اقترح عليك أن تستصحب جميل الالشي .

كنت أعرف أنـه كان من مرافقي جلالة الملك، وأنه كان قبلا معتمداً في بيروت ، ولكن معرفتي الشخصية به كانت قد انحصرت ببضع مقابلات حدثت هنا وهناك . فما كنت اعلم شيئاً عن اخلاقه ونزعاته . ومع هذا لم أرَ لزوماً للبحث عن ذلك، لاعتقادي بأن المسائل العسكرية لن تكون موضوع بحث مع الجنرال غورو ، فوافقت على الاقتراح .

***

في الطريق — الى عاليه

غادرت دمشق بعد العصر ، في سيارة مفتوحة ، وبجانبيّ الكولونيل طولا وجميل الالشي .

كانت سيارتنا تسير ببطء كبير ، بسبب ازدحام الطريق بالسيارات وبقوافل البغال والجمال وبقطعات الجنود . وكانت تضطر الى التوقف من حين الى حين ، انتظاراً لتخلية الطريق من القافلين او الذاهبين . وعندما توقفت سيارتنا في الديماس بسبب كثرة الجنود الذين صادفناهم هناك ، أخذ الالشي يسألهم : « من أين أتوا ؟ والى أين يذهبون ؟ وكم عددهم ؟ وماذا يعملون ؟ » وبما ان طولا يفهم العربية، لاحظتُ انامثال هذه الاسئلة قد تضر بمصالحنا ضرراً كبيراً . فقلت للالشي بالتركية :

– لا تنس ان صاحبنا يعرف العربية . فقد يستفيد من هذه الاسئلة، ويطّلع بواسطتها على شيء كثير من احوالنا العسكرية ؛ فلا يجوز لك أن توجه الى احد من الجنود امثال هذه الاسئلة .

فانقطع الالشي عن أسئلته بناء على إخطاري هذا . ولكنه عندمـا

توقفت سيارتنا مرة اخرى، أخذ يسأل الجنود الذين صادفناهم هناك ايضاً، متناسياً تحذيري الأول ؛ فاضطرت الى تكرار إخطاري بالتركية، وبلهجة أشد من الاولى :

— أما قلت لك أنه لا يجوز لك أن تسأل مثل هـذه الاسئلة ؟ أنتَ جندي ؛ فيجب ان تكون اكثر تقديراً للمحاذير التي قد تنتج عنها ...

وعندما توقفت سيارتنا المرة الثالثة، رأيت أن اكرّر له إخطاري السابق مقدّماً، لكي لا يذهل عن هذا الامر، وينبري الى محادثة الجنود مرة اخرى.

وبعد هذه الاخطارات المتكرّرة ، انقطع جميل الالشي عن محادثة الجنود ؛ ولكنه أخذ يتكلّم مع طولا بثرثرة غريبة ، وينتقد تقـدّم الجيوش الفرنسية بلهجة شديدة . فقال طولا عندئذ :

— المسألة ليست ذات شأن ... اظن ان القضيـة تنحل بسهولة ، فيتوقف الجيش عن الزحف .. ولكن الضباط واركان الحرب يدخلون دمشق ، كترضية معنوية ، وتطوى بذلك القضية .

أخذ الالشي يرد على اقوال طولا ، من غير تبصّر ، وبلهجة أشد من المرة الاولى . فاضطررت الى تنبيهه ان يجتنب المناقشة ، ويحذر من إبداء الرأي في اية قضية من القضايا .

وحينما اجتزنا خان ميسلون ، ووصلنا الى السفوح المطلة على وادي الزرزور ، شاهدنا هناك جماعة كبيرة من الجند . وعلمنا ان يوسف العظمه كان قد انتخب الموقع المذكور لتحشيد الجنود وتكوين الجبهة الجديدة . وكان قد شرع في تحصين المنطقة بحفر الخنادق في مختلف الاتجاهات .

وقصوا علينا ما حدث هناك قبل مدة وجيزة : فالجيوش الفرنسية كانت قد وصلت قبيل المغرب الى مدخل وادي القرن ، حيث شوهدت طليعتهم مع دبابتين . فقابلهم جندنا حالا بنيران البنادق والمدافع ، واضطروهم الى الانسحاب من مدخل الوادي المذكور . ولا يعلم احد

الآن اين استقرّت الطليعة المذكورة بعد انسحابها من فم الوادي ...

وقد ظهر لنا من كل ذلك ، اننا اصبحنا على مقربة من ساحة حركات الجيوش الفرنسية ، واننا سنلتقي ببعض مفارزها بعد قليل من الزمن .

وعندما ودّعتُ جماعتنا ، وتقدّمت نحو السيارة ، تأبط ذراعي يوسف العظمة وهمس في اذني :

— اكرر ما كنتُ رجوته منك في دمشق : اكسب لنا اكثر ما يمكن من الوقت ..

***

نزلت سيارتنا سفح الجبـــل ببطء كبير ، بسبب وعورة الطريق ، وكثرة الاكواع ، ثم قطعت وادي الزرزور عرضاً ، فوصلت الى مدخل وادي القرن ، وأخذت تسير في الطرق الملتوية التي تمتد على طول الوادي المذكور .

وكان ظلام المساء قد أخذ ينتشر ، فاضطررنا الى السير ببطء أشدّ من ذي قبل . وبعد ان قطعنا في جوف الوادي بضعة كيلومـــترات ، صادفنا مفرزة فرنسية مع دبابتين ، في تراجع مع تيقظ وحذر . وعندما شاهد الضابط الذي كان يقود المفرزة ، الكولونيل طولا في سيارتنا ببزتـه العسكرية الفرنسيـة ، اقترب منا ، واخذ يقص ما حدث لهم قبـــل برهة من الزمن ، بلهجة تمزج بين الحيرة والهياج :

— لقد اطلقوا علينا النار ، فاضطررنا الى التراجع ...

نزل طولا حالا من السيارة ، وانتحى مع الضابط زاوية من الطريق ، على مسافة منا ، وبعد ان كلّمه مدة من الزمن ، عاد الينا ، قائلا :

— سنصل عما قريب الى مقر قيادة الحملة .

***

اخذت السيارة تسير بنا على طول ملتويات وادي القرن ، حتى بلغنا

صحراء الجديدة . فشاهدنا أضواء كثيرة عن بعد ، وعلمنا ان قيادة الحملة قد خيّمت هناك .

وعندما بلغنا المعسكر نزل طولا من السيارة، وتركنا متوجهاً نحو الخيم، لملاقاة قواد الحملة . وغاب عنا مدة من الزمن . ثم عاد الينا ، وأوصلنا الى خيمة القيادة ، وهناك قدّم لي الجنرال غوابه قائد الحملة ، والكولونيل بتلا رئيس اركان جيش الجنرال غورو .

وبعد ان تعرّفت اليهما بدأت الحديث قائلا :

– إن الحكومة قبلت جميع الشروط الواردة في الانذار وسرّحت الجيش عملا بتلك الشروط ، كما تأكدتم من ذلك – ولا شك . خلال تقدّمكم الى هنا ، حيث لم تصادفوا أية قطعة عسكرية ... فيظهر إذن أن تقدّم جيشكم كان نتيجة سوء تفاهم مؤسف . أنا ذاهب الآن الى مقابلة الجنرال غورو في عاليه . فأرجو ان توقفوا الجيش حيث انتم الان ، الى أن يتيسّر لي مقابلته هناك .

ولكن الكولونيل بتلا ردّ على كلامي هذا قائلا :

– إننا جنود ، لا نعلم شيئاً عن سير السياسة ، ولا نفكر فيها أبداً . لقد تلقينا من مراجعنا المختصة امراً بالزحف ، فزحفنا ... ولا يسعنا أن نتوقف عن مواصلة الزحف لتنفيذ الخطة التي وضعناها لأية ملاحظة سياسية .

وبعد هذا الكلام الحاسم ، واصل الحديث قائلا :

– ومع هذا ، إذ كنا مسؤولين عن الحركات العسكرية ، فاننا نستطيع ان نعقد معكم هدنة لمدة أربع وعشرين ساعة ، على أساس قبول بعض الشروط العسكرية .

قال ذلك ، ثم قادني الى منضدة كبيرة ، عليها خريطة مفصّلة، منارة بالمصباح ،وأشار فيها الى موقع المعسكر، وقال :

« – نحن الآن في هذا الموقع . ولا نرى بأساً من الموافقة على التوقف

فيه حتى صباح ما بعد الغد ، على شرط أن تقبلوا انتم الشرطين التاليين :

اولا : يعتبر الوادي الذي يمر من تحت سفوح خان ميساون حداً فاصلاً بين الجيشين ، فتنسحب الجيوش العربية الى ما وراء هذا الوادي ، وتكتسب الجيوش الفرنسية حرية الحركات في هذه الجهة منه .

ثانياً : تنقل المؤن التي تحتاج اليها الجيوش الفرنسية المرابطة هنا ، بواسطة السكة الحديدية من رياق الى محطة التكية .

وأشار بتلا - خلال حديثه - على الخريطة ، الى الوادي والمحطة والسكة الحديدية ،ثم ختم حديثه قائلا :

- وأما اذا لم تقبلوا هذين الشرطين فاننا سنضطر الى مواصلة الزحف لاتمام تنفيذ الخطة التي وضعناها لأنفسنا .. »

إن ما أعرفه عن وضع الجيش السوري الاخير لم يترك لي مجالا للتردد في قبول هذين الشرطين .

فعدتُ الى سفوح ميسلون لايصال أخبار هذه الهدنة الى جبهتنا ، وإبلاغ شروطها الى قوادنا .

لاقيت هناك يوسف العظمة والامير زيد ، وأبلغتها ما اتفقت عليه مع قيادة الحملة ، ولاحظتُ انهما سُرّا من هذه الخطوة سروراً كبيراً .

***

وبعد ذلك ، عدنا الى الجديدة ، ومن هناك أخذنا نواصل السير نحو عاليه ...

وعندما قطعنا صحراء الجديدة ، ودخلنا الاودية التي تلي الصحراء المذكورة ، صرنا نقابل كثيراً من قوافل السيارات والبغال والجنود والمدافع القادمة نحو الجديدة ، فنضطر الى التوقّف بين آونة وآونة ، ولم نستطع السير على طول وادي الحرير إلا ببطء كبير .

وصلنا المريجات وقت الفجر ، وصرنا نشاهد على طرفي الطريق

أكداساً مكدّسة من الذخائر والعتاد .

وأخيراً بلغنا عاليه صباحاً ودخلنا حديقة كبـــيرة . قادنا طولا الى زاوية منها مطـلة على البحر وعلى بيروت ، ثم تركنا وغاب عنا مـــدة غير قصيرة ، ثم جاء يبلغني أن الجنرال غورو مستعدّ لمقابلتي في مكتبه .

***

في عاليه — مع الجنرال غورو

استقبلني الجنرال واقفاً أمام مكتب كبير : وبعد ان صافحني بيده اليسرى ، أشار عليّ بالجلوس على الكرسي الموضوع قبالة المكتب . وقد لاحظت أثناء وقوفه بأن كمّ يده اليمنى كان يتدلى من كتفه فارغـاً ... وتذكرت أنه كان فقد ذراعه اليمنى في حروب الدردنيل .

جلس الجنرال على الكرسي بوضع عسكري ، مستقيم الجذع مرفوع الرأس ؛ - وبعد أن قرأ رسالة الايفاد الموقعة من الملك فيصل — أخـذ يتكلم بلهجة هادئة جافة :

بدأ بتعداد الوقائع المذكورة في الانذار واحدة فواحـدة ، بنفس الكلمات ونفس التفاصيل ، كأنه يكرّر نصوص الانذار على مسامعي عن ظهر الغيب ، دون أن يحذف منها شيئاً أو يضيف اليها شيئاً .

وبعد ذلك ذكر « كيف اضطر الى ارسال الانذار وكيف قبل تمديد المدة يومين آخرين ...» الى ان أوصل الحديث الى قضية جواب القبول فقال :

— انتظرت جوابكم حتى منتصف الليل .. وبقيت انتظر بعـد ذلك ايضاً مدة من الزمن . ولما لم يأتني أي جواب ، أصدرت اوامري الى الجيش بالزحف الى الامام .. وأما البرقية التي تنبيء قبول الشروط ، فقد وصلتني بعد مرور نصف ساعة على صدور أوامر الزحف .

قال ذلك ، ثم توقف عن الكلام .

ولقد اصغيت الى حديثه الطويل إصغاءً تاماً ، دون أن اقاطعه أبداً.
ولما رأيت توقفه عن الكلام ،عقّبتُ على كلمته الاخيرة ، قائلًا :

-- ولا بدّ انكم اطلعتم ، في الوقت نفسه ، على أن البرقية المذكورة كانت سُلمت الى ممثلكم بدمشق قبل منتصف الليل بست ساعات .

ولكنه أجابني على الفور :

— نعم ، انني اطلعت على ذلك ايضاً . غير أن البرقية المذكورة قد تأخرت مع الأسف ، في الطريق اكثر من عشر ساعات . وقد علمت بعدئذ ان هذا التأخر نتج عن انقطاع الاسلاك التلغرافية بين الزبداني وسرغايا ؛ كما علمت أن ذلك نجم عن عمل إحدى العصابات ..

ثم اردف قوله هذا بحكم بتّار ، قائلًا :

— ولما كانت السياسة التي سارت عليها حكومتكم ، قبل ذلك ، هي التي افسحت مجالا لتشكيل العصابات ، فان مسؤولية هذا التأخر يجب أن تقع على عاتق حكومتكم بطبيعة الحال .

فرأيت عندئذ ان اتبسّط في الحديث ؛ وقلت له :

— لا بد ان ممثلكم قد أعلمكم ان الحكومة لم تكتف بقبول الشروط، بل اقدمت على تنفيذها ايضاً . فقد اصدرت الاوامر لتسريح الجيش . وسحبت القطعات من مواقعها ، وتعرضت من جرّاء ذلك الى سخط الجماهير ، واضطرت الى استعمال السلاح لتسكين الهياج العام ... ولا بد من ان قواد حملتكم انفسهم شاهدوا دلائل تنفيذ الشروط بأم اعينهم ، منذ أول خطوة من خطوات تقدمهم ؛ إذ انهم لم يقابلوا أية قوة عسكرية في مجدل عنجر ، بالرغم من اهميته الستراتيجية ؛ ولم يُصادفوا أية مقاومة طولَ وادي الحرير ، بالرغم من مناعته الطبيعية ...

فأجابني غورو :

— نعم ، إني اعرف كل ذلك ، واعترف بكل ذلك ؛ ولكن ماذا

كنت استطيع ان اعمل ؟ والبرقية لم تصلني في حينها ..

عندئذ رأيتُ أن اذكِّره بالبرقية الشخصية التي كان ارسلها اليه الملك فيصل :

— ولكن ، ايها الجنرال ، إنكم تذكرون ولا شك بأن الملك فيصل كان ارسل لكم برقية تعلمكم بأنه قبل الشروط بمجموعها ، وكانت مؤرخة بتاريخ ١٩/١٨ تموز . وقد تسلمتم هذه البرقية ، بدليل أنكم أرسلتم جواباً تظهرون فيه ارتياحكم منها وتشكرون الملك فيصل عليها ..

وهنا قاطعني الجنرال قائلاً :

— نعم ، غير انني طلبتُ في الجواب نفسه تأييداً رسمياً لما جاء في البرقية . كما ان طلبي لم يكن محصوراً بقبول الشروط ، بل كان يتضمن تنفيذ الشروط ايضاً .

— إن الطلب المذكور في الانذار كان يتضمن الشروع في التنفيذ ؛ وهذا قد حصل فعلاً . وأما تمام التنفيذ ، فان الانـذار نفسه ضرب له موعداً أطول من ذلك ، وهذا الموعد لم ينته بعد . فانه يمتدّ حتى آخر هذا الشهر ، حسب النص الوارد في الانذار ..

— ولكنني كنت طلبت في البرقية التي أرسلتها جواباً لبرقية الامير ، تأييداً للقبول بوثيقة رسمية تبين الشروط واحداً واحداً ..

فأجبت فوراً :

— إن التفاصيل التي طلبتموها كانت تتعلّق بالشكليّات على كل حال . وأنا اعتقد ان تأخر برقية تتضمّن التفاصيل الشكلية — بعد وصول برقية الملك الصريحة — ما كان يبرر تقدّم الجيوش الفرنسية الى الامام ، لاحتلال المواقع التي كانت تركتها الجيوش السورية .. عملاً بأحكام الانذار .

ولكن الجنرال عاد الى نقراته الاصلية ، فقال :

— مهما يكن الامر ، فان البرقية تأخرت ، وما كان يسعني ان انتظر

أكثر مما انتظرت ..

فرأيتُ من الأوفق ان اغير مجرى المناقشة ، فقلتُ له :

– لنترك هذه القضايا كلها جانباً .. لقد اعترفتم بأن برقيــة القبول وصلتكم بعد إصدار اوامر الزحف بنصف ساعة . أما كان يجب عليكم عندئذ أن تصدروا أمراً بتوقيف الزحف ؟

فردّ الجنرال على سؤالي هذا ، بابتسامة خفيفة ، قائلاً :

– أنت لست جندياً ، ولذلك لا تستطيع ان تقدّر خطورة هــذه المسائل حقّ قدرها : إن الجيش اذا بدأ بالزحف ، لا يستطيع ان يقف في أي محل كان ، إنه لا يستطيع ان يتوقف قبل ان يصل الى مكان يأمن فيه من جميع الطوارىء والاحتمالات ، ويجد فيـه المــاء اللازم للجنود والحيوانات . هذا من مبادىء الفن العسكري التي لا يمكن ان ينكرها أحد ، ممن لهم اطلاع على احوال الجيوش وحاجاتها ... لذلك لم يكن في استطاعتي ان اصدر امراً بالتوقف بعد مرور نصف ساعة على صــدور امر الزحف ...

قال ذلك ، ووسّع الابتسامة التي كانت ارتسمت على شفتيه عند بدء كلامه هذا . ثم هزّ رأسه بطور ينمّ عن اعتماده الشديد على قوّة الحجـة التي أبداها في هذا الصدد .

غير اني ادركت حالا ، انه بهذه الحجة التي ابداها بمثل هذا الاطمئنان اعطاني سلاحاً قوياً يُساعدني على إفحامه سريعاً ، فقلت له :

– لنترك ، ايها الجنرال ، كل الماضي جانبــاً . إن جيشكم الآن يُرابط في محـل جمع كل ما ذكرتم من شروط الأمن والتموين . فأعتقـد انه لم يبق اي مانع يمنعكم من امره حالا بالعودة الى حيث كان .

إن هذه الحجة التي يبدو ان الجنرال لم يفكر فيها ابداً ، صدمته صدمة غريبة ، وافقدته هدوءه واتزانه ، واوجدت فيه ركسة اشبه بالصرخة

من الكلام :

– هذا لا ! . .   Ah! ça non...

واقترنت هذه الصرخة بانتفاخة شديدة اعقبتها الكلمات التالية :

– إننا لم نعد نثق بكم . . ومن واجبنا ان نطلب منكم ضمانات جديدة . . .

قال ذلك ، ثم مدّ يده نحو مكتبه ، وجرّ احد دروجه ، فأخرج منه مذكرة مهيأة من قبل ، ولوّح بها قائلا :

– وهذه هي الضمانات التي نطلبها الان . . .

وضع المذكرة على المكتب ، واخذ يقرأها عليّ بهدوء تام ، لأنه كان قد استعاد اتزانه خلال هذه المدة ، وهذه الحركات . .

تبدأ المذكرة بمقدمة قصيرة : « ولو ان التأييدات المطلوبة لم تصل خلال المهلة المضروبة لذلك ، غير ان الجنرال – نظراً الى التدابير الاجرائية التي كان قد اتخذها الامير قبلاً – يوافق على توقيف الزحف بالشروط التالية : »

وبعد هذه المقدّمة قرأ عليّ الجنرال الشرط الاول :

« تنشر حكومة دمشق البيان المربوط الذي يوضح الزحف على دمشق : كيف تمّ الاقدام عليه ، ثم كيف جرى وقفه » .

وتناول الجنرال ، بعد تلاوة هذا الشرط الأول ، ورقة اخرى ، كان قد اعدّها قبلاً مع المذكرة نفسها ، وقرأ عليّ منها « البيان » الذي كان يطلب نشره ، باسم حكومة دمشق ، عن قضية زحف الجيوش الفرنسية على الرغم من قبول شروط الانذار وتسريح الجيش وسحب القطعات العسكرية من مواقعها .

وقد ظهر لي جلياً – عند سماع نص هذا البيان – ان الجنرال غورو نفسه كان قد شعر بما كان في حركته هذه من خرق لأهم قواعد الحقوق الدولية ، وخروج على أبسط المبادىء الاخلاقية ، فأراد ان يبرىء ذمته

من تبعة ذلك ، باصدار هذا البيان المطوّل الذي يعذر ويبرر هذا الزحف ، ويُظهره بمظهر الحركة التي كان لا بدّ منها .. وذلك عن لسان الحكومة السورية نفسها !..

وبعد إتمام البيان عاد الجنرال الى المذكرة نفسها ، وأخذ يتلو علىّ الشروط الاخرى :

« ٢ً- تظل الحملة العسكرية في المنطقة التي كانت وصلت اليها—وهي المنطقة المحدّدة شرقاً بنهر التكيّة— ريثما يتم تنفيذ الشروط التي قبلها الامير تنفيذاً تاماً . إن مرتبات هذه الحملة ستخفض كلما تقدم امر تنفيذ الشروط .

٣ً — يكون للحملة العسكرية خلال كل هذه المدّة حق التصرف التام بسكة حديد رياق — التكية .

٤ — إن المفارز الشريفية المرابطة غرب النهر السالف الذكر وشماله — بما في ذلك البقاع — تتراجع ، من مواقعها ، نحو دمشق . ويوضع رجال الدرك في هذه المنطقة تحت أوامر السلطات العسكرية الفرنسية ، بغية ضمان أمن الجيوش وسلامتها .

٥ً — إن المساعدات التي تقدمها حكومة دمشق إلى العصابات العاملة في المنطقة الغربية ولا سيّما الى عصابات الشيخ صالح — يجب ان تنقطع على الفور .

٦ً — إن الاضطربات التي سببتها العصابات التي - أوصلت الأمور الى وضعها الحالي ، — والحوادث التي وقعت بدمشق في اليوم الحادي والعشرين من شهر تموز — قد أثبتت الخطر الذي ينجم عن تسلح الأهلين .. لذلك يجب على الجنود المسرّحين أن يسلموا أسلحتهم إلى المستودعات ، كما يجب أن يعقب ذلك نزع السلاح من الأهالي بصورة تدريجيّة .

٧ - تُقام في دمشق بعثة فرنسية - مفوّضة لدى الحكومة - مع الاختصاصات التالية :

آ - الاختصاصات الموقته :

القيام بمهمة « لجنة المراقبة » للاشراف على تنفيذ الشروط التي قبلتها الحكومة .

ب - الاختصاصات الدائمة :

درس طرق تطبيق الانتداب الفرنسي في المنطقة الشرقية ، يعني : التعاون لتنظيم وتسيير أمور الدوائر الوزارية والمصالح العامة .

تتألف هذه اللجنة - تحت رئاسة الكولونيل كوس - في بادىء الأمر من الفروع التالية :

فرع عسكري .

فرع مالي (لأمور الضرائب ، والمحاسبات ، وأملاك الدولة ، والمساحة ، والبريد)

فرع اداري (لأمور الاسعاف العام والصحة)

فرع اقتصادي (لأمور الزراعة والمناجم والاشغال العامة)

فرع العدل .

فرع المعارف العامة » ...

وبعد قراءة هذه الشروط السبعة ، وصل الجنرال الى الشرط الثامن والاخير ، وتلاه باهتمام كبير :

« ٨ - في حالة عدم تنفيذ مادة من هذه المواد ، أو في حالة حدوث خصومة على الجيش الفرنسي ، في أي مكان كان ، تسترد الحملة حريتها المطلقة في الحركات . »

وبعد إتمام هذه الفقرة الاخيرة ، ناولني المذكرة ، قائلاً :

- هذه هي شروطنا .

إن جميع هذه الشروط كانت تدل دلالة صريحة على أنه : لم يعدل الفرنسيون عن فكرة احتلال دمشق بتاتاً . بل انهم - بهذه الشروط - كانوا يسعون لخلق حجة للقيام بحملة أخرى ، وإنزال ضربة جديدة . فان المادة الأخيرة - على وجه خاص - كانت تفسح أمامهم مجالا واسعاً جداً لتحقيق مأربهم هذا : فالشخص الذي اتخذ تأخر البرقية حجة مبرّرة للزحف والاستيلاء على المواقع الستراتيجية ، عقب جلاء الجيش السوري عنها ، كان يستطيع أن يجد - متى شاء - بفضل هذه المادة ، مبرراً جديداً لضربة جديدة... طالما أن حدوث أية خصومة كانت، في أي مكان كان، كان يمنحه حق التقدم الى الامام ... واحتلال دمشق في حملة واحدة...

إنني أدركتُ كل ذلك خلال سماعي نص هذه المذكرة ، فقلت له :

- لقد دُهشت جداً من هذه الطلبات الجديدة . لأننا كنا قبلنا جميع الشروط الواردة في انذاركم ، وشرعنا في تنفيذ تلك الشروط ، وفقاً لطلبكم . فلا نرى أيّ مبرر كان ، لتقدمكم بمثل هذه الشروط والطلبات الجديدة .

ولكن الجنرال غورو أجابني قائلا :

- هذه ليست شروطاً جديدة ، بل هي ضمانات جديدة ، ونحن نرى من واجبنا أن نحصل على هذه الضمانات .

وقد تيقنتْ أن المناقشة في هذا الصدد لن تجدي أي نفع كان ؛ فقلتُ له :

- إن الألفاظ لا تبدلّ شيئاً من حقائق الامور . انكم تطلبون منا شروطاً جديدة، وأنا لا يسعني - والحالة هذه - إلا أن أعود إلى دمشق، لاعرض شروطكم هذه على مليكي وزملائي هناك .

فاعترض الجنرال على طلبي هذا بشدّة ، قائلا :

- كلا .. أنا لا أرى أي موجب كان لتأجيل حل القضيّة ، لأن

الامير أوفدك بسلطة كاملة .

قال ذلك ، ثم أخذ بيده رسالة الايفاد التي كان وضعها على جانب المكتب ، وصار يقرأ منها بعض الفقرات : « .. لقد أوفدنا وزير معارفنا السيد ساطع الحصري الى طرفكم ، مع تفويض تام ....»

كرر غورو التعبير الأخير ، ثم قال :

— ترى أن الامير يقول : تفويض تام .. فأنت تحمل الآن سلطة كاملة منه ، فعليك أن تستعمل سلطتك هذه ، من غير أن تعود الى دمشق . لك أن تقبل أو ترفض . ولكن عليك أن تفعل ذلك هنا ، من غير تأخير وتأجيل .

غير اني اعترضت على كلامه هذا ، موضحاً :

— صحيح ، أن الملك كتب ذلك ، غير أني أؤكد لكم بأنه لم يخطر بباله قط ، أنكم ستطلبون منا شروطاً جديدة . فلا الملك ، ولا أحد من زملائي الوزراء ، فكر في مثل هذا الاحتمال . وكلنا كنا نعتقد اعتقاداً جازماً بأنكم عندما تطلعون على تنفيذ ما طلبتموه ، لن تترددوا في سحب جنودكم من الاماكن والمناطق التي احتلتها خلافاً لاحكام شروط الانذار . فانا لا أجد نفسي ، والحالة هذه ، مزوّدة بسلطة لاتخاذ أي قرار كان ، فيما يتعلق بهذه الطلبات الجديدة التي فوجئت بها مفاجأة .

ولكن الجنرال كرّر كلماته السابقة :

— أقول لكم مرة أخرى ، بأنني لم أطلب منكم شروطاً جديدة ، بل طلبت ضمانات جديدة لتنفيذ الشروط القديمة نفسها ، وأنت موفد بسلطة تامة . فعليك أن تقرّر حالا : إما قبول الشروط أو رفضها .

وأنا ، بدوري ، كررتُ ما قلتُه سابقاً :

— أنا أعرف ما قصده الملك وزملائي الوزراء من ايفادي الى هنا . فلا أستطيع أن أتخذ أي قرار كان ، لا بالقبول ولا بالرفض ، قبل أن

أشاورهم في الأمر .

غير أن الجنرال ، أجابني هذه المرّة بشدّة وعنف :

ـ وأنا لا اسمح بتأخير القضيّة . إن الامير زوّدك بسلطة مطلقة . فيجب عليك أن تستعمل هذه السلطة حالا ، وأن تجيب علـى الفور : نعم أو لا !

وتجاه هذا الاصرار الشديد الذي بـدا من الجنرال ، رأيت أن ألجأ الى وسائل إقناع أخرى ، فقلتُ له :

ـ ولكن أنا لا أفهم حكمة إصراركم في هذه القضية يا جنرال . لأنني لم أطلب منكم مهلة جديدة. فان الحركات العسكرية أوقفت ، بموجب الهدنة التي عقدناها مع قوّادكم ، لمدة تنتهي صباح الغد . والساعـة الآن هي العاشرة ، ويمكنني أن أصل الى دمشق ـ اذا سافرت حالا ـ قبل الساعة الثانية بعد الظهر ، فأعرض القضية علـى الملك والوزارة . والحكومة تعلمك قرارها قبل انتهاء مدة الهدنة المعقودة يوم أمس .

فكرّر الجنرال ما كان قاله قبلا :

ـ ومع هذا فلا لزوم للتأخير . لديك سلطة تامـة للبت في الأمر ، فعليك ان تبت فيه ، فتقول : نعم أو لا .

وبعد ان استنفدت كل ما توصلتُ اليه من الأدلة المنطقيـة ، لم يبق أمامي إلا الالتجاء الى العوامل العاطفية ، فقلت :

ـ ولكن ،اسمح لي ان اسألك ، ايها الجنرال : هل تعني بذلك إبطال الهدنة التي كانت تقرّرت بيني وبين ممثليك ؟ هـذا ما لا انتظره قط من قائد يمثل فرنسة ، ويحمل بين يديه شرفها . وإذا تمسكت بوجهة النظر التي أبديتها ، فسيكون أثر ذلك في نفسي أليماً جداً ، لأنه سيكون أعظم خيبة عرفتها في حياتي . وسأعتقد أن كل ما قرأته وسمعته عن فرنسة ، ما هو إلا أوهام وأباطيل ...

وقد لاحظت خلال كلامي أن الجنرال أخذ يتأثر بذلك . وقد اشتدّ تأثره هذا بوجه خاص ، عندما ذكرتُ شرف فرنسة . وهـذا التأثر حمله على تعديل موقفه من القضية ، إذ قال ، وهو يتلعثم :

– فليكن ما تريد .. على شرط أن لا يحدث تأخير جديد .

فقلتُ له على الفور :

– إني اعاهدك على ذلك .. وسأذهب حالا ، لأرسل قرار الحكومة بأعظم ما يمكن من السرعة ، وقبل انتهاء مدة الهدنة المعقودة بيننا .

ثم تسلمت بيدي المذكرة والبيان ، وقمتُ مودّعاً، فقـــام هو ايضاً يودعني قائلًا :

– وبالأخص ، لا تأخير ...

فطمأنته على ذلك مرة اخرى ، ثم خرجتُ من الغرفة .

وشعرت ، كأني نجوت من كابوس كان يجثم على صدري ؛ ولكني لم اخطُ بضع خطوات حتى نسيت الكابوس وصرت افكر في هول الكارثة التي تنذر بها المذكرة التي أحملها بيدي .

***

خرجتُ الى الحديقة ، وذهبت الى حيث كان يجلس الكولونيل طولا وجميل الألشي ، وقلت لطولا :

– فلنذهب بلا تأخير .

فنهض طولا قائلًا :

– فلنهيء السيارة ...

ثم غاب عن الانظار .. وعاد بعد مدة يقول :

– إن الجنرال يود أن يواجه جميل بك .

أنا لم أر معنى لهذا الطلب ، كما إني لم أر مجالا للاعتراض عليه ؛ ومع هذا، فقد خشيت أن يعود جميل الى الثرثرة التي كنت لاحظتها عليه في الطريق.

فقلت له بالتركية :

– لا تبدي أي رأي كان . لقد امتنعت أنا بنفسي عن إبداء الرأي بصورة من الصور ، حذارِ أن تقول شيئاً يشعره بما سيكون عليه موقفنا من مطالبه الجديدة ..

ولبثت انتظر عودة جميل الالشي من مقابلة الجنرال ، لنسافر حالا . فعاد بعد نحو نصف ساعة مع الكولونيل طولا . وبادرني الكولونيل بقوله:

– إن الجنرال يرجوك ان تنتظر قليلا ، لأنه سيكتب رسالة خاصة للامير . وهذا التأخر لا يضرّك شيئاً ، لان هناك قطار يتحرك من رياق الساعة الثانية عشرة والنصف، وسنسافر به ، ونصل الى دمشق قبيل المساء.

فأثارت فكرة السفر بالقطار مخاوف كثيرة في نفسي . غير أني لم أجد من الموافق أن أظهر هذه المخاوف ، فاضطررت الى السكوت على مضض .

وبعد مدّة ، دُعيت للمقابلة . فقابلني الجنرال واقفاً . وسلمني كتابا خاصاً موجهاً الى الملك فيصل قائلا :

– أرجو أن توصل هذه الرسالة الى سمو الامير: إني أناشد فيها وطنيته وحكمته العالية ..

***

في طريق العودة

وبعد هذه المقابلة الاخيرة ، ركبنا السيارة وسافرنا إلى رياق . وعندما وصلنا الى المحطة المذكورة ، شاهدت فيها آثار تعبئات واستحضارات كبيرة . فقد كان هناك أكداس من القضبان الحديدية والعوارض ، تحمّل على الشاحنات ، فادركت عندئذ الغرض الاصلي الذي رمى اليه القوم من تبديل خطة السفر : إنهم أرادوا أن يستفيدوا من سفرنا لنقل ما قد يحتاجون اليه لتعمير السكة الحديدية ...

وبعد هذه الملاحظة ، ارتسم في ذهني فوراً هذا السؤال : إذا كانت السكة الحديدية مقطوعة في بعض الأماكن ، فماذا يكون مصيرنا ومصير مهمتنا ؟ وأما جواب هذا السؤال فكان واضحاً : إننا لن نصل الى دمشق قبل انتهاء المدة المضروبة للهدنة ، وسيتخذ الجنرال عدم وصول الجواب ذريعة للزحف الاخير .

وعندما فكرتُ في ذلــك ، شعرت بقلق شديد . لاني ما كنت أستطيع أن أصارح احداً بهواجسي ومخاوفي . فأخذت أتمشى على رصيف المحطة وأبحث في نفسي عن طريقة تردّ عنا أخطار هذه المكيدة الجديدة.

مضى على موعد سير القطار ربع ساعة ، ثم نصف ساعـــة والنقل والتحميل مستمران ، بصورة لا تدع مجالا لتوقع سفر قريب . فعزمت عندئذ على الاستفادة من هذا التأخر وخاطبت طولا بحزم ، قائلًا :

ــ لقد تأخرنا كثيراً ، وهذا التأخر أوجد في نفسي بعض المخاوف : اننا سنكون في الوادي عند حلول الليل . وأخشى أن يحدث ما يخطرنا الى التأخر كثيراً . وبما أننا ، سنفقد بعد دخول الوادي ، كل وسائل المخابرة مع الجنرال ، أرى من الضروري أن نعدل عن السفر بالقطار ، ونسافر بالسيارة ، في طريق نستطيع أن نخابر فيه الجنرال بسهولة عند الاقتضاء .

فأجابني الكولونيل طولا :

- لم يبق ، مع الأسف ، مجال لذلك ، لأن السيارة التي أوصلتنا الى هنا ، عادت الى عالية .

ومن البديهي أن هذه الحجة كانت واهية جداً . فقلت لطولا :

- نحن هنا في محطة عسكرية ، بجانب معسكر كبير فيه كثير من السيارات ، ففي استطاعتك أن تطلب واحدة منها .

ولكنه استمر في التحجج قائلًا :

ـ غير أن هذا المعسكر ، وهذه السيارات ، لا سلطة لي عليها .

فأجبته حالا :

ـ كيف تستطيع أن تدّعي ذلك ؟ إني أعتقد أن القائد الكبير الذي يرافق مفاوضاً رسمياً ، يستطيع أن يستخدم أية سيارة يصادفها في طريقه . .

وفي هذه الاثناء ، بانت من الطريق ، سيارة عسكرية وقفت في مكان قريب منا . فقلتُ لطولا :

ـ أرجو أن تطلب هذه السيارة .

فلجأ ، عندئذ ، الى حجة جديدة وقال :

ـ إن السفر بالسيارة متعب جداً ، والسفر بالقطار أكثر راحة ، وإني أرى أنه أوفق لك ...

وهنا تدخل جميل الألشي في الحديث وأضاف إلى كلمة طولا ، هذه الكلمات :

ـ سيما وأنت لست عسكرياً ، ولم تعْتَد مشاق السفر .

فأجبتها فوراً :

ـ ليس هذا وقت البحث عن الراحة أو المشقة . وأنا لا أستطيع أن أسافر بالقطار ، بعد التأخر الذي حدث الى الآن . .

ثم وجهت كلامي الى طولا قائلا .

ـ اذا كنت لا تجد هنا سيارة تستطيع ان توصلنا الى دمشق ، فانك تستطيع ان تجد على الاقل سيارة توصلنا الى مقر قيادة الحملة . ولا شك في أن القيادة تستطيع ان تزودنا بالسيارة اللازمة لايصالنا الى دمشق . فأرجوك مرة اخرى ان تطلب ذلك من هذه السيارة .

فاضطر طولا الى الذهاب نحو السيارة ، وبعد ان تحدث مع الضباط فيها ، عاد قائلا :

ـ تفضلوا . . . إنها ستوصلنا الى « تعنايل » حيث مقر قيادة الحملة .

ركبنا السيارة وغادرنا رياق . ولكننا ما كدنا نقطع مسافة مائتي متر حتى توقفت السيارة بغتة بسبب « خلل طرأ على المحرك ». فقال طولا :

– ما أسوأ هذه البليّة !

ثم عاد الى اقتراحه الأول قائلا :

– ارجوك ان تقلع عن فكرة السفر بالسيارة .. فلنذهب بالقطار .

وانبرى جميل الالشي لتأييد ذلك قائلا :

– إن السفر بالقطار أريح ، لا سيا أنت لست من المتعودين على المشاق

إني لم أتردّد في الحكم بأن قضية توقف السيارة عن الحركة كان أمراً مدبراً بين طولا والضباط الذين تحدّث معهم في رياق. لذلك اتخذتُ قراراً نهائياً ، وقلت :

– هذا مستحيل ! أنا مستعدّ للمشي في الطريق التي أستطيع ان اتصل فيها مع الجنرال غورو . ولكني لا أستطيع ان اسافر بالقطار ، بعد أن حدث ما حدث من التأخر في موعد سيره .

وأخذت امشي فعلا ...

وشجعني على ذلك ، علمي ان قيادة الحملة في تعنايل كانت على مرمى البصر منا .

سرتُ في طريقي . فاضطر طولا والالشي الى المسير ورائي . وكان كل منهما يكرر من وقت الى آخر نغمته المعلومة على اسلوبه الخاص . ولكنني لم ابالِ بما كانا يقولانه، وتابعت المشي دون أن اجيب احدهما بشيء ، سوى « أن ذلك مستحيل ، وقراري نهائي ، ولا سفر بالقطار .. »

وشاهدنا بعد ان واصلنا السير مدة من الزمن ، سيارة إسعاف قادمة نحونا في اتجاه رياق ، فقلت لطولا :

– هذه سيارة تقترب منا . وفي استطاعتك أن تأمرها بالعودة الى الوراء لتوصلنا الى تعنايل .

فاستسلم طولا لطلبي بعد ان يأس من اقناعي ، واوقف السيارة عند وصولها الى جانبنا . وركبنا السيارة فأوصلتنا الى تعنايل ، حيث مقرّ الجنرال غوابه ، وكانت الساعة قد بلغت عندئذ الخامسة .

قابلت الجنرال غوابة وقلت له:

– إني فارقت الجنرال غورو قبل مدة تزيد على ست ساعات ، ولا أزال هنا . ولا استطيع أن اقدّر – اذا استمر الحال على هذا المنوال – متى أستطيع اجتياز منطقتكم الى دمشق . ان أكثر من نصف المــدة المحدّدة لاعطاء الجواب قد انقضت في وصولي اليكم هنا . ولا اعتقد ان ما بقي منها سيكفي لاجتياز منطقتكم وحدها . فأرجو ان تتخذوا التدابير اللازمة لتضمنوا لي مخابرة تلفونية مع الجنرال غورو ،لأبسط له القضية .

فقال الجنرال غوابه متردداً :

- من الصعب جداً الاتصال بالجنرال غورو ، ولا نعرف أين هو الآن !

فأجبته فوراً :

– يصعب عليّ أن أفهم كيف يتعذر على قيادة الحملة الاتصال بالقائد العام . إن القضية مهمة جداً ، ايها الجنرال . ويجب عليّ أن أتصل بالجنرال غورو حالا ، لأشرح له القضية بالتفصيل ، واطلب اليه معالجة هذا الوضع الغريب بالطريقة التي تقتضيها أبسط قواعد العقل والمنطق : إن المــدة التي سأقضيها في منطقتكم – من جراء ترتيباتكم أنتم – يجب أن تبقى خارجة عن المهلة الممنوحة لاعطاء الجواب ؛ وإلا فسيكون ذلك بمثابة استنفاد المدة في منطقتكم ، دون تمكيني من ايصال مذكرة الجنرال ورسالته الى الملك فيصل .

فقال غوابه عندئذ :

– سأبذل كل ما في استطاعتي .

وغاب مدّة ، ثم عاد قائلا :

– انهم يحاولون الاتصال بالجنرال .

ودعاني الى الجلوس في طنف مطل على سهل البقاع ، وأخذ يتحدّث بحديث عام ، وكان مما قاله :

– إني أحب العرب كثيراً .. وأحب المسلمين جداً.. لأنني افريقي، فقد عشت في افريقية ثلاثين عاماً ..

وكنت أستمع إلى حديثه هذا، ولبي مشغول بالاتصال بالجنرال غورو ، وإقناعه بتلبية طلبي .

وانتظرت بفارغ الصبر وبقلق عظيم ؛ ولم اتنفس الصعداء الا عندما تمّ الاتصال بالجنرال غورو ، ووافق على إضافة اليوم التالي الى مدة المدنة ، وقرر أن ينتظر جوابنا حتى منتصف ليلة ٢٤ تموز .

ولقد كسبنا ، بهذا الأمر، ليوسف العظمة ، اربعاً وعشرين ساعة أخرى .

وزوّدنا الجنرال غوابه ، بعد الانتهاء من أمر المخابرة ، بسيارة توصلنا الى دمشق . فغادرنا تعنايل في ساعة متأخرة من النهار، ووصلنا الى وادي الزرزور ليلاً ، والتقينا بجيشنا في سفوح ميساون، وتابعنا السير ، الى دمشق.

***

في دمشق

عدتُ الى دمشق ، وأنا جازم كل الجزم بأن القوم مصممون على احتلال بلادنا احتلالا تاماً ، وعاملون على استكمال وسائل هذا الاحتلال مهما تقلبت الظروف والاحوال . حتى لو اننا أذعنّا لمطاليبهم الجديدة ، ونفّذنا كل ما جاء فيها ، فلن نستطيع أن نمنع النتيجة المقرّرة ؛ لأنهم لن يترفعوا عن ايجاد وسيلة جديدة لتقديم مطاليب جديدة ، لينفذوا مآربهم الكثيرة .

ذهبت الى قصر الملك ساعة وصولي دمشق ، في وقت متأخر من

الليل . وسلمت الملك الرسالة الخاصة مع المذكرة الرسمية ، وقصصت عليه، بحضور بعض الوزراء الذين كانوا آنئذ في القصر ، كل ما حـــدث خلال أداء مهمتي .

وقد كانت الرسالة الخاصة – التي تسلمتها من الجنرال غورو في آخر لحظة ، تحث الملك فيصل على « ابعاد المتطرفين extremistes المتهورين من حوله » لضمان« تأسيس العلاقات الودية بين سورية وفرنسة»و«تطبيق الانتداب الذي قبلته فرنسة بناء عـلى قرار جمعية الامم » في جو مشبع « بروح التفاهم والاخلاص . » ويلي ذلك تأكيدات الجنرال السابقة بأن « الانتداب لا يقصد منه الاخلال باستقلال البلاد .»

وكان الملك فيصل يبدو متعباً جـــداً . فقرأ الرسالة ، والمذكرة ، وسمع حديثي دون أن يبدي رأياً .وأمر بدعوة مجلس الوزراء الى الاجتماع صباحاً ، لدرس القضية ملياً .

***

اجتمع مجلس الوزراء صباح اليوم التالي ، – وهو آخر يوم من مدة الهدنة التي كسبناها في القصر ، بحضور الملك فيصل ، واطلع عـــلى الشروط الجديدة التي حملتها من عاليه .

وقصصتُ على المجلس -- في خلال اجتماعه هـذا – ما دار بيني وبين غورو من الحديث بايجـاز . وبينت له الحكم الذي توصلتُ اليه عن نوايا الافرنسيين بعد الاتصالات المباشرة التي تمت بيني وبينهم أثناء سفرتي – التي استغرقت نحو ثمانية وعشرين ساعة – واطّلع الوزراء على شروط الجنرال، واستمعوا الى بياناتي بوجوم تشوبه الحيرة عند معظمهم ، والذهول عند البعض ، والحذر من اظهار الرأي عند الآخرين .

وقد لاحظت على وجوه أكثرهم عدم القناعة باستنتاجاتي الشخصية . ولاح لي أن الملك فيصل نفسه ظلّ بعيداً عن مشاطرتي رأيي في الموضوع .

ولا شك في أن الرسالة – التي كتبها الجنرال غورو ، في آخر لحظة ، بعد مقابلته جميل الالشي – كان لها أثرها القوى في توجيه تفكيره . لأنهـــا كانت تنص في ظاهرها على وضع الثقة بالملك ، وتعزو تبعة الحوادث الى المتطرفين المتهورين ، وتعد وتؤكد بأن الانتـــداب لا ينوي أي سوء بالاستقلال .

ولكن الوقائع تولّت بنفسها تأييـد حكمي وإظهار نوايا الفرنسيين قبل نهاية اجتماع مجلس الوزراء . فقـد جاء الكولونيل كوس Cousse الى القصر في أثناء الاجتماع . وسلّم الملك برقية جديدة من الجـــنرال غورو ، يطلب فيها السماح للجيش الفرنسي بالتقدم الى خان ميسلون ، بحجة أن ذلك ضروري لضمان حاجاته . وهذا هو نص البرقية :

برقيـــة عاجلة ذات أولوية

الى الكولونيل كوس . دمشق – رقم ٣٥٨ / ٢

تاريخ الاصدار : ٢٣ / ٧ / ١٩٢٠ – الساعة العاشرة

مكان الاصدار : بيروت المقر الصيفي

إن شروط الهدنة قد سلمت أمس إلى وزير المعارف . وقد أعطيتـه سيارة للعودة الى دمشق .

وقد أعلمني الجنرال قائد الفرقة من جهة ثانيــة أن الأربع والعشرين ساعة التي قضاها في منطقة عين جديدة بطروم تحمله على التصريح بعـدم إمكان بقاء فرقته معسكرة في الموقع المذكور ، نظراً لقلة المـــاء وحالة الطريق المؤدية إلى محطة التكية الـــتي لا تصلح إلا لسير البغال . وهو يعتبر من الضرورات الحيوية لجيوشه الانتقال إلى موقع آخر يتوفر فيـه الماء الكافي ويرتبط بالسكة الحديدية بطريق صالحة لسير العجلات .

أعلموا الأمير بان رئيس أركان جيشي سيكون غداً في الساعة السادسة في الوادي الذي كان جعل حـداً فاصلاً بين جيوش الطرفين ، للبت مع

يمثل الامير في مسألة إنزال الفرقة في مكان تتوفر فيه الشروط المقبولة.

يتبين من المعلومات المستقاة من تلك المنطقة ، أن المعسكر ينبغي أن يُقام في خان ميسلون .

وفيما عدا ذلك ، لم يطرأ أي تعديل على شروط المدنة .

« غورو »

إن هذه البرقية كانت بمثابة دليل جديد على صحة ما ذهبتُ اليه عن حقيقة نوايا الفرنسيين . فإن الجنرال غورو بعد أن أبلغني الشروط التي وضعها لوقف الزحف يوم أمس ، وبعد أن ألحّ عليّ كل هـــذا الالحاح لحملي على قبولها أو رفضها فوراً دون مراجعـة الملك والوزارة ، أضاف اليها هذا اليوم بهذه البرقية شرطاً جديداً ، يضمن لجنوده اجتياز وادي الزرزور وتسلّق سفوح ميساون ، والوصول الى العيون الغزيرة التي تتدفق بجانب الخان المعروف باسم خان ميساون. ولا شك في أن الجنرال غورو كان يريد بطلبه هـــذا ايصال جيوشه إلى مسافة خمسة وعشرين كيلومتراً من دمشق ، بانتظار توفر وسيلة جـــديدة لطلب جديد يوصل الجيوش المذكورة الى قلب العاصمة نفسها ...

ولم تترك هذه البرقية لاحد مجالا للقول بلزوم قبول الشروط .

فتقرّر أن يُكتب فوراً برقيات استغاثة جديدة الى جميع الدول .

كما نقرر أن يُدعى جميع قناصل الدول الأجنبية الى الاجتماع بغية اطلاعهم على تفاصيل الوضع . وقد ألقيت هذه المهمة أيضاً على عاتقي .

عندما غادرت المجلس ، لحق بي يوسف العظمة – وكان قـــد تلقى الوضع باعتدال ورباطة جأش ، وبعد أن شكرني عـــلى نجاحي في تمديد المدنة أربعة وعشرين ساعة أخرى ، اخبرني انه سيسعى للاستفادة من هذه المدنة كل الاستفادة .

ولا شك في أنه كان يعلم أن عـــدم قبول الشروط سيؤدي الى

الأصطدام وأن الاصطدام، سينتهي بالانكسار ، ولكنه كان يسعى لجعل هذا الاصطدام مشرّفاً على قدر الامكان .

***

اجتمع القناصل في القنصلية الايطاليه العامة ، لأن الماركي دُ باترنو M de Paterno كان اكبرهم مقاماً .

وكنا قد علمنا ، منذ مدة ، ان الكونت اسفورزا الذي تولى وزارة الخارجية الايطالية قرّر أن يُعنى عناية خاصة بالشؤون الشرقية ، وأن ينتهج بشأنها سياسة جديدة ؛ فرأى أن يوفد إلى سورية شخصيّة ذات مكانة ممتازة ، لتنفيذ هذه السياسة. وكان الماركي المذكور قد جاء دمشق على أثر هذا التبدل الذي حصل في السياسة الايطالية الخارجية ، وأخذ يُظهر عطفاً كبيراً على القضية العربية بوجه عام ، والقضية السورية بوجه خاص ؛ ولكن هذه المساعي جاءت بعد فوات الأوان .

ذهبتُ إلى القنصلية الايطالية العامة لمحادثة القناصل مجتمعين .

وبدأت الحديث بسرد تطوّرات الحوادث. وشرحتُ ما جرى خلال الأيام الثلاثة الأخيرة . ولفت أنظار الجميع إلى طريقة المكر التي سلكها الجنرال غورو باحتلال الجبال والوديان ، والتقدم إلى الأمام ، بعد أن قبلت حكومتنا شروط الانذار وشرعتْ بتسريح الجنود وأخلت مجدل عنجر من الحامية العسكرية المرابطة فيه... وبذلتُ كل جهدي لاظهار هذا المكر الى العيان ، بشرح أهم صفحات المناقشة التي دارت بيني وبين الجنرال غورو في عاليه .

وكان الماركي دُ باترنو يُظهر الأسف والاستنكار كلما اطلع على صفحة من صفحات القضية . وكان قنصل اسبانيا « دارندا » يشاركه هذا الأسف والاستنكار .

ولكن قنصل الولايات المتحدة الاميركية قال لي منذ بدء الحديث :

— « إن حكومته قررت منذ مدة عدم التدخل في شؤون السياسة الأوروبية » .

فأجبته قائلاً : « إننا لم نطلب منكم أن تتدخلوا في الأمر ، إنما نريد أن تطّلعوا على حقيقة الأمر ، لتنوّروا الرأي العام في بلادكم. ولا شك في أن مواطني الولايات المتحدة ، وإن كانوا لا يحبون تدخل دولتكم في السياسة الأوروبية ، فانهم لا يفتأون يتطلعون الى أحـــداث السياسة العالمية ، ويتوقون الى معرفة ما يجري في العالم ، ولاسيما في هذه البقاع من الشرق . فكل ما نرجوه منكم هو أن تطّلعوا عـلى حقائق الأمور لتُطلعوا مواطنيكم عليها . »

وأما قنصل ايران فقد وقف موقفاً غريباً ، إذ قال : « يصعب علينا أن نعرف الحقيقة ، لأننا لم نسمع رأي الطرف الثاني في هذا الشأن. وقد علمتُ أنهم يؤكدون أن البرقيـــة تأخرت بسبب أعمال العصابات ..» فاضطرني الى لفت نظره الى ما قد بينته عن البرقيـات التي تبودلت بين الجنرال غورو والملك فيصل ، وقلت له : « إني مستعـــد ، إذا شئتم ، لإطلاعكم على البرقية التي وردت من الجنرال غورو في شكر الملك عـلى قبول الشروط » ثم زدت على ذلك الملاحظة التالية : « لو فرضنا جدلا أن الجنرال لم يطّلع قط على قبول الشروط ، فإن ذلك قـــد يبرّر تقدم جيوشه ، ولكنه لا يبرّر ، بحال من الاحوال، عدم سحب تلك الجيوش بعد ظهور الحقيقة . وأما اتخاذ هذه الدعوى ذريعة لتقديم مطاليب جديدة، فأمر لا يمكن تبريره بأي وجه من الوجوه .. »

وختمت كلامي ، موجهاً الخطاب الى الجميع ، بقولي : « وعلى كل حال فلقد شهدتم ، كلـكم ، القسم الأعظم من الحوادث بأنفسكم : إن الحكومة قبلت شروط الانذار ، وشرعت بتسريح الجيش ، فسبب ذلك هياجاً شديداً لدى الاهلـــين ، واضطر الحكومة الى استعمال السلاح

لتسكين الاضطرابات . وقد علمتم ، بعد ذلك ، بأن الجيوش الفرنسية أخذت تزحف نحو دمشق، بالرغم من هذه الإجراآت كلها ، وأنها لاتزال تريد أن تواصل الزحف ... »

وقد أثر حديثي في الماركي دباترنو تأثيراً واضحاً ، وأيّدني بصراحة ، كما وعدني أن يبذل كل ما في وسعه لتنوير الرأي العام الأيطالي — بل والرأي العام الأوروبي — عن هذا العدوان الفظيع .

***

بعد الانتهاء من محادثة الهيئة القنصلية ، توجهتُ نحو القصر . ووجدتُ في الطرق المؤدية إليه ازدحاماً كبيراً . ولاحظت أن هذا الازدحام ازداد كثافة أمام القصر نفسه ، وعلمتُ بعد برهة أن « قرار الدفاع » كان قد ذاع بين الناس .

دخلتُ غرفة الملك فيصل ، وأخذتُ أقصّ عليه خلاصة الأحاديث التي دارت بيني وبين القناصل . وخلال هذا الحديث دخل الغرفة الشيخ كامل القصّاب مهرولاً ، ومدّ يده نحو الملك قائلاً :

— ما دمتَ قد قرّرت الدفاع ، فأنا أعدك بتجنيد عشرة آلاف حامل بندقية حتى المساء .

وبدأت بعد ذلك في المدينة حركة تطوّع شاملة ، مقترنة بمظاهرات حماسيـــة .

***

وعند الأصيل ، جاء الكولونيل كوس ، إلى القصر يطلب جواب الحكومة على مذكرة الجنرال غورو وبرقيته .

ولما علم أن الجواب لم يكتب بعد ، طلب بضع أوراق ، وكتب عليها مسوّدتين ، الأولى في قبول الشروط ، والثانية في رفضها ، ثم قدّمهما الى الشهبندر قائلاً :

— إني أعددتُ لكم المسوّدتين بغية تسهيل مهمتكم. فاختاروا احداهما، لنكون نحن على بيّنة من الأمر.

ولكن الصيغة التي أفرغ فيها كوس الجواب في كلتا المسودتين لم تنل موافقة أحد.

وكُتب الجواب بأسلوب أكثر مرونة. وجاء فيه:

« اننا نأبى الحرب، ولكن قبول الشروط الواردة في مذكرتكم الأخيرة يعرّضنا، لامحالة، إلى حرب أهلية.

« إننا مستعدون لتنفيذ الانذار المؤرخ في ١٤ تموز بحذافيره. وقد نفذنا إلى الآن أربعة من شروطه، وإننا نتعهد بشرفنا بتنفيذه بإخلاص، على أن ينسحب الجيش الفرنسي من الأماكن التي احتلها مؤخراً. »

***

وبعد العشاء، جاء يوسف العظمة يودّعنا، قائلاً بأنه سيتوجه إلى الجبهة. ولكنه — قبل أن يغادرنا — انتحى بي زاوية من الغرفة، وقال لي بالتركية، بصوت تخنقه العبرات:

— أنا ذاهب! إني أترك ليلى أمانة لديكم، أرجوكم أن لا تنسوها.

وليلى المقصودة في كلامه هذا، هي ابنته الوحيدة التي كانت جاءت من الاستانة — مع أمها — قبل اسبوعين من تاريخ تلك الحوادث، أي قبيل بدء الزوبعة التي كانت تجرفنا في ذلك الحين.

ولقد أدركتُ حالاً ما كان يقصد من كلامه هذا: إنه يتوجه نحو الجبهة موطداً العزم على أن لا يعود منها أبداً.

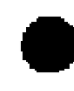
ولم أشأ — في هذا المقام الرهيب — أن أبدي له أي رأي كان؛ بل قلتُ له بهدوء تام: « تستطيع أن تطمئن إلى ذلك كل الاطمئنان » [1]

***

(١) شاءت الظروف ان اؤدي الامانة التي وضعها يوسف العظمة في عنقي بعد

يوم ميسلون

والاسبوع الذي يليه



إن بدء اليوم الرابع والعشرين من تموز كان موعد انتهاء الهدنة التي عقدناها مع الجنرال غورو . فكان من الطبيعي أن يبدأ هجوم الفرنسيين على رُبى ميسلون في فجر ذلك اليوم .

وأخذت تتوارد علينا بعض الأخبار — عن المعركة التي بدأت فعلاً — في الوقت المذكور ، منذ الصباح الباكر .

وما كنت أستطيع أن أمنّي نفسي بأي أمل في الانتصار ،بعد أن علمت ما علمت من أحوال جيشنا ، وشاهدتُ ما شاهدت من عُـدَد الجيوش الفرنسية ؛ وما كنت أجد مجالاً للشك في النتيجة الأليمة التي

مرور ثلاث ليال على تلك الليلة الاليمة . وقد ذهبت الى بيته برفقة كبير الامناء إحسان الجابري-خلال الليلة التي قضيناها بدمشق،بعد عودتنا من الكسوة- وواجهنا هناك زوجته الشكلي وابنته ليلى ، وأبلغنا الأم عزاء الملك فيصل من جهة ، وَوَعد جلالته بتخصيص راتب شهري قدره عشرون ديناراً لليلى من جهة اخرى . وقلنا لها في الوقت نفسه : إن الملك فيصل سيرسل هذا الراتب مهما تغيرت الامكنة التي سيذهب اليها ، وتقلبت الظروف التي سيجتازها . وقد قُدّر لي ان انولى مواصلة الاشراف على تنفيذ هذا الوعد ، في بغداد ايضاً ، حتى آخر ايام الملك الراحل .

ستنتهي اليها المعركة . ولكني معه لذا كنت أتمنى أن تطول المعركة على قدر الامكان، وأمنيّ نفسي بمعركة عنيفة تُساعد على حفظ شرفنا العسكري على أقل تقدير .

ولكن النتيجة لم تبطيء كثيراً : فقد وردت الاخبار قبل الساعة العاشرة بانكسار الجيش واختراق الجبهة .

وقالوا : يوسف العظمة قتل في ميساون .

فقلت : بل انه انتحر هناك ! ... واستشهد ، على كل حال

إن كلّ ما أمكن جمعه من الجنود والعُدَد ، وكل ما أمكن ارتجاله من التحصينات ، ماكان ليصمد أكثر من بضع ساعات أمام الهجوم العنيف الذي شنّه الجيش الفرنسي المجهز بجميع وسائل القتال من مدافع ثقيلة ودبابات وطيارات . . .

***

بين دمشق والكسوة

تقرّر ان تنتقل الوزارة الى الكسوة بالقطار ، على أن يذهب الملك اليها بالسيارة .

غير أني اقترحت أن نصدر قبل سفرنا بياناً الى الشعب ، نعلن فيه خروج الحكومة من العاصمة ، بغية مواصلة الدفاع عن حقوق البلاد واستقلالها . ونال هذا الاقتراح موافقة جميع الزملاء ؛ فكتبنا مسودة البيان ، وسلمناها الى الديوان ، لتبييضه وإرساله الى النشر ، بعد توقيعه بتوقيع رئيس الوزراء هاشم الاتاسي .

ثم تفرقنا ، ليذهب كل منا إلى داره ويأخذ حقائبه ، على أن نعود فنجتمع في محطة الحجاز، استعداداً للرحيل إلى الكسوة في الساعة الواحدة بعد الظهر .

***

وصلت المحطة بعـــد أن أخذت من داري بعض الملابس وبعض الأوراق ؛ ووجدتها غاصّة بعدد كبير من الوطنيين الذين كانوا يرون من الضروري أن يتباعدوا عن دمشق قبـل وصول الفرنسيين . وكان بعض هؤلاء في حالة فزع شديد : آذانهم مفتّحة لسماع كل حديث ، وأذهانهم مستعدّة لتصديق كل خـــبر ، ومخيّلاتهم ميّالة الى تكبير كل خطر ... وكان من الطبيعي أن تنتشر في هذا الجو المعنوي المتكهرب شتى الشائعات : هذا يقول إن الفرنسيين بلغوا الغوطة ، وأخذوا يتقدّمون نحو القدم ؛ وذاك يروي أن أهل الميدان أخذوا يتجمّعون ، استعداداً لإحراق المحطة ونسف القطار ؛ وآخر يدّعي أنه لم يبقَ لوصول الفرنسيين إلا برهة من الزمن ... وكان يتبع كل شائعة من هـــذه الشائعات سلسلة طويلة من الاقتراحات ، كلها ترمي الى طلب تعجيل القطار قبـل اشتداد الخطر أو فوات الأوان . وقد تعبنا كثيراً لتسكين هذه الأعصاب الهائجة ، وتفنيد هذه الشائعات المثيرة ، ومنع حركة القطار قبـــل حلول الميعاد المقرّر للسفر .

في هذه الأثناء خطر لي أن أتأكد من مصير البيان الذي قرّرنا اذاعته على الناس ، فعلمتُ أنه سُلّم الى هاشم الاتاسي ؛ فسألتُ الاتاسي عنه ، وعلمت أنه لم يقرأه بعد ، فأخرجه من جيبه وصار يقرأه باهتمام ...

***

عندما قَرُب موعد السفر كان الوزراء جميعاً قد حضروا الى المحطة ، ما عدا فارس الخوري وعلاء الدين الدروبي . وعلمنا أن فارس الخوري أرسل حقيبته ، ولكنه لم يصل بعد . فأخذنا ننتظر وصوله بفارغ الصبر . وأما علاء الدين الدروبي ، فلم نعرف عنه شيئاً . فقد علمنا فيما بعد ، انه كان أخبر رئيس الوزراء بأنه يرى أن بقاءه في دمشق ـ بصفته وزيراً للداخلية ـ أوفق للمصلحة من خروجه الى الكسوة ، وأنه بقي متمسكاً

برأيه هذا ، بالرغم من اعتراض رئيس الوزراء عليه .

وفي الأخير حان وقت السفر ، وقمنا لركوب القطار، وعندما هممت بالمشي ، رأيت أن أسأل هاشم الاتاسي عما فعل بالبيان ؛ ولكني رأيته يتفجر غضباً ، ويصيح بأعلى صوته :

– البيان ! البيان ! لماذا تلح عليّ كل هذا الالحاح ؟

لاحظت أن أعصابه كانت قد توترت كثيراً بتأثير الجو المعنوي المكهرب الذي ملأ المحطة ، فقلت له بكل هدوء :

– لأنني أعتقد أننا إذا سافرنا من غير أن نصدر هذا البيان ، نكون قد انهزمنا من العمل... في حين أننا لا نذهب من هنا فراراً من الواجبات المترتبة علينا ، بل لنتمكّن من أداء تلك الوجبات بأحسن الوسائل وأكملها .

وعندما كنت أقول ذلك ، كان هياج بعض اللاجئين الى المحطة قد ازداد ، واشتد الحاحهم في طلب السفر بدون تأخير . وفي هذا الجو المائج ،ارتبك هاشم الأتاسي ارتباكاً غريباً .. فاضطررت، الى التأكيد عليه قائلاً :

– لا يحق لنا أن نغادر هذا المكان ، دون أن نصدر البيان ؛ إذ لا يسوغ لنا أن ننهزم من الميدان في هذه الآونة ، بعد أن أخذنا على عاتقنا مسؤولية الحكم حتى الآن ...

فهدّأت كلماتي هذه غضب الأتاسي ، واضطرته إلى توقيع البيان . وبعد ذلك أمر بايصال البيان الى الدروبي، لضمان نشره بوسائل مختلفة . ولكنا علمنا بعد ذلك، أن الدروبي أهمل نشر البيان عن قصد وعمد.

***

وصلنا الى الكسوة ، واتخذنا عربات القطار الذي أوصلنا اليها مكتباً ومسكناً . وكان بين تلك العربات صالون خاص ، أعِدّ ليكون مسكناً

للملك فيصل ومكتباً له عند وصوله الى الكسوة ...

وصل الملك فيصل – مع حاشيته – بالسيارات مساء قبيل غروب الشمس . وقد كان في حالة شاذة ،تختلف عن حالاته المعتادة اختلافاً كبيراً . فجميع حركاته وسكناته كانت تدل على أنه في حالة تردد شديد وقلق عظيم . ولاح لي من تتبع هذه الحركات انه كان مشغول اللبّ بشيء يميل الى إخفائه عنا . فقلت لنفسي : « ربما كان لا يزال يأمل في التفاهم مع الفرنسيين ، وينتظر ورود بعض الاخبار التي تساعد على تحقيق هذا التفاهم » وقد تبين لي بعد قليل أن ظني هذا كان مطابقاً للحقيقة والواقع : إنه كان قد أوفد نوري السعيد لمقابلة الفرنسيين ، وأرجأ جميع قراراته الى حين وصول أخبار هذه المقابلة . ولهذا ، كان ينتظر هذه الاخبار بفارغ الصبر ، ويتجنب التكلم وإبداء الرأي في أي موضوع كان.

أما الاخبار التي كان ينتظرها الملك ، فقد وصلتنا بعد مدة في برقية من نوري السعيد يقول فيها :

دولة رئيس الوزراء .

الاتفاق موقت ، هو الحكومة القديمة باقية على أن تعد ما حصل ضد رغائبها السلمية ، وتنشر بلاغاً في ذلك. والافرنسيون يقيمون في المزة لمدة موقتة . ولا يتداخلون بأمر غير انفاذ المواد الأولية المعاومة . الجنود النظامية تبقى في القدم ؛ ويبقى الدرك والشرطة في داخل البلد . ولأجل حفظ النظام يجوز قلب قطعات النظامية الى درك . تقرّب جلالته من دمشق ضروري . أنتظر توكيل تحريري للمفاوضات السياسية . منعت الخروج بعد الساعة ثانية ليلاً . البلد هادئة تماماً . لا تفتكروا .

نوري السعيد

ان هذه البرقية لم تقنعني قط . ولم يداخلني ريب في أن مضمونها يدل على « عدم اطلاع صاحبها على نوايا الفرنسيين الحقيقية » وعلى « عدم

تقديره مبلغ استرسالهم في الخداع والمكر » .

ولكنّ الملك فيصل الذي كان يبحث آنئذ عن « خيط من الأمـل » يتمسك به في ظلمة هذا الجو الحالك ، تفاءل من البرقيـة ، واسترسل في تفاؤله هذا استرسالا غريباً .

وقد بلغته في اليوم التالي أخبار شفهية عديدة ، شبيهة بمضمون البرقية ، فزادت تفاؤله ، وحملته على اتخـــاذ قرار خطير ، في سبيل التفاهم مع الفرنسيين : فقرّر أن يعهد الى علاء الدين الدروبي بتأليف وزارة جديدة ، وأوفد كبير الأمناء إلى دمشق لمفاوضة الدروبي في هذا الأمر .

ان الوقائع الاخيرة ، كانت تدل دلالة واضحـــة على أن علاء الدين الدروبي كان متفاهماً مع الفرنسيين ، وان تخلفه عنا بدمشق ،عند خروجنا الى الكسوة ، كان ناتجاً عن هذا التفاهم السابق . ولذلـــك ظن الملك فيصل أن الدروبي يستطيع تأليف وزارة تضمن التفـــاهم مع الفرنسيين .

ولقد كنت مدركا بوضوح أن تفاؤل الملك فيصل لم يكن في موضعه أبداً ، وأن هذه التضحية لن تجـــديه نفعاً . والوقائع ابدت ذلك بعد قليل من الزمن .

***

ألف علاء الدين الدروبي الوزارة حالا ، وأدخل فيها ثلاثة من أعضاء وزارتنا ، هم : فارس الخوري ، جـلال الدين ، ويوسف الحكيم . وضمّ اليهم أربعة وزراء جـــدد ، هم : جميل الالشي ، عطا الايوبي ، عبدالرحمن اليوسف ، بديع المؤيد .

وتسلمت الوزارة الجديدة مقاليد الحكم ، وأخذ الملك فيصل يترقب نتائج تدبيره هذا بفارغ الصبر .

***

ولكن نوايا الفرنسيين الحقيقيّة لم تلبث أن ظهرت الى العيان — مرة أخرى — في اليوم نفسه : فقد قابل إحسان الجابري — كبير الأمناء — خلال وجوده بدمشق ، الماركي « دُ باترنو » ، قنصل ايطالية العام ؛ وعلم منه أن الفرنسيين ، قرّروا إعلان انتهاء العهد الفيصلي ؛ وانهم يحاولون أن يدعموا قرارهم هذا «بمضبطة » يتولى تنظيمها أذنابهم ، ويقولون فيها « ان البيعة للملك فيصل قد سقطت، بناء على تركه العاصمة وفراره منها.»

نقل الماركي هذه الاخبار الى احسان الجابري ، وقال له انه يرى من الاوفق لمقتضيات السياسة أن يعود الملك الى دمشق ،ليفسد هذه الدسائس الفرنسية ، ويقوي موقفه تجاه المحافل السياسية الاوروبية .

فرأى الملك فيصل أن يستبق الحوادث ،ويعود الى دمشق ، عملا بهذا الأقتراح .

وعاد بنا القطار من الكسوة الى دمشق .

***

وتوالت الوقائع بعد ذلك بسرعة كبيرة :

جمع الجنرال غوابه — قائد الحملة العسكرية التي احتلت دمشق — رجال الحكومة الجديدة وقرأ عليهم بياناً طويلا قال فيه : « إن الامير فيصل جرّ البلاد الى مسافة اصبعين من الهلاك ، وان مسؤوليته عن كل ما حدث من الاضطرابات الدموية على مسرح سورية ، في الاشهر الاخيرة كبيرة وبديهية الى درجة لم يَعُد معها من الممكن استمراره في حكم البلاد» .

وعندما اطلع الملك فيصل على ذلك ، احتجّ على هذه التصريحات ببرقية ارسلها الى الجنرال غورو ، قال فيها :

« اني احتج على التصريح الذي ادلى به قائد حملتكم الى حكومتي نهار امس . وأنفي عن نفسي كل مسؤولية اردتم تحميلي إياها . وأعتبر كافة التبليغات او التعليمات التي سترسلونها الى حكومتي مباشرة — وعن غير

طريقي – ، لاغية وغير مشروعة امام عصبة الامم . »

***

غير انه لم يمض على إرسال هذا الاحتجاج وقت طويل ، حتى جاء الكولونيل طولا وسلم الملك كتاباً رسمياً باسم الحكومة الفرنسية، يدعوه الى مغادرة البلاد . وهذا نص الكتاب :

« أتشرف بابلاغ سموكم الملكي قرار الحكومة الجمهورية الفرنسية : إنها ترجو منكم ان تغادروا دمشق باسرع ما يستطاع ، بسكةحديد الحجاز مع عائلتكم وحاشيتكم .

« وسيكون تحت تصرّف سموكم والذين معكم قطار خاص يتحرّك من محطة الحجاز غداً ٢٨ يوليو الساعة الخامسة صباحاً . »

***

ردّ الملك فيصل على هذا التبليغ باحتجاج شديد قال فيه : « انني لا اعترف للحكومة الفرنسية بأي حق في نزع السلطة التي منحني إياها مؤتمر الصلح رسمياً لادارة المنطقة الشرقية ، ولا في نزع اللقب الذي لقبني به الشعب السوري . » كما انه صرّح فيه « ان دخول الجيوش الفرنسية الى دمشق، خرق لمقرّرات مؤتمر السلام، ومخالف لمباديء جمعية الامم ، ومناف للاخلاق الدولية . »

وقد أرسل صوراً عن هذا الاحتجاج المطوّل الى جميع الدول .

ومع هذا، كان لا بدّ له من الاذعان لحكم البلاغ، ومغادرةدمشق فعلا.

***

ذهبت الى محطة الحجاز ، وركبت القطار مرّة اخرى .

وكنت في هذه المره مع الملك فيصل ، من غير زملاء . لان بعض زملائي السابقين كانوا قد دخلوا الوزارة الجديده ، وبعضهم رجّحوا البقاء في دمشق ، ما عدا الشهبندر الذي التحق بنا فيما بعد .

حدث ذلك في اواخر الليل . غير ان السماء كانت حمراء ملتهبة، بسبب الحريق الكبير الذي نشبت نيرانه في المدينة

وتحرّك بنا القطار من المحطة [1] ، واجتاز الغوطة ، ثم مرّ بالكسوة ، وخربة الغزالة وانتهى بنا الى درعا .

***

في درعا

بقينا في درعا حتى صباح اليوم الاول من شهر آب .

واتخذنا القطار مقراً لنا ، نجلس ونأكل وننام فيه ، كما فعلنا في الكسوة من قبل . غير أننا نصبنا خيمة بالقرب من القطار ، ليستقبل الملك فيها شيوخ العشائر ويتذاكر معهم شتى شؤون البلاد .

كانت درعا بمثابة مفترق الطرق ، من الوجهتين المادية والمعنوية : فقد كان يلتقي فيها ثلاثة خطوط حديدية ، أولها يأتي من الشمال ويربطها بدمشق ، والثاني يتجه نحو الغرب ويربطها بحيفا ، والثالث يتجه نحو الجنوب ويربطها بعمان .

وكنا وصلنا الى درعا من طريق الشمال ؛ فكان على الملك فيصل أن يختار أحد الطريقين الآخرين : طريق الغرب أو طريق الجنوب .

وكان الاختيار بين هذين الطريقين ، يعني — في الحقيقة — الاختيار بين خطتين وسياستين .

لأن السفر إلى حيفا كان يعني خروج الملك فيصل من البلاد التي كان يحكمها ، ويحتم عليه — في الأخير — التباعد عن سورية بأجمعها . ولكنه مقابل ذلك — كان يوصله إلى اوروبا ، ويفتح أمامه مجال الاتصال

---

(1) وقد قدر لي أن لا اعود الى هذه المحطة فأدخلها مرة اخرى، الا بعد مرور ربع قرن : وكان ذلك إبان مهرجانات الجلاء .

بكبار ساستها ، ويتيح له الدفاع عن حقوق البلاد أمـــام مؤتمر الصلح وجمعية الأمم وصحافة العالم .

وأما السفر الى عمان ، فكان يؤدي به الى القسم الجنوبي من البـلاد التي بايعته ، ويبقيه متصلاً مع سورية من جهة ، ومـــع الحجاز من جهة أخرى ؛ ولكنه — مقابل ذلك — كان يبعده عن اوروبا ، ويُعرقـــل اتصاله بمؤتمر الصلح وجمعية الأمم .

وخلاصة القول : إن الطريق الأول كان بمثابة طريق العمل السياسي والكفاح السلمي،وأما الطريق الثاني فكان بمثابة طريق النشاط الثوروي والكفاح العنيف .

وكان لكل من هاتين الخطتين محاذير ومحسنات ، ومعارضون ودُعاة؛ وبقي الملك فيصل متردداً حائراً بينهما مدة غير قصيرة .

وكان هناك من العوامل ما يزيده حيرة ،ويضطره الى تأجيل القرار : فقد خرج من دمشق ، وليس لديه شيء يذكر من المـــال . فكان عليه لذلك أن يطلب من والده الملك حسين مـــا يحتاج اليه من مال ؛ وان يعرف ما يستقر عليه رأي والده في هذه القضايا من جهة ، وما سيكون موقف الانكليز تجاه الحوادث الاخيرة من جهة أخرى .

***

ولكن الفرنسيين لم يمهلوا الملك فيصل في درعا طويلاً . فقد تخوّفوا من حركات عشائر حوران . وأوعزوا إلى علاء الدين الدروبي بكتابـة برقية مستعجلة لتبليغه ضرورة السفر الى الحجاز . فقد وردت في اليوم التالي لوصولنا — أي في ٢٩ تموز سنة ١٩٢٠ — برقية هذا نصها :

« مستعجل لا يجوز تأخيره ولا دقيقة .

الى متصرف حوران

اعرضوا على جلالة الملك برقيتنا المحررة أدناه وجاوبونا .

الى جلالة الملك في درعـا . إن السلطة الفرنساوية أفادتنا أن يوضع ترين تحت أمر جلالتكم للسفر الى الحجاز على الطريق الذي تختارونه من طريقي معان وحيفا ، بدن توقف في درعا . فأسترحم من جلالتكم حفظاً لبلاد حوران من المصائب والخراب تعجيل حركة جلالتكم مولاي .

٢٩ تموز سنة ١٩٢٠ رئيس الوزراء

علاء الدين »

وفي الوقت نفسه حلقت طائرة فرنسية فوق درعا ومختلف قرى حوران ، وألقت منشورات كثيرة عـلى الأهلين ، تدعوهم بها الى اخراج الملك فيصل من البلاد :

« من الجنرال قائد القوات الفرنسوية الى أهالي درعا وضواحيها .

« ان الامير فيصلاً كان قد تلقى أمراً بأن يترك دمشق ويسافر رأساً الى بلاده . وقد تعهد بإطاعة هذا الامر . أما وقد بلغنا على العكس مما تعهد به أنه بقي في درعا وشرع في مخادعة الاهالي ليدفعهم الى أعمال سيئة العواقب ومضرة بمصالح البلاد التي لم يبق له فيها أقل علاقة . فقد كتب له ان يتابع سفره بلا تأخير .

« فنحن الآن ندعو عموم الاهالي أن يكلفوه بأنفسهم بـترك بلادهم حالا ، إذ أن إقامته بينكم تجعل بلادكم هدفاً للقنابل .

« والآن نعطيكم مهلة عشر ساعات ، ليتوجه الأمير في ختامها إلى بلاده. وإذا مانع في ذلك يجب إرجاع قطاره إلى الشام . »

***

تجاه هذه الأحوال ، قرّر الملك المسير نحو حيفا . وطلب من الأمير عادل أرسلان أن يتصل بالسر هربرت صموئيل – الذي كان آنئذ مندوباً سامياً بفلسطين – لتهيئة وسائـل السفر . وفي الوقت نفسه أوعز إلى كبير الأمناء إحسان الجابري بكتابة برقيه جوابية الى علاء الدين الدروبي.

وقد اشير في هذه البرقية الى ان « جلالة الملك يقيم في جزء من البلاد التي بايعته » ومع هذا فقد قرّر مغادرة درعا في أول آب لأنه « يسعى دائماً الى اسعاد البلاد ، ولا يريد ان يتضرّر احد من ابناء الوطن بسببه . »

وقد ردّ علاء الدين الدروبي بتكرار طلب الفرنسيين ، وقد قال في برقيته الجوابية ما نصه :

« مستعجل

درعا - رئيس الامناء الافخم

ج . أبلغت ما ذكرتم من اهتمام جلالته بتهدئة الخواطر الى السلطة الافرنسية ، فأظهروا الشكر على ذلك . وأفادوا اذا تأخر سفر جلالته مع حاشيته عن الوقت الذي عينتموه في برقيتكم ، فان السلطة الافرنسية تكون حرّة في كل عمل سيدي .

٣١ منه رئيس الوزراء

علاءالدين

واما الامير عادل ارسلان فقد ارسل برقية رقمية توصي بالتريث ، وتسعى الى توجيه الانظار نحو الجنوب .

وهذا نص البرقية :

« رأى هربرت صموئيل تشريف جلالته حيفا عند الحاكم . قد أعطى الأمر باتخاذ التدابير اللازمة او احضار صالون خاص من اللد . وبعد ذلك يمكن تشريفه للقدس لمقابلة هربرت صموئيل . حركتهم كأنهم تخلصوا من الازمة . لذلك ارى عدم التسرع حتى يأتي جواب جعفر الذي وصل الى مصر اليوم . اعتباراً من عجلون في مأمن من كل تجاوز من طرف الفرنسويين . تأملوا الجملة الاخيرة جيداً . والجواب حالا . منتظر على الماكنة . »

***

ان هذه البرقية كانت تنبيء وتعلم قضيتين مهمتين :

أولا : ان الانكليز كانوا يتمنون توجــه الملك فيصل نحو الغرب . ولهذا السبب قابلوا فكرة مجيئه الى حيفا بارتياح كبير . ووجدوا في ذلك ما يخفف عنهم شدة الازمة .

ثانياً : ان القسم الجنوبي من سورية ، اعتبـاراً من عجلون ، سيبقى تحت الانتداب البريطاني . وسيكون في مأمن من اعتداآت الفرنسيين . فاذا سافر الملك الى ما وراء الاردن ، يستطيع ان يواصل عمله هناك دون ان يخشى ملاحقة الفرنسيين .

غير أن هذه البرقية لم تبدل شيئاً من اتجاه الملك وقراره .

فتم السفر الى حيفا ، في اليوم الاول من شهر آب .

***

وهكذا ، خرج الملك فيصل من حــدود المملكة التي كان يحكمها فعلا ، منذ مدة تناهز السنتين والنصف .

وأما بعد ذلك ، فقد تضافرت الظروف على تباعـد الملك فيصل عن سورية بصورة تدريجية ...

إن هذه الظروف ستوصله الى العراق ، قبل أن يمضي حول كامل على يوم ميسلون ، وستجعله هناك ملكاً مختاراً من الشعب ، وستفسح امامـه مجالا واسعاً لاظهار مواهبه ، بتأسيس مملكة جديدة ، على اسس قوية ، مستفيداً في ذلك من الخبرة والحنكة الادارية والسياسيـة التي اكتسبها في سورية وفي اوروبا قبل يوم ميسلون ، وبعد يوم ميسلون ...

خاتمـــة

بعد الخروج من سورية

إن مذكراتي المتعلقة بالايام التي تلت مغادرتنا درعا ووصولنا الى حيفا ، لا تمت بصلة وثيقة الى وقائع ميسلون . ولذلك تبقى خارجة عن نطاق شمول هـذا الكتاب من حيث الأساس . ومع هذا ، فقد رأيت أن لا أختم هذا الكتاب دون أن القي نظرة اجمالية سريعة على أهم المراحل التي قطعها فيصل ، بعد خروجـــه من درعا ، حتى سفره الى العراق .



كان الملك فيصل ، اختار التوجه الى حيفا ، بقصد السفر منهـــا الى سويسرة ، بغية الاتصال بمجلس السلم وبجمعية الامم .

ولما كان سفره الى هناك عن طريق فرنسة من الامور المستحيلة — نظراً لما حدث بينه وبين الفرنسيين — كان لا بد من السفر الى سويسرة عن طريق ايطاليا .

وقد تبين من البحث والاستقصاء ، أن أقرب المواعيد المقررة لمرور البواخر المتوجهة الى ايطاليا هو اليوم العشرون من شهر آب ؛ إذ تصل في ذلك اليوم الى ميناء بور سعيد باخرة انكليزية كبيرة ، قادمـــة من اوستراليا ومتوجهة نحو الموانيء البريطانية . وكان من خطط سير هـذه

الباخرة ، التوقف في مرافيء السويس والاسكندرية ونابولي ، لتحميل البضائع او تفريغها ولقبول الركاب منها او إنزالهم فيها .

وكان لا بدّ من الانتظار حتى يحين موعد وصول الباخرة المذكورة الى بورسعيد .

***

في خلال إقامتنا في حيفا ، بقينا باتصال مستمر بدرعا ودمشق .

وكنا نتلقى كل يوم أخباراً كثيرة ، معظمها مؤلم جداً : بعضها يتعلق بمظالم الفرنسيين ، وبعضها يحوم حول اعمال الخونة والمأجورين.

وقد علمنا – ونحن في حيفا - تفاصيل الغرامات التي فرضها الفرنسيون على مختلف أقسام البلاد ؛ واطلعنا على نصوص القرارات التي أصدرتها محاكمهم العسكرية باعدام عدد غير قليل من الوطنيين . كما أننا قرأنا هناك المقالات التي أخذت تكتبها بعض الجرائد المأجورة بدمشق تنديداً بالحكم الوطني وترحيباً بالفرنسيين ...

وقد بلغنا ان المحاكم العسكرية كانت تصدر قراراتها دون محاكمة ، بل دون دعوة الى المحاكمة . حتى أن بعض الوطنيين اطلعوا على قرار الاعدام الصادر بحقهم– من البلاغ الرسمي المنشور في الصحف– ، بينما كانوا جالسين في دكاكينهم ، فسارعوا الى الاختفاء عن أعين السلطات ، الى أن استطاعوا الهرب من دمشق والالتجاء الى حيفا .

إن هذه الاحوال ، اضطرت الكثيرين من الوطنيين الى ألاختفاء في داخل البلاد أو الالتجاء الى خارجها ؛ فصرنا نلتقي كل يوم ، في حيفا ، بعدد غير قليل من هؤلاء اللاجئين .

***

في صباح اليوم الثامن عشر من شهر آب ، غادرنا حيفا بالقطار متوجهين نحو بور سعيد .

وعندما وصلنا الى اللد ، حضر السر هربرت صموئيل - المندوب السامي في فلسطين - لاستقبال الملك استقبالا رسمياً ، واختلى معه مدّة من الزمن .

ولما بلغنا القنطرة ، حضر « عبد الملك الخطيب » معتمد الحكومة العربية الهاشمية في مصر ، ونقل الى الملك فيصل أخبار والده الملك حسين ووصاياه .

وفي بور سعيد ، اتخذ الملك قراره النهائي حول الاشخاص الذين سيصحبونه الى أوروبا : وقد رأى أن يكون عددهم قليلاً . وعندما أقلعت الباخرة من بور سعيد كنا حوله فئة صغيرة جداً : أنا ونوري السعيد وإحسان الجابري ، من جهة ، والامير زيد مع مرافقيه صبيح وراسم من جهة أخرى .

وكنا نحمل ، كلنا ، جوازات سفر جديدة ، باسم الحكومة العربية الهاشمية ، تزوّدنا بها في بور سعيد ، على يد عبد الملك الخطيب .

***

وبقينا على ظهر الباخرة حتى ٢٥ آب .

وقد هيأت هذه الايام للملك فيصل جواً هادئاً للاسترسال في استعراض وقائع الماضي من جهة ، والتفكير في احتمالات المستقبل من جهة اخرى . كما هيأت لي فرصاً كثيرة للتحدّث اليه طويلاً وملاحظة نزعاته النفسية ملياً .

والحقيقة أن هذه الأحاديث والتأملات كانت قد بدأت منذ ايام حيفا . ولكن الملك كان يضطر هناك الى مقابلة بعض الاجانب ، وكثيرين من السوريين والفلسطينيين . فكانت هذه المقابلات ، وما ينتج عنها من انشغالات ، تقطع تسلسل الاحاديث ، وتحول دون إتمامها .

أما في الباخرة ، فقد انتهت سلسلة المقابلات المذكورة . فتهيأ جوّ معنوي يُساعد ، بل يحمل ، على الاسترسال في التفكير ملياً .

فكثيراً ما كان الملك فيصل يستعرض حوادث الماضي بنظرة انتقادية، ويقلب وجوه الخطأ والصواب فيها ، ويُظهر ندمه على بعض الوقائع والمواقف ، ويُصرح بامتعاضه من اعمال البعض ومواقفهم المختلفة. وكان يوجه اللوم الي مباشرة ايضاً من حين الى حين .

ولكنه كان يفكر ، اكثر من ذلك كله ، في المستقبل ، ويتكلم عن الخطط التي يجب السير عليها لتلافي ما فات .

وقد زاد البحث في المستقبل — بوجه خاص — في أواخر ايام السفرة. لأنه كان قد القى على عاتقي مهمة جديدة تقضي بافتراقنا مدة من الزمن ، لا يمكننا تقدير طولها . فكان من الضروري ، والحالة هذه ، ان نتحادث ونتباحث ، قبل ان نفترق ، في كل القضايا والاحتمالات التي تخطر بالبال.

هذه المهمة ، كانت تقضي عليّ بالسفر إلى استامبول للاتصال بالكماليين ومعرفة مدى المساعدات التي يمكننا أن نأمل بها منهم في كفاحنا ضد الفرنسيين .

***

إن الملك فيصل كان قد أظهر عطفه على الحركة الكمالية خلال وجوده في اوروبا ، عدة مرات ، بوسائل عديدة . وكان قد صرّح في عدة محافل سياسية وعلى صفحات بعض الجرائد العالميه أن العرب ، على الرغم من ثورتهم على الأتراك لنيل استقلالهم ، يستنكرون كل ما يقع من التعدي على الأتراك وعلى حقوقهم في بلادهم الأصلية .

والحكومة السورية نفسها لم تكتف بإظهار العطف على تلك الحركة ، بل ساعدتها مساعدة فعّالة بمنع الفرنسيين من الاستفادة من السكة الحديدية لارسال الذخائر والمدد الى قواهم المرابطة في جهات اورفة وكلّس وعينتاب . ولم يجد الفرنسيّون مجالا لامداد تلك القوى من كيليكيا بسبب وعورة الطرق وطولها من جهة ، وكثرة الثلوج التي

تغطيها في الشتاء من جهة ثانية . وهـذا الموقف الذي وقفته الحكومة السورية من طلبات الفرنسيين، ساعد الأتراك مساعدة ثمينة جداً ،وضمن لهم — فيا بعد — التغلب على القوى الفرنسية المحصورة هناك تغلباً حاسماً .

حتى أن الجنرال غورو ، خص هذه القضية باهتمام كبير في الانذار الاخير الذي وجهه الى الحكومة السورية . كما أنه قال في الخطبة التي القاها بعد دخوله دمشق — « إن موقف الحكومة السورية في هذه القضية كان بمثابة مساعدة العدو المشترك مساعدة فعلية ، وكان أشبه شيء بتصويب ضربة خنجر الى ظهر القوى الفرنسية . »

أفما كان يحق لنا ، مقابل ذلك كله ، أن ننتظر منهم مساعدة مقابلة ؟

ولقد كان سبق وتم الاتصال والمفاوضة بين رجالنا ورجالهم عـــدة مرات ، في جهات متعددة بوسائل مختلفة . غير أن هــــذه الاتصالات والمفاوضات لم تنته آنئذ الى نتيجة ايجابية لأسباب عديدة .

والآن ، وقد رأى الاتراك بأم أعينهم أننا ساعدناهم مساعـدة فعّالة — بلا اتفاق سابق بهذا الشأن — بدليل ما صرّح به الجنرال غورو نفسه، ألا يصح لنا أن نأمل عطفاً مقابلا منهم على قضيتنا ؟

كان عليّ أن أتبين ذلك وأستوضحه عن طريق الاتصال المباشر بزعماء الكماليين . فتقرّر لذلك أن أفارق الملك فيصل عقب وصولنا الى ايطاليا، لأذهب الى الاستانة بأول واسطة ممكنة،على أن اعود فألاقيه في سويسرة بعد إنجاز هذه المهمة .

ولهذه الاسباب ، خصني الملك فيصل بمعظم أحاديثه ومشاوراته خلال سفرتنا هذه ، وكاشفني بكل ما كان يجول بخاطره من الخطط والأماني والآمال .

***

وصلنا الى ميناء نابولي في ٢٥ آب ، أي بعد مرور شهر كامل عـــلى

يوم الكسوة .

وبقينا على ظهر الباخرة - وقد انقطعت عنا جميع أخبار العالم — عدداً من الايام ، فكان من الطبيعي أن نتوق الى استقاء الأخبار عقب نزولنا الى البر .

وكان أول بائع جرائد صادفناه على الرصيف يحمل أنواعاً من الجرائد ، كلها باللغة الايطالية . فاشتريت منه عدة جرائد ، مؤملا التوصل الى فهم ما فيها من الاخبار السياسية ، بفضل ما كنتُ أعرفه عن أصول الكلمات الفرنسية وأشتقاقاتها المختلفة ؛ وعندما ألقيتُ نظرات سريعة على عناوين الابحاث التي تتضمنها الجريدة ، وقعت على عنوان كبير يشتمل اسم سورية . فأخذتُ أقرأه بانتباه وإمعان ، وعلمت منه أن رئيس الوزراء في سورية علاء الدين الدروبي قد قتل في حوران ، مع أحد زملائه الوزراء عبد الرحمن اليوسف . كما علمت أن قتل الوزيرين كان ذبحاً .

وعندما اطلعت على ذلك ، تذكرتُ حالا ، بصورة حيّة مجسمة ، كيف اعترض الدروبي ، فيما سبق ، أشد الاعتراض على اقتراحي ، قائلًا بكل حماسة : «أنت لا تعرف الحوارنة ... والله إنهم يذبحوننا» .. كيف كان كرّر كلامه هذا ، وحرّك يده اليمنى على ساعده الايسر تقليداً لعملية الذبح ...

وكان من غرائب الصدف أن يذبحه الحوارنة فعلًا . ولكن الذي يلفت النظر ، أنهم لم يفعلوا ذلك لانه ذهب اليهم للدفاع عن الحكم الوطني كما كنت اقترحت ، بل ذهب اليهم لتسكين الخواطر نزولا عند رغبة الفرنسيين .

***

وكان أول الاعمال التي أقدمتُ عليها في نابولي — بعد الاطلاع على هذا الخبر ونقله الى الملك والزملاء — ، هو البحث عن مواعيد سفر البواخر

التي تتوجه الى استامبول . وعلمت بسرعة أن هناك باخرة تغادر ميناء نابولي بعد يومين أي في ٢٧ آب وتصل الى الآستانة في اول ايلول .

ولذلك أسرعتُ في السفر الى روما لاجراء التأشيرات الضرورية لهذه السفرة . وودّعتُ الملك فيصل ، ومَنْ في معيته ، لمدة لا أدري ماذا سيكون أمدها .

***

وصلت الباخرة إلى الاستانة صباحاً ووقفت أمام « برج الآلسة » في مدخل الخليج والمضيق .

وبعد مدة صعد إليها جماعـــة من ضباط الأمن ، بينهم الانكليزي والفرنسي والايطالي والتركي ... وأخذوا يدققون في جوازات المرور التي يحملها كل واحدمن المسافرين تدقيقاً طويلاً ، ويستنطقون اصحابها استنطاقاً مفصّلا . واستمرّ ذلك ساعات طويلة قبل ان يأتي دوري أنا .

وقد لاحظت ان الحكم والسيطرة كانتا بيد الضباط الثلاثة :البريطاني والفرنسي والايطالي.وكان كل منهم يدقق في احد الجوازات،ويستجوب صاحبه ، ويسجل أجوبته على ورقة خاصة ، ثم يوقع عليها ، ويعطيهـــا لزميليه فيوقعانها ، دون أن يدققا فيها مرة ثانية .

أما الضابط التركي ، فكان يسجل في الأخير ما أبرمه الثلاثة بدون أي اعتراض .

وأخذت اتتبع ما يفعله هؤلاء مدة من الزمن ؛ ولاحظت انهم رفضوا الموافقة على نزول عدة أشخاص لأسباب لم أفهمها ، وصرت لذلك أخاف على مصير جواز السفر الذي أحمله . فقد كنت استحصلته من عبد الملك الخطيب في بورسعيد ، وكان من جوازات « الحكومة الهاشمية العربية » المعطاة باسم الملك حسين . وكان ينصّ على اني من « رعايا الدولة الهاشمية العربية » ولكنه يذكرباني كنت وزيراً للمعارف في سورية. فلوُقدّر لهذا

الجواز أن يقع في يد الضابط الفرنسي لأثار شكوكه ، ولكان من الممكن أن تحمله هذه الشكوك على منعي من النزول الى البر . ولذلك أخذت أتمنى من كل قلبي أن لا يقع جوازي في يد الفرنسي . وانتظرتُ مدة طويلة يتنازعني القلق الشديد ، إلى ان حدث ما كنت اتمناه : فوقع جوازي في يد الضابط الايطالي . ولما كان الجواز المذكور يحمل تأشيراً من وزارة الخارجية الايطالية في روما ، ويتضمن السماح لي بالذهاب من ايطاليا الى القسطنطينية مع العودة اليها ، فقد نال موافقة الضابط الايطالي بسهولة غريبة ، ثم مرّ من بين أيدي الباقين بسرعة ...

وعندئذ تنفست الصعداء ، فانصرفت الى التمتع بجمال المناظر المحيطة بالباخرة ، بانتظار إتمام المعاملات المتعلقة ببقية الركاب .

***

وبعد النزول الى البر ، تمكنت من الالتقاء بممثل الكماليين في مساء اليوم نفسه ، لأنه كان من الذين توثقت بيني وبينهم أواصر الصداقة منذ زمن طويل . وأطلعني فوراً على بعض الحقائق التي لم أحسب لها حساباً : فالارتباط بين الاستانة والأناضول كان قد انقطع انقطاعاً كلياً ، بسبب احتلال الاستانة من قبل جيوش الحلفاء وإقدام الخليفة وحيد الدين على محاربة الكماليين ، وأصبح رجالهم لا يستطيعون أن يخابروا أنقرة إلا بواسطة ايطاليا عن طريق ميناء انطاليا . والمخابرة على هذه الطريقة تستغرق وقتاً طويلا بطبيعة الحال ، فكان عليّ إذا أردت الاستعجال أن أذهب الى ايطاليا لاتصل برجالهم هناك .

فقررت بعد الاطلاع على هذه الاحوال أن أعود الى ايطاليا ، بأول باخرة تقلع من الميناء ، مزوّداً بالمعلومات والوسائل التي تضمن اتصالي بالكماليين في روما .

غير أني علمتُ ، بعد البحث ، أن أول باخرة ستسافر الى ايطاليا بعد

مدة تزيد على أسبوعين . فاضطررت الى البقـــاء في الآستانة حتى اليوم الثامن عشر من أيلول .

وفي خلال هذه المدّة : وسعتُ دائرة اتصالي بالكماليين، واطّلعت منهم على تفاصيل قضاياهم ، وأطلعتهم على تفاصيل قضايانا ، وسعيتُ لتصحيح بعض الافكار الخاطئة التي كانت تكوّنت لديهم عنّا .

ولاحظتُ أن سياستهم كانت متجهة اتجاها بيّنا نحو التفاهم مع الفرنسيين، بغية مقاومة الانكليز . فقد وكّزوا غيظهم ونقمتهم على الانكليز ، اذ اعتبروهم العدو الألد الذي لا مجال للتفاهم معه . وأما الفرنسيون فكانوا قد تفاهموا معهم على الكثير من القضايا ، كما كانوا يأملون التفاهم معهم على ما بقي منها في وقت قصير ، لأنهم كانوا يساعدونهم على الانكليز مساعدة فعالة ، تارة بصورة علنيّة ، وطوراً بصورة سرية .

***

غادرت ميناء استانبول في ١٨ ايلول، فوصلت الى البندقية في ٢٥ منه .

وصلت البندقية ، وأنا لا أعرف شيئاً عن المحل الذي استقر فيه الملك فيصل . لقد كنت أعلم أنه كان مصمّما على السفر الى جنيف ، وقرات في البرقيات أخباراً عن وصوله الى روما ، ثم أخباراً أخرى عن وصوله الى ميلانو ، على أني لم أر برقية ما تتعلق بوصوله الى جنيف . فهل حدث ما استوجب عدوله عن قراره السابق ؟ ولقد تعذّر عليّ أن أتحقق من ذلك في البندقية ، فرأيتُ ان أواصل السفر حتى ميلانو ، لابحث عن حقيقـــة الامر هناك .

ولكن عندما وصلت الى ميلانو ، لم أجد في فنادقها محلا فارغاً ، لان يوم وصولي صادف موعد اجتماع المؤتمر الأممي الذي اخذ على عاتقه مهمـة التعريف بعصبة الامم والدعاية لها . فغصّت جميع فنادق المدينة من اكبرها الى اصغرها ، ومن اضخمها الى احقرها - برجال السياسة والصحافة الذين

أموّها من جميع أقطار العالم ، وبآلاف المتفرّجين الذين جاؤا من جميع الجهات ، ليمتعوا أبصارهم بمباهج المهرجانات التي ستقام في ميلانو بمناسبة هذا الاجتماع التاريخي ...

وبعد البحث الطويل اضطررت أن أتوجه الى ضواحي المدينة . فذهبت الى « وارەزه » حيث كان في فندقها الضخم – الذي اشتهر منذ عهد « فردي » الموسيقار – أماكن كثيرة فارغة .

وفي صباح اليوم التالي، علمت صدفة من البواب أن فيصل قد تغدى في حديقة ذلك الاوتيل قبل يومين ، ثم توجه الى « تشرنوبيو » على بحيرة « كومو » وأنه ربما كان ما يزال هناك، في الاوتيل المعروف باسم « فيلا دەسته » فخابرت الاوتيل المذكور ، فعلمت أن فيصل نازل فيه، فاتصلت به وأخبرته بوجودي في « وارەزه » ، ثم سافرت الى كومو ولاقيته هناك .

وكذلك لاقيت ، في اليوم نفسه ، للمرة الاولى ، رستم حيدر الذي كان أتى من باريس منذ مدة .

فأطلعتُ عندئذ على تفاصيل ما حدث للملك فيصل ، منذ افتراقنا : فقد ذهب اولا الى روما ، ثم انتقل الى ميلانو ، وأخيراً استقل القطار متوجهاً نحو سويسرة . لكن حداد باشا استقبله في الطريق ، قبل وصوله الى الحدود السويسرية ، وأبلغه تحيات لويد جورج مع الرسالة الشفهية التالية :

« ان رئيس وزراء بريطانيا العظمى مشغول الآن في سويسرة باجتماعات ومذاكرات هامة ، وإن وصول الملك فيصل الى هناك في هذه الآونة ، يربك هذه الاجتماعات والمذاكرات ، ويحدث مشاكل كثيرة ، ليس من مصلحة احد اثارتها في الاحوال الحاضرة . ولهذا السبب يرجو لويد جورج من الملك فيصل أن يعدل عن السفر الى سويسرة وأن يبقى في ايطاليا الشمالية . » .

فاضطر الملك ، الى البقاء في إيطاليا ، واختار فيـــلا ده سنه مقاماً له ولجماعته .

وعندما اطلع الملك فيصل على نتائج أبحاثي في الاستانة، حبّذ سفري الى روما ، للاقامـة فيها ، بغية الاتصال برجال الكماليين . كما أنه رأى ان يحمّلني مهمة أخرى : فقـد سبق لهم أن اتصلوا في روما بالبروفسور بونفانتي — استاذ حقوق الدول في الجامعة —،وطلبوا منه انيضع تقريراً قانونياً عن القضية السورية ، وعن الخلاف القائم بينها وبين الحكومـــة الفرنسية ،ووعدوه بتزويده بالوثائق والمعلومات التي يحتاج اليها ،واتفقوا على أن يأتي هو،الى كومو أحياناً، وأن يذهب رستم حيدر أحياناً أخرى الى روما . فرأى الملك أن إقامتي في روما ستسهل إنجاز هذه المهمّة ، ولا تترك لزوماً لانتقال الاول من روما الى كومو ، ولا لانتقال الثاني من كومو الى روما .

ولهذا السبب ، تزوّدت بالوثائق والاوراق اللازمـة ، وسافرت الى روما لانجاز المهمتين في وقت واحد : الاتصال بالكماليين من جهـــة ؛ ومساعدة البروفسور بونفانتي في وضع التقرير من ناحية أخرى .

***

وقد اتصلت برجال الكماليين في رومـا فور وصولي ، بسهولة كبيرة؛ بفضل المعلومات والوسائل التي كنت تزوّدت بها من الاستانة . وكان بينهم من كنت اعرفهم معرفة شخصية منذ مدة طويلة .فحصلت منهم على المعلومات التي احتاج اليها بسرعة كبيرة . كما أنني أخذت منهم عـــدداً غير قليل من الجرائد التي تصدر في أنقرة وشرعت في مطالعتها بامعان ، لأستطيع أن أكوّن فكرة واضحة عن حالة الكماليين في الاناضول ،وعن نزعاتهم الاساسية .

ورأيتُ بعد ذلك ، أن افتح باب المخابرة بكتاب أوجهه الى أحـد

رجال الدولة مباشرة : فاستعرضتُ لهـــذه الغاية اسماء الوكلاء [1] الذين يديرون دفة الامور الادارية والسياسية في انقرة ، وقرّرت ان أوجه الكتاب الى فريد بك الذي كان وكيلا للمالية اذ ذاك .

وكنت أعرفه معرفة جيدة ، مذ كان كان مدرساً للتاريخ السياسي في المدرسة الملكية ، ورئيساً لهيئة التحرير في جريدة « افبام »التركية . وكان ممن يتصفون بنزعة علميّة ،ولا يتخلون عن هذه النزعة حتى في تفكيراتهم السياسية . وكان قد نشر ، عندما كان يدرس في باريس ، قبـل انقلاب الدستور العثماني (أي قبل اعـلان المشروطية ، حسب التعبير التركي) رسالة صغيرة عنونها بعنوان : « ثلاث سياسات » . وازن فيها السياسات الثلاث الاساسية التي ستتنازع السيطرة على أعمال الدولة العثمانية ؛ وهي : السياسة العثمانية ، والسياسة الاسلامية ، والسياسة التركيـــة (أي السياسة الطورانية)

ولقد كان طورانياً ؛ ولكن طورانيته هذه ، كانت مقرونة بنظرة واقعية صريحة . انه كان ممن يقولون إن منافع الاتراك الحقيقية تتطلب منهم أن يحوّلوا أنظارهم من الجنوب الى الشرق . وأذكر جيـــداً بأنه كان شرح رأيه هذا ، مرّة ، بصراحة وجرأة قائلًا : ليس في استطاعة الاتراك أن يستمثلوا العرب ، ولا من مصلحتهم أن يضعفوا قواهم في سبيل محاولة ذلك . ولذلـــك ينبغي أن يتفاهموا مع العرب بأي شكل كان ، وان يدعوهم وشأنهم ؛ ثم ينصرفوا الى الاهتمام بالعنصر الـــتركي نفسه ، ويركزوا جلّ جهودهم في معالجـــة القضايا التي تتصل بمستقبل الاتراك مباشرة .

أمـا أهم القضايا التي تهم مستقبل الاتراك ، في نظره ،فكانت: قضية

(١) اعتاد الكماليون ان يسمّوا الوزراء بهذا الاسم ، لانهم اعتبروهم وكلاء عن الامة ، يستمدون سلطتهم من وكالتهم هذه.

الولايات الشرقية : « لأن هناك عنصران غريبان يعيشان في وسط العالم التركي ، ويحولان دون ارتباط الاتراك الساكنين في الاناضول بالاتراك القاطنين ما وراء الاناضول . وهذان العنصران هما الاكراد والارمن . فالاكراد يسهل تمثيلهم ، لانهم مسلمون مثل الاتراك ، ولأنهم محرومون من ثقافة خاصة وأدب مدوّن ، فيجب إذن اتخاذ التدابير اللازمة لتمثيلهم بسرعة . واما الارمن فلا يمكن تمثيلهم ، لانهم يدينون بدين يختلف عن دين الاتراك ، ولانهم أصحاب ثقافة خاصة وأدب مدون ؛ فيجب البحث عن الوسائل التي تضمن تبعيدهم عن طريق اتصال الأتراك .. »

عندما علمت بأن فريد بك هـذا ، كان بين الوكلاء الذين يمسكون زمام الامور في انقرة ، تذكرت حالا هذه الآراء التي كان يجاهر بها قبل نشوب الحرب العالمية وقيام الثورة العربية بمدة غير قصيرة ، وجزمت بأنه خير من يستطيع ان ينظر الى قضيتنا نظرات خالية من شعور الحقد والرغبة في الثأر . فكتبتُ اليه كتاباً وسلمتهُ الى رجال البريد الخاص الذين يذهبون من روما الى أنقرة بحراً عن طريق أناليا . وقلتُ في في هذا الكتاب ما ترجمته :

« عزيزي فريد بك

اكتب اليكم هذا الكتاب استناداً الى صداقتنا القديمة واعتماداً على صراحتكم التي اقدّرها كل التقدير .

انني كنتُ في سورية منذ سنة ونصف سنة ، وقد سهمتُ في حياتها السياسية خلال هذه المدة مساهمة فعّالة . غير اني اضطررت الى مغادرتها إثر احتلال الافرنسيين لها . وانا الان مقيم في روما ، ومستمر ، مع هذا ، في الكفاح في سبيلها . وإن لنا إخواناً وزملاء وجمعيات ، يعملون في هذا السبيل ، داخل البلاد وخارجها . ولدينا مشروعات عديدة لتنظيم أعمال هذه الجمعيات ، ولذلك رأيت ان استعلم منكم بعض الامور لاتمام

هذه المشروعات :

١ً – ما هو نظر الحكومة الاناضولية الى الحكومة الحجازية ، وموقفها منها ؟

٢ً – ما هو موقفها من سورية ، ومن العراق ؟

٣ً – وهل تستطيع حكومتكم ان تُساعد سورية في جهادها ضد الاحتلال ، وبالاخص : هل تستطيع ان تزود القوى الوطنية التي قد تتألف في جهات الشمال بالاسلحة والعتاد ؟

٤ً – واذا اقتضى إنفاد بعض الاشخاص لأجل تنظيم اعمال الكفاح أو قيادتها ، وتعذر وصول هؤلاء الى ميادين العمل من الجنوب ، فهل يمكن ان يضمن لهم السفر والانتقال عن طريق الأناضول ؟

ارجو ان تجيبوني عن هذه الاسئلة ، وان تقدّموا احترامي الى من اعرفهم من الاخوان . »

– ٢٩ تشرين الاول سنة ١٩٢٠ –

***

وقد ارفقت ، بهذا الكتاب ، كتاباً ثانياً مفصلا ، وجهته الى يونس نادي – صاحب جريدة « يني كون » ، اي « اليوم الجديد » – ورجوت فريد بك ، تسليمه إياه ، بعد قراءته ، للاطلاع على ما جاء فيه .

وأما سبب كتابة هذا الكتاب فكان : ما قرأته في احد اعداد جريدة يني كون ، عن القضية العربية وعن الملك حسين .

وتفصيل الأمر : أن الملك فيصل عندما وصل الى نابولي ، خلطت وكالات الاخبار بينه وبين الملك حسين – اي بين ملك الحجاز ، وبين ابن ملك الحجاز – وابرقت تُعلن وصول ملك الحجاز الى نابولي وتوجهه منها الى روما . فاتخذت الجريدة المذكورة هذا الخبر وسيلة للتهجم على الملك حسين والتنديد بالثورة العربية ، باسلوب عنيف ، ولهجة لاذعة ، ونشرت

مقالا تحت عنوان « ملك الحجاز يذهب الى اوروبا » قالت فيه، بعد نقل الخبر المذكور ، « إن الحجاز بلاد إسلامية مقدّسة ، فكيف يجوز لمن ينصب نفسه ملكاً عليها ان يـــذهب الى اوروبا » ثم تساءلت « ماذا سيفعل في اوروبا ؟ ماذا سيشحذ فيها ، بعد ان طرد الفرنسيون ابنه من سورية شر طردة ؟ » وقد لقبت الجريدة ــ خلال هذه الكتابات ــ الملك حسين بلقب الخائن ، واتهمته بأشد التهم .

وقد كنت أعرف صاحب الجريدة معرفة شخصية منذ مدة طويلة ، ومعرفتي به كانت قد توطدت فبلغت درجة الصداقة المتينة بوجه خاص خلال إقدامي على تأسيس « المدرسة الحديثة » من ناحية ، واشتغـــالي « بجمعية الصحافة العثمانية » وترؤسي مؤتمرها من ناحية اخرى . وكان من الذين يغلب عليهم التطرّف في الآراء والكتابات . ولم تكن مقالاتـــه لتدل على تفكير عميق ، ولكنها كانت دائماً ملأى بالحماسة الشديدة،وكانت ذات اسلوب مثير .

فرأيت ان اكتب اليه كتاباً مفصّلا ــ يقوم مقام مقالة ــ انتقد فيه ما ذهب اليه في هذا المضمار،وأشرح ما أراه في القضية العربية بنظرة علمية بحتة .

فكتبت اليه ما ترجمته ، بعد المقدّمات :

« ... حينما كنا في دمشق، كنا نعتقد بوحدة مصالح العرب والاتراك فكنا نسمح بتزويد القوى التركية التي تعمل في شمال حلب بالذخائر التي تحتاج اليها ، ونحول دون استفادة الفرنسيين من السكك الحديدية الـسورية في حركاتهم ضد القوى المذكورة . حتى ان الجنرال غورو، كان قد توهم، بتأثير هذه الوقائع ، بأننا كنا متفقين معكم اتفاقاً رسمياً .

ولهذا كله ، لم استطع ان امنع عن نفسي الحيرة والانفعال ، عندما قرأت الفقرات المنشورة في احـد اعداد جريدتكم « اليوم الجديد » التي وقعت بين يديّ مصادفة هذه الايام .

« إنكم تحتدمون غيظاً وغضباً من الخبر المغلوط الذي نشرته إحدى وكالات الاخبار عن سفر ملك الحجاز الى اوروبا ، ثم تقولون : لم تبق نكبة من النكبات إلا حلت بالعرب والأتراك على حد سواء مذ ثار على حكومة استامبول ؛ وليس العرب او الاتراك وحدهم ، بل ان جميع المسلمين ، أصبحوا يداسون تحت اقدام الفرنسيين والانكليز المنتصرين».

« أما أنا فأرى أن الوقت لم يحن بعد للحكم في مسؤوليات الوقائع الاخيرة . لان الحكم في أمثال هذه القضايا حكما صحيحاً يقتضي التباعد عن الوقائع أكثر مما بعدنا عنها حتى اليوم ، للاطلاع على جميع ما يتعلق بها من الوثائق والحقائق المتنوعة ، ولتقليب القضايا على وجوهها المختلفة ، تقليباً يظهر «الوجوه والاقفية » في وقت واحد.ومع هذا ، فاني أرى أن ما ظهر من النتائج الى الآن ، يخولنا حق البت والحكم في بعض القضايا. ولهذا أريد أن أناقش الدعاوى المسطورة في مقال اليوم الجديد الآنف الذكر :

« هل يستطيع أحد أن يقول: لولا ثورة الحجاز لما انتصر الفرنسيون والانكليز على الالمان ، ولما استطاعوا ان يستولوا على العالم الاسلامي ؟ أنا لا اشك أنه لا يمكن أن يدعي ذلك أحد عن طريق الجد .

« لقد قال جمال باشا في احدى خطبه :« إننا كدنا نستولي على مصر، غير أن خيانة الشريف حسين منعتنا عن ذلك » ولكن هذه الخطبة كانت من الخطب السياسية التي تستهدف خداع الرأي العام اثناء الحرب ، ولا أظن أن أحداً يستطيع أن يحمل ما جاء فيها من المدعيات على محمل الجد.

« ان ظروف الحرب ، كانت قد ربطت مقدرات الدولة العثمانية – ومقدرات البلاد الاسلامية التي تسير من ورائها – بمقدرات المانيا ؛ فكيف كان يمكن أن تؤثر حركة الملك حسين ، والحالة هذه ، في النتيجة النهائية ، بين هذه القوى الهائلة التي كانت تصطدم في ميادين هذه الحرب

العالمية ؟ هل كان يمكن أن يتغير اتجاه الحرب من جراء نشوب الثورة في الحجاز أو عدم نشوبها ؟ وهل كان يمكن أن يكون هذه الثورة من القوة والتأثير ما يؤدي الى انتصار المانيا او انكسارها ؟ .

« أعتقد ان الثورة العربية ما كان يمكن أن تؤثر تأثيراً يستطيع أن يغير مجرى الحرب ، فينزع النصر من أحد الطرفين ليأخذه الآخر .

« ان انكسار الالمان واستسلامهم كان من الامور المحتمة ، نظراً الى سير الوقائع العالمية ، سواء أقامت الثورة في الحجاز أم لم تقم . كما أن استسلام الدولة العثمانيـة أيضاً كان من النتائج التي لا بد من أن تلي انهيار القوى الالمانية ، سواء أثار عليها الشريف حسين أم بقي موالياً لها .

« إني لاعتقد أن هذه الأمور من الحقائق التي ليس لانكارها من سبيل .

« وانه ليجدر بنا ، بعد تقرير هذه الحقيقة ، على هذه الصورة ، أن نتساءل : هل كان من الممكن ان تبقى سورية مصونة عن الاحتلال ، بعـد انتصار الدول المتحالفة ، واستسلام الدولة العثمانية والجيوش الألمانية في جميع الجهات ؟

« إن الاحتلال العسكري الذي نكبت به مدن وبلاد كثيرة ، مثل ادرنة وبروسه وإزمير ، بالرغم من بُعدها عن ساحات القتال ، لا يترك مجالا لأي شك كان في الجواب عن هذا السؤال : كلا ، إن سورية ما كان يمكن ان تبقى مصونة عن الاحتلال بعد انتصار الحلفاء ، حتى ، ولو لم تقم أية ثورة في الحجاز . »

وأن مما يؤيد حكمي هذا ، ان انور باشا كان قد خطب مرة في المجلس النيابي ، على اثر القلق الذي اظهره بعض النواب من تقدّم الانكليز في العراق ، وقال ما معناه : أيها السادة : ، يجب أن نواجه الحقائق وجهــاً لوجه . إننا ربطنا مقدّراتنا بمقدرات الالمان . فاذا انتصر الالمان خرجنا من الحرب سالمين ، حتى ولو كنا أضعنا بعض اقسام بلادنا خلال الحرب ؛ لان المانيا ، عندما تنتصر تُعيد الينا جميع تلك البـلاد . أما اذا خرجت

المانيا من الحرب مغلوبة على امرها ، معاذ الله ، فاننا سنخسر كل شيء ، حتى ولو بقيت بلادنا مصونة من كل احتلال . »

« إن ما قاله انور باشا آنئذ عن جميع البلاد العثمانية ، يصح بوجه خاص أن يُقال في شأن سورية : إن مقدّرات سورية كانت ارتبطت بمقدرات الحرب العالمية ؛ فما كان يمكن أن تبقى سورية مصونة من الاحتلال ، بعد انكسار الالمان واستسلام الدول العثمانية .

« ولكني ارى ان اخطوَ بضع خطوات اخرى في سبيل الفرضيات، فأسأل : ماذا كان يحل بسورية لو لم تقم الثورة العربية ، ولو لم تدخلها جيوش تلك الثورة ؟

« لا شك في أن عدم قيام الثورة ما كان يؤثر في اتجاه الحرب ونتائجها النهائية تأثيراً يُذكر ؛ ولكنه كان يؤثر - حتماً - في أحوال البلاد السورية تأثيراً كبيراً . فان الجيوش الاجنبية التي تقدم على احتلال سورية بعد انتهاء الحرب ، كانت لا تجد أمامها المقاومة التي وجدتها حتى الآن ؛ ولما جابهت الحكومة الوطنية التي تولدت من الثورة ، ولما اصطدمت بفكرة الحرية والاستقلال التي تغلغلت في نفوس الشعب بفضل هذه الثورة ؛ ولاستطاعت ، لذلك ، ان تحتل البلاد وتحكمها بسرعة وبسهولة . ولما وجدت نفسها مضطرّة الى بذل الجهود لاستئصال البذور التي زرعتها الثورة العربية ، ولازالة الآثار التي تركها الاستقلال الموقت، في نفوس الشعب .

«وإذن لكانت أحوال سورية وسائر البلاد العربية أسوأ بكثير مما هي عليها الآن .

«إن الامر ، كان لا يتوقف عند هذا الحد أيضاً ،ولكان تجاوز سورية الى البلاد المجاورة لها : فلو لم تقم الثورة العربية ، ولم تتألف الحكومة التي نشأت عن الثورة المذكورة ، لاستغنى الفرنسيون عن القوى العسكرية

التي اضطروا الى حشدها في السواحل السورية منذ سنة ونصف سنة ،
وعن الحملة التي جرّدوها على الحكومة العربية في الاشهر الاخيرة ؛
ولاستطاعوا أن يوجهوا تلك القوى جمعاً الى كايكيا لتثبيت حكمهم
فيها ، ونشر سلطانهم عليها ؛ وبتعبير آخر : لو لم تقم الثورة العربية
— ولم تقم الحكومة السورية — لاستطاع الفرنسيون أن يضيفوا الى
القوة العسكرية التي تحتل كايكيا جميع القوى التي استخدموها لاحتلال
سورية الداخلية وطرد الملك فيصل منها — حسب تعبير «اليوم الجديد»—
ولأدى ذلك الى تبديل مجرى الحرب في تلك الربوع تبدلا كبيراً .

« فهذه حقائق ثابتة لا يمكن انكارها بوجه من الوجوه . »

وبعد سرد هذه الملاحظات والدلائل المتسلسلة قلت : « ومع هذا ، ما الفائدة من مناقشة الماضي في الحالة الحاضرة ؟ نحن الان لا نزال ، جميعاً ، في مرحلة صنع التاريخ لا كتابته ، — حسب تعبير الشاعر العبقري عبد الحق حامد — ، فيجب علينا أن نوجه انظارنا الى الآتي لا الى الماضي ، وأن نكيّف اعمالنا وفق ما تقتضيه المنافع الآتية ، لا وفق ما تتطلبه الانفعالات الماضية ؛ وهل من شيء ، في السياسة ، أشد ضرراً من العمل بالعواطف والانفعالات ؟ انظروا ، كيف أن الروس الذين كانوا يعتبرون « خصوم الاتراك من الازل » قد اصبحوا الان « الأمل الوحيد » الذي يأمل به الاتراك لمساعدتهم ضد أعدائهم الجدد . فكيف يجوز لكم والحالة هذه ، أن تستمروا في النظر الى اعمال الشريف حسين وأنجاله بالنظرات التي كانت قد تكوّنت لديكم قبل مدة تزيد على أربع سنوات ؟ . »

ثم ختمت كتابي بالملاحظات التالية :

« تعلمون ولا شك بأنني كنتُ أقول بضرورة عقد اتفاق بين الحجاز وبين تركية ، حتى قبل انتقالي الى سورية . وكنتم تشاطرونني الرأي في هذا الشأن ؛ ولهذا السبب ، عجبتُ من المقالة التي قرأتها في اليوم الجديد

كل العجب . ولي وطيد الأمل بانكم ، بعد تأمل الملاحظات التي أوردتها آنفاً،تتعمقوا وتتوسعوا في بحث القضية ، وتعدّلوا ما تنشرونه في « اليوم الجديد » وفقاً للحقائق التي تتوصلون اليها من هذا البحث الجديد . »

وهكذا شرحت في هذا الكتاب ، على هذا المنوال « الرأي الخاص» الذي كنتُ كوّنتُه منذ مدة غير قصيرة عن « الدور الذي لعبته الثورة العربية في تاريخ الشرق الأدنى بوجه عام وتاريخ الشرق العربي بوجه خاص »،وذلك بعد استعراض الوقائع وتقليب القضايا وتكرار التأمل في الأمور على طريقة التساؤل بـ « لو و لولا » ...

وحينما كتبتُ ذلك ، لم اكن اقصد ، في الحقيقة ، الرد على الفقرات المنشورة في تلك الجريدة التركية وحدها،بل كنت اقصد ،بوجه خاص ، تنوير رأي كاتب كان يلعب دوراً هاماً في توجيه الرأي العام التركي ، بصفته صاحب جريدة قديمة انتقلت من الاستانة الى انقرة من ناحية ، وبصفته نائباً ذا نفوذ في المجلس الوطني الكبير وعضواً فعالا في لجنة الشؤون الخارجية ، من ناحية اخرى . كما انني وددتُ أن اطلع فريد بك نفسه على رأيي هذا ، ولذلك لم ارسل الكتاب الى يونس نادي رأساً ، بل وضعته في المغلف الخاص بفريد بك ،ورجوته أن يسلمه الى يونس نادي بعد قراءته .

***

ومن غرائب الامور أن تضطرني الظروف — فيما بعد — الى بسط رأيي هذا وشرح نظريتي هذه في عدة محافل عربية ايضاً ، وان تحملني على مناقشة هذه القضايا أمام عدد غير قليل من المفكرين الوطنيين، الذين كانوا يلجأون الى التنديد بالثورة العربية والتعريض بها ، كلما شاهدوا العقبات التي كانت تقوم في سبيل تقدّم القضية العربية،دون ان يفكروا تفكيراً دقيقاً في الاوضاع التي كانت ستنتهي اليها شؤون البلاد العربية ،

لو لم تقم الثورة المذكورة .

***

لم يصلني جواب فريد بك إلا بعد مرور مدة تناهز الشهرين ؛ وقد جاء في هذا الجواب ما ترجمته :

« ... إن الحكومة الوطنية التركية ، تريد ، بالطبع ، أن تتحرر جميع الممالك الاسلامية من الاحتلال الاجنبي ، وهي لا تتأخر عن بذل التضحيات الممكنة في هذا السبيل .

« نحن لا نعلم ما هي العواطف التي تكنّها نحونا اليوم الهيئة الحاكمة في الحجاز . غير اننا نظن ان هذه الحكومة خاضعة للتأثير الانكليزي في الحالة الحاضرة . ونحن نرغب ان يكون المسلمون سعداء مرفهين في جميع الجهات .

« ونحن نتمنى بوجه خاص أن تكون سورية والعراق طليقتين من كل قيد اجنبي أو حماية اجنبية ، لكي تستطيعا التقدّم والازدهار بحرية . ونحن مستعدون لتوحيد المساعي مع كل جمعية اسلامية تتخذ ذلك غايتها وديدناً .

« وعلى وجه اخص ، نحن نرى ان منافعنا الحالية تحتم علينا مساعدة سورية على قدر الامكان .

« فالاشخاص الذين سيذهبون الى هناك — بقصد تنظيم التشكيلات وقيادة الحركات — يستطيعون ان يمروا من الاناضول على شرط أن يستصحبوا معهم الوثائق اللازمة لذلك ... »

***

وخلال المدة التي انقضت بين إرسال الكتاب وورود الجواب ، حدثت تطوّرات هامة في قضايانا :

فالدول الاوروبية ، لم تعترف قبلاً باستقلال الدولة السورية ، ولا بملكية فيصل عليها . ولهذا السبب ، استُقبل فيصل في اوروبة بصفته ابناً لملك الحجاز وممثلاً له في مؤتمر الصلح . فلم تقتصر اعماله هناك على

القضية السورية وحدها ،بل تناولت مختلف القضايا العربية بأجمعها . وكان هناك بعض القضايا المتعلقة بالحجاز ، تتطلب الاتصال برجـــال وزارة الخارجية في روما ؛ فعهد إليّ الملك فيصل ، القيام بهذه المهمة ايضاً .

***

لم يتسنَّ لي ، بعد الانتقال الى روما ، السفر الى ملاقاة الملك فيصل والتحدث إليه : لأنني ابتليت بروماتيزما شديدة في كتفي الأيمن نشأت ، على ما يظهر ، من ابتلائي بالامطار الغزيرة ، يوم وصولي الى ميلانو ، خلال بحثي عن مكان في فنادق المدينة . وقد أجمع الاطباء ، بعد الدرس والتجربة عدة ايام ، على ضرورة تثبيت الكتف ، ومنعه من الحركة منعاً باتاً مـدة من الزمن . ولذلك ربطوا يدي اليمنى فوق صدري بلفافات تحيط بالجذع وتشبه القماط . ثم أحاطوا الكتف واليد مع الجذع بقالب من الجبس ، حوّل هـــذا القسم من البدن الى شيء يشبه درع السلحفاة . ولم يدعوا شيئاً خارج هذا القماط الصلب سوى كفي اليمنى ويدي اليسرى ؛ فصرت ، لذلك ، محتاجاً الى رفيقي ، في الكتابة ، وخلال الأكل ، وعند الاستلقاء على الفراش أو النهوض منه .

وكنتُ أسير في الشوارع ، واجلس على موائد الطعام ، وأنا مدثّر بلبرين فضفاض ، يجعلني شبيهاً ببعض معلولي الحرب .

لبثت على هذه الحال مـــدة ثلاثة أسابيع ، ثم رفع الجرّاح القالب الجبسي وترك يدي حرّة . ولكنها كانت قد فقدت خلال مـدة التثبيت قابليّة الحركة ، فأحالوني الى « دلاّك فني » يعالج يدي كل يوم بالدلك ، لاعادة المرونة الى مفاصلها والحركة الى عضلاتها .

لم تمنعني هذه الاحوال من التنقل في المدينة ، والسفر الى الضواحي القريبة ؛ غير أنها حالت دون سفري الى شمال ايطاليا مدة طويلة .

ومع هذا ، فقد واصلت اعمالي واتصالاتي خلال هذه المدة بنشاط .

وكنتُ أملي كتاباتي على رفيقتي — أم خلدون — كلما احتجت الى كتابة شيء ، واطلب من ضفاف كومو مَنْ يأتي الى روما ، كلما احتجت الى ارسال أوراق هامة .

وعندما أنجز البروفسور بونفانتي تقريره ، بعد الجلسات الطويلة التي عقدها معي ، جاء رستم حيدر الى رومـا ، للسؤال عن صحتي باسم الملك من ناحية ، وتسلّم التقرير من ناحية أخرى . واخبرني ، خلال اقامته في روما ، بكل ما جرى من الابحاث والمفاوضات منـــذ افتراقي عن الملك فيصل :

ان اتجـــاهات السياسة العالمية جعلت عودة الملك فيصل الى سورية مستحيلة تماماً . وقــد دلّت الخطب التي ألقيت في المجـــالس النيابية الفرنسية والانكليزية ، دلالة قاطعة ، على أن الفرنسيين كانوا قد اتفقوا مع الانكليز على تركهم احراراً في سورية ، بعد أن تقرّر انتدابهم عليها بصورة رسمية ، وبعد ان سويت مسألة الموصل ونفط الموصل بين الدولتين بصورة نهائية .

كان يزعم معظم رجال السياسة في سورية بان الانكليز لن يسمحوا للفرنسيين بالاستيلاء على سورية الداخلية . وكان هذا الزعم قد وصل عند البعض إلى منزلة « العقيدة الراسخة » ، كما انه كان انتشر بـــين الناس انتشاراً كبيراً ، وظل مسيطراً على أذهان الكثيرين حتى يوم ميسلون .

غير ان الحقائق التي ظهرت بعد ذلك برهنت على ان فرنسة لم تقدم على عملها الأخير الا بعد ان اتفقت مـــع انكلترة على القضية السورية اتفاقاً تامـــاً .

فقد أعلن ذلك بصراحة ، « ميلران » — الذي كان رئيساً للوزارة ووزيراً للخارجية — ، من على منبر مجلس الشيوخ الفرنسي ، خلال مناقشة الميزانية المتعلقة بسورية وكيليكيا : كان قد أظهر الشيخ « فيكتور

بيرار » — خلال هـذه المناقشة — تخوفه من سوء عواقب السياسة التي تسير عليها فرنسا في سورية ، قائلا : انها قد تؤدي الى ضياع صداقة بريطانيا ؛ فقد تعود لذلك بخسارة عظيمة جداً إلى مستقبل فرنسة » .
فانبرى ميلران إلى الرد عليه ، قائلا : « لقد صرح لنا حلفاؤنا باخلاص واستقامة بان عمل فرنسة في سورية لن يشوبه أقل تعرض منهم » ...

كما ان جريدة الديلي تلغراف الانكليزية نشرت مقالة عن القضية السورية — بعد الانذار الفرنسي وقبل واقعة ميسلون — قالت فيها ما يلي ، بعد ان أشارت إلى قرار سان ريمو في شأن الانتدابات : « لا يسعنا والحالة هذه أن نتعرض للمسألة، ولا أن نسيطر على الاجراآت العسكرية التي تقوم بها فرنسة في سورية ، ولا البحث فيها ... كما انه لا يسع فرنسة أن تتعرض لما تتخذ من التدابير في العراق لقمع حركة العرب فيها . فالجنرال غورو يفعل في سورية ما يراه صواباً .. » .

فكان من الطبيعي أن لا يغير الانكليز موقفهم هـذا تجاه القضية السورية ، بعد يوم ميسلون .

وفعلا ، قد قالوا بأنهم لا يستطيعون أن يُساعدوا الحركات الوطنية في سورية ، وأخذوا يسعون لتحويل أنظار الملك من سورية الى العراق . وقد صارحوه بذلك ، ووعدوه بتأييد ترشيحه لعرش العراق .
أما الملك فيصل ، فقد بقي حائراً ومتردداً ، تجاه هـذه التصريحات والوعود ، في باديء الامر ؛ ثم قال لهم بأنه لا يستطيع أن يتولى زمام الامور في العراق إلا تحت شرطين أساسيين :

١ً . إنه لا يعترف بالانتداب ، ولكنه يعقد معهم معاهدة تضمن لهم مصالحهم الاساسية ، دون ان تمسّ سيادة البلاد وكرامتها .

٢ً — إنه لا يذهب الى العراق إلا إذا طلبه العراقيون، ولا يتولى عرش العراق إلا اذا جرى تصويت عام يُظهر اتفاق رأي الشعب على ملكيته.

وما زالت المفاوضات جارية بينه وبين الانكليز . وإذا تمّ الاتفاق على المبادىء الأساسية ، فسيذهب الملك فيصل الى لندرة لبحث الامور مع ساسة الانكليز مباشرة .

***

عندما اطلعت على تفاصيل هذه القضية ، تذكرت ، حالا ، مقدّماتها البعيدة ؛ إذ يبدو أن الانكليز بدأوا يفكرون في « انتقال الملك فيصل الى العراق » غداة يوم ميسلون. وكان نوري السعيد قد ذكر هذا الاحتمال حينما التحق بنا في درعا . وكانت جريدة التايمس الانكليزية قد نشرت مقالة اقترحت فيها ذلك على الحكومة ، قبل ان تمضي عشرة ايام على واقعة ميسلون . وكانت جريدة الطان الفرنسية قد أشارت الى هذه المقالة وعلقت عليها خلال الاسبوع الاول من شهر آب .حتى أن جريدة المقطّم نفسها نشرت هذه الأخبار ، قبل ان نغادر نحن حيفا فندخل الاراضي المصرية .

وأما بواعث هذه السياسة البريطانية ، فكانت عديدة ومتنوعة :

أولاً : ان الانكليز كانوا أصبحوا في موقف معنوي حرج جداً ، بين الفرنسيين وبين السوريين بوجه عام ، وبين الجنرال غورو وبين الملك فيصل بوجه خاص .

فقد كان لويد جورج أثنى على الملك فيصل ثناءً عاطراً ، في مجلس العموم البريطاني ، قائلاً « لا يمكن لأحد أن يجد رجلاً أكثر استقامة واخلاصاً ، وأشد رغبة في التعاون مع الحلفاء ، في وقت السلم كما في وقت الحرب .. » وذلك في ٢٩ نيسان ١٩٢٠ — أي قبل الانذار الفرنسي بشهرين ونصف شهر فقط — .

كما ان رجال الجيش البريطاني الذين تعاونوا مع العرب في الحجاز وفي فلسطين ، كانوا يذكرون — في كل مناسبة — الخدمات العظيمة التي

أدتها الثورة العربية الى قضية الحلفاء ، وكانوا يشيدون بوجه خاص بذكر روح الاقـــدام والبسالة التي أظهرها فيصل في أمر تنظيم الثورة وقيادة الجيوش خلال الحرب .

فالموقف الذي وقفه البريطانيون تجاه أحداث سورية الأخيرة ، كان منافياً - ليس للعهود المقطوعة خلال الحرب العالمية وحدها - ، بـــل للتصريحات الصادرة من رجالهم خلال الاشهر الأخيرة أيضاً . فكان من الطبيعي أن يبحثوا عن خطة تعالج حراجة هذا الموقف ، على قدر الامكان ...

ثانياً : أن مفكري الانكليز كانوا يقدرون القوة الكامنة في الفكرة العربية ، وكانوا يشعرون بوجوب مراعاتها . حتى ان جريدة الديلي تلغراف كانت كتبت مـا يلي ، - في ٢١ تموز ١٩٢٠ - :

« مع اننا لا نخوض هذه الحرب مباشرة ، فان لنا علاقة بها . لأن قبائل العرب لا تميز بين أمة وأمة من الافرنج . وقد تحاول الأخذ بثأر مواطنيها في سورية ، بمهاجمـــة مواقعنا العسكرية في العراق ، كما هو واقع الآن » .

وبعد ان ذكرت الجريدة ان الانتداب « يقضي باحترام استقلال سورية ، ويعني حكمها بواسطة موظفين سوريين يستمدون سلطتهم من مشيئة الشعب » ، وبعد أن أشارت الى أن « فرنسة قبلت الانتـــداب بهذا الروح » ، قالت ما يلي :

« وقد يحتمل ان تتمكن فرنسة من اقنـاع العرب الوطنيين بان حركاتها العسكرية انما يراد بها تمهيد الطريق لتسكين البلاد ، لأن ذلـك شرط جوهري اولي للحكم الذاتي .

« ولكن الوطنية نبت سريع النمو ، كما علمنا الاختبار في هذه السنوات الاخيرة . فقبائل العرب التي كانت منقسمة ومتعادية قبل الحرب ، أخذت تشعر بتضامنها الجنسي ووحدتهـا . وصارت تنفر من أن يتولى امورها

ضباط أوروبيون - خلافاً لما كان ينتظر - ؛ وأصبحت تأبى ان تعبر الى أن تصير أهـــلا لادارة شؤونها السياسية كما تقول الدول العظمى التي تعنى بأمرها » .

أن هذه الاسطر كانت تعبر عن رأي الكثيرين من ساسة الانكليز المهتمين بشؤون الشرق . فكان من الطبيعي أن يفكر هؤلاء في سياسة جديدة ، تضمن استرضاء العرب بشكل من الاشكال ...

وفي الأخير ، قد انضم الى هذين العاملين عامل آخر ، هو « الاتجاه الجديد » الذي تكوّن عند الرأي العام البريطاني حيال « قضية العراق» قبل يوم ميسلون بمدة قصيرة :

فالحكم العسكري في العراق جابه مشكلات عديدة ، اضطرت الانكليز الى حشد قوى كبيرة وتكبّد نفقات طائلة .

والهجوم على القوى الانكليزية ، الذي بدأ لأول مرة بالاستيلاء على دير الزور في ١١ كانون الاول سنة ١٩١٩ ، أخذ يتكرّر من حين الى حين في مواقع متعدّدة ، لا سيما بعد إعلان الاستقلال في ٨ آذار سنة ١٩٢٠ . فقد حدث الهجوم على تل عفر في ٣ حزيران ، وعلى الرميثة في اول تموز ؛ حتى ان تشرشل اعلن في ١٩ تموز ، -أي خلال أزمة الانذار الفرنسي في سورية - أن الثورة قد اتسعت في الفرات وان خسارة البريطانيين بلغت اربعمائة قتيل . وقد وقع هجوم عنيف على الجيوش البريطانيـة في ٢٤ تموز - اي يوم واقعة ميسلون - واتسع نطاق الثورة بعد ذلك ، خلال شهر آب ، بسرعة كبيرة ، في جميع انحاء العراق .

وكان عدد غير قليل من اساطين السياسة ورجال الصحافة في انكلترة ، ينتقدون ، خلال ذلك ، سياسة الحكومة البريطانية في العراق انتقـاداً مراً . حتى ان جريدة التايمس الشهيرة كانت نشرت مقالة انتقادية شديدة ، عندما صرّح لويد جورج - في ٢٥ آذار - بأن الحكومة البريطانيـــة

ستطلب الانتداب على العراق ، أيّدت فيها رأي « آسكويث » القائل بوجوب حصر مسؤوليات الانكليز بمنطقة البصرة، وترك أقسام العراق الداخلية تحت حكم الاهلين انفسهم .

وقد تكلم احد النواب في مجلس العموم البريطاني في ٢٩ نيسان عن مشروع يقضي بتكوين « دولة تشمل العراق وسورية وفلسطين » تحت إدارة الاميرفيصل ومراقبة الانكليز والفرنسيين المشتركة .

وكانت جريدتا الديلي نيوز والديلي اكسبرس قد حذتا حذو التايمس في هذا المضمار ، ودعتا ايضاً الى ترك إدارة العراق الىالعراقيين انفسهم.

وكانت موقعة ميسلون قد حدثت إبان اهتمام الرأي العام البريطاني بالقضية العراقية ، وأثناء اشتغال ساسة الانكليز برسم خطط جديدة لحلّ تلك القضية .

ولما كان اسم فيصل قد أخذ يدور في هذه الأبحاث قبل يوم ميسلون ، فكان من الطبيعي أن يشغل في أبحاث المحافل السياسية البريطانية وأحاديثها عقب يوم ميسلون، شأناً أعظم مما كان عليه .

***

إن فكرة ترشيح فيصل لعرش العراق - التي انعكست على الصحف الانكليزية ، قبل أن يمضي اسبوع على خروجه من سورية - ، إنما كانت وليدة هذا التخمّر السابق تحت تأثير هذه العوامل العديدة .

والجرائد الانكليزية التي روّجت هذه الفكرة ، ذكرت لها فوائد عديدة ، من بينها : « استرضاء العرب ، وتخليص بريطانيا من أعباء إدارة العراق » « وإرضاء الملك حسين وابنه فيصل، اللذين كانا قدّما لقضية الحلفاء مساعدات ثمينة خلال الحرب العالمية » . وقد صرحت الجرائد المذكورة « ان الملك فيصل بوجه خاص يستحق رعاية بريطانيا العظمى ، لما أبدى من المعاونة وصدق الولاء في الحرب مع تركيا .»

***

أن الملك فيصل لم يُعر هذه القضية اهتماماً يذكر في باديء الامر ؛ وظل يفكر في القضية السورية قبل كل شيء ، وأكثر من كل شيء ، مدة من الزمن ...

حتى ان احدى الجرائد الفرنسية كتبت انه رفض الفكرة المذكورة وظل متمسكا بعرش سورية ، ومهتماً بالقضية السورية .

ولكنه ، عندما أحاط علماً ، بعد ذلك بخفايا السياسة الدولية ، من سفوح جبال الألب ومن ضفاف البحيرات الايطالية ، وحينما اضطر الى معالجة القضية العربية بمعناها الشامل بسبب توليه تمثيل الحكومة الحجازية في مؤتمر الصلح – للمرة الثانية – ... أخذ يفكر في «ملكية العراق» بصورة جدية . وصار يضع الخطط اللازمة لتحقيقها بصورة تضمن للعراق الاستقلال والتقدم ضمانا اكيداً .

***

وقد قدّر لي ، أن اقوم بدور هام في تمهيد السبل لذلك ، خلال اقامتي في روما :

وقد علمت ، خلال اتصالاتي ببعض رجال وزارة الخارجية الايطالية ، أن الحكومة البريطانية أعدّت مشروعاً يتضمن صك الانتداب على العراق ، ومشروعاً آخر يتضمّن صك الانتداب على فلسطين ؛ وقد أرسلتْ بصورة سرية نسخة من كلا المشروعين الى الحكومة الايطالية لتبدي رأيها فيهما قبل عرضهما على عصبة الامم .

وفكّرت ، عندما علمت ذلك ، ان الاطلاع على تفاصيل المشروعين قد يفيد الملك فيصل ، خلال مذاكراته مع الانكليز ، فائدة كبرى . لان هذا الاطلاع يسهل عليه فهم المقاصد الاصلية التي قد تختفي وراء نصوص الاقتراحات ، ويساعده على اتقاء أفخاخ السياسة التي برع في نصبها

الاوروبيون براعة فائقة ؛ فأخذت أتوسل بوسائل شتى للحصول على معلومات تفصيلية عن هـــذين المشروعين ، لا سيما عن مشروع صك الانتداب على العراق .

وحصلت في باديء الامر على بعض المعلومات الشفهية من أحـــد موظفي وزارة الخارجية . وهذه المعلومات الشفهية زادتني قناعة بضرورة الحصول على النصوص الاصلية ، فرجوت الرجـل أن يعمل على تزويدي بنسخة من المشروعين؛ غير أنه قال لي : إن ذلك متعذر جداً ، إذ لا يوجد في وزارة الخارجية غير نسخة واحـدة ، واستنساخها أمر صعب ؛ ومع هذا ، فقد وعدني أن يأتيني بالنسخة المذكورة ليلا على أن أعيدهـــا اليه صباحاً .

وفعلًا ، أتاني بهـــا ليلا ، بعد العشاء ، ووعـــدته باعادتها اليه صباحاً .

وكنت عندئذ لا ازال موثق اليد والجذع ، ولا أزال احتاج الى مساعدة أم خلدون في كل شيء ؛ فرجوتها ان تضحي بنومها تلك الليلة ، لننسخ المشروعين من أولها الى آخرهما ؛ وفعلا سهرنا معاً طول الليل الى ان اتممنا النسخ .

وفي الصباح أعدنا النسخة الاصلية الى الرجل ، وأسرعنا في ايصال صورتها المستنسخة الى الملك فيصل .

وسرّ الملك بها سروراً عظيما ، وشكرنا عليها شكراً حاراً .

وقد علمتُ فيما بعد ، أنه استفاد منها ، خـلال مفاوضاته في لندن ، فائدة كبيرة جداً .

وكانت هذه ، فاتحة الخدمات التي قدّمتها الى العراق والى القضية العراقية ، بصورة مباشرة .

***

تمّت المفاوضات التمهيدية القائمة بين الملك فيصل وبين الانكليز في شهر تشرين الثاني ، ولذلك تقرر سفره الى لندرة عن طريق المانيا وبلجيكا .

واما أنا فلم أر فائدة من مرافقته خلال هذه السفرة ، ورأيت ان العودة الى مصر والاتصال بالاخوان المتجمعين هناك أوفق للمصلحة من جميع الوجوه.

فودعت الملك فيصل ، قبيل سفره الى انكلترة ، وغادرت ايطاليا في ٥ كانون الاول ، فبلغت القاهرة في ٩ منه .

واطلعت في القاهرة على تفصيلات حركات الجهاد .

فقد كان الاخوان المجاهدون قد انقسموا الى ثلاثة أقسام : القسم الاول اختفى في داخل البلاد السورية ، والقسم الثاني ذهب الى عمّان ، والقسم الثالث لجأ الى مصر .

وكان القسم الاول يسعى لتقوية روح المقاومة في الداخل لتنظيم ثورة داخلية .

وكان القسم الثاني يأمل بجعل عمان مركز احتشاد للقوى الوطنية .

وأما القسم الثالث فكان يهتم بالدعاية ، وكان يرى من الضروري تأليف وفد يتولى الدفاع عن حقوق سورية في البلاد الاوروبية .

وكان مجاهدو عمّان يستدعونني للالتحاق بهم ، ومجاهدو القاهرة يقترحون عليّ الانضمام اليهم . أما أنا ، فكنت أرى أن هذين الاتجاهين يؤديان بي الى الغوص في بحر السياسة ، ويبعداني عن ميادين اختصاصي الاصلية ؛ فكنت أرجح عليهما ، الذهاب الى العراق مع الملك فيصل ، لتنظيم وتأسيس المعارف هناك ، وفقاً للرغبة التي كان أبداها لي عدة مرات .

فاعتذرت من الاخوان الذين كانوا يستدعونني الى عمان ، ومن الذين كانوا يدفعونني الى الذهاب الى اوروبا ، وانتظرت في القاهرة .

ان مفاوضات الملك فيصل مع الانكليز لم تنته بسرعة ؛ لان اختلاف الانكليز انفسهم في السياسة التي يجب اتباعها في العراق من ناحية ، واحتجاج الفرنسيين على مشروع ذهاب الملك فيصل الى العراق من ناحية ثانية ، وصعوبة التوفيق بين مطامع الانكليز الاستغلالية وآماني فيصل الوطنية من ناحية ثالثة .. كل ذلك كان يستوجب تطويل أمد المفاوضات بطبيعة الحال .

ومع هذا كله ، فقد انتهت المفاوضات في شهر آذار ، وغادر الملك فيصل انكلترة في اليوم الاخير من الشهر المذكور ، فوصل الى القاهرة في الرابع عشر من نيسان ، ثم غادرها الى الحجاز لملاقاة والده . وبعد ذلك سافر من هناك الى العراق عن طريق البصرة . فبلغ البصرة في ٢١ حزيران ١٩٢١ .

وجال في مختلف انحاء العراق يلقي الخطب ،ويذيع الخطط التي سيطبقها ، الى ان تم انتخابه ملكا على العراق ، وجرى تتويجه في حفلة رسمية أقيمت في بغداد في اليوم الثالث والعشرين من شهر آب ١٩٢١ .

وهكذا انتقل الملك فيصل من سورية الى العراق ، بصورة نهائية .

***

أما أنا ... فقد بقيت في مصر عندما ذهب الملك فيصل الى الحجاز ؛ ثم غادرت مصر الى البصرة ، اثر برقية وردت منه ، عندما توجه من الحجاز الى العراق .

وأبحرت من بور سعيد ، بعد مرور نحو من سنة على إبحاري الاول منها ؛ ولكني لم أتوجه هذه المرة الى الشمال فالغرب ، بل توجهت الى الجنوب فالشرق . وقضيت بعد ذلك ، عشرين عاماً ، من حياتي :

في خدمة العراق

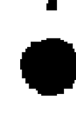
[وهذا سيكون عنوان المذكرات التي تتعلق بالعراق .]

ذیل

وثائق ومعلومات

اني لم أقصد بتأليف ونشر هـــذا الكتاب وضع تاريخ تام عن الدولة العربية التي تأسست في سورية عقب الحرب العالمية . انما قصدت تثبيت صفحة من صفحات ذلك التاريخ ، هي الصفحة الاخيرة من أيام تلك الدولة. ومع هذا رأيت من المفيد أن اذيل هذا الكتاب بمجموعة وثائق تكفل فهم الشروط والظروف التي أحـــاطت بالدولة المذكورة - منذ بداية تكونها — فهما صحيحاً . ان قسما من هذه الوثائق مستنسخ من الأوراق المحفوظة لدي ، وقسما آخر منها مستخرج من الجريـدة الرسمية « العاصمة » التي كانت تصدر تلك الايام . وهناك قسم ثالث مترجم من ضبوط جلسات المجلس النيابي الافرنسي وملخص من مذكرات الجنرال غوابه .

فيصل الأول



دخل الامير فيصل مدينة دمشق ، واعلن تشكيل الحكومة العربية في سورية ، بصفته قائدا للجيوش الشمالية ، وممثلا لوالده الملك حسين .

ثم ذهب الى مؤتمر الصلح في باريز – للدفاع عن حقوق العرب بوجه عام وحقوق السوريين بوجه خاص – بالصفة نفسها .

ولقد كان باتصال دائم مع الجمعيات الثوروية التي تألفت في سورية قبل نشوب الحرب العالمية ، فكان يعتبر ممثلا للسوريين أيضاً من هذه الناحية .

غير ان الفرنسيين ، وأذناب الفرنسيين ، أنكروا عليه حق التكلم باسم سورية والسوريين ، ولذلك رؤي من الضروري تزويده بتوكيلات صادرة عن الشعب مباشرة .

ان هذه التوكيلات بدأت بالقرار الذي اتخذه المجلس البلدي بدمشق ، ثم تأيدت بالاجتماعات التي حضرها – في مختلف المدن السورية – الاشراف ورؤساء الطوائف وممثلي الحرف ، وفي الاخير توجت بالقرار الذي اتخذه المؤتمر السوري العام عند مجيء لجنة الاستفتاء الاميركية ، في ٢ تموز سنة ١٩١٩ .

وقد صرح المؤتمر المذكور في القرار الذي قدمه الى اللجنة الاميركية ، « أنه يضع تمام الثقة » بشخص الامير فيصل » ويجاهر بالاعتماد التام على سموه » ، كما أنه أظهر رغبته الشديدة في المناداة به ملكا على البلاد السورية بأجمعها .

ولقد أعلن المؤتمر السوري العام ملكية فيصل فعلا على « سورية المتحدة المستقلة » بعد مرور ثمانية أشهر على القرار المذكور ، وذلك في ٨ آذار سنة ١٩٢٠ .

١

البلاغ الرسمي الذي اصدره الامير فيصل
في ٥ تشرين الاول ١٩١٨

الى اهالي سوريا المحترمين .

اشكر جميع السوريين على ما أبدوه من العطف والمحبة وحسن القبول، لجيوشنا المنصورة ، والمسارعة للبيعة باسم مولانا السلطان امير المؤمنين. الشريف حسين نصره الله . ثم ابلغهم المواد الآتية :

١ – تشكلت في سورية حكومة دستورية عربية مستقلة استقلالا مطلقاً لا شائبة فيه ، باسم مولانا السلطان حسين، شاملة جميع البلاد السورية .

٢ – قد عهدت الى السيد رضا باشا الركابي بالقيادة العامة للحكومة. المذكورة ، نظراً لثقتي باقتداره ولياقته .

٣ – تتألف ادارة عرفية لرؤية المواد التي يحيلها القائد اليها .

بناء عليه ارجو من الاهالي الكرام المحافظة على الهدوء والسكون. والطاعة للحكومة الجديدة والانقياد لأوامرها ، والاصغاء لتبليغاتها .. وابلغكم بأني سأكون تجاه جميع الأفراد المنضوين تحت لواء الحكومة العربية كأب شفوق . كما اني سأكون شديد العقاب على من يجرأ على مخالفة أوامرها والعبث بقوانينها ، وايقاع العراقيل في سبيل رقيها وسيرها . ولذلك فاني آمل من اهالي سورية – الذين برهنوا على محبتهم لنا بترحيبهم بنا – ان يكونوا مثالا حسنا للطاعة والسكون، حتى يثبتوا العالم أجمع انهم امة لائقة للاستقلال قادرة على ادارة شؤونها بنفسها .

وليعلم جميع الناس أن حكومتنا العربية قد تأسست على قاعدة العدالة. والمساواة : فهي تنظر الى جميع الناطقين بالضاد على اختلاف مذاهبهم وأديانهم نظراً واحداً، لا تفرق في الحقوق بين المسلم والمسيحي والموسوي ، فهي تسعى بكل ما لديها من الوسائل لتحكيم دعائم هذه الدولة التي قامت.

باسم العرب ، وتستهدف اعلاء شأنهم وتأسيس مركز سياسي لهم بين الامم الراقية .

والله نسأل ان يوفقنا جميعاً الى ما فيه خير العرب واعلاء كلمتهم والسلام .

الشريف فيصل

***

٢

الخطاب الذي ألقاه الامير فيصل في حلب

– في ١١ تشرين الثاني ١٩١٨ –

لا نشك انكم أيها السادة ترومون منا اعمالا مهمة . وبما أن حلب هي في اقاصى بلاد العرب ، لم يتصل بأهلها ما وقع بيننا وبين الاتراك ، وما سبب قيامنا ضدهم . لان الاتراك كانوا يشيعون للملاء اجمع أن الاشراف اتفقوا مع الغربيين على بيع البلاد لقاء دريهات ؛ وسعوا لاخراج فتاوى ضدنا نشروها للعامة . وقد يوجد بين بسطاء العقل من غش بزعم الاتراك وضلالاتهم .

نشأ الدين الاسلامي بقدرة الله تعالى ونشر بواسطة محمد « صلعم » النبي العظيم الذي تنتسب اليه اسرتنا ؛ فلا يتصور أن اناساً منسوبين لمحمد النبي الكريم يبيعون او يخونون ما وضعه جدهم ، لان مصلحة الأمم الاسلامية لها علاقة كبيرة بهذا الشأن .

نحن لم نقم الا لنصرة الحق واغاثة المظلوم . ساد الترك ٦٠٠ سنة هدموا في خلالها صرح مجد اقامه اجدادنا . ومن ذلك الحين اطفئت نار العرب . ولكن لم تطفأ ، لان العرب عاشوا قروناً واعواماً لم يتسن البقاء خلالها لأمة من الأمم غير العرب . وانما كانت تنتهز الفرص وتظهر عندما ترى الوقت المناسب .

غنا ٦٠٠ سنة ، ولكننا لم نمت، بل انتظرنا الظرف المساعد على النهوض، والخروج الى ساحة العمل لتمكين وتشييد مجدنا .

وعندما اعلن الاتراك النفير العام ، اتوا بأعمال تتبرأ منها الانسانية ولا لزوم لتعدادها .

وكانت العرب تنادي وتطالب الأتراك بحقوقها . وهذه اغتنمت الفرصة التي مكنتها من الانتقام من العرب .

رأى والدي أن حكومة الترك ليست بدولة تعمل لاحياء دين او عمل عام ينفع البلاد ، ولكنها اعلنت جهادها بالاتفاق مع المانيا لمجرد الانتقام من العناصر الخاضعة لها ومنها العرب ، وتبين له ان مبادئها غير مبادىء الحق ، فاتفق مع الحلفاء بعد الاتكال على قوة الله ، لعلمه انهم ينصرون الضعيف ويساعدون على اعادة حقوق الأمم المحكومة ، وتساعد واياهم على ازاحة الأتراك واستخلاص ما اغتصبوه منا نحن العرب .

باسم العرب حالف والدي الحكومات الغربية ، وقام معهم ضد المانيا وتركيا كتفاً لكتف ، لا كما زعم الأتراك من أن قيامنا كان نتيجة مطامع شخصية .

فانا باسم كافة العرب اخبر اخواني اهل الشهباء ان للحكومات الغربية وخصوصاً انكلترا وفرنسا اليد البيضاء في مساعدتنا وشد أزرنا ، ولا تنسى العرب — ما دامت موجودة على وجه البسيطة — فضل معاونتهم .

نحن اليوم ندعي الحرية والاستقلال . فهذه اقوال . اذ لم نعمل شيئاً حتى الآن سوى طرد الاتراك من بلادنا . وهذا محتم عليهم . لان القدرة الالهية تأبى أن تتركهم بدون مجازاة لما أتوه من فظائع الاعمال .

بقيت علينا وظائف مهمة جداً : وهي تأسيس ملك وحكومة نفتخر بها امام العالم اجمع . ان الأمم قد ساعدتنا وستساعدنا ايضاً . واني لأتلو عليكم برقية وردت لي منذ ثلاثة أيام تبين لكم احساسات الدول الغربية

نحونا ، ليفهم جميع المواطنين اننا لم نبع البلاد ولن نبيعها ابداً وهي :

تصريح ٨ نوفمبر – تشرين الثاني – سنة ١٩١٨

« ان السبب الذي من اجله حاربت فرنسا وانكلترا في الشرق تلك الحرب التي اهاجتها مطامع الالمان ، انما هو لتحرير الشعوب التي رزحت اجيالا طوالا تحت نظام الترك تحريرا تاما نهائيا ، واقامة حكومات وادارات وطنية تستمد سلطتها من اختيار الاهالي الوطنيين لها اختيارا حرا . ولقد اجمعت فرنسا وانكلترا على ان تؤيد ذلك بان تشجعا وتعينا على اقامة هذه الحكومات والادارات الوطنية في سوريا والعراق-المنطقتين اللتين اتم الحلفاء تحريرهما – وفي الاراضي التي ما زالوا يجاهدون في تحريرها،وان تساعدا هذه الهيئات وتعترفا بها عند ما تؤسس فعلا – وليس من غرض لفرنسا او انكلترا ان تنزلا اهالي هذه المناطق على الحكم الذي تريدانه ، ولكن همهما الوحيد ان يتحقق بمعونتهما ومساعدتهما المفيدة عمل هذه الحكومات والادارات التي يختارها الاهلون من ذات انفسهم ، وان تضمنا لهم عدلا منزها يساوي بين الجميع ، ويسهل عليهم ترقية الامور الاقتصادية في البلاد ، باحياء مواهب الاهالي الوطنيين وتشجيعهم على نشر العلم ، ووضع حد للخلاف القديم الذي قضت به السياسة التركية . تلك هي الاغراض التي ترمي اليها الحكومتان المتحالفتان في هذه الاقطار المحررة »

لا شك بان هذه البرقية من المستندات التاريخية العظيمة ، وانها تنبيء عن شعور عال وحسيات انسانية لا يقوم العرب باداء واجب الشكر عليها ، الا بتحقيق أماني هذه الدول ، وهي تشكيل وتنظيم حكومة عادلة قوية تحفظ حقوق جميع أهل البلاد .

اننا اليوم في موقف حرج : الأمم المتمدنة وحلفاؤنا ينظرون الينا بنظر الاعجاب والتقدير ، وأعداؤنا يرموننا بعين النقد. خرج الاتراك من بلادنا ، ونحن الان كالطفل الصغير ، لا حكومة ولا جند ولا معارف ، والسواد الاعظم من الشعب لا يفقه معنى الوطنية والحرية ، ولا ما هو الاستقلال ، حتى ولا ذرة من كل هذه الأمور ، ذلك نتيجة ضغط الاتراك

على عقول وأفكار الأمة . لذا يجب ان نفهم هؤلاء الناس قـــدر نعمة الاستقلال،ونسعى ان كنا ابناء اجدادنا لنشر لواء العلم،لأن الأمم لاتعيش الا بالعلم والنظام والمساواة ، وبذلك نحقق آمال حلفائنا .

انا عربي ، وليس لي فضل عـــلى عربي ولو بمثقال ذرة . انني أوفيت واجبي الحربي، كما أوفى والدي واجبه السياسي، فأنه تحالف وتعاهد مع أمم متمدنة ،أوفت بعهودها ولا تزال تساعدنا على تشكيل حكومـــة منتظمة. فعلينا ابراز هذه الأمنية الى حيز الوجود بكمال الحزم والعزم ، لأن البلاد لا يمكنها أن تعيش بحالة فوضى أي بلا حكومة . وهذا واجب ذمة الأمة وأهل البلاد . ونبرأ الى الله مما يحصل لهذه البلاد بعد اليوم . انا ومن معي سيف مسلول بيد العرب يضربون به من يريدون .

احض اخواني العرب على اختلاف مذاهبهم بالتمسك بأهداب الوحدة والاتفاق ، ونشر العلوم ، وتشكيل حكومة نبيض بها وجوهنا . لأننا اذا فعلنا كما فعل الأتراك نخرج من البلاد كما خرجوا لا سمح الله ، وان فعلنا ما يقضي به الواجب يسجل التاريخ اعمالنا بمداد الفخر . انني اقل قدراً ، وادناهم علماً ، لا مزية لي الا الاخلاص .

إنني أكرر ما قلته في جميع مواقفي: بأن العرب هم عرب قبل عيسى وموسى ومحمد،وان الديانات تأمر في الارض باتباع الحق والأخوة ، وعليه فمن يسعى لايقاع الشقاق بين المسلم والمسيحي والموسوي فما هو بعربي .

انا عربي قبل كل شيء . وأنا اقسم لكم بشرفي ، وشرف عائلتي ، وبكل مقدس ومحترم عندي، بأنه لا تأخذني في الحق لومة لائم ولا أحجم عن مجازاة من يتجرأ على ذلك. فلا اعتبر الرجل رجلاً الا اذا كان خادماً لهذه التربة .

عندنا والحمد لله رجال اكفاء كثيرون ، ولكنهم مقيمون خارج الديار وفي بلاد الأتراك . وسيأتون قريباً ان شاء الله ، فيصلحون الخلل الموجود

عنا .. ولا يجدر أن نتقاعس عن العمل ريثما يأتون. فما لا يدرك كله لايترك كله . ويلزم علينا ان نبتدىء بدون ان ننظر للمرء من حيث شرف عائلته وخصوصيته ، بل ننظر الى الرجل الكفء شريفاً كان أو وضيعاً ، اذ لا شرف الا بالعلم .

الانسان يخطىء ، فاذا اخطأت سامحوني ، وبينوا لي مواطن اخطائي .

بما أن أكثر الأفراد يجهلون قدر نعمة الاستقلال كما بينت لكم ، فلا يبعد ان يحصل في بعض المحلات ما يخل بالأمن . فالحكومة مجبورة على تطبيق معاملاتها على القانون العسكري العرفي في مدة الحرب ، ريثما يتم تشكيل حكومة منتظمة .

ارجو اخواني اهل البلاد أن ينظروا الى الحكومة نظر الولد البار للوالد الشفوق ، ويساعدوها جهد طاقتهم ، ويعلموا ان الحكومة مشرفة على اعمال الافراد والموظفين .

ان الحكومة في طورها الجديد بحاجة لايجاد قوة تحفظ كيانها . فكل من يعبث بأوامرها ويخل بقراراتها يستهدف ليدها القوية . ولأجل حفظ الاستقلال ليس لي الان أدعو أهل البلاد للاهتمام الزائد بتكوين حكومة ثابتة الاركان متينة الجانب .

الدرك والشرطة هما قوام البلاد . وبدونهما لا تنتظم احوال الحكومات . لذلك اطلب من الجميع وخصوصاً الشبان ، ان ينتظموا بهما ، وان لا يتأخر أحدهم عن خدمة وطنه وبلاده ، بدون نظر لموقعه العائلي .

فان الشرطة وظيفة شريفة عاليه . وان الانسان يتولى كل عمل في داخ بيته وبيته ، حتى تجد رب البيت يكنس داره بيده ولا يرى بها استخفافاً .

وستكون القوانين السابقة مرعية الاجراء ، الى ان يتم سن القوانين من قبل المجلس الأعلى أي مجلس الأمة .

الحكومة الحاضرة تحفظ الأمن والنظام ، ريثما تتعين هيئات الحكومة

الجديدة .

العرب أمم وشعوب مختلفة باختلاف الاقليم . فالحلبي ليس كالحجازي، والشامي ليس كاليماني . ولذا قد قرر والدي ان يجعل البلاد مناطق يطبق عليها قوانين خاصة ، بنسبة اطوار واحوال اهلها . فالبلاد الداخلية يكون لها قوانين ملائمة لموقعها ، والبلاد الساحلية ايضاً يكون لها قوانين طبق رغائب أهلها .

كان من الواجب علينا ان نبتدي اولا بجمع الهيئة التي تسن هذه القوانين . ولكن العرب الذين هم في البلاد الخارجية هم أعلم منا بالقوانين الاكثر ملائمة للبلاد . ولذلك نرجيء هذا الامر الى وقت اجتماع هؤلاء ، وفي أقرب وقت يصلون ان شاء الله . ان الذين استدعيتهم من الخارج رجال قديرون على وضع قوانين صالحة ملائمة لروح البلاد وطبائع أهلها ، وسيكون اجتماعهم في دمشق أو غيرها من البلاد العربية لعقد مؤتمرهم . وسأنظر بأعجل وقت بشؤون الأوقاف والكنائس ورد حقوقها المغصوبة من قبل الاتراك ، واعطي كل ذي حق حقه .

واطلب من اخواني ان يعتبروني كخادم للبلاد . انكم قد اعطيتموني البيعة بمنتهى الاخلاص والرضاء ، فاقابلها بالقسم العظيم اني لا أفتر عن نصرة الحق ورد الظلم ، وعن عمل كل ما يرفع شأن العرب . وأرغب الى الاهالي أن يؤازروني بالعمل في خدمة الجامعة ، الى أن يلتئم مجلس الامة ، فأقول حينئذ هذه بضاعتكم ردت اليكم .

ان حلب خالية من المدارس فأتمنى لها مستقبلاً علمياً باهراً كما كانت عليه بالتاريخ .

وأرجو اخيراً صرف الهمة والنشاط لأمرين مهمين : (١) — حفظ النظام العام . (٢) — ترقية المعارف ، فوالله لا يمتاز احد عندي الا بفضله وعرفانه .

عند مروري من حماه استنهضت همة الأهالي بكلمات وجيزة بالعلم وافتتاح المدارس . وبجلسة واحدة ، تبرع بضعة أشخاص بأربعة آلاف جنيه ، ووعد الآخرون بابلاغها حتى ١٢ الف جنيه. وسأستدعي حضرات الأهالي بحفلة خاصة للعناية بهذا المشروع الهام ، مشروع العلم روح البلاد.

نسأل الله ان يوفقنا لخدمة البلاد ونفع العباد ، ويمتع الأمة بالحياة الرغيدة والسلام .

***

٣

البيان الذي اذاعه فور عودته من مؤتمر السلام
- في أول أيار ١٩١٩ -

يا ابناء سورية العزيزة :

ها قد عدت الى الوطن بعد ان فارقته خمسة أشهر ، وقد أبلغت العالم المتمدن ما انتدبتموني اليه من بيان مطالبكم . فتقرر مبدئياً استقلال بلادكم ، وصحت النية على ارسال لجنة تحقيق دولية تحقق ما نقلت الى الغربيين من رغائبكم . وستصل اللجنة في هذين الاسبوعين . وبهذا ترون أن قد تم القسم الأعظم من المهمة الخارجية التي نعمل لأجلها ، ذلك بحسن نيات الحكومات الأربع المعظمة وصدقهم في اقوالهم وتمسكهم بالمبادىء السامية التي جعلوها دستوراً لأعمالهم وطبقاً لأماني الأمة .

بقيت هنالك المهمة الداخلية التي هي من خصائص هذه الأمة بأجمعها ، وهي المسؤولة عنها ونجاحها موكول اليها . فعلى الشعب أن يقوم بما يقرره المؤتمر السوري العام الموقت الذي ينعقد عما قريب .

الأمم تود لكم النجاح. وانا اريد منكم ان تبرهنوا لهذه البعثة المحترمة - التي ستشهد بالحق لكم او عليكم - بأنكم تستحقون الاستقلال ، وانكم قادرون على ادارة شؤونكم بأنفسكم . سجلوا أمام العالم والتاريخ انكم

امة تفدي كل عزيز في سبيل اشرف غاية ،وهي الاستقلال الذي اعاونكم عنه وانا احد افرادكم .

انا لا اشك في انكم يد واحدة على المطالبة بحقكم الصريح والسعي للوصول اليه بكل ما في نفوسكم من قوة . تعملون وغايتكم متحدة . والصدق رائدكم في اقوالكم واعمالكم جرياً على ما تقتضيه منكم محبتكم لهذه التربة الطاهرة ، متمسكين بأهداب الحزم، متخذين اسباب السكينة والتؤدة والغيرة على هذا الوطن .

واني لآمل أن تثبتوا للعالم انكم احفاد اولئك الاجداد الذين كانوا سدنة الحرية ودعاة العدل . والتاريخ شاهد لا يمارى في صحة القول . وان ما قامت به الجاليات السورية المنتشرة في اقطار العالم من جلائل الأعمال ليدخل السرور الى فؤاد كل من يحب هذه البلاد .

فقد اسمعت انها لا ترى السعادة كل السعادة الا في الاستقلال التام بدون قيد ولا شرط . فاذا كانوا على تفرقهم لا يرضيهم الا هذا ، فأنتم باجتماعكم اكثر استمساكاً بحقوق بلادكم . تستقلون في بلادكم استقلالكم في بيوتكم . فينظر كل صقع من اصقاعكم في شؤونه بنفسه ، مع احترام تقاليده . وعاداته اما المعاونة التي نحتاج اليها فنبتاعها بأثمانها .

هذا ما احب ان تجعلوه – يا بني وطني – نصب اعينكم ، وان تكونوا المثال الحي وقدوة الأبناء والاحفاد .

فيصل

***

٤

الخطاب الذي ألقاه في بهو دار الحكومة بدمشق

– في ٥ أيار ١٩١٩ –

اتشرف بان القي بعض كلمات على مسامعكم الكريمة. وهذه الكلمات

ستكون تاريخية بالنسبة لحياة الامة العربية الجديدة في ماضيها واستقبالها. وارجو العفو والعذر إذا سمعتم بعض اغلاط تقع مني في اثناء الحديث ، لكوني لست من رجال هذا الموقف . وارجوكم أن تنظروا الي بعين العذر وقد دفعني إلى الكلام :

أولاً — ان اكثر هؤلاء الكرام الذين اتشرف بمخاطبتهم مجتمعون هنا من كافة انحاء سورية . وقد اتوا إلى بيروت لملاقاتي واداء التحية باسم جميع المواطنين الذين ينتدبون عنهم . ومضوا إلى هنا ليسمعوا مني ما حصل في الغرب في مؤتمر السلام ، بخصوص بلاد العرب عامة ، وسورية خاصة . ولا شك في انني مكره على القاء هذه الكلمات لأطمن اهل البلاد على بلادهم وعلى استقلالهم . مع اني بعض الاحيان لا يمكنني أن اصرح بكل شيء ، لبعض الموانع السياسية التي تجبرني على السكوت عنها للوفد القادم . ولما كان اكثر الذوات لا يعرفون ما هي الحركة الثوروية التي قامت في الحجاز وما هو السبب الدافع اليها ، ولربما انهم قبل يومنا هذا كانت افكار بعضهم ممن لا يعلم السياسة العمومية داعية الى اتهام هذه الثورة بتهم لا محل لذكرها ويقول ان من قام بهذه الحركة أتى بخيانة للوطن أو للأمة أو للجامعة العثمانية التي كنا نحن من افرادها .

ولكن على اثر انكسار الاتحاديين وتشتت شمل الاتحاد الجرماني ، علم المجموع ان من قام بالثورة هو رجل أو رجال عالمون بسير الحركة السياسية والعسكرية في العالم . وان من قام بهذه ما قام الا لحفظ قسم من جسم البلاد العثمانية وانقاذه مما سيقع به بعد الحرب . ولا شك ان المسؤول في الحركة أي الحركة الثورية العربية أولاً : والدي، ثم الحجازيون مادةً ، الذين قاموا فعلا. أما السوريون فانهم مسؤولون عنها معنىً ، لانهم قد شوقوا الحجازيين لهذه الحركة . فنرى ولله الحمد ان الفخر وإن كان أولاً للحجازيين ، فهو فخر للجميع . لأن هذه الثورة هي ثورة

قومية ، لا يمكن ان نسندها الا إلى الامة جمعاء . نعم ان والدي قـــام بالثورة في اثناء النزاع العظيم الدنيوي ، بعدما رأى ان الاتراك انقادوا إلى التيار الألماني ، وأوردوا الامة العثمانية موارد الهلاك ، ورأى ان دوام العرب في الحرب مع الاتراك المتحدين مع الالمان سيوقع البلاد التركية في ذات الموقع . ورأى أن الامة العربية التي طالما تمنت الخروج من نير الاستعباد والنهوض إلى ما كانت عليه في سابق التاريخ ، طامحة بانظارها إلى الافلات من اشراك اعدائها . لهذا قام بالحركة ، بعد ان أتيت إلى سورية وقابلت بعض الرجال ،ـ الذين منهم كثيرون في مجلسنا هذا ،ـ سواءً من البدو او من الحضر ،عقب مجيئي إلى هنا ولا شك في انهم يذكرون ذلك .

ولما وصلت إلى دمشق ، ورأيت ما رأيت من رجال الثورة ، رجعت إلى الحجاز ، واخبرت والدي كيف انهم قاموا بواجبهم ، وعليه قام . ولكن تقدير الباري جعـــل السوريين في موقف لا يمكنهم في موآزرة الحجاز بما قام به ، لاسباب تعلمونها ، وهو ضغط الاتراك عليهم وما اتوه من الافعال التي سيسطرها التاريخ ويخلد ذكر من قتل ومن استشهد في تلك الاثناء من السوريين باحرف ذهبيـة . قام والدي ولم يفكر فيما يقع على الحجاز والحجازيين من القيام ضد الاتراك ، ولم يتيقن من النتيجة . الا ان الباري سبحانه وتعالى يسرّ هـــذه الأمور ، فجلا الاتراك عن سورية كافة .

لا شك أنه قبل ذلك اتى ببعض مذاكرات أو معاهدات ، بينه وبين الاممّ المحالفة ، امم الحلفاء . واتكالا على الباري سبحانه وتعالى ، ثم على العهود التي اخذها ، قام بالواجب ، إلى ان انتهى الحرب وبـدأ الصلح . ذهبت عن والدي إلى باريس عقب جـــلاء الاتراك . ولتنفيـذ الخطط العسكرية في البلاد المحتلة ، جعلت البلاد السورية مقسمة على ثلاث مناطق ،

وهذا لتنفيذ الخطط العسكرية ليس الا . وأسست الحكومة العربية العسكرية في داخلية سورية . وهي ليست حكومة دائمة – ولذلك ذهبت إلى المؤتمر الذي انعقد في باريس ، لاخذ كل مستحق حقه . وصلت باريس ودخلت المؤتمر وجمعية الامم ، لبث رغائب الشعب على قدر اجتهادي ، وتمكنت من قول ما أريد . وعند ذهابي رأيت امم الغرب في حالة جهل عميق عن احوال العرب . كانوا لا يعرفون عن العرب الا ما كانوا يعرفونه عنهم في حكايات الف ليلة وليلة ليس الا . كانوا يظنون العرب عبارة عن الامم السالفة العربية ، ولا يفتكرون بوجود الامم العربية الحاضرة ، ولا يعرفون شيئاً عن الافكار السياسية والنهضة التي حصلت فيها . يفتكرون العرب هم عبارة عن عرب البادية ، الذين يسكنون الصحراء . واما باقي سكان البلاد المعمورة فهم يعدونهم غير عرب . ولا شك ان جهلهم هذا جعلني أصرف وقتاً طويلاً لافهم هذه الامم الحقيقة ، واثبت أن العرب امة واحدة تقطن في البلاد التي تحدّها البحار من الشرق والجنوب والغرب وتحدها جبال طوروس من الشمال .

قلت هذا للمؤتمر واخبرتهم بمقاصد العرب ونواياهم . وبما انهم قاموا لانصاف المظلوم ، فبعد ان فهموا المقاصد والمطالب ، وما فعله العرب من المعاونة للحلفاء في هذا الحرب ، اعترفوا باستقلال العرب مبدئياً . ولكونهم ليسوا عالمين الدرجة التي جازتها الامة العربية اليوم من الرقي الأدبي والسياسي ، ولتأمين السلم في البلاد بأجمعها ، رأوا أن ينتدبوا هيئة دولية لترى الحقيقة بابصارها ، وها هي قادمة اليكم .

كانت مدافعتي عن بلاد العرب على قسمين :

القسم الأول – البلاد العربية لا يمكن تجزئتها .

القسم الثاني – بما ان البلاد العربية بين سكانها اختلافات في طبقات العلم والتعليم ليس الا ، فالظروف ليست كافية لتجعلهم امة واحدة

وحكومة واحدة . لذلك رأيت الدفاع كما يلي :

ان سورية والحجاز والعراق قطعات عربية . وكل قطعة فيها يطلب اهلها الاستقلال . وقلت ان نجداً والبلاد المساوية للحجاز من الاقطار العربية ، هي تابعة للحجاز ليس الا . وهذه برأسها والدي . اما سورية فيجب ان تكون مستقلة . وكذلك العراق يريد استقلاله ، ولا يريد معاونة أو حماية . نحن لا نرضى في سورية ان نبيع استقلالنا بما نحتاج اليه من المعاونات في ابتداء تشكلنا . بل ان الامة السورية هي امة تريد ان تستقل وتأخذ ما تحتاجه من المعاونة بثمنه ، أي بدراهم معدودات .

دافعت هذا الدفاع . ولا حاجة إلى تفصيل غير ذلك . لان مجلسي هذا هو خاص لسورية ، فانني اقول عن سورية :

دافعت عن سورية بحدودها الطبيعية ، وقلت ان السوريين يطلبون استقلال بلادهم الطبيعية ، ولا يريدون ان يشاركهم فيه شريك .

وقد توفقنا والحمد لله . العراق مستقلة ، بلا علاقة بسورية ، كما أن سورية لا علاقة لها بسائر البلاد العربية . على ان العرب امة واحدة . وكلنا يعلم ان المقاطعات العربية بالنسبة للتاريخ والجغرافية والصلات القومية هي بلاد واحدة . وان هذه المقاطعات تكون جمارکها ومصالحها الاقتصادية موحدة ، لا حاجز يحجز المناسبات الودية والاقتصادية بينها .

كانت مدافعاتي عن البلاد بهذه الصورة . وكانت الامم تنظر إلى طلباتي بنظر الارتياح والقبول . وما حصل من الجدال ما هو الا من عدم معرفة تلك الامم مقاصد العرب وطواياها ، خوفاً من وقوع ما لا تحمد عقباه ، بما بذره الاتراك . ولكون الامم الغربية تنظر إلى المجموع التركي العثماني كمجموع واحد ، وما يحصل من الاتراك يظنونه من العرب . فبعد ان وقفوا على حقيقة الأمر وعرفوا ما هي مقاصد السوريين اذعنوا لهم واعطوهم كل ما يطلبونه . وها أنا بين أيديكم ، قد قدمت اليكم من مؤتمر

السلم ، ابلغكم ذلك. وستحمل اليكم الهيئة الدولية وتخبركم بما اخبرتكم به ـ ويتطلب منكم ان تعربوا لها عن ضمائركم بأية صورة كانت ، لأن الامم لا تريد اليوم ان تحكم امة أخرى الا برضاها .

وقد جعلت جمعية الامم مانعاً للحرب ، ووكلت بحل الاختلافات والنظر فيها . وسيكون للعرب مندوب في جمعية الامم . وهذه التي تنظر إلى ما هو حاصل أو ما يحصل بين الامم من الاختلافات بعد رجوع هذه الهيئة إلى باريس . وستبدي رأي كل شعب من الشعوب التي كانت تحت يد الترك ، وتعلن مطالب العرب وغيرهم ، أما استعباداً أو حكماً ذاتياً استقلالياً ، على قدر علم وعرفان واقتدار الامم التي انسلخت عن الاتراك .

فالموقف اليوم هو بيدكم . ان التسويات الخارجية قد تمت بفضل الباري سبحانه وتعالى ، وبحسن نية من حالفنا من الدول العظام الذين لا يمكنني ان افرق بين الواحدة والأخرى في حسن النية ؛ وهم بكل ارتياح قد قبلوا ما نثرت بين ايديهم من الاقوال .

انا الآن سأبتدى في قولى عما يجب علينا عمله . ولكن قبل كل شيء يلزمني ان ارجع ثانياً إلى الماضي فأقول :

إن الثوار قاموا ولم يستشيروا الأمة ، لعدم مساعدة الوقت ، فتحملوا المسؤولية وعملوا ما عملوه حتى اليوم .

والآن ذكرت ما حصل في السابق إلى تاريخنا هذا ، وأريد ممن حضر من ممثلي الأمة ــ الذين في حالتهم الحاضرة ليسوا ممثليها بالصورة الحقيقية ، ولكنهم بموقعهم الادبي يمثلون الأمة معنوياً ــ اطلب منهم أن يصرحوا لي بأفكارهم وان يقولوا لي هل ما قمنا به في السابق هو حسن أم لا ؟ (فأجيب الأمير على سؤاله : « حسن حسن » واعقب بالتصفيق والهتاف)

وهل هو موافق لرغائب الامة ام لا ؟ (فاجابه الحضور : موافق موافق ، مع الهتاف الشديد) .

وهل اعمالنا مقرونة برضى الامة ام لا ؟ (فاجاب الجميع : نعم ، نعم وكل الرضى وفوق الرضى . . تصفيق وهتاف) .

هذه اعمالنا في السابق ، ولكن بعد اليوم يجب على رجال الثورة او رجال الحكومة الحاضرة (قولوا ما شئتم) ان يظلوا سائرين باعمالهم ، لاننا الى الان ما تمكنا من تاسيس حكومة اساسية .

ولكن بما ان الوقت قد ساعد ، واجتمعت هذه الوفود، فلا يمكنني ان ارجعهم قبل الاطلاع على افكارهم الخصوصية .

هل يريدون ان نداوم على عملنا ام لا ؟ (الجواب : نداوم نداوم نداوم ، مع الهتاف)

هل الامة معتمدة على من هو قائم بامرها ام لا ؟ (فاجابوه : معتمدة معتمدة معتمدة) .

ارجوكم الاصغاء لبعض كلمات تجول في خاطري :

هل تسمح الامة بان ادير الحركة السياسية الخارجية والداخلية بعد اليوم ام لا؟ (نعم نعم نعم) تصفيق شديد وهنا قوطع بالهتاف الشديد وقال الجمع (فليحي اميرنا فيصل) تكرارا وتكلم بعض الحضور باختصار ثم عاد الى الكلام فقال :

اشكر هذه الهيئة واشكر هؤلاء الذوات على ما هم ناظرون الي به من الارتياح والطمانينة ، ولكنني ايضا اجلب نظرهم الى مسئلة وهي :

لاشك ان الوكيل او الشخص الذي يدافع في الحقوقيات لا يمكنه المدافعة عن حقوق موكله الا اذا كان بيده وثائق تخوله ذلك . كذلك السياسيون ، لا يمكنهم الدفاع عن الأمة الا اذا كانوا حائزين على الشروط التي تمكنهم من العمل . فالهيئة الحاضرة تسأل الامة هذا السؤال ، وتريد الاجابة عليه وهو :

هل الامة تؤيد كل اعمالي في الداخل والخارج ، قولا وفعلا ؟ وهل تساعدني باعطاء جميع ما أطلب منها بدون شرط ولا قيد أم لا ؟

(فأجيب : نعم لك الامر . . .)

هذا الذي اريد . لا شك ان هذه هي النقطة الاساسية التي تكون مستندا للشخص او للذوات او الهيئة التي سيعملون لتدبير الشؤون بعد اليوم ، الى حين انعقاد المؤتمر السوري الذي سينعقد في هذه الايام .

ولكن لكني اعمل الى ذلك الوقت يلزمني الاعتماد وقد طلبته منكم ، وأعطيتموني اياه وسأعمل .

ارجو الباري سبحانه ان يوفقنا الى ما فيه الخير . واني اريد من الامة ان تنظر الي بالنظر السابق ، وانتظر من الامة ان لا تغتر وتقول : الامم اعطتنا استقلالنا . فان اعتراف تلك الامم ما هو الا اعتراف معنوي، فلا نعطى شيئاً الا ما نأخذه بايدينا . فالامر بيد الامة وعليها القيام . وان لم نقم ، واتبعنا الاهواء ، وقلنا نحن مستقلون ، وكل منا تقاعد عن واجبه الوطني ، فلا استقلال لنا .

أقول هذا لاني رأيت الامة عند قدومي قابلتني بكل ترحيب . واريد ان الامة تؤيد اقوالها بافعالها . هذا هو طلبي وهو مختصر جدا . ولعدم علمي بما سأطلبه لا يمكن ان اقول شيئاً . ولكن بعد ان احرزت ثقتكم ونلت اعتمادكم ، فعلى قدر ما اراه من الحاجة سأطلب من الامة ان توآزرني معاً .

فقام احد موفدي حوران (سعدالدين افندي الخليل) وقال ان حوران تقدم لسموه ما يطلب . وقام موفد آخر وتكلم بحماسة شديدة . ثم قام احد موفدي فلسطين وقال : ان دماء الفلسطينيين فداء والهم للامير . وقال احد موفدي العامريين (اننا قد لبينا للعرب عهدنا . نحن وجميع العرب من لم يقتل فليمت) فقال له الامير ارجوك التوقف . لان ما قيل ليس بلسان العموم . اريد ان ينتدب احد منكم للكلام فقام حضرة نوري باشا الشعلان شيخ مشايخ الرولة فقال : نحن العرب عيالهم وبيوتهم الشعرية فداك وطوع يديك ، ومن لا يفعل ذلك يخرج عن دين الاسلام .

نسيب بك الاطرش : نحن جميع عشائر سورية العربان والدروز نضحي حياتنا تجاه خدمتك وخدمة الامة العربية . والحائد عن ذلك يكون خائن الناموس والشرف والعرب .

الشيخ عبدالحسين صادق «جبل عامل» : انني باسم اهل جبل عامل ابايعك على الموت .

الامير : لم يحن زمن المبايعة . نحن اليوم في دمشق . وكلامي موجه للدمشقيين والمنوّريين واريد أن اسأل اهل دمشق ثم اهل المقاطعات .

محمد فوزي باشا العظم ومحمد ابو الخير افندي عابدين والشيخ اسعد الصاحب وغيرهم : «نحن رهن امرك نفديك ونمدك»

غبطة بطريرك الروم الكاثوليك : « كنا نأمرون سموكم فروا بما تشاؤون »

ثم سأل سموه غبطة بطريرك الروم الارثوذكس فأجاب غبطته : بيننا وبين سموكم اتفاق في هذه القاعة على شرائط محدودة، لا نبرح من ذاكرتكم الشفافة، فنحن عليه راسخون .

ثم استأنف غبطة بطريرك الروم الكاثوليك وقال : « اني اعتمد نفس الاعتماد الذي اعتمده غبطة بطريرك الروم الارثوذكس .

مطران السريان الكاثوليك : اني اعتمد سموكم بنفس الاعتماد الذي اعتمده غبطة بطريرك الروم الارثوذكس .

سيادة مطران السريان القديم : اقول بلسان السريان في سورية انها طوع أمرك تبايعك بقلوبها وتعتمد عليك .

سعيد باشا سليمان (بعلبك) : عموم اهل قضاء بعلبك تحت امرك ، مئات وألوف رهن اشارتك .

عمر بك الاتاسي (حمص) : قدمت من حمص ، وما ودعت الحمصيين الا بعد ان اعتمدوني وهم يسلمونك دماءهم وارواحهم .

ابراهيم افندي الخطيب (جنوب لبنان) : فوضناك ان تكون سلطاناً (سمو الامير باسمها ابق ذلك الان) جبل لبنان جزء متمم لسورية ، لا ينفك عنها .

عبد القادر افندي الكيلاني « حماه » : نعاهدك على انفسنا وأموالنا ، ونعطيك كل اعتماد .

الشيخ رضا الرفاعي «حلب» : اهالي ولاية حلب ، حاضرها وباديتها ، لا يقلون عن سائر البلاد وهم يعتمدون على سموكم .

شوكت افندي الحراكي « المعرة » : ستون الفاً من قضاء المعرة تعتمد سموكم .

الشيخ عبد الحميد افندي المغربي « طرابلس » : تفديك الامة باموالها وانفسها وارواحها .

رضا بك الصلح « بيروت » : ان الامة العربية تعتمد سموك .

رياض بك الصلح « صيدا » : ان آمال الامة معلقة على سموك ، وهي تفديك بأرواحها ودمائها . واني اتطوع منذ الان بصفة جندي بسيط .

شاب شركسي « عمان » : اموالنا وأولادنا فداء للدولة العربية .

منح افندي هارون « اللاذقية » : اوفدني اللاذقيون ، وقد منحوني معاطط

تخولني حق التكلم باسمهم . فانا ورفيق آخر موكلون لتفويض سموكم بكل مصالح لهم والاعتماد عليكم .

اديب افندي وهبه « السلط » : ان اهـالي السلط عبيد بين يدي سموكم ، ويفـدونكم بارواحهم ، ويبذلون دماءهم لاجلكم .

الامير اسعد الايوبي « عن مسلمي لبنان » : نفوض سموكم التفويض التـام للاستقلال التام .

مصطفى بك العماد « عن دروز لبنان » : نوكلك وكالة مطلقة فكل ما تراه حسن فهو حسن .

عبد الرزاق افندي الدندشي « حصن الاكراد » : ان اهالي حصن الاكراد الذين يبلغون نحو خمس سكان لواء طرابلس ، يوكلون سموكم ، ويبـذلون دماءهم فداء عنكم .

رئيس الحاخامين « دمشق » : ان اموالنا ونفوسنا بين يديك .

الامير : لقد حصل المطلوب .

مطران الارمن المهاجرين : تكلم باللغة التركية فشكر ما لقيه مهاجرو الارمن من عطف العرب وانسانيتهم خلال سني الحرب الاربع . وقال : ان تاريخنـا سيكتب اسم العرب بمداد من ذهب . فانا ابارك لـكم واشكركم .

واستأنف الامير الكلام فقال :

لا شك انني بعد ما أخذت هذا الاعتماد من هذه الهيئة سأداوم على أعمالي كما سبق ، لحين انعقاد المؤتمر العام الذي اخـبرتكم عن انعقاده في هذه الايام ، والذي سيسن القوانين التي توضع لادارة شؤون سورية كافة .

ولا شك ان فكري في ادارة سورية هو انني أرى مطاليب الاقلية من الشعب تكون مرجحة على آراء ورغائب الاكثرية . وهـــذا أولا بالنسبة لما يذل الاتراك من الشقاق والنفاق بين العناصر . فالبلاد ستقسم الى مناطق بموجب الحالة الجغرافية والسياسية التي اكتسبها السكان بالنسبة الى اختلاف مناطقهم . وأنني أعلم يقيناً ان القسم الجنوبي من البـــلاد السورية لا يدار كما يدار الساحل ، ولا يدار الساحل كما يدار داخـــل

سورية مثلاً ، وحوران وجبل الدروز والمنطقة الجنوبية . وقولي هذا قول شخصي ، لاني فرد ، ولكني أؤثر على المجموع بما له من الاعتماد علي . وان شاء الله أرى منهم اعتماداً دائماً ويأخذون أقوالي ويعملون بها لأن النتيجة حسنة ان شاء الله (تصفيق وسكوت برهة)

واني أطلب من الجميع كبيراً كان أو صغيراً ان يعتمدوا على الباري سبحانه ، ثم على من هو منهم ، أي شخصي الحقير . لاني سأدافع عنهم وسأنظر اليهم على اختلاف أديانهم نظرة واحدة .

لا فرق عندي بينهم ، بل أرى الصالح والمتعلم مقدمين في نظري .

اقسم على هذا بشرف آبائي وأجدادي . كما اني اطلب من الامة أن لا تنظر الى شخصياتها في المعاملات العامة . وليس لاحد منا ان يقول كنت كذا ، ناظراً لشأنه العائلي . بل لينظر كل منا إلى النفع العام في جميع الامور التي يجب ان تقدم على المصالح الخاصة . ولا شك ان الشخص بذاته محترم عند الجميع . ولكن العمل يجب ان يكون بالعلم ، فقد يكون الرجل وجيهاً في البلاد ، وهو غير قادر على ادارة وظيفة . فليعلم كل انسان انني لا اتحزب لشخص ، لانه من عائلة أو اسرة ذات شأن وقوة ؛ بل انظر الى اقتداره الشخصي ، لا لمقامه الاجتماعي في الأمة . فاستخدمه في العمل الذي يليق به لأن الحرمة الشخصية معنوية ، والعمل عائد للامة جميعها . فلا يمكن ادخال الشخصيات في العموميات .

وارجو ان تعتمد الامة على الامم التي حالفتها وناصرتها ، والتي لولاها لم نستطع الاجتماع الآن . ولكننا واثقون ان حلفاءنا لا يريدون لنا الا الفلاح ، ولا طمع لهم بغير نجاحنا . فعلينا ان نثبت لهم اننا أمة تريد ان تستقل ، ولنحافظ على كبيرنا وصغيرنا وجارنا ومستجيرنا ، ونحترم كل من يأتينا من الأمم الغربية لخدمتنا في بلادنا .

هذا وارجوكم رجاء خاصاً ، أدعوكم به الى الاتحاد وجمع الكلمة !

فهذه وظيفة الامة ، كما هي وظيفتي الخاصة ؛ إذ انا فرد منكم . ولا استقلال لكم الا اذا لزمتم السكون وعملتم بما يقوله من أنتم معتمدوه .

هذه اقوالي وربما أطلت او اخطأت . ولو خطب في هذا الموقف غيري لتكلم الساعات الطوال . ولكن عجزي يجعلني اقول : السلام عليكم .

***

٥

الخطاب الذي ألقاه في النادي العربي بحلب

— في حزيران ١٩١٩ —

ايها السادة

لقد كلفني عند وصولي امس بعض الاخوان ان اتكلم كلمتين تتعلق بمصير الشعب ومستقبله الذي ينبغي معرفته. ولكن ضيق الزمان والمكان امس حال دون الكلام فأرجأته الى هذا اليوم . وكنا نود ان يكون الكلام في غير هذا النادي الذي لم يعد الا للعلم والادب والخطابة الاجتماعية . الا انني اضطررت الى الكلام فيه ، إذ لم يتيسر أفسح منه . واني اتشرف بالمثول بين ايدي قواد الجيش البريطاني وامام كافة مندوبي الحلفاء ووجهاء هذه البلدة التي تمثل قسما كبيراً من القطر السوري .

اخواني ! لا شك ان كلماتي هذه قد سمع مراراً من فمي أمثالها . وتكثير الكلام وترديد القول قد ازعجاني فاستسمحكم العفو عن كل ما يصدر عني من الخطأ في القول او اجتناب التصريح بكل ما في ضميري .

اول ما اخاطبكم به - ايها السادة - اني اعلمكم بأنكم اليوم في موقف ربما يعود لكم بالخير وربما يعود عليكم بغيره لا سمح الله . وهذا الامر هو الذي حدا بي الى الوقوف في هذا المقام .

ولا بد انكم سمعتم خطابي في دمشق ذلك الخطاب الذي افصحت فيه عن كل ما يختلج بنفسي وجميع ما قمنا به من الاعمال الى ذلك التاريخ .

وطلبت الاعتماد من الحضور كافة . فقبلوا جميع ما كلفتهم اياه ، ومنحوني الاعتماد التام لاتولى سياسة امورهم الداخلية والخارجيـــة . وعلى ذلك الاعتماد انا مثابر في اعمالي .

ولقد كانت اعمالنا الى هذا التاريخ مقرونة بكل نجاح . وهذانتيجة آداب الامة وحسن سلوكها . واني لأرجو ان تثابر على هذا السير الذي يسمو بها الى المنزلة الرفيعة .

ان الامم واخص منها التي حاربت لنصرة الحرية والمبادىء السامية، هي التي منحتكم حق الحرية والاستقلال منحاً باتاً لا مشاحة فيه . وقد وصلت اليوم الى يافا اللجنة المرسلة من قبل الامم التي حاربت واياكم . أتت هذه اللجنة لتبحث عن رغائبكم ومطالبكم ؛ وستكون شاهداًفاما لكم واما عليكم . وإذا لم تحكم بما نبتغيه فالامة هي الجانية . ان الامم المتمدنة تريد ان ترى الامة العربية عامة والسورية خاصة في مستوى الامم الراقية ، وقد خولتكم هذا الحق على شرط ان تكونوا حائزين الصفات اللازمـة . وليس على هذه الامة ادنى اكراه على قبول اي امر كان . وقد صرحت بذلك الدول العظمى التي انتهت اليها مقاليد العالم. يجب علينا ان نعلم انه لا نجاح لنا الا اذا تمسكنا باهداب الاخاء والاخلاص والتؤدة والسكون واتحاد الكلمة وغير ذلك ، مما يثبت للعالم اننا امة يجدر بها ان تدخل المجتمع البشري بيضاء الوجه . ويجب على كل فرد منا أن يتكلم أمام هذه اللجنة ملء الحرية ، من غير ان يؤثر فيه مؤثر ، ويعرب عما في قلبه ويبين كل ما في فؤاده ، رامياً الى درك مصالح امته بدون خوف ولا حذر (هتاف . تصفيق .)

لا تحسبوا ان احداً يريدكم على قبول ما لا تريدون . . فان مستقبلكم بين ايديكم فعلى ان تبرزوا لهذه اللجنة القادمة كل تصرف مجيد .

نعم — انه يوجد من يقول اننا نحن العرب أو السوريين لا نتمكن

من ادارة شؤوننا بأنفسنا . ربما يكون هذا حقاً وربما يكون باطلاً، فيلزم أن نفهم من يقدم علينا اننا إذا تركنا وشأننا نتولى امورنا بانفسنا، سنتمكن من اثبات كفاءتنا وجدارتنا . فاذا أثبتنا ذلك فدعونا نسير في سبيل الامم المتمدنة .

وبما ان الحالة الحاضرة هي ميزان المستقبل ، وبما أن الامة محتاجة إلى توحيد الكلمة ، فوحدوا كلمتكم ، واجمعوا على طلب الغاية التي تريدونها لأنفسكم وبلادكم . ولو كنت في غير مقامي هذا لجئت بتصميم أفصح وأوضح . ولست بمكلفكم تكليفاً ما ، وليس لاحد ذلك ، فأنتم المختارون . هذه اقوالي ، وسنبدي للعالم ما نحن محتاجون اليه (اصوات : فلنعتمد الامير ، هتاف عال) .

أنتم أحرار في بلادكم وستقولون ما تريدون ، وسيعمل بما تريدون ! وهذه النتيجة المختصرة المفيدة اخبركم بها . واني سأقوم بواجبي فيما ينفع الامة وفيما يوطد دعائم استقلالها في الحاضر وفي المستقبل ، اعتماداً على ما خولتني اياه من الثقة .

نعلم ان فينا من هو في الاقلية ومن هو في الأكثرية ، بالنظر الى المذاهب . وهو الامر الذي ربما يقال او نتصور انه موضع اختلاف : وقد يمكن ان يجعل ذلك بعض من يجهل حالة العرب اليوم سبباً للقول في امر العرب ومستقبلهم . اما أنا فأقول لا أكثرية ولا أقلية لدينا ، ولا شيء يفرق بيننا . انما نحن جسم واحد (تصفيق وهتاف) ولا شك ان أعمال الحكومة الموقتة تدل على ان لا اديان ولا مذاهب ، فنحن عرب قبل موسى ومحمد وعيسى وابراهيم . نحن عرب تجمعنا الحياة ويفرقنا الموت . لا تفريق بيننا الا إذا قبرنا (هتاف) ولا بد ان الحكومة التي ستؤسس بمساعدة من اخذ بناصرنا من الأمم المتمدنة العظيمة ، ستعمل بجميع ما هو واجب لتأييد حقوق الاقلية . وسنقطع على ذلك العهود المكتوبة بالصحائف .

وأنا واثق ان هذه الصحائف التي تكتب لحفظ حقوق الاقلية ،ستأتي الاقلية فتمزقها بيدها ،لأنها سترى أن الاكثرية عاملة بما سطرته. وفوق ما سطرته .

وأؤمل ان كل سوري يكون عربياً قبل كل شيء . وأؤمل ان كل من يتكلم بالعربية يشعر بمثل هذه العواطف التي أشعر بها (تصفيق) . لا يحترمنا العالم المتمدن الا إذا احترمنا أنفسنا واحترم بعضنا بعضاً . وإذا انقسمنا الى احزاب وشيع ،فانه يستخف بنا ،وهو ينظر إلى الاديان كافة نظراً واحداً، ولا يميز بين امة وامة. واريد ان ينظر المجتمع العربي بعضه الى بعض بهذا النظر .

يجب علي ايضاً أن اكرر القول ان أول عمل ينبغي علينا القيام به بعد ذهاب اللجنة -وماهو ببعيد الأمد- ،ان تكون مجتمعاتنا علمية وأدبية لا سياسية . وأني أنشط جميع مواطني الذين يسعون في أنشاء جمعيات علمية ،وأكون سعيداً إذا رأيت اسمي مقيداً بين اسمائهم .

تريدون أن أتكلم عن السياسة أكثر من ذلك ، فحسبي ما جئت به . ولكني أتكلم الان عن العلم واني أتمنى أن يكون هذا النادي الذي أتشرف اليوم بالوقوف فيه خادماً للعلم ومصدراً للادب كافة . وأطلب من الأمة أن تنظر إلى مستقبلها بعين الارتياح .

ينبغي أن نكون اخواناً، ولا نتفرق ولا يكون بيننا أحزاب ،حتى لا يؤثر شيء في مصيرنا. ومن أصابه أدنى ظلم من أي شخص كان ، فليصبر على ما يصيبه ، وليأت إلى المرجع المسؤول فيخبره بما أصابه ،وربما يوجد مضلون يحبون أن تتنازعوا - كما وقع قبل مدة - حتى يقولوا اننا لسنا بمستحقين للحكم الذاتي ،وتسوء سمعتنا أمام العالم بمثل ذلك،فاني احذركم عواقب هذه الامور التي لن تسمع ولن ترى أن شاء الله . واني لاتوقع أن أسمع وأرى كل ما يسرني من الهدوء وجمع الكلمة ، على ما هو بغية كل عربي من الاستقلال الذي ستنالونه . اربطوا الجأش واعتصموا

بحبل واحد .

من البديهي ان الأمن من ضروريات البلاد والأمن لا يقوم الا بالرجال، وهم الدرك والجند. نعم ان الامة قد خرجت من الحرب ناضية من الجندية. ولكن الوطن يحتاج الى من يصون الأمن فيه ، فاتمنى كثيراً ان تسرع الأمة الى الانتظام في هذا السلك . أريد أن أرى الشبباء عند عودتي في المرة الثانية قد اكملت اهبتها . أن اخوانكم الدمشقيين قاموا بواجباتهم في هذا السبيل أحسن قيام . واؤمل ان اراكم غير متأخرين عن اخوانكم أولئك . بل الذي اؤمله ان تسبقوهم . واني أختم الان الكلام فأقول : السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

***

٦

البيان الذي اذاعه عند سفرته الثانية الى مؤتمر السلم

-- ايلول ١٩١٩ --

إلى ابناء الوطن العزيز !

بناء على النبأ الذي تلقيته في جوف هذا الليل بأن المسألة السورية ستوضع على بساط البحث في أقرب مدة ، فقد عقدت النية على السفر في صباح ليلتي ، لحضور هذه الجلسات الخطيرة التي تعقد بشأن الوطن . واني متوكل على الله ، ومعتمد على القوة المخولة لي من امتي الكريمة في هذا الموقف الحرج الذي سيكون فيه فصل الخطاب .

واني لواثق انكم تشدون أزري، وتمكنونني من القيام بالمهمة التي عهدتم بها إليّ بكل ما لديكم من قوة وتأييد. فاستودعكم الله، وأدعوكم إلى ما انتم بصدده من التفاني في خدمة البلاد والاجماع على الذود عنها والتشبث بأهداب الصبر والسكينة ومن الله التوفيق .

فيصل

***

٧

الخطاب الذي ألقاه في النادي العربي بدمشق بعد عودته من مؤتمر السلام
— ٢٢ كانون الثاني ١٩٢٠ —

أتيت من الغرب، لأقف على رغائب الأمة بعد انسحاب الأميركان من المعترك السياسي؛ وكنت أرد ان أفاتح أرباب التفكير في مستقبل البلاد بالنظر للحالة في الغرب. لأنني جئت لأمكث بضعة أيام ثم أرجع الى ما يجب عليّ الاهتمام به هناك.

ولا أزال ذلك الرجل الذي تتصورونه، سواء كان تصوركم حسناً ام سيئاً. لا يهمني ذلك بقدر ما يهمني العمل ومستقبل الأمة. ولا يهمني أيضاً ما يقال عني مدحاً أو هجاءً، أو غير ذلك. فالامة كالافراد أحرار فيما يقولون. ولهذا لا أنظر فيما قيل، ولا إلى ما يقال، ولا إلى الأفكار المتباينة التي تصدر عن افئدة مملوءة بالحماسة، سواء كانت من أفراد أو من جماعات. فالامة باجمعها ترغب أن تكون مستقلة؛ وأنا أسر إذا رأيت شبان الأمة يطلبون الاستقلال، ويتحمسون بمثل هذا الشعور العالي الذي يضمن لنا المستقبل، والذي ما أسست النادي الا لانتظر مثله.

وانني وان كنت لا أحيطعلماً بكل ما يجول في الأفكار المختلفة، فانني أفتخر بشيء واحد، وهو أنني احببت وطني وسعيت لوطني، ولي غاية واحدة، وهي أن أرى بلادي مستقلة. ولا تنحصر هذه البلاد في بلدة واحده فكل بلاد العرب بلادي.

انا والله لا تخيفني قوة الحكومة، ولا قوة الجمعيات؛ وإنما أخاف التاريخ والمستقبل. وأخاف أن يقال ان فلاناً عمل عملا لا يليق بآبائه وأجداده الذين كانوا يسعون وراء الاستقلال. وارجو الأمة أن تعلم

بأنني في الغرب مثـــل ما أنا هنا ، لا أبدل كلامي سواء كنت أمام السياسيين أو في أحرج المواقف . ومبدئي أن تكون بلادي مستقـــلة ، وأنا عامل بما هداني الله اليه لاستقـــلال بلادي ، وإرجاع مجدنا الغابر . والله يشهد بأنني أسعى لذلك . ولا أظن أنه يوجد في البلاد رجل واحد يرضى بالاستعباد الأجنبي . بل أعتقد أن الرفيع والوضيع ، والشيـــخ والشاب ، والعالم والجاهل ، يشعرون بشعور واحـــد ، وهو طلب الاستقلال للبلاد .

شكر أحد أخواني الخطباء لمحمود الفاعور حميته : كان محمود معـــتزلا في البادية صابراً صامتاً ، فلما اعتدي عليه قام وفعـل بدون قول ، الامر الذي أرغب أن تكون الأمة عليه .

لنا سنة ونصف ونحن نقول .. كفانا خطبـــاً كفانا قولا ، نحن في أيام العمل لا في أيام القول . أن الأقوال لا تأتي بفائدة ، ولكن الافعال تفيد كثيراً . غبت عن هذه البلاد أربعة أشهر ، ولا شك أن التـــاريخ سيحفظ ما فعلته في الغرب ، سواء كان جيداً أو رديئاً ، قليلا أو كثيراً ، ولا أنزه نفسي عن الخطأ ، فقـد كنت اقول ما يلهمني ضميري .

ولما عدت رأيت الأمة باشد مظاهر الحماسة . ولكنها حماسة لا تتعدى القول ، وحبذا لو اقترنت بالعمل . أنا أدعو الأمة الى ذلك . اذ لا حياة لها الا اذا فعلت كما اقول . نحن بحاجة الى التعاون ، الى التعاضـــد ، الى التكاتف ، الى التعارف ، الى العمل ، الى الود .

انني روح الحركة . والأمة باعتمادها على الحكومـة تعتمد علي ، الى أن تسنح لنا الفرص ويتسع لنا المجال ، فنؤلف المجالس التي تعتمد عليها الأمة ، ولذلك فأنا لا اسمح في ساعتنا هذه لشخص أو جماعة أن يقول ان الحكومة كذا وكذا ، أو يطلب ابدال حاكم بحاكم ، لانني أنا المسؤول حتى انعقاد مجلس الأمة . وعندئذ اتنصل من المسؤولية واضعها على الأمة .

ان الحكومة اليوم هي حكومة عسكرية ، حكومة موقتة غير منتخبة من طرف الشعب، ولبعض اسباب لا أقدر أن أشرحها، أوخر التشكيلات الى أن أقدم للامة هدية الاستقلال . ان رجالي عظيم و كبير ، وافتخر اذا رأيت شبان الأمة يعاضدونني في طلب الاستقلال التام وفي طلب الحرية .

نحن في موقف حرج ، يجب أن لا نحتقر فيه الأمم . لأننا باحتقارنا لاحداها ، نكون احتقرنا أنفسنا أمام دول كبار وأمم عظام - يجب علينا أن نحترم كل أمة وكل حكومة ، متى احترمت بلادنا واستقلالنا ومنافعنا ، لا نحب أن نعادي ولا أن نتجاوز على حقوق غيرنا ، كما اننا لا نريد ان يتجاوز أحد على حقوقنا .

أطلب من الأمة والشبان ان يتكاتفوا ويؤيدوا حكومتي التي ستقودهم الى الخير ، وان يفعلوا كالقاعور في سكوته ، وأن لا يكثروا من الأقوال ، ولا يعادوا أحداً لا بألسنتهم ولا بصحفهم ، وان يعتمدوا على الحكومة .

هذه هي وصيتي اليكم . والحكومة تنتظر منكم أن تؤازروها . وأنا سأعمل وأؤلف حكومة اعتمد عليها . فاذا اعتمدت عليها ، يجب على الأمة ان تعتمد عليها أيضاً . وأرغب ان الاخوان جميعهم يعاضدون حكومتي التي أرجو أن اسمع من أخبارها في الغرب ما يسرني ، لأتمكن من المطالبة بالاستقلال حتى آخر نقطة من دمي .

***

٨

الخطاب الذي إفتتح به اجتماع المؤتمر السوري العام قبيل اعلان الاستقلال

— القي في ٦ آذار ١٩٢٠ —

ايها السادة :

في الوقت الذي قرب فيه حل المسألة التركية حلاً نهائياً في مؤتمر

الصلح ، رأيت أن أدعوكم مرة أخرى لتقرير مصير البلاد حسب رغائب الأهالي الذين رأوا فيكم الكفاءة للنيابة عنهم في مثل هذا الوقت العصيب. فقد وعد مؤتمر الصلح أن ينظر في رغبة الشعوب ، بل حتم على نفسه أن يقرر مستقبل كل أمة حسب ارادتها ورغائبها ، تحقيقاً للمبادىء السامية التي خاض لأجلها الحلفاء غمار الحرب الكبرى .

فالرئيس ويلسن ذكر في خطابه في « مورن فرنون » يوم ٢٤ يوليو ١٩١٨ المادة الآتية : « كل مسألة — أرضية كانت أم سياسية أم اقتصادية أم دولية - يجب أن تحسم على الأساسات المستندة إلى حرية قبول الشعب ذي العلاقة رأساً بتلك المسألة ، لا على القواعد النفعية المادية ، أو المصالح التي يتطلبها شعب أو أمة أخرى لأجل تأمين نفوذها الخارجي أو سياستها » .

وقد ذكر جميع رؤساء الحكومات المتحالفة أقوالاً لا تقل في معاني استقلال الشعوب عن أقوال الرئيس ويلسن في هذا الصدد . وقد نشرت حليفتانا انكلترا وفرنسا منشوراً في ٨ نوفمبر سنة ١٩١٨ أكدتا فيه استقلال بلاد العرب المنشود .

أيها السادة لما كانت هذه الحرب حرب حرية واستقلال ، حرباً جاهدت فيها الأمم ذباً عن كيانها السياسي ، دخل فيها صاحب الجلالة والدي المعظم في صفوف الحلفاء ، بعد ان استوثق من العرب في الجزيرة وفي سورية والعراق . فقاتلوا قتالاً شهد لهم فيه أعظم رجال أوروبا السياسيين والعسكريين ، وأثنوا على شجاعتهم وبسالتهم غاية الثناء . ولا بد أن يحفظ التاريخ اعمالهم الجليلة في أبان الحرب التي استمات فيها الحجازي والسوري والعراقي ، واني لواثق بان الأمة العربية ستنال من المغنم ما ناله غيرها من حلفائنا الذين نالوا الظفر على الاعداء .

ان هذا الظفر لم يكن عسكرياً فقط بل هو سياسي قبل كل شيء .

لأنه انتصار الحق على القوة ، والحرية على الاستبداد . فقــد انتشرت اليوم فكرة الاستقلال بين الشعوب ، وانتقشت على افئدتها ، فلن تزول بعد الآن .

استحق العرب حريتهم واستقلالهم بفضل الدم الطــاهر الذي سفكوه ، وبفضل ما قاسوه من انواع العذاب والقهر . فالأمة العربيــة لا تقبل بعد اليوم ان تستعبد . كما اني اعتقد أنه ليس هنالك أمة تريــد استعبادنا . فرحلاتي الرسميــة العديدة إلى أوروبا والاحاديث والكتابات التي جرت بيني وبين ساستها ، لم تبق في نفسي مجالاً للشبهة والتردد في نيات حكوماتها الحسنة .

ايها السادة ! اننا لا نطلب من أوروبا أن تمنحنا ما ليس لنا بــه حق . بل نطلب منها أن تصدق على حقنا الصريح الذي اعترفت لنا به ، كأمة حية تريد حياة حرة واستقلالاً تاماً ، وتود أن تعيش مــع سائر الأمم المحترمة على غاية من الولاء والمحبة الخالصة . فسياستنا في المستقبل ستكون سياسة صلح وسلم مبنية على الثقــة المتقابلة والمنافــع المتبادلة ؛ وبكلمة واحدة : سياسة تتفق مع مصالح الأمة ومنفعــة السلم العام . فالعرب لا يستنكفون عن تبادل المنافع بينهم وبين الأمم المتمدنة ، ولا يرفضون صداقة من يريد صداقتهم ،على شريطة ان لا يمس ذلك بكرامتهم، ولا يخل باستقلالهم السياسي التام .

ايها السادة ! ان وظيفتكم اليوم خطيرة ، ومهمتكم كبيرة . فأوروبا تنظر الينا عن كثب . وستحكم لنا أو علينا بالنسبة للخطة السياسية التي سنسير عليها ، والأعمال التي سنقوم بها في المستقبل . فدولتنا الجديدة التي قام أساسها على وطنية ابنائها الكرام ، هي في حاجــة اليوم الى تقرير شكلها اولاً ، ووضع دستور لهـا يعين لكل من آمرنا ومأمورنا حقوقــه ووظائفه في حياتنا المستقبلة ،التي أرجو أن يكون ملؤها الجــد والعمل

والاقـــدام .

وقبل أن اختم كلامي في هذه الجلسة الخالدة ، أريـد أن اذكركم باخوانكم المراقبين الذين جاهدوا معكم وأبلوا بـــلاءً حسناً في سبيل الوطن ، وبالواجب الذي يتحتم علينـا في أمر التضامن والتعاضد لنعيش حياة سعيدة قوية . واقرئـكم السلام العربي الخالص ، متمنياً لكم التوفيق والنجاح في مساعيكم الوطنية ، والسلام عليكم .

***

٩

الخطاب الذي ألقاه في الوليمة الكبرى التي اقيمت بدمشق
— في ٢٧ أيار ١٩٢٠ —

أريد بهذه المناسبة أن أقول بعض كلمات ، أعلم انها تهم الأمة كثيراً . نعم ، ان هذه الكلمات منتظرة من الحكومة ، لا مني ، لاني غير مسؤول ؛ ولكني استسمح رئيس الوزارة بذلك وأقول :

أن الامة اليوم في شوق عظيم الى معرفة حالها ومصيرها . فقد بلغنا القرار الذي وضع في مؤتمر سان ريمو بشأن مستقبل بلادنا بصورة مجملة . فيئس البعض من جراء ذلـك ، وظن انه قضى على مستقبلنا ، وان كل سعي نبذله لا يأتي بفائدة . وقال القسم الأعظم من سكان البلاد : لقـد قضي علينا ، ونحن لا نريد أن نستعبد ، فلنمت شرفاء .

هاتان هما الفكرتان السائدتان اليوم . وكلتاهما غير مطابقتين للحقيقة ، لانه لم يقض علينا بالفنـاء لنيأس ؛ ولا قضي علينا بالاستعمار لكي نقول يجب أن نموت شرفاء .

بماذا قضى علينا ؟ من المعلوم انه اتخذ قرار يعترف باستقلال سوريا على ما يقال ، ويجعلها تحت انتداب . ولكن ما هو هذا الانتداب ؟ وما هي كيفيته ؟ وهل هو يقضي علينا أم لا ؟ فهذا ما يزال مجهولا .

لقد اتخذت الأمة قراراً من قبل أعلنت فيه استقلالها ، وقالت يجب على الأمم أن تعترف به . فكما اننا اتخذنا قراراً يوافق مصلحتنا ، فقد اتخذوا هم أيضاً قراراً لأنفسهم يلائم مصالحهم . وكل من الفريقين يدعي الحق لنفسه . ولكن ما بينهما من الود ، لا يجعل أحدهما أن يعتدي على حقوق الآخر ، وان كان كل منهما ينظر الى مصلحته قبل مصلحة سواه .

الأمة السورية أعلنت استقلالها وفقاً لمصالحها ، أما الدول فمع اعترافها بهذا الاستقلال ، قد اشترطت له شروطاً تلائم مصالحها أيضاً . وعندما أعلنا استقلالنا قلنا باحترام مصالح الجميع ، لنكون في تآلف مع الشعوب التي حاربنا معها . ثم ان الدول وضعت شرطها ، وقالوا : تعالوا لنؤلف بين مصالحنا ومصالحكم .

فيظهر من هذا ان لا ضيم علينا حتى الآن ، وان ابواب المذاكرات ما زالت مفتوحة لكلا الفريقين . ويجب أن نعلم انه ينظر الينا اليوم كأمة مستقلة .

ان كلمة الانتداب لا حد لها ولا معنى صريح . وقد رفضتها الأمة رفضاً باتا ، ولا يقبلها أحد يريد الحياة . فهي كلمة مطاطة ، تفسر أحياناً باشد انواع الاستعمار ، وتارة بأخف ضروب المعاونة الودية التي لا تمس الاستقلال . ومع ذلك فقبولها عار على كل امة تريد الحياة .

أرجو من الأمة أن تعلم ، ان رئيسها أو حاكمها أو ملكها الذي انتخبته هو على هذا المبدأ : لا يرضى أن يقال ان المملكة التي هو رئيسها تحت قيود مملكة أخرى . فالأمة التي عاشت قروناً عديدة ومدنت العالم لا يمكن أن تتقيد بهذه القيود .

وأريد أن لا يكون رفض الأمة للانتداب مقتصراً على القول فقط .

تذكرون جميعكم انني كنت دائماً أقول ، ولا سيما بعد رجوعي من أوروبا ، ان الاستقلال يؤخذ ولا يعطى : انتم تطلبون مني الاستقلال

وأنا أطلب منكم الوسائط .

تذكرون أننا لما كنا تحت سلطة الاحتلال وكانت الحكومة بدون قوة أجرائية ، والأمة محتاجة الى القوة أي الى الجند ، اردت أن أظهر للامة ضرورة لحفظ النظام أولا ، وللمدافعة عند الحاجة ثانياً ، فوضعت قانون التجنيد . ورأينا الفرق بين الجند قبلا عندما كان متطوعاً ، وبقي أكثر من سنة دون أن نتمكن من تنظيم قطعة للعرض فضلاً عن الدفاع ؛ على انه لم يمر شهران على وضع القانون حتى رأينا ان لنا جيشاً ولو قليلاً ، ونظاماً ولو في حالة الطفولة . ولكن الحكومة ترى ان هذا الجيش لا يكفي لحاجة البلاد داخلاً وخارجاً ، ولا سيما وان ذلك القانون كان قد استثنى قسما عظيما من الخدمة ..

ان الامم تنظر الينا من وجهتين : الأولى نظرة صديق يريد منا أن نظهر بمظهر منظم عظيم ، ويخشى وقوع حادث يعكر علينا ، ويفسح مجالا لاظهارنا بمظهر الهمجية . والثانية نظرة فريق ربما يطمع فينا . فالحكومة مجبورة على ايجاد القوة التي تفرّح صديقها وتدافع عن كيانها وتحافظ على نظامها ، لا سيما وان المناطق السورية المحتلة هي في حالة فوضى ، أخشى أن تسري الينا وتسيء الى سمعتنا في الخارج .

فيجب أن تسهر الحكومة على حفظ النظام في الداخل ، وعلى ايجاد قوة تجعلنا محترمين من أصدقائنا وأعدائنا ، ولا أعرف ان لنا عدواً .

ان الامة تريد الاستقلال ، وترى ان كل وزارة أو حكومة لا تعلن انها دفاعية ، لا تصلح لها . فالامة التي تطلب هذا يجب أن تقدم الوسائل اللازمة له من المال والرجال .

يجب ان لا يتسرب اليأس الى نفس أحد منا . وعلى المفكرين والعقلاء وأرباب الصحف أن يحولوا دون ذلك . فنحن سنعيش ، ولن يمس استقلالنا بسوء .

ولا شك بان هذه الامة التي بذلت عشرات الالوف من الضحايا في غاليسيا والقوقاس والعجم والروملي خدمة لمصالح غيرها ، لا تتأخر عن بذل أضعاف ذلك دفاعاً عن كيانها وحريتها ، ولو كانت خارجة عن حرب طويلة منهكة .

على انه لا يمكن ايجاد الجند بدون مال . ولذلك أصدرت الحكومة قرضاً مضموناً يمكنها من ايجاد قوة تضمن حياتها المقبلة . فأرجو من الأمة أن تقبل عليه وتثبت للعالم المتمدن انها لا تحتاج من الخارج حتى ولا للمال ، فلديها كل شيء عند اللزوم .

لقد اعتادت الحكومات أن تصدر قروضاً عند وقوع الأزمات . وعندئذ يكون اقبال الامم على القروض مقياساً لحياتها . فأريد أن يصادف هذا القرض اقبالاً عظيماً ، ولا سيما وانه مضمون برهائن تعود بفائدة عظيمة على حاملي أسناده . فاستنهض الهمم إلى الاقبال على القرض والجندية . ولا شك في انه لا يتأخر عن ذلك الا من كان عدواً للوطن .

ان جميع الحاضرين هنا هم أعين هذه الامة التي ترى صالحها ونجاحها . فعليهم أن يسعوا لارشادها الى هاتين الغايتين الشريفتين ، المال والجندية . فيكونون بذلك خير ساعد لحكومتهم وامتهم .

هذا ما أرجوه من الامة . واوصيها بالانصراف الى الجد والرزانة في جميع حركاتها وسكناتها . أما الذين يقولون بالاستماتة في سبيل الحياة الحرة والموت الشريف ، فاني اقدس فكرتهم واعد نفسي فرداً من أفرادهم . واذا دانت التهلكة أكون أول من يموت . ولكني أطمنهم انه لم يحكم علينا بالاعدام . فهذا الحكم لم يصدر ولن يصدر . وعلينا أن نستعد ونتروى ، وان لا تكون حركاتنا تابعة للخيالات ، بل للماديات والمحسوسات .

ان مسألة سورية من أعظم مشاكل العالم التي يصعب حلها . فلا يحكم فيها حكماً نهائياً بمجرد قول جريدة أو خطبة شخص مسؤول أو غير

مسؤول. فالحكومه التي رئيسها أمامي ، اسأله أنا والامة عن نتيجة أعماله. وهي تنظر اليوم الى نتائج الامور . فاريد من الامة أن تثبت إلى النهاية وان تنتظر النتيجة برباطة جأش . وتمد حكومتها بالجنود والمال . فلنبذل جهدنا . والتوفيق منه تعالى. وأرجو أن نكون في العـــام القادم حول حول هذه المائدة وقد نسينا هذه الايام العصيبة .

الحكومة السورية



ان الحكومة العربية التي تأسست في سوريا عقب دخول جيوش الثورة، اجتازت ثلاثة ادوار اساسية :

(أ)—الدور الاول : كان دور الحكومة العسكرية البحتة ، وبدأ في ٥ تشرين الاول ١٩١٨ بعد دخول جيوش الثورة ، وانتهى في ٤ آب ١٩١٩ بتاليف مجلس المديرين . كان زمام الحكم والسياسة في هذا الدور مودوعا الى ايدي الحاكم العسكري العام الذي كان يعمل تحت إشراف الامير ، وقيادة القائد العام . اما المدراء العامون فكانوا — في هـذا الدور — يتولون امر تصريف امور الدوائر ، دون ان يشتركوا في مسؤولية الحكم العام ، ودون ان يتدخلوا في السياسة العامة .

(ب) الدور الثاني : كان دور مجلس المديرين .وبدأ في ٤ آب ١٩١٩—بتاليف مجلس المديرين — وانتهى في ٨ اذار سنة ١٩٢٠ باعلان الاستقلال . وكان المدراء العامون في هذا الدور يقومون مقام الوزراء ويشتركون في مسؤولية الحكم ، ويقررون سياسة البلاد . وأما الحاكم العسكرى العام ، فأصبح في هذا الدور اولا « نائب رئيس » لمجلس المديرين ، وذلك حتى ٢٦ كانون الثاني ١٩٢٠ ، ثم مديراً عاماً للامور الحربية وحدها ، وذلك بعد التاريخ المذكور .

(ج) — الدور الثالث : كان دور الاستقلال الرسمي ، وحكم مجلس الوزراء وبدأ في ٨ آذار ١٩٢٠ باعلان الاستقلال ، وانتهى في ٢٥ تموز ١٩٢٠ بالاحتلال الفرنسي . وكانت مسؤولية الحكم في هذا الدور مودوعة الى « حكومة دستورية » مسؤولة امام المؤتمر السوري العام . وكانت هذه الحكومة تتألف من سبعة وزراء

يجتمعون تحت رئاسة « رئيس وزراء » يعينه الملك ، وفقاً للمبادىء الدستورية المرعية في البلاد الغربية .

***

كانت الحكومة تسمى في الدور الاول باسم « الحكومة العسكرية العربية في سورية » ثم باسم « الحكومة العسكرية العامة في سورية » ، ولكنها صارت تسمى بعد ذلك باسم « الحكومة العربية السورية » و « الحكومة العربية » و « المملكة السورية » .

(تلاحظ هذه الاسماء والعبارات ، على الاوراق الرسمية الصادرة من رئاسة الحكومة ، وعلى الطوابع البريدية التي صدرت في أدوار مختلفة ، وعلى الدينار السوري الذي سك في أواخر أيام العهد الاستقلالي) .

***

ان ساحة عمل الدولة العربية في سورية ، كانت تنحصر في بادىء الامر ، في حدود الولايتين المعروفتين في العهد العثماني باسم ولاية حلب وولاية سورية . وقد دخلت في حدود الدولة مؤخرا - بعد الثورة التي قامت تحت قيادة رمضان الشلاش - متصرفية دير الزور - التي كانت تعتبر في العهد العثماني متصرفية مستقلة ترتبط بوزارة الداخلية ارتباطاً مباشرا

ان معظم رؤساء الدوائر في الولايتين المذكورتين لم يكونوا في العهد العثماني من أولاد العرب ، فغادروا البلاد مع الجيش . فكان على رجال الثورة ، ان يعينوا على هؤلاء أصحاب الكفاءة من اولاد العرب

وكانت الادارات المختلفة تتلقى أوامرها - في العهد العثماني - من الوزارات المختصة القائمة في الاستانة - . فكان من الضروري احداث مديريات عامة ، تقوم مقام الوزارات المذكورة في تنظيم امور الدوائر المختلفة

وكانت لوائح التمييز ترفع - مثلا - الى المحكمة المؤسسة في فروق ، فكان من الواجب احداث محكمة تمييز بدمشق ، تقوم مقام المحكمة المذكورة ، وتتم درجات المحاكم وتنهي المعاملات القضائية .

وكانت الدوائر الرسمية ترجع في كثير من الامور الى مجلس « شورى الدولة »

الموجود في الاستانة . فروءي من الضروري احداث مجلس مماثل لذلك بدمشق يقوم مقامه ويودي واجباته

ان جميع هذه التعيينات والتشكيلات تمت في مـدة وجيزة ، فاصبحت دمشق - بذلك ـ « عاصمة » للدولة الجديدة ، بكل معنى الكلمة .

****

هذا وكانت اللغة الرسمية في البلاد السورية - في العهد العثماني - اللغة التركية . فكانت تكتب جميع الدوائر والدواوين جميع سجلاتها ، وقراراتها ومراسلاتها باللغة التركية وحدها . فكان على الحكومة السورية أن تغير هذه الحالة ، وتحول اللغة الرسمية من التركية الى العربية في جميع الدوائر والمدارس والدواوين . وقـد تم ذلك أيضاً بسرعة فائقة : وقد استحدثت الحكومة دروساً خاصة بالموظفـين ، تستهدف تعليمهم الانشـاء العربي . وأخذ عدد غير قليـل من الادباء والموظفين يراجعون الكتب العربية القديمـة من جهة ، ونشرات الحكومة المصرية من جهـة اخرى ، بغية ايجاد أحسن المصطلحات ، وتقرير أفصح الاساليب التي تليق بحكومة عربية حديثة . وتألفت لهـذا الغرض لجـان عديدة ، سعت وراء تنسيق هـذه الجهود وتسريع ثمراتها .

وأصبحت بذلك الدولة السورية الجديدة تستحق اسم « الدولة العربية» بصورة فعلية .

****

ومما يجدر بالذكر ، ان الحكومة السورية قطعت في هذا المضمار شوطاً كبيراً جداً ، أوصلها في مدة وجيزة ، الى حد ابعد مما وصلت اليه الحكومة المصرية في عدة عقود من السنين . لأنها عربت الاصطلاحات العسكرية ايضاً ، في الوقت الذي كانت اسماء الرتب العسكرية والايعازات العسكرية لا تزال تركية في مصر ، وجعلت لغـة التعليم عربية في المعاهد العالية ، في الوقت الذي كانت لا تزال تجري التدريسـات في المعاهد العالية المصرية بلغات اجنبية .

فلا نغالي اذا قلنا ان الدولة السورية التي تألفت عقب الحرب العالميـة الاولى ، كانت « دولة عربية » بكل معنى الـكلمة .

***

، كان الحاكم العسكري العام ـ في الدور الاول من الادوار الثلاثة التي ذكرناها آنفاً ـ الفريق السيد علي رضا الركابي . وقد بقي المومأ اليه في المنصب المذكور في القسم الاول من الدور الثاني أيضاً . ثم عين لهذه الحاكمية العامة الزعيم مصطفى نعمة ـ عن طريق الوكالة ـ ، وظل المومأ اليه يشغل هذه الوظيفة حتى الغائها نهائياً .

واما « رئاسة مجلس المديرين » التي احدثت بعد الغاء « الحاكمية العسكرية العامة » فقد اودعت الى عهدة الامير زيد ، وظلت في عهدته من ٢٦ كانون الثاني حتى ٨ آذار .

وأما المدراء العامون الذين تولوا الادارات العامة قبل اعلان الاستقلال فكانوا :

مدير العدلية العام : اسكندر عمون - مدير الداخلية العام : رشيد طليع - مدير المعارف العام : ساطع الحصري - مدير المالية العام : اولا سعيد شقير ، ثم أحمد حلمي - مدير الحربية العام (وكان يسمى في بادىء الامر باسم رئيس الشورى العسكري) : اولا ياسين الهاشمي ، ثم يوسف العظمة ، وفي الاخير رضا الركابي - مدير الامن العام : حداد .

***

وقد تألفت في دور الاستقلال وزارتين : الاولى تحت رئاسة رضا الركابي ، والثانية تحت رئاسة هاشم الاتاسي .

وظلت الوزارة الاولى في الحكم من ٩ آذار حتى ٣ ايار ، وتولت الوزارة الثانية الحكم من التاريخ الاخير حتى يوم ميسلون .

وأما اسماء الوزراء الذين تولوا الحكم في هاتين الوزارتين ، فمسطورة في الوثائق المدرجة فيما يلي :

١

تأليف مجلس المديرين

الى حضرة مدير ...... العام المحترم

آملا بتأسيس ادارة منتظمة في البلاد ، يتيسر معها حسن ادارة الامور والمعاملات بانتظام وضبط ، فقد أمر سمو الأمير المعظم بفتح مجلس المديرين رسمياً ، تحت رئاسة سموه أو رئاستنا عند تخلفه ، في الساعة التاسعة ونصف قبل الظهر من كل يوم أربعاء للمذاكرة في المواد التي

نبعث بصورتها الى حضرتكم طي كتابنا . فنرجو من جنابكم الدوام على الحضور في الوقت المذكور في مقامنا ودمتم محترمين .

في ٤ آب ١٩١٩ حاكم سورية العسكري العام

علي رضا الركابي

قانون تأليف مجلس المديرين

مادة ١ – تدار البلاد من قبل حاكم عام ومديرين . يختص كل واحد من هؤلاء المديرين بقسم من امور الحكومة . ويتألف منهم ومن الحاكم العام مجلس ، تحت رئاستنا أو رئاسة الحاكم العام بالوكالة عنا ، يسمى « مجلس المديرين » ويكون مرجعاً للامور المهمة والعامة .

مادة ٢ – المديرون المار ذكرهم في المادة الاولى هم الآن كل من مدير الداخلية ، ورئيس ديوان الشورى الحربي لبينما يعين ناظر حربية ، ومدير المالية ومدير المعارف ورئيس مجلس الشورى ومدير الأمن عند الاقتضاء .

مادة ٣ – كل من المديرين ينفذ توفيقاً للاصول من الأمور المختصة بدائرته ، ما كان داخلاً تحت مأذونيته حسب القوانين والنظامات المرعية . واما ما لم يكن منها تحت مأذونيته فينهي بـه الى الحاكم العام . والمشار يحوله لمجلس المديرين . وبعد المذاكرة في المجلس المذكور يعرض للمصادقة .

مادة ٤ – ان هيئة المديرين هي مسؤولة بالاشتراك عن سياسة الحكومة الداخلية وكل مدير مسؤول بمفرده عن المعاملات المختصة بدائرة عمله .

مادة ٥ – المواد التي يجب ان تجري المذاكرة بها في مجلس المديرين هي :

١ – المسائل المتعلقة بالسياسة الداخلية .

٢ – المصالح التي تستوجب مسؤولية هيئة المديرين بالاشتراك .

٣ – الخصومات المحتاجة حسب القوانين المرعية الى قرار مجلس المديرين .

٤ – المصالح التي يؤمر بها من قبلنا .

٥ – عقد القروض .

٦ – اجراء الحركات الحربية العسكرية .

٧ – اعلان الادارة العرفية .

٨ – اجراء صرفيات خارجة عن الميزانية عند الضرورة المبرمـــه المستعجلة .

٩ – اعطاء امتيازات وعقد مقاولات .

١٠ – سن نظامات لأجل الدوائر واتخـاذ مقررات يكون حكمها حكم القانون لبينما يجتمع المجلس التشريعي .

١١ – في الامور المهمة السياسية والادارية .

١٢ – بالمصالح التي تنسب الهيئة مذاكرتها لأهميتها .

مادة ٦ – ان قرارات مجلس المديرين جميعها تعرض علينا لأجـــل التصديق . ولنا الخيار بالتصديق عليها أو عدمه .

مادة ٧ – يمكن للمديرين أن يحرروا لائحة بالمواد العائدة لاختصاصهم والتي تفتقر حسب القوانين والنظامات الى المصادقـة بدون احتياج الى قرار مجلس المديرين لعرضها علينا بعد موافقة الحاكم العسكري وامضائه عليها . وبعد التصديق من قبلنا يعمل بها وتوضع في موضع الاجراء .

مادة ٨ – ان للحاكم العسكري العام والمديرين الحق بانتخاب المأمورين لدوائرهم . فالمديرون ينهون بهم الى الحاكم العام والمشار اليه يرسل أسماء من يجب المصادقة على مأموريته من قبلنا بضبطة للمصادقة عليهم . امـــا المأمورون الذين يجب المصادقة عليهم والمنتخبون رأساً من قبل الحاكم لدائرته ترسل أسماؤهم من قبله . وبعد المصادقة عليهم يباشروا بوظائفهم .

مادة ٩ – تصديق العفو وعدمه عن الجرائم والعقوبات هو عائد لنـا متى تنسب من الحاكم العسكري العام .

مادة ١٠ – ان المواد المحررة أعلاه معمول بهـا من تاريخ المباشرة

وربما تضم عليها مواد أو تحذف منها مواد حسبما تقتضيه الظروف .

فيصل

***

٢

تأليف الوزارة الاولى

وزيري السيد رضا الركابي .

نظراً لما عرفناه عن اخلاصكم واهليتكم فقد عهدنا اليكم بمنصب رئاسة الوزارة لتؤلفوا هيئتها توصلاً للغاية المقدسة التي ينتظرها كل وطني بفارغ الصبر من اسعاد الوطن ورقيه سياسياً وعمرانياً والله نسأل ان يتولانا بتوفيقه لخير الامة والبلاد والسلام عليكم .

في ١٨ / ١٩ جمادى الثانية سنة ١٣٣٨ وفي ٨ / ٩ آذار سنة ١٩٢٠

« فيصل »

وزيري السيد رضا الركابي .

نصادق على ما ارتأيتموه في تذكرتكم رقم ١ بتاريخ ١٩ جمادى الثانية سنة ١٣٣٨ و٩ آذار سنة ١٩٢٠ من تأليف الوزارة على الصورة التالية :

رئيس مجلس الشورى : السيد علاء الدين الدروبي

وزير الداخلية : السيد رضا الصلح

وكيل وزير الخارجية : السيد سعيد الحسيني ، على ان يديرها السيد عوني عبد الهادي ريثما يأتي

وكيل وزير الحربية : اللواء السيد عبد الحميد على ان يديرها رئيس اركان الحرب السيد يوسف العظمه

وكيل وزير المالية : السيد فارس الخوري

وكيل وزير الحقانية : السيد جلال الدين

وزير المعارف : السيد ساطع الحصري

وكيل وزارة التجارة والزراعة والنافعة : السيد يوسف الحكيم .

فنؤمل ان تصرفوا قصارى الجهد في المحافظة على الحقوق وتوطيد الأمن والراحة في البلاد، وتوثيق عرى العلائق الودية بين حكومتنا والحكومات المتحابة واخصها حكومات الحلفاء ، توصلاً لتحقيق اماني الشعب السوري وآماله في وحدته ، وأن تبذلوا غاية الوسع في بث روح الوئام بين جميع طبقات الأمة السورية على اختلاف مذاهبها ونزعاتها . والله نسأل ان يقرن اعمالكم بتوفيقه ويتولاكم بعنايته آمين .

عن البلاط الملوكي ١٩ جمادى الثانية سنة ١٣٣٨ و ٩ آذار سنة ١٩٢٠

فيصل

***

٣

بيان الوزارة في المؤتمر السوري

— القي في ٢٧ آذار ١٩٢٠ —

ايها السادة المحترمون !

هيئة الوزارة سعيدة جداً بكونها اول وزارة وطنية دستورية في تاريخ سورية ، ظهرت امام أول مجلس ممثل للأمة ، تقرأ بيانها وتبسط خطتها . فهي إذن تفتخر بتحية هذا المجلس الوطني الجليل الذي سيكون له الذكر الخالد في الأمة جيلاً بعد جيل ، لأنه كان المعرب الصادق عن رغائبها ، والمؤيد الحازم لحقوقها ، والمؤسس لحكومتها الجديدة في تاريخها الجديد .

تعلمون أيها السادة ، أنه عندما نشبت الحرب العامة واقتحمتها دول الأرض الواحدة تلو الأخرى ، قامت الأمة العربية بزعامة رئيسها وأميرها جلالة الملك حسين المعظم ، وانضمت إلى جانب الحلفاء ، تقاتل معهم جنباً إلى جنب ، وترخص الضحايا الغالية في الدفاع عن القضية المشتركة ، أملاً بنيل استقلالها والتخلص من الاستعباد الذي اناخ عليها مدة طويلة ضاعت فيها مدنيتها القديمة ، وتقوضت دعائم عزها الأثيل . وكان قيامها وانضمامها

للحلفاء في أيامهم الحرجة ، عندما كانت كفة الحرب غير راجحة ، ضربة شديدة على الآمال الواسعة التي توقعتها المانيا ومتفقوها من التحاق الدولة العثمانية بهم . وذلك لما للأمة العربيـــة من المقام التاريخي والاجتماعي . وجنى الحلفاء من جراءذلك فوائد عظيمة ، اشتد بها ازرهم وفت في سواعد خصومهم ، وانتهت الحرب باندحار الألمان ومتفقيهم ، وانتصار الحق على القوة . وتحررت الأمة العربية بفضل ما قام به جلالة الملك حسين المعظم وانجاله البواسل من الأعمال العظيمة التي قلدوا بها اعناق أمتهم اطواقـاً من الشكر والفخر. فهو إذاً المؤسس الأول لتاريخ العرب الجديد ، الذي افتتحت به هذه الأمة عصرها الذهبي الثاني . فنحن نرفع لسدتـه الملكية فروض التبجيل والشكران ، ونسجل لجلالته في تاريخنا فصول الاجلال والامتنان .

كما ان نجله النابغ صاحب الجلالة فيصل الأول ، ملك سورية المعظم ، الذي أقام الدعوى السورية ، وأخذ على نفسه الدفاع عنها الى الدرجـة الأخيرة ، وواصل الجهاد في تحرير هـــذا القطر ، هو المؤسس الأول للمملكة السورية ، وصاحب الفضل الأكبر في استخلاصها وانشائها على قواعد الحرية والتجدد . فاجتمعت عليه قلوب ابنائهـا ، وانعقدت آمالهم ، واتفقت كلمتهم عن أنه مليك هذا القطر الذي لا يدافع ، وسيده الذي لا ينازع . فنرفع لسدته الملكية عهود الطاعـــة ، ونهنىء عرش سورية بالوطني الباسل ، والملك العادل .

ولا ننسى أن نذكر بلسان الشكر والتبجيل دول الحلفاء المعظمة ، التي اثبتت اقدامها الراسخة في مآزق الروع ، فأيـــدت مبادىء الحق ودكت صروح الباطل ، ونادت بعهد جديد وعصر مجيد ، هو عهد حرمة الحقوق وحرية الشعوب ، وانكار سياسة الفتح والاستعمار ، وابطـــال المعاهدات المكتومة المجحفة بحقوق الأمم ، واعطاء الشعوب المحررة حق

تقرير مصيرها ، وقد نالنا من فضل معونتهم ما لا تنساه هذه الأمة .

على هذه المبادىء النبيلة والأساسات الراسخة، انتخبت الأمة السورية اعضاء مجلسكم الموقر ، لأجل تعيين مصيرها على شكل يوافق أمانيها ، ويؤيد حقوقها التي منحتها اياهـا الطبيعة ، ودعمتها مفاداتها وضحاياها الجسيمة في الحرب العامة ، واقر بها الحلفاء في عهودهم ووعودهم ،واعترفوا باشتراكها معهم بالفخر بهذا النصر ، واتفقت كلمتهم على اعلان استقلال سورية بحدودها المعروفة ، ضمن المناطق الثلاث التي قضى الاحتلال العسكري الموقت بقسمتها اليها ؛ وعلى المناداة برجل الأمة ومحررها الامير فيصل بن الحسين ملكاً عليها ، وعلى انشاء حكومة دستورية مسؤولة امام مجلس الأمة . ونشرتم بذلك قراركم التاريخي الناطق بالحزم والحق ، في الثامن عشر من شهر جمادي الثاني والثامن من شهر آذار الحاضر . فكان ذلك اليوم مبدأ لحياتنا الجديدة الحرة . وقد قابلت الأمة بأجمعها عملكم المجيد بالاستحسان والابتهاج ، وأقامت المهرجانات والأفراح في جميع انحاء البلاد . فجاء عملها هذا دليلاً آخر يثبت بالفعل اجماع الشعب على تأييد هذه الغاية ، وتفانيه في سبيل تحقيق أمانيه القومية الشريفة . فنحن نطري عملكم هذا ونقدم لكم شكراً وثناء يسجل لكم في تاريخ الأمة .

1 . استناداً على هذا القرار الذي خرجت به رغائب الأمة السورية من القول الى الفعل ، وظهر فيه الحزم وصدق العزيمة ، عهد الينا جلالة مولانا الملك المعظم بادارة المملكة على المبادىء المدنية الدستورية التي اختارها مجلسكم الموقر . وباشرنا العمل ، واستلمنا ازمة الأمور ، مستعينين بالله ، ومعتمدين على موآزرة الأمة ، وموطنين العزم على أن نبذل اقصى الجهد في سبيل المحافظة على الاستقلال التام ، ضمن الوحدة السورية ، لتتمكن امتنا من الوصول الى المقام الذي يليق بها بين الأمم الراقية من المدنية

والعمران على نسبة نجابة ابنائها وتاريخها المجيد .

ولنا الأمل الوطيد بحسن نيات الحلفاء العظام أن يقابلوا حياتنا الجديدة بالسرور والارتياح ، ويعاضدونا في ازالة جميع العراقيل التي تحول دون رقينا ونجاحنا. خصوصاً الدولتين العظيمتين بريطانيا وفرنسا ، اللتين عرفتا بمحبتها للعرب وشملتهم معونتها الثمينة في حرب حريتهم . وكانتا اول من وافق على القواعد الصحيحة والغايات النبيلة التي على موجبها جاءت الأمة الأميركية الشريفة لنجدتهم من عبر الاتلانتيك . ولدينا من وعدهما ما يضمن لنا استمرار ولائها ، وبقاء محبتها المفيدة لنا في أيام السلم كما كانت في أيام الحرب . فلا يكون منها اليوم الا ما يأتلف مع مبادئها الشريفة ، ويسهل لنا طريق الفلاح والعمران .

وفوق ذلك فهما تعلمان علم اليقين اننا لا نرغب الا الحياة المطمئنة الهادئة ، في ظل سلم عام . ولا يمكن ان يستقر ذلك في سورية مع تجزئتها وحرمانها من الحكم الذاتي . وتثقان اننا نصون مصالح جميع الامم في بلادنا ، خصوصاً مصالح هاتين الحليفتين العظيمتين ، بحيث نفيد ونستفيد ، وعملنا هذا منطبق على الغاية الشريفة التي خاضوا ، وخضنا معهم ، لاجلها غمار هذه الحرب الضروس ، وشهد لنا بالفضل فيها اعظم رجالهم مرات عديدة ، ومؤيد ومحقق لوعودهم بحق هذه الأمة .

فسياستنا الخارجية اذاً هي سياسة السلم والولاء مع جميع الدول الاجنبية ، وخصوصاً مع دول الحلفاء الذين آزرونا في الحرب ، وسيآزروننا في السلم ايضاً ، وصيانة حقوق رعاياهم والاستفادة بما نحتاج اليه من مدنيتهم ، بما يساعد على رقينا ولا يمس باستقلالنا .

اما ادارتنا الداخلية فتبقى على الاساسات الحاضرة ، الى ان يصدر القانون الأساسي الذي يضمن لسكان كل مقاطعة من ابناء الوطن حسن السعي في سبيل عمران بلادهم وتزييد ثروتهم وترفيه حالهم . وسنبذل الجهد

في توطيد الأمن العام واقامة قسطاس العدل بين الناس ، عـلى شكل يوصل اصحاب الحقوق الى حقوقهم بالسرعـة المرغوبة ؛ وتقوية الجيش لأجل حفظ الأمن والنظام والدفاع عن الاستقلال التام ، ونحن نرى بملء السرور ان هذه الخطة منطبقة على رغائب الأمـة التي تلبي دعوة الجندية بالحمية والرغبة للقيام بخدمة الوطن المقدسة .

وسنعني بصورة مخصوصة بنشر المعارف وجعـل المدارس في حالة يمكنها ان تخرج للبلاد رجالا مشبعين بحب الوطن وسلامـة الفكر وقوة البنية ومتانة الأخلاق . وسنهتم باغناء خزائن علومنا بترجمة كتب العلوم والفنون الحديثة وتأليفها والاستفادة من المعارف الغربية .

وسنسعى لتحسين حالة البلاد الاقتصادية وانمـاء زراعتها وتجارتها وصناعتها ، والاستفادة من خزائنها الارضية ، ليكثر الانتـاج وتزداد الثروة العامة ، فتخف عنا بذلك — وبمراعاة قاعـدة الاقتصاد — وطأة الغلاء الثقيلة ، التي شملت العالم واصبحت شغل كبارها وساستها الشاغل. ولما كانت هذه الاعمال لا تقوم الا بالمال ، والحكومة لا يمكنها ايفاء هذه الوظائف بدون ان يكون لديها المقدار الكافي منه ، وكانت الواردات الحاضرة لا تقابل النفقات المبرمة التي يقتضيها تطورنا الجديد وانفـاذ خطتنا المذكورة، فاننا سنسعى لايجاد التوازن بين الواردات والنفقات ؛ وسنفرغ قصارى الجهد في سبيل انفاق اموال الخزينة في وجوهها النافعة، بحيث لا يصرف مال جزافاً وبدون عمل يقابله ، ونحتاج في ذلك الى حمية الأمة واسراعها في تأدية التكاليف ، والى سخاء نحن اليه الآن احوج منا الى أي شي كان .

وسيكون عملنا الآن بالقوانين والأنظمة المدنية العثمانية ، وما جرى تعديله او وضعه منها بعد عهدهم ، إلى أن يتيسر لنا تبديلها وتعديلهـا بصورة تدريجية ، على شكل يوافق حالة البلاد واخلاقها ورقيها ، ويلائم

المدنية الحاضرة ويصون حقوق الأفراد والجماعات ويساعد على رقينا الحقيقي .

والحكومة ترجو من المجلس الموقر ان يسرع بوضع القانون الأساسي وقانون انتخاب نواب الأمة ، لتباشر باجراء الانتخابات وجمع المجلس التشريعي باقرب ما يمكن .

وفي الختام نؤمل من الأمة وممثليها الكرام ان يعاضدونا في مهمتنا الوطنية ونحييكم باحترام .

***

٤

تأليف الوزارة الثانية

« الكتاب الملكي الى الرئيس الجديد »

عزيزي السيد هاشم الأتاسي !

بالنظر لما احدثته برقية الحكومة الفرنسوية الواردة أول من أمس من التأثير الذي نتج عنه وقوع أزمة وزارية ، رأينا أن نعهد اليكم ، لما ثبت لدينا من اخلاصكم ومقدرتكم ، تأليف وزارة جديدة ، يكون اول همها المحافظة على الأمن والراحة في داخل البلاد والدفاع عن حقوق هذا الوطن تجاه كل من يريد به سوءآ أو يحاول الوقوف في سبيل استقلاله المقدس من الخارج .

فاعملوا على انتقاء من اختبرتم فيه الصفات المطلوبة للوصول إلى هذه الغاية النبيلة ، وارفعوا ذلك للمصادقة عليه . والله يتولانا بتوفيقه وعنايته لخير هذه الأمة والبلاد ، والسلام عليكم .

١٥ شعبان ١٣٣٨ و ٣ - ٥ - ١٩٢٠ .

« فيصل »

« جواب رئيس الوزارة » .

حضرة رئيس امناء جلالة الملك المعظم الأفخم .

عملا بالأمر الكريم الصادر الى هذا العاجز اليوم بتأليف وزارة يكون أول همها المحافظة على الأمن في الداخل وتحقيق رغبات الأمـــة بالدفاع تجاه من يريد بها سوءاً أو يحاول الوقوف في سبيل استقلالها المقدس ، جئت أعرض تأليف وزارة جمعت الصفات المطلوبة على الصورة الآتية :

هاشم الاتاسي	للرئاسة ووكالة وزارة الداخلية
السيد رضا الصلح	لرئاسة مجلس الشورى
عبد الرحمن شهبندر	للخارجية
يوسف العظمه	للحربية
فارس الخوري	للمالية (ابقاء)
جلال الدين	للعدلية »
ساطع الحصري	للمعارف »
جورج رزق الله	للنافعة

فالرجاء عرض ذلك على اعتاب السدة الملكية حتى اذا وافقت جلالته على هذا الشكل صدر امره الكريم المطاع بالمصادقة عليـه ، لا زال رأيه موفقاً انشاء الله سيدي .

رئيس الوزارة
هاشم الأتاسي

١٥ شعبان ١٣٣٨ — و٣ أيار ١٩٢٠

« الارادة الملكية »

وزيري السيد هاشم الاتاسي !

نصادق عـلى ما ارتأيتموه في تذكرتكم تاريخ ١٥ شعبان سنة ١٣٣٨ بتأليف الوزارة على الصورة الآتية :

السيد هاشم الاتاسي	للرئاسة ووزارة الداخلية ،
السيد رضا الصلح	لرئاسة مجلس الشورى

السيد عبد الرحمن الشهبندر للخارجية
السيد يوسف العظمه للحربية
السيد فارس الخوري للمالية ابقاء
السيد جلال الدين للعدلية ابقاء
السيد ساطع الحصري للمعارف ابقاء
السيد جورج رزق الله للنافعة

فنؤمل ان تبذلوا جل مساعيكم في تحقيق رغبات الامة باتخاذ أفضل التدابير للدفاع عن استقلالها المقدس . وحفظ الأمن والراحة والعمل على تمكين لحمة التضامن بين طبقات الأمة السورية على اختلاف مذاهبها ونزعاتها ، لتكون كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضاً . وتوثيق عرى الولاء بين حكومتنا وحكومات الدول المتحابة الفخيمة ونخص منها اللاتي تساعدنا على الوصول الى غايتنا المنشودة — وفقكم الله لما يريد ، وتولاكم بعنايته وحسن توفيقه . والسلام عليكم .

١٥ شعبان ١٣٣٨ و٣ أيار ١٩٢٠ « فيصل »

(المذ جرى بعض التعديل في الوزارة في اليوم التالي : حيث ترك رئيس الوزراء وكالة وزارة الداخلية وعين للوزارة المذكورة علاء الدين الدروبي . كما عهد بوزارة النافعة الى يوسف الحكيم عوضاً عن جورج رزق الله) .

***

٥

بيان الوزارة الثانية في المؤتمر السوري

— القي في ٣ أيار ١٩٢٠ —

ايها السادة !

بناءً على استقالة السيد علي رضا الركابي تألفت الوزارة الحاضرة التي ترونها في هذا المجلس الموقر لتبين لحضراتكم الخطة التي عزمت على اتباعها . وقد قبلت ان تضع هذه التبعة العظيمة على عاتقها في هذه الأيام العصيبة

خدمة للوطن المقدس ، وهي مستندة في اعمالها بعد الاتكال على الله تعالى على مؤازرتكم ومؤازرة الأمة الكريمة التي أنابتكم عنها .

إن أساس خطتنا هو :

(١) - تأييد استقلالنا التام الناجز المتضمن في جملة ما يتضمنه حق التمثيل الخارجي .

(٢) - المطالبة بوحدة سورية بحدودها الطبيعية ، مع رد طلب الصهيونيين في جعل بعض القسم الجنوبي منها - وهو فلسطين وطناً قومياً لليهود

(٣) - رفض كل مداخلة اجنبية تمس سلطاننا القومي .

هذه غايات وزارتنا. وهي في الواقع تحقيق ما قرره مؤتمركم في جلسته التاريخية المشهورة . ولأجل الحصول على هذه الغايات لنا من المحافظة على صداقة حلفائنا الكرام الذين يساعدوننا على تحقيق رغائبنا الوطنية والاستفادة من كل ما لدينا من الماديات والمعنويات كي نتمكن من تنظيم قوة عامة في البلاد تكفل حياتها وانتظامها . ولا يخفى على حضراتكم ان تنظيم القوة يحتاج إلى المال والرجال : أما المال فسنسعى جهدنا للحصول عليه بطريقة لا تضر بحالة البلاد الاقتصادية . الأمة التي تجود بروحها في سبيل استقلال الوطن لا تبخل بمالها لتحقيق هذه الغاية أيضاً . وستهتم الوزارة في خطتها الداخلية اهتماماً خاصاً بزيادة التشديد في حفظ الأمن والنظام حرصاً على راحة الأهلين وتأميناً لسير اعمالهم ونمو ثروتهم . ولما كان الاخلال بالأمن موجباً لعرقلة مساعينا الوطنية المقدسة في الداخل وسوء سمعتنا في الخارج،فقد عزمنا على استعمال الشدة والصرامة في وجه كل من يعكر صفو الأمن ويعبث بالراحة ويسيء سمعة البلاد .

بلغكم ايها السادة ان المؤتمر في سان ريمو اتخذ بعض قرارات ابتدائية تتعلق بنا ؛ وهذه القرارات قد تضمنت الاعتراف مبدئياً باعتبار سورية مستقلة . فنحن نسجل عليه هذا الاعتراف مع السرور ، ونتخذه أساساً

للحقوق الأخرى التي سنطالب بها .

ونسجل على حليفتنا بريطانيا العظمى تصريحها باستعدادها بالاعتراف بجلالة مليكنا المعظم رأس دولة سورية مستقلة .

إلا أن هذه القرارت ترمي إلى الانتداب ، فنحن لقاء ذلك سنسعى جهدنا لرفع هذا القيد .

لا شك بأن المؤتمر الذي سيعقد في أواخر هذا الشهر في باريس سيعيد نظره في مقرراته السابقة ، ولنا الأمل ان يعود فينصفنا ولا يهمل وعود حلفائنا لنا ، على اننا ان لم ننصف فلنا بقوة شعبنا وعزمه الثابت اكبر ضامن لتأييد حقنا .

ونتخذ في الختام هذه الفرصة لنعلن اننا قوم لا نطلب الا حقاً ، ولا نريد التعدي على غيرنا ، بل نريد ان نعيش احراراً في عقر دارنا ، مسالمين من يسالمنا ، ومحترمين منافع من يحترم منافعنا . وبالله التوفيق .

المؤتمر السوري

كان المؤتمر السوري العام بمثابة « مجلس نيابي » و « مجلس تأسيسي » ؛ وقد تألف من نواب يمثلون جميع الاقطار السورية – بمناطقها الثلاث : الشرقية والغربية والجنوبية ؛ وبتعبير آخر : سورية الداخلية والساحلية وفلسطين – .

وكان الغرض الاساسي من تأليف هذا المؤتمر التمثيلي ، اولا ، اظهار رغبة الشعب السوري أمام لجنة الاستفتاء الاميركية ، وثانياً تعيين شكل الحكومة وتقرير قانونها الاساسي .

وقد جرى انتخاب أعضاء المؤتمر : في المنطقة الشرقية وفقاً لاحكام قانون الانتخاب العثماني . وأما في المنطقتين الغربية والجنوبية ، فقد جرى الانتخاب عن طريق تنظيم « مضابط توكيل » ؛ وذلك لأن سلطات الاحتلال الاجنبية ، المسيطرة على المنطقتين المذكورتين ، لم تسمح للاهلين بعقد اجتماعات واجراء انتخابات علنية .

وقد عقد المؤتمر اولى جلساته في ٣ حزيران ١٩١٩ وآخر اجتماعاته في ١٩ تموز سنة ١٩٢٠ .

وعقد خلال هذه المدة ثلاث دورات : الاولى عند مجيء اللجنة الاميركية ، والثانية عند حدوث ازمة استبدال الجيوش الانكليزية ، والثالثة قبيل اعلان الاستقلال .

وقد بقي المؤتمر منعقدا ، طول المدة التي اعقبت اعلان الاستقلال الرسمي ،

وقد وضع المؤتمر في دورته الاخيرة ، قانوناً أساسياً مؤلفاً من ١٤٨ مادة ، وأتم قراءته الاولى . ثم باشر قراءته الثانية ، وأتم مناقشة المواد السبع الاولى منها ؛ ولكنه لم يتمكن من انجاز هذه القراءة ، لحدوث أزمة الانذار التي انتهت بيوم ميسلون .

١

قرار المؤتمر السوري

ـ الموجه الى لجنة الاستفتاء الاميركية ـ

اننا نحن الموقعين ادناه بامضاءآتنا واسمائنا أعضاء المؤتمر السوري العام المنعقد في دمشق والمؤلف من منـدوبي جميع المناطق الثلاث الجنوبية ، والشرقية ، والغربية ، الحائزين على اعتمادات سكان مقاطعاتنا وتفويضاتهم من مسلمين ومسيحيين وموسويين ، قد قررنا في جلستنا المنعقدة في نهـار الاربعاء المصادف لتاريخ ٢ يوليو سنة ١٩١٩ وضع هذه اللائحـة المبينة لرغبات سكان البلاد الذين انتدبونا ، ورفعها الى الوفـد الاميركي المحترم من اللجنة الدولية :

اولا : ــ اننا نطلب الاستقلال السياسي التام الناجز للبلاد السورية، التي تحدها شمالا جبال طوروس وجنوباً (رفح) فالخط المار من جنوب (الجوف) الى جنوب (العقبة الشامية) و (العقبة الحجازية) وشرقاً نهر الفرات فالخابور والخط الممتد شرقي (ابي كمال) الى شرقي (الجوف) وغرباً البحر المتوسط - وبدون حماية ولا وصاية .

ثانياً: ــ اننا نطلب أن تكون حكومة هذه البلاد السورية ملكية، مدنية ، نيابية ، تدار مقاطعاتها على طريقة اللامركزية الواسعة ، وتحفظ فيها حقوق الاقليات ، على ان يكون ملك هذه البلاد الامير فيصل الذي جاهد في سبيل تحرير هذه الأمة جهاداً استحق به أن نضع تمـام الثقة بشخصه وان نجاهر بالاعتماد التام على سموه .

ثالثاً : ــ حيث ان الشعب العربي الساكن في البـلاد السورية شعب لا يقل رقياً من حيث الفطرة عن سائر الشعوب الراقيـة ، وليس هو في حالة احط من حالات شعوب البلغار والصرب واليونان ورومانيـا في مبدأ استقلالها ، فاننا نحتج على المادة ٢٢ الواردة في عهـد جمعية الامم

والقاضية بادخال بلادنا في عداد الأمم المتوسطة الى تحتاج الى دولةمنتدبة .
رابعاً : —اذا لم يقبل مؤتمر الصلح هذا الاحتجاج العادل لاعتبارات لا نعلم كنهها ، فاننا بعدمـا اعلن الرئيس ويلسن ان القصد من دخوله في الحرب هو القضاء على فكرة الفتح والاستعمار ، نعتبر مسألة الانتداب الواردة في مهد جمعية الامم عبارة عن مساعـــدة فنية واقتصادية لا تمس باستقلالنا السياسي التام . وحيث اننا لا نريد أن تقع بلادنا في اخطـار الاستعمار ، وحيث اننا نعتقد ان الشعب الأميركي هو ابعد الشعوب عن عن فكرة الاستعمار ، وأنه ليس له مطامع سياسية في بلادنا ؛ فاننا نطلب هذه المساعدة الفنية والاقتصادية من الولايات المتحدة الأميريكية ، عـلى أن لا تمس هذه المساعدة استقلال البلاد السياسي التام ووحدتها ، وعـلى ان لا يزيد أمد هذه المساعدة عن عشرين عاماً .
خامساً : — اذا لم تتمكن الولايات المتحدة من قبول طلبنا هـــذه المساعدة منها ،فإننا نطلب أن تكون هـــذه المساعدة من دولة بريطانيا العظمى ، على ان لا تمس استقلال بلادنا السياسي التام ووحدتها ، وعـلى ان لا يزيد امدها عن المدة المذكورة في المادة الرابعة .
سادساً : — اننا لا نعترف بأي حق تدعيـه الدولة الفرنسية في اي بقعة كانت من بلادنا السورية،ونرفض ان يكون لها مساعـــدة ويد في بلادنا بأي حال من الاحوال .
سابعاً : — اننا نرفض مطالب الصهيونيين ، بجعل القسم الجنوبي من البلاد السورية أي فلسطين وطناً قومياً للاسرائيليين، ونرفض هجرتهم الى أي قسم من بلادنا . لانه ليس لهم فيها أدنى حق ، ولانهم خطر شديـد جداً على شعبنا ، من حيث الاقتصاديات والقومية والكيان السياسي .أما سكان البلاد الاصليون من اخواننا الموسويين فلهم مالنا وعليهم ما علينا.
ثامناً : —اننا نطلب عدم فصل القسم الجنوبي من سورية المعروف بفلسطين ،

ـ والمنطقة الغربية الساحلية التي من جملتها لبنان ، عن القطر السوري ؛ ـ ونطلب أن تكون وحدة البلاد مضمونة لا تقبل التجزئة بأي حال كان.

تاسعاً : ـ اننا نطلب الاستقلال التام للقطر العراقي المحرر ، ونطلب عدم ايجاد حواجز اقتصادية بين القطرين .

عاشراً : ـ ان القاعدة الأساسية من قواعـــد الرئيس ويلسن التي تقضي بالغاء المعاهدات السرية تجعلنا نحتج على كل معاهدة تقضي بتجزئـة بلادنا السورية ، أو كل وعد خصوصي يرمي الى تمكين الصيهونيين في القسم الجنوبي من بلادنا . ونطلب ان تلغى تلك المعاهـــدات والوعود بأي حال كان .

هذا وان المبادىء الشريفة التي صرح بهـا الرئيس ويلسن لتجعلنا واثقين كل الثقة في أن رغائبنا هذه الصادرة من اعماق القلوب ستكون هي الحـكم القطعي في تقرير مصـــيرنا . وان الرئيس ويلسن والشعب الاميركي الحر سيكونون لناعوناً على تحقيقها ، فيثبتون للملأ صدق مبادئهم السامية ، وغايتهم الشريفة ، نحو البشرية بنوع عـام ونحو شعبنا العربي بنوع خاص وان لنا الثقة الكبرى في أن مؤتمر السلام يلاحظ اننـا لم نثر على الدولة التركية التي كنا واياهـا شركاء في جميع الحقوق التمثيلية والمدنية والسياسية ، الا لانها تحاملت على حقوقنا القومية ، فيحقق لنـا رغائبنا بتمامها ؛ فلا تكون حقوقنا قبل الحرب أقل منها بعد الحرب، بعد ان أرقنا من الدماء مـــا أرقناه في سبيل الحرية والاستقلال . ونطلب السماح لنا بارسال وفد يمثلنا في مؤتمر السلام للدفاع عن حقوقنا الثابتـة تحقيقـاً لرغباتنا هذه والسلام .

***

٢

خطاب الامير زيد

ألقاه الحاكم العسكري العام على المؤتمر السوري

— في ٢٢ تشرين الثاني —

باسم سمو الامير المعظم أحيي مؤتمركم الوطني الموقر ايها السادة .

تعلمون ان العرب وجلالة الملك المهاب لم يخوضوا غمار هـذه الحرب في جانب الحلفاء الا لانقاذ الامة العربيـــة من نير الظلم والاستعباد ، والحصول على الاستقلال التام ، استناداً على عهود الحلفاء ووعودهم . وقد دخل الجيش العربي سورية فاتحاً ، واعلن الحكم العسكري الموقت في البلاد ريثما يتقرر مصيرها النهائي في مؤتمر الصلح . وكانت سورية التي فتحهـا الجيش العربي بمعرفة الحلفاء والشعب ، قد قسمت إلى مناطق احتلاليـــة بتدبير القيادة العامة للجيوش المتحالفة لتدار من قبل السلطات العسكرية الموقتة . وقد ذهب سمو الامير فيصل المعظم إلى اوروبا ممثلاً البلاد في مؤتمر الصلح العام للمناضلة عن حقها السياسي بتفويض الشعب ، ولا يزال يواصل جهاده المقدس . والضجة السياسية لا تزال قائمـــة في أوروبا حول المسألة السورية ، ولما تنته بعد . غير أن الحلفاء نظراً للارتباكات المالية ، وتأخر اميركا باعطاء قرارها النهائي كما يدعون ، قد اضطروا للقيام بتدبير عسكري موقت يقضي بانسحاب الجيش البريطاني ، على أن لا يحل محله جيش آخر إلا في بعض النقط من منطقتنا الشرقية وهي بعلبك ورياق وشتورا . واما الجيش البريطاني فسيحافظ وظيفتـه الاصلية في حوران والكرك ولا ولا ينسحب منها ، وتبقى السلطة الادارية في هذه الاماكن الاخـــيرة كما كانت سابقاً . ولقد كان هـذا التدبير العسكري الموقت دون استشارة العرب الذين هم حلفاء ايضاً ، ويجب ان يكون لهم الرأي الاول في مثـل هذا الشأن ، الامر الذي امتعضت له الامة ، وكان الواجب على الحلفاء أن

يأخذوا رأي العرب فيه قبل كل شيء . ولقد تعددت بقتضى هذا التدبير القيادة العسكرية في سورية بعد ان كانت موحدة .

نعم ان تصريحات المسيو بيشون ناظر خارجية فرنسا بمناسبة تعيين الجنرال غورو والتدبير الاخير ـ وهي قوله : « ان قرار المؤتمر لم يترك شيئاً يحتمل الالتباس والابهام ، ولا يمكن أن يأول أو يومي إلى تجزئة سورية وتقسيمها ، لا بل هو قرار بشأن اتفاق حربي موقت لا يؤثر على مسألة الوصاية والحدود اللتين يكون فصل الخطاب فيهما إلى مؤتمر الصلح ، الذي اعتبر ان قضية سورية لا يمكن فصلها عن المسألة الشرقية وسوف تسوى في آن واحد مع مسائل تركيا عند عقد معاهدة الصلح مع تلك الدولة » . ثم قوله : « لقد عهد إلى الجنرال غورو ان يطلع الحكومة الجمهورية على حقيقة اماني الأهالي وحاجاتهم ويحافظ على الثقة الموجودة بين العرب وحلفائهم كما كانت في زمن الحرب ، ويواصل عمل تحرير الشعوب الضعيفة كما هو مبدأ الحلفاء » .

نعم ان تصريحات كهذه لا تكفي لقبولنا مسؤولية التدبير الموقت الاخير ، الذي هو تطبيق معاهدة سايكس بيكو السرية المجحفة بحقوق البلاد والمنافية لمبدأ الحلفاء وتصريحاتهم الرسمية ووعودهم من حيث منح الشعوب المحررة حق حياتها واستقلالها وفقاً لرغائبها وتصويتها . وهذا ما دعانا إلى رفع استقالتنا لسمو الامير المعظم احتجاجاً على التبليغات التي بلغناها . وقد عهد الينا سموه بالعودة لاستلام السلطة العسكرية الموقتة على أن يرفع احتجاجاً للمقامات المسؤولة . وقد دعى سموه مؤتمركم الموقر لاطلاعه على الموقف الحاضر بصفتكم زعماء البلاد وممثلي ارادة الأمة ، لتبينوا رأيكم في هذا الاتفاق الموقت الأخير ، ولتواصلوا جهادكم المقدس في ادارة الحركة الوطنية بصورة جدية اكثر من ذي قبل . فتكون تشبثاتكم الشعبية في داخل البلاد عوناً لسمو الأمير فيصل المعظم المفوض من قبل الامة

تفويضاً تاماً للدفاع عن حقها السياسي المطلق، وذلك بتوحيد الخطط الملية والظهور بمظهر التضامن والحزم والقوة الحقيقية وبذل الاموال والانفس وتكوين الرأي العـــام وفقاً للغاية المشتركة الـتي هي الاستقلال التام والاستعداد لكل طارىء .

أما السلطة العسكرية فستكون غايتها الوحيدة في هـــذا المأزق الاحتفاظ بالامن العام أشد من قبل ، ومساعدة الشعب في الحصول عـلى أمانيه المشروعة ضمن رغائبه المقدسة . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

***

٣

جواب المؤتمر السوري على الخطاب الآنف الذكر

وافق المؤتمر السوري باتفاق الآراء في جلسته السرية المعقودة مساء السبت – ٢٢ت٢ – ١٩١٩– على رفع الجواب الآتي لمقام سمو الامير المعظم :

« إن المؤتمر السوري بصفتـه ممثلا للأمة السورية العربية قانونيـــاً وسياسياً، قد تشرف بسماع بيان سموكم الذي ناب بتلاوته عنكم الحاكم العسكري العام، وعلم منه حرج الموقف، وكيف ان حلفاء العرب أبان شدتهم يوم كان طالع الحرب غير باسم لهم قـد نكثوا عهودهم مع العرب اليوم فعلا ، واخلوا بالقواعد والاساسات التي اعلنوها للملأ أجمع من انهم يقاتلون القوة لينصروا الحق ويؤيدون حقوق الامم بتعيين مصيرهـــا حسب رغائبها وامانيها . وقد قضوا على عهد جمعية الامم الذي أيد هذا البيان والذي خطته ايديهم ، بأفعالهم واعمالهم، قبل ان يجف مداد ذلك العهد . وبدأوا بتقسيم الشعوب وتهيئـــة اسباب استعمارها حسبما تقتضيه مصالحهم الاستعمارية معتمدين عـلى قوة السيف والمدفـــع وحق الفتح ، ومعترفين عملياً بان العهود والمواثيق ما هي الا قصاصة ورق ، رغماً عمـا كانوا يؤاخذون الالمان به ويثيرون ثائرة الشعوب عليهم من أجله .

وان الاتفاق العسكري الموقت الذي تم بين لويد جورج وكلمنصو بشأن البلاد السورية خلسة عن العرب الذين هم اصحاب البلاد منذ وجد التاريخ ، واصحاب الحق الأول في تعيين امر البلاد بصفتهم حلفاء أولاً ، وبكونهم اصحاب البلاد وأهاليها قد أبدوا رغائبهم وأمانيهم للجنة الدولية الاميركية ثانياً ، لاكبر شاهد على سوء القصد بشأن مصير سورية التي انتخبتنا من لدن اهاليها بوجه قانوني لنمثل امانيهم ونكوّن موجوديتهم ونثبت لهم من القوانين ما يتفق مع عاداتهم وتقاليدهم واحتياجاتهم ، ونبرهن للعالم الاوربي على اننا امة ديموقراطية بحتة والحاكمية الملية فيها هي الاساس الوحيد .

فالمؤتمر السوري — بهذه الصفة القانونية التي يمثلها ولاعتماده على صوت الامة التي انابته عنها — فهو يقدم لسموكم عظيم منته وشكره على ما بذلتموه وتبذلونه مع شقيقكم سمو الامير فيصل المعظم لانالته حقوقه السياسية والاقتصادية والاجتماعية باستقلاله التام الخالي عن شوائب الوصاية والحماية حسب قراره التاريخي المعلوم .

والمؤتمر تجاه هذا الاتفاق الموقت يرى ان واجب الأمة التي يمثلها في آمالها ورغائبها يقضي عليها بالدفاع عن وحدتها واستقلالها إلى آخر نسمة فيها ، تأييداً لرغائبها التي ابدتها ، وتأميناً لوحدة بلادها المعروضة للتقسيم واستقلالها المعرض للضياع .

ويرى من بواعث الوطنية أن يعرض على مسامعكم بعض أمانيه وتصوراته التي لا يرى بداً من وجوب تطبيقها لأجل توحيد الحركة في البلاد للوصول إلى الغاية المنشودة: وهي إعلان الاستقلال التام للقطر السوري بحدوده التي عينها المؤتمر السوري بقراره الذي قدمه للجنة الدولية الاميركية ، وانه غير قابل التجزئة ولا الانقسام بوجه من الوجوه ، مع تعيين شكل الحكومة بأنها ملكية شورية مدنية يرى أن يستلفت نظر

سموكم إلى الاوضاع والتعامل المتخذين في الممالك الـــتي سبقتنا بتطبيق الحاكمية الملية من أن الحكومات يجب أن تكون وطنية ولمجلس الأمـة حق المراقبة عليها ضمن حـدود القانون الاساسي . والمؤتمر يعتبر نفسه على وفاق تام مع سموكم بلزوم اتخاذ التدابير العاجلة لتطبيق هـذه الاوضاع والاحوال، وتشكيل حكومة مسؤولة أمام الأمة حتى يثق من وضعيتهـا ويمنح الحكومة — التي تود الاشتراك معها باتخاذ وسائط الدفاع عن وطنه المهـدّد بالاستعمار — اعتماده المطلق وثقته التامة . والله يديم سموكم وسمو شقيقكم الامير فيصل المعظم لهذا الوطن والأمة ذخراً وسنداً .

رئيس اللجنة	محرر الضبطه	عضو	عضو	عضو
هاشم الاتاسي	سعيد حيدر	عبدالقادر الخطيب	فوزي البكري	وصفي الاتاسي
عضو	عضو	عضو	عضو	عضو
ابراهيم هنانو	علي العابد	دعاس جرجي	رياض الصلح	سعدالله الجابري
عضو				
صلاح الدين الحاج يوسف				

***

٤

البيان الذي أصدره المؤتمر

بما ان حياة البلاد لا تقوم الا بوحدتها التامة واستقلالها التام ، وبمـا أن بعض الاستعماريين يتهددون تلك الوحدة ويعبثون بهذا الاستقلال ، فقد رأى المؤتمر السوري الذي يمثلكم وينطق بلسانكم ويعبر عن رغائبكم في جلسة يوم ٢٤ نوفمبر ان يوجب على الأمـة الدفاع بدناً ومالا ضد كل من يحاول الاخلال بوحدة البلاد واستعمارها والعبث باستقلالها . والمؤتمر على ثقة تامة من أن الأمة العربية الكريمة ذات المجـــد الأثيل والشرف الأصيل ستقدر الواجب حق قدره فتسرع الى تلبية نداء الوطن بكل ما

لديها من قوة وحياة. وأنه يأمل كل الأمل أن الأمـة العربية ، ستجد في اوروبا وأميركا كثيراً من المخلصين المنصفين ممن يساعدونها على نيل حقوقها وأمانيها ويدافع عن قضيتها والله ولي التدفيق .

***

٥

بلاغ الأمير زيد الى المؤتمر السوري

- في أول كانون الاول ١٩١٩ -

حضرات أعضاء المؤتمر السوري المحترمين !

نحن نائب سمو الامير فيصل نشكر لمؤتمركم الموقر ما أبداه من دلائل الوطنية الصادقة وما قام به من الأعمال النافعة التي برهنت على حميـة تذكر وهمة عالية انتصاراً لهذا الوطن المبارك ودفاعاً عن حق البـلاد واستقلالها السياسي التام الذي حاربنا من أجله أربع سنوات متواليات في جانب الحلفاء ، مستندين على معونة الباري عز وجل وعلى شعور الامة الشريف وانصاف العالم المتمدن الذي اعترف رسمياً بحق العرب في الحياة الحرة ، وأعجب ببسالتهم في الدفاع عن قضيتهم والقضاء على مبـادىء الاستعمار عملا بمبدأ الحق وحرية الشعوب المظلومة .

وقد سرنا ما تمنيتموه من اعلان الحكومة الوطنية على قاعـدة الحكم الدستوري النيابي، وهو الذي سيكون أساس حكومتنا في المستقبل. غير اننا نرى ان ابقاء التشكيلات الادارية الحاضرة المعلومة لديكم مع بعض التعديل في الفروع أدعى للاقتصاد وأحفظ للنظام وتوطيد دعائم الامن في مثل هذه الأوقات، الى أن يتقرر مصير البلاد النهائي في مؤتمر الصلح .

ولا نشك في أن مؤتمركم هذا الوطني الذي ضم اليه نخبة المخلصـين والمفكرين سيكون بأعضائه المحترمين في أنحاء هذا القطر مثالاً لكل حركة شعبية يراد بها خير البلاد واسعاد أهلها وعاملا كبيراً في توحيد

خطط الامة وجمع قواها وتوجيه الرأي العام نحو الغاية المقصودة التي هي الاستقلال التام . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

***

٦

جواب المؤتمر السوري

على خطاب الأمير فيصل المدرج في الصفحة

– ٦ آذار ١٩٢٠ –

يا سمو الأمير :

بكل فخر وابتهاج سمع المؤتمر العام الممثل للامة السورية خطاب سموكم الملكي الذي شرحتم فيه الغاية النبيلة من دخول العرب في صفوف الحلفاء دفاعاً عن قضيتهم ، وطلباً لاستقلالهم وحريتهم ، وأبنتم موقف البلاد الحاضر تجاه الأزمات السياسية ، وأعربتم عن حسن نيات الحلفاء الكرام وأقطاب السياسة الاوروبية بشأن استقلال البلاد العربية عامة وبلادنا السورية خاصة ، واستناداً على عهودهم ووعودهم .

ان الأمة العربية في الوطن والمهاجر ، يا سمو الأمير المعظم ، لم تقم جمعياتها وأحزابها السياسية في زمن الترك بمواصلة الجهاد السياسي ولم ترق دم شهدائها الأحرار وتثر على الحكومة التركية ، الا طلباً للاستقلال التام والحياة الحرة ، بصفتها أمة ذات كيان مستقل ومدنية خالدة وقومية خاصة ، لها الحق في أن تحكم نفسها بنفسها .

وقد دخلت الحرب العامة في جانب الحلفاء استناداً على عهودهم المقطوعة لجلالة والدكم المعظم ، والوعود الرسمية السياسية التي جهر بها أقطاب ساستهم ، واقتناعاً بتحقيق مبادىء الرئيس ويلسن السامية المقررة لحرية الشعوب واستقلالها وحفظ مصالحها واعطائها الحق في تقرير مصيرها ، كما تفضلتم في خطاب سموكم العالي .

. وان ما قام به جلالة والدكم المعظم وما قمتم به سموكم من الأعمـــال الجليلة كان أعظم عامل في الظفر وانتصار القضية العربية ، ممـــا أوجب ابتهاج العرب عامة ، والسوريين منهم خاصة، الذين جاهدوا معكم حق الجهاد في سبيل الوصول الى هذه الغاية المقدسة ، غاية الحرية والاستقلال التام .

لذلك فان الواجب الأول المتحتم على هذا المؤتمر الذي يتكلم بلسان الامة ، ويترجم عن عواطفها وآمالها ، ترتيل آيات الشكر والثنـاء على جهاد جلالة والدكم المحمود ، وجهاد سموكم ، وتكرار الدعاء الخيري بتوفيق جلالته وسموكم وسمو أخوتكم وآل بيتكم الكريم ، الذين اشتركوا معكم في سبيل استقلال البلاد وتحريرها ، وكانوا معكم أكبر عون لهـذه الامة في تحقيق آمالها ورغباتها . على أن وقوفكم وقفة الابطال في ميادين الحرب لم يكن أعظم من وقوفكم موقف الدفاع عن قضيتنـــا الحقة في ميادين السياسة الخارجية الذي خلد لكم في بطون التاريخ أعظم أثر .

ان تنويه سموكم بالظفر الذي تم للعالم،وانه«لم يكن عسكرياً فقط بل هو سياسي قبل كل شيء،لأنه ظفر الحق على القوة والحرية على الاستعباد» قد أثلج صدور أعضاء المؤتمر الذين اجتمعوا في هذه العاصمة بصفتهم ممثلي الأمة السورية ليقتطفوا من حدائق الحرية ثمرة جهادها المقدس . وقدزاد اطمئناننا تصريح سموكم عن رحلاتكم بأن اختباراتكم ومخابراتكم مـــع الساسة لم تبق مجالا للشك في حسن نية الحلفاء نحو بلادنا المحبوبة .

ان الامة ، يا سمو الامير تعتمد في قضيتها السياسية على حقها الصريح في الحياة ، واثقة بأن الحق يؤخذ ولا يعطى ، كما صرحتم بذلك مراراً . على اننا كأمة حرة مدنية تريد حرية واستقلالا تاماً وتود في الوقت نفسه أن تسعى لأن تكون سياستها في المستقبل سياسة صلح ووئام مبنية على الثقة المتبادلة والمنافع المتقابلة التي لا تمس باستقلالنا التام .

ان المؤتمر السوري يقدر لسمو الامير مهمته الخطيرة حق قدرها ، وهو يرى ان موقف البلاد السورية من الوجهة الاحتلالية الموقتة ، التي قضت بها الظروف الحربية ، قد آن أن تنتهي وفقاً لأماني البلاد ، وانقاذاً لها من مشاكلها الحاضرة . فقد مضى عام ونصف والبلاد لاتزال رازحة تحت أثقال الاحتلال ، والتقسيم العسكري الذي ألحق بها أضراراً جمة وأوقف سير أعمالها الاقتصادية والادارية ، وأوقع الريبة في نفوس أبنائها من مصيرهم ، فاندفع الشعب في كثير من أنحاء البلاد وقام بثورات أهلية في المناطق المحتلة ، مطالباً باستقلال بلاده ووحدتها . لذلك ولما نشاهده يومياً من عزم الامة الاكيد على المطالبة بحقها ووحدتها والعمل على الوصول الى ذلك بكل الوسائل ، واستناداً على حقنا الطبيعي والشرعي في الحياة الحرة وحق تقرير المصير ، وعلى دماء شهدائنا المراقة وجهدنا الطويل في هذا السبيل الشريف ، وعلى العهود والوعود والمبادىء السامية التي صرح بها الحلفاء الكرام ، قد اجتمعنا بصفتنا ممثلي الامة السورية في جميع أنحاء القطر السوري وقررنا باجماع الرأي :

استقلال بلادنا السورية التي منها فلسطين بحدودها الطبيعية ، استقلالا تاماً لا شائبة فيه ، مبنياً على الأساس المدني النيابي ، وحفظ حق الأقلية ، ورفض مزاعم الصهيونيين في جعل فلسطين وطناً قومياً لليهود أو محل هجرة لهم .

وقد اخترنا باجماع الرأي سموكم ملكا دستوريا على البلاد السورية ، نظراً لما امتزتم به من الحكمة وسداد الرأي وجليل الصفات ، ولما قمتم به في ميادين الحرب والسياسة من الاعمال الخالدة في مصلحة الامة ، ولما عرفتم به من حبكم للحرية والدستور واخلاصكم للبلاد والامة .

وقد ضربنا موعداً لمبايعة سموكم رسمياً نهار الاثنين في ١٧ جمادى الثانية ١٣٣٨ و٨ آذار سنة ١٩٢٠ الساعة الثالثة بعد الظهر ، وأعلنا

انحلال الحكومات الاحتلالية في المناطق الثلاث ، على أن تقوم مقامها حكومة ملكية مدنية مسؤولة تجاه مجلس الأمة ، وعلى أن تدار مقاطعاتها على طريقة اللامركزية الادارية ، وعلى ان تراعى أماني اللبنانيين في ادارة مقاطعتهم لبنان ضمن حدوده المعروفة قبل الحرب ، بشرط أن يكون بمعزل عن كل تأثير أجنبي .

هذا واننا نحتفظ باسم الامة بصداقة الحلفاء ، محترمين مصالحهم ومصالح سائر الأجانب كل الاحترام . وان لنا الثقة التامة في أن يتلقى الحلفاء عملنا هذا المستند على الحق الطبيعي والشرعي بما نتحققه فيهم من نبالة القصد وشرف الغاية ، فيوافقون على استقلالنا التام ، واجلاء جنودهم عن المنطقتين الغربية والجنوبية ، أي الساحل وفلسطين ، فيقوم بحفظ وادارة الشؤون فيها الجند الوطني والادارة الوطنية ، مع الاحتفاظ بالصداقة المتبادلة ، لتتمكن الامة السورية من الوصول إلى غاية الرقي وتكون عضواً عاملاً في المجتمع الدولي .

ولما كانت الحكومة التي قررنا تأليفها هي حكومة مسؤولة تجاه الأمة ، فقد قررنا بقاء مجلسنا هذا ، لسن القانون الأساسي الذي تبين فيه أساسات الحكم في البلاد من جهة وتكون الحكومة مسؤولة تجاهه في كل ما يتعلق باساس استقلال البلاد التام من جهة أخرى ، إلى أن تتمكن الحكومة من جمع النواب وفقاً للقانون الذي سيوضع في هذا الشأن .

وقبل أن نختم عريضتنا ، لا نرى بداً من أن نذكر بملء الفخر الخدم الجليلة التي قام بها اخواننا العراقيون في سبيل النهضة العربية في سني الحرب . واننا لا نزال نؤيد طلبنا السابق باعطاء العراق حقه من الحرية والاستقلال التام . واننا نعضد اخواننا العراقيين في جميع مطاليبهم الاستقلالية ، ورفع الحواجز الاقتصادية بين القطرين الشقيقين ، عارضين أخلص شعائر الطاعة والاخلاص .

والله يؤيد مولانا المعظم ويلاحظ هذه الأمة بعين عنايته الصمدانية آمين

***

٧

القرار الأخـــير

الذي اتخذه واذاعه المؤتمر السوري عند اشتداد أزمة الانذار

– في ١٩ تموز ١٩٢٠ –

بما ان المؤتمر السوري قد اطلع على الشروط التي طلب الجنرال غورو من الحكومة السورية قبولها والموافقة عليها ، وهي احتلال الخط الحديدي مع مدينة حلب، وقبول الانتداب الفرنسوي بدون قيد ولا شرط، واعتبار الورق السوري عملة وطنية، والغاء التجنيد الاجباري إلى آخر ما جاء في هذا الطلب ؛ ولما كانت الحكومة الحاضرة قد طلبت اعتماداً من المؤتمر في ٨ أيار حينما أتت اليه على أثر صدور قرار سان ريمو القائل بانتداب فرنسا لسورية وتجزئتها ، واعلنت في بيانهـــا الرسمي انها رفضت هـذا القرار واحتجت عليه وأنها ستدافع عن كيان البلاد اذا غصب حقهـا وأرغمت على الاستعباد ، فالمؤتمر الذي قرر استقلال البلاد التام ووحدتهـا ووضع المملكة السورية على هـذا الأساس واعتمد الوزارة بعدما قبلت بـــه وأخذت على نفسها القيام بتنفيذه وقـــد استدعاها بعد ورود الانذار المذكور ليقف منها على خطتها ازاءه بصورة رسمية ، فلم تلب الطلب فهو يعلن الآن للملأ أنه لا يحق لأية حكومة كانت ان تقبل باسم الامة السورية أي شرط من الشروط التي تخالف قرار المؤتمر التاريخي . فالحكومة الحاضرة إذاً خالفت بيانها الرسمي، ولم تقم بواجبها تجاه البلاد ، وارادت أن توقع على صك يخالف قرار المؤتمر؛ فالمؤتمر يعتبرها بتوقيعها غير شرعيـــة والصك غـــير صحيح ؛ ويحمل اشخاص الوزارة كل تبعة ومسؤولية تجاه الوطن ، ويعتبر ان البلاد مستقلة استقلالاً تاماً كما جاء في قراره التاريخي

واستندت فيه على حقها الطبيعي والشرعي وجهادها المديد، وان كل مداخلة أجنبية في البلاد هي غير مشروعة سواء وقعت بالقوة أو بموافقة أشخاص لا نيابة لهم عن الأمة تخولهم هذا الحق . ويحق للأمة السورية ان ترفضها في كل وقت .

وهو يشهد العالم المتمدن على بيانه هذا ويذيعه للأمة ويرفعه لمعتمدي الدول .

إعلان الاستقلال



لقد قرىء البيان الذي تضمن اعلان استقلال سورية من شرفة بناية البلديـة بدمشق ، باحتفال كبير ، في اليوم الثامن من شهر آذار سنة ١٩٢٠ ، وابلغ الدول المتحالفة بصورة رسمية . انه قوبل بابتهاج عظيم في جميع أنحاء البلاد السورية وفي جميع الأقطار العربية ، غير انه أوجد غيظاً شديداً في المحافل الأوروبية . وهـذا الغيظ بلغ أشده في انكلترة . وذلك لأن القرار كان يشمل فلسطين ، كما انـه كان يطالب باستقلال العراق . زد على ذلك فانه كان اقترن باعلان القرار الذي اتخذه المؤتمر العراقي المجتمع في دمشق . عـن استقلال العراق فارسل اللورد كورزون - وزير خارجية بريطانيا عندئذ - برقية احتجاج شديدة اللهجة ، تكلم فيها باسم الحكومتـين البريطانية والافرنسية ، وزعم ان المؤتمر السوري لم يكن هيئة شرعية ، وان اعلان القرار المذكور يعرقل مهمة مؤتمر الصلح في حل القضية التركية . فاضطر الملك فيصل أن يرد على هـذه المزاعم ، مـذكراً بان المؤتمر السوري الذي اتخذ القرار المذكور هو نفس المؤتمر الذي عقد اجتماعات عديدة منذ مدة طويلة ، من غـير ان يكون هدفاً لاعتراض ما من الحكومة البريطانية .

***

١

نص القرار

الذي اتخذه المؤتمر السوري العام عن استقلال سورية

ان المؤتمر السوري العام الذي يمثل الأمة السورية العربية في مناطقها الثلاث الداخلية والساحلية والجنوبية « فلسطين » تمثيلا تاماً ، يضع في

جلسته العامة المنعقدة نهار الأحد الموافق لتاريخ ١٦ جمادى الثانية سنة ١٣٣٨ وليلة الاثنين التالي له الموافق لتاريخ ٧ آذار سنة ١٩٢٠ القرار الآتي :

ان الأمة العربية ذات المجد القديم والمدنية الزاهرة لم تقم جمعياتها واحزابها السياسية في زمن الترك بمواصلة الجهاد السياسي ولم ترق دم شهدائها الاحرار وتثر على حكومة الأتراك الا طلباً للاستقلال التام والحياة الحرة ، بصفتها ذات وجود مستقل وقومية خاصة لها الحق في أن تحكم نفسها بنفسها، أسوة بالشعوب الأخرى التي لا تزيد عنها مدنية ورقياً.

وقد اشتركت في الحرب العامة مع الحلفاء ، استناداً على ما جهروا به من الوعود الخاصة والعامة في مجالسهم الرسمية وعلى لسان ساستهم ورؤساء حكوماتهم ، وما قطعوه خاصة من العهود مع جلالة الملك حسين بشأن استقلال البلاد العربية ، وما جهر به الرئيس ويلسن من المبادىء السامية القائلة بحرية الشعوب الكبيرة والصغيرة واستقلالها على مبدأ المساواة في الحقوق ، وانهاء سياسة الفتح والاستعمار ، والغاء المعاهدات السرية المجحفة بحقوق الأمم، واعطاء الشعوب المحررة حق تعيين مصيرها، مما وافق عليه الحلفاء رسمياً ، كما جاء في تصريحات المسيو بريان رئيس وزراء فرنسا بتاريخ ٣ نوفمبر سنة ١٩١٥ امام مجلس النواب واللورد غراي وزير خارجية بريطانيا العظمى في ٢٣ اكتوبر سنة ١٩١٦ أمام لجنة الشؤون الخارجية ، وتصريح الحلفاء في جوابهم على مذكرة الدول الوسطى التي رفعها المسيو بريان بواسطة السفير الاميركي في باريس ، وجواب الحلفاء على مذكرة الرئيس ويلسن بتاريخ ١٠ كانون الثاني سنة ١٩١٧ ، وبيان مجلس النواب الافرنسي ليلة ٤-٥ حزيران سنة ١٩١٧ وبيان مجلس الشيوخ ٦ منه ايضاً وما جاء في الخطاب الذي القاه المستر لويد جورج في غلاسكو بتاريخ ٢٩ منه سنة ١٩١٧ .

وقد كان ما قام به جلالة الملك حسين المعظم من الأعمـال العظيمة في جانب الحلفاء ، هو الباعث الأكبر لتحرير الأمة العربية ، وانقاذها من ربقة الحكم التركي ، فخلد لجلالته في التاريخ العربي أجمل الآثار وأفضلها.

وقد أبلى انجاله الكرام مع الأمة العربية في جانب الحلفاء البـــلاء الحسن مدة ثلاث سنوات ، حاربوا خلالها الحرب النظامية التي شهدلهم بها أقطاب السياسة وقواد الجند من الحلفـــاء أنفسهم وسائر العالم المدني ؛ وضحى العدد الكبير من أبناء الامة الذين التحقوا بالحركة العربيـــة من انحاء سورية والحجاز والعراق ، فضلاً عما قام به السوريون خاصة في بلادهم من الاعمال التي سهلت انتصار الحلفاء والعرب ، مع ما أصابهم من الاضطهاد والتعذيب والقتل والتغريب ، تلك الأعمال التي كان لها الاثر الاكبر في انكسار الترك وجلائهم عن سورية وانتصار قضية الحلفـــاء انتصاراً باهرا ، حقق آمال العرب بوجه عام ، والسوريين منهم بوجـــه خاص . فرفعوا الاعلام العربيـة وأسسوا الحكومات الوطنية في انحاء البلاد ، قبل أن يدخل الحلفاء هذه الديار .

ولما قضت التدابير العسـكرية بجعـل البلاد السورية ثلاث مناطق ، اعلن الحلفاء رسمياً ان لا مطمع لهم في البلاد السورية ، وانهم لم يقصدوا من مواصلتهم تلك الحرب في الشرق سوى تحرير الشعوب من سلطـــة الترك تحريراً نهائيـاً ، وأكدوا ان تقسيم المناطق لم يكن الا تدبيراً عسكرياً موقتاً لا تأثير له في مصير البـلاد واستقلالها ووحدتها . ثم انهم قرروا ذلك رسمياً في الفقرة الاولى من المادة الثانية والعشرين من معاهدة الصلح مع المانيا ، فاعترفوا فيها باستقلالنا ، تأييداً لما وعدوا به من اعطاء الشعوب حق تقرير مصيرها . ثم ارسلوا اللجنة الاميركية للوقوف عـلى رغائب الشعب ، فتجلت لها هذه الرغائب في طلب الاستقلال التـــام والوحدة السورية التامة .

وقد مضى نحو عام ونصف ، والبلاد لا تزال رازحة تحت الاحتلال والتقسيم العسكري الذي ألحق بها اضراراً عظيمة ، وأوقف سير أعمالها ومصالحها الاقتصادية والادارية، وأوقع الريبة في نفوس ابنائها من أمر مصيرها ،فاندفع الشعب في كثير من أنحاء البلاد وقام بثورات اهلية منتقضاً على الحكم العسكري الغريب ، ومطالباً باستقلال بلاده ووحدتها .

فنحن اعضاء هذا المؤتمر رأينا بصفتنا الممثلين للأمة السورية في جميع أنحاء القطر السوري تمثيلاً صحيحاً، نتكلم بلسانها ونجهر بارادتها ،وجوب الخروج من هذا الموقف الحرج ، استناداً على حقنا الطبيعي والشرعي في الحياة الحرة ، وعلى دماء شهدائنا المراقة وجهادنا المديد في هذا السبيل المقدس ، وعلى العهود والوعود والمبادىء السامية السالفة الذكر ، وعلى ما شاهدناه ونشاهده كل يوم من عزم الامة الثابت على المطالبة بحقها ووحدتها والوصول إلى ذلك بكل الوسائل ، فاعلنا باجماع الرأي استقلال بلادنا السورية بحدودها الطبيعية ، ومنها فلسطين ، استقلالاً تاماً لا شائبة فيه ، على الأساس المدني النيابي وحفظ حقوق الأقلية ورفض مزاعم الصهيونيين في جعل فلسطين وطناً قومياً لليهود أو محل هجرة لهم .

وقد اخترنا سمو الأمير فيصل ابن جلالة الملك حسين ، الذي واصل جهاده في سبيل تحرير البلاد وجعل الامة ترى فيه رجلها العظيم ، ملكاً دستورياً على سورية ، بلقب صاحب الجلالة الملك فيصل الأول ، واعلنا انتهاء الحكومات الاحتلالية العسكرية الحاضرة في المناطق الثلاث ، على أن تقوم مقامها حكومة ملكية نيابية ، مسؤولة تجاه هذا المجلس في كل ما يتعلق بأساس استقلال البلاد التام ، الى أن تتمكن الحكومة من جمع مجلسها النيابي وعلى أن تدار مقاطعات هذه البلاد على طريقة اللامركزية الادارية، وعلى ان تراعى أماني اللبنانيين الوطنية في كيفية ادارة مقاطعتهم لبنان ضمن حدوده المعروفة قبل الحرب العامة بشرط أن

يكون بمعزل عن كل تأثير أجنبي .

ولما كانت الثورة العربية قد قامت لتحرير الشعب العربي من حكم الترك ، وكانت الاسباب التي يستند اليها في استقلال القطر السوري هي ذات الأسباب التي يستند اليها في استقلال القطر العراقي ، وبما ان بين القطرين صلات وروابط لغوية وتاريخية واقتصادية وطبيعية وجنسية تجعل أحد القطرين لا يستغني عن الآخر ، فنحن نطلب استقلال القطر العراقي استقلالا تاماً ، على أن يكون بين القطرين الشقيقين اتحاد سياسي اقتصادي .

هذا واننا باسم الامة السورية العربية التي أنابتنا عنها نحتفظ بصداقة الحلفاء الكرام محترمين مصالحهم ومصالح جميع الدول كل الاحترام ، وان لنا الثقة التامة بان يتلقى الحلفاء الكرام وسائر الدول المدنية عملنا هذا المستند الى الحق الشرعي والطبيعي في الحياة بما نتحقه فيهم من نبالة القصد وشرف الغاية ، فيعترفوا بهذا الاستقلال ، ويجلي الحلفاء جنودهم عن المنطقتين الغربية والجنوبية فيقوم الجند الوطني والادارة الوطنية بحفظ النظام والادارة فيها ، مع المحافظة على الصداقة المتبادلة ، حتى تتمكن الامة السورية العربية من الوصول الى غاية الرقي وتكون عضواً عاملا في العالم المدني .

وعلى الحكومة السورية ، - التي تتألف استناداً على هذا الأساس - ، تنفيذ هذا القرار .

***

٢

مذكرة الوزارة السورية الى الحلفاء

أتشرف بأن أحيطكم علماً بما يأتي :

لقد أقدم الشعب العربي على الانضمام الى الحلفاء واثقاً بما صرحوا به

عن مقاصدهم من الحرب ، واحتمل في جهاده معهم جسيم الضحايا بالرجال والمال . فاعترف قواد الحلفاء رسمياً غير مرة بكفاءة مساعدة العرب .

ولم ينقطع رجال حكومات الحلفاء خلال ذلك عن الوعـــد للعرب بتحقيق أمانيهم الطبيعية واسترجاع حقوقهم التي اهتضمها الترك، فزادت هذه الوعود في بسالة العرب، وجعلت اخلاصهم لقضية الحلفاء فائقة الحد.

ثم ان مؤتمر الصلح جاءهم في عهد عصبة الامم بوعود جديدة بالاستقلال والحكم الذاتي .

على أنه قد انقضت شهور عديدة ولم تخرج هذه الوعود الى حيز الفعل، ولم ينل العرب مـا يطلبونه من الحقوق التي غالوا في دفع ثمنهـا بالرجال والمال . وأصبحت سوريا مقسمة الى ثلاث مناطق ، سادت في مقاطعاتها ادارة عسكرية، في ظروف لا شيء فيها من النظام الاقتصادي أو الاداري، مما جعل حالة البلاد المؤسفة في أشد حاجة لتنظيم مواردها درءاً للاضـرار التي انتجتها الحرب .

ورأى الشعب بتأجيل تحقيق أمانيه الموعود بها مراراً عوامل خوف على وحدته الوطنية ، وكيانه المقبل ؛ فاصبح مساقاً بما وقع فيـــه من الخلل الاقتصادي والاداري الى أعمال اليأس والقنوط ، وبدأت الفـتن السياسية في نقاط عديدة واتخذت شكلا يرمز إلى امتدادها امتداداً مريعاً .

رأى القسم المستنير من الشعب في هذه الحالة أن الواجب يقضي عليه بتلافي الموقف قبل حروجته ، فاجتمع مؤتمر سوري لهذه الغاية مؤلف من مندوبين عن كل اقطار سورية ، منتخبين انتخاباً نظامياً ؛ وبعـد درس الموقـف والتعمق في البحث ، اصدر قراراً في ٨ آذار سنة ١٩٢٠ ، أعلن فيه استقلال سورية التام بمناطقها الثلاث ؛ ورفع صاحب السمو الملكي الأمير فيصل الى عرش سورية .

وقد احدث هذا القرار اعظم ابتهاج في كل مكان . ورأى فيـــه

العموم وسيلة تقضي على الأزمة التي يشكون منها ، وتضمن لهم التمتع بحق الاستقلال التام والحكم الذاتي المشروع ، الذي منحتهم اياه الطبيعة وأيده الحلفاء مراراً .

وعلى أثر هذا الحادث تعطف جلالة مولاي الأعظم الملك فيصل وعهد اليّ بتأليف وزارة تحكم البلاد طبقاً للمبادىء الدستورية . وتتضمن خطة هذه الوزارة التي وافق عليها جلالته ما يأتي :

(١) - صيانة وتأييد الاستقلال التام الذي اعلن .

(٢) - صيانة وتوطيد الأمن العام في كل القطر السوري ، وتوزيع العدالة بدون تفريق بين العناصر والمذاهب، وصيانة حقوق الأقلية ، وحماية مصالح الدول الموالية ورعاياها .

(٣) - انشاء خير الصلات بين سورية والدول الأجنبية .

(٤) - السعي لتنظيم البلاد تنظيماً يضمن رقي مواردها الطبيعية وتقدمها الأدبي .

(٥) - معاونة الحلفاء معاونة نزيهة في صيانة السلم العام في الشرق .

وها اني ارسل اليكم ترجمة مطابقة للأصل عن قرار المؤتمر السوري ، واثقاً ان حكومتكم تقدر العوامل التي انتجت تصرف المؤتمر ، وتعترف أنه خضع لضرورة لا مرد لها ، وأنه لم يقم الا بتأييد حق مقدس .

وترون أن الخطة التي أتشرف بارسالها اليكم ، لا تترك مجالاً للارتياب بعزمنا الوطيد على انشاء صلات ودية تضمن بها المصالح المتبادلة بيننا وبين الحلفاء وعلى الأخص مع بلادكم الكريمة ، التي كانت لنا عوناً ثميناً في تحقيق امانينا الوطنية .

فبهذا الشعور آمل ان ننال من حكومتكم على الدوام ثقتها ومساعدتها الثمينتين ، كما في الماضي ، لتسهيل مهمتنا . وتأكدوا يا صاحب السعادة أننا لن نهمل وسيلة ما لتوطيد حسن التآلف الموجود بين بلادينا .

وتفضلوا يا صاحب السعادة بقبول فائق احتراماتي الأكيدة .

علي رضا الركابي

رئيس الوزارة السورية

***

٣

رسالة الملك فيصل
الى الرئيس ويلسن

يا فخامة الرئيس !

ان البلاد العربية المحررة من النير التركي (سورية وضمنها فلسطين — والحجاز والعراق) قد وزحت عدة قرون تحت الضغط وسوء الادارة ، وحال التوازن الدولي في اوروبا دون نجـــاح مساعي العرب التي كانت ولا تزال ترمي الى اعادة كيانهم القومي ، والتمتع برغيد العدل . وعندما نشبت الحرب الكبرى واخذت الامم تخوض غمارها الواحدة تاو الأخرى ، هب العرب وانحازوا الى الحلفاء ، بعد ان اعلنوا الحرب عـــلى الترك ، وشقوا عصا الطاعة لخليفة المسلمين ، الأمر الذي نجم عنه عدم انتشار دعوة الخليفة وجعلها هباء منثوراً . ولم تقف المسألة عند هـــذا الحد بل نشط المسلمون ، بعدما رأوا منا ما رأوه من صدق العزيمة ، وانضموا الى الحلفاء بعد ان ناضلوا بحماسة واخلاص وساعدوهم على احراز الظفر الباهر .

وكان العرب يتوخون من قيامهم أن يصلوا الى تحقيق أمـانيهم التي اعترف بصوابها جميع الحلفاء ، وأخص بالذكر منهم دولة بريطانيا العظمى ؛ وقد قبل الحلفاء بارتياح مبادئكم السامية التي وضعتموهـا وبينتم فيها ان القصد من هذه الحرب هو تحرير الشعوب لا السعي وراء الظفر ، وذكرتم ان لكل أمة الحق في اختيار مصيرها ونوع الحكومة التي تتوسم بها الخير لبلادها ، ولا سيما سورية ، فانه سيكون لها الحق في اختيار الشكل الذي

تريده . وبعد ان استوثق العرب من هذه المواعيد ، خاضوا غمار الحرب، وقلوبهم ملأى ثقة واطمئناناً بأن حلفاءهم لا بد ان ينجزوا مواعيدهم للامة العربية ، عندما تلقي الحرب اوزارها .

وقد انقسمت سورية عقب الهدنة الى اربع مناطق ادارية ، وذلك وفقاً لمعاهدة سرية لا نعلم من حقيقتها شيئاً . فحنق الشعب عندما رأى ما آلت اليه حالة بلاده ، ولم يسكن جأشه الا بعد التأكيدات العديدة بأن هذه التقسيمات وقتية لا بد أن تضمحل مع الحكم العسكري . ولم يطل هذا الأمر حتى ذاع خبر اتفاق عقد بين بريطانيا العظمى وفرنسا يؤول الى فرط عقد البلاد وتقسيمها . فكان لهذا النبأ وقع سيء في النفوس ، حتى ان الشعب عيل صبراً ، ورجع بعضه الى امتشاق الحسام للذود عن وحدة سورية التي اصبح امرها مبهما . وبما ان القسم الشمالي من سورية يتاخم بلاداً لا تزال تتأجج فيها نيران الثورات ، أوجسنا خيفة من ان يتسرب ذلك الاضطراب الى سورية باجمعها .

ولم يرَ دواء لتلافي الأمر انجع من جمع المؤتمر السوري المنتخب من الشعب ، واعلان استقلال سورية ، والمناداة بي ملكاً عليها ، مما ادى الى ارجاع الأمن الى نصابه في البلاد - وكل هذا يتفق مع مواعيد الحلفاء وتصريحاتهم . وبما اننا لا نطلب الا حقاً منحتنا اياه الطبيعة ، وزكته دماؤنا في الحرب ، وأيده تاريخنا ، فاننا نتوقع ان يتلقى الحلفاء حكومتنا الجديدة بارتياح ، ويمهدوا ما يعترضنا من العقبات في سبيل التقدم . واننا لا نرغب سوى أن نعيش بكل طمأنينة وسلام ، تحت راية السلم العام ، ونحترم منافع الحلفاء في بلادنا ، ونحافظ على حقوق الغرباء كافة .

ان تقسيم سوريا الحاضر هو حجر عثرة في سبيل رقيها الاقتصادي والسياسي ، ولا يمكن أن يخيم السلام فوق ربوعها الا بعد أن تؤمن وحدتها ويضمن استقلالها .

ولي وطيد الأمل بأن فخامتكم تستفيدون بما لكم من السلطة والنفوذ للذود عن قضيتنا هذه، وفقاً لمنطوق مبادئكم الحق.

واقبلوا فائق احتراماتي الخالصة.

المخلص لكم

فيصل

***

٤

رسالة رئيس ديوان الملك
الى اللورد كرزن - بواسطة الكولونيل ايستون

يا حضرة الكولونيل !

أتشرف بان ارجوكم ان تتكرموا بارسال البرقية الآتية الى فخامة اللورد كرزن، وهي البرقية التي أمرني جلالة مولاي الملك فيصل الأول المعظم بارسالها اليكم :

« جواباً على برقيتكم المؤرخة في ٩ آذار سنة ١٩٢٠، أتشرف بأن ألفت نظر فخامتكم إلى أن المؤتمر السوري الذي اجتمع في السابع من هذا الشهر، هو نفس المؤتمر الذي عقد اجتماعات عديدة على مرأى ومسمع من السلطة البريطانية التي كانت في يدها قيادة سورية في ذلك الحين.

« وقد اجتمع هذا المؤتمر لابداء آرائه للجنة الأميركية التي جاءت لأخذ آراء الأهالي، وفقاً لقرار مؤتمر الصلح، وطال اجتماعه بعد ذلك ثلاثة أشهر. وفي نهاية السنة الماضية عقد اجتماعاً آخر، وبحث في مسائل داخلية متنوعة، ولم تقابل اجتماعاته الأخيرة بادنى احتجاج من السلطات البريطانية أو الفرنسوية. وهو مؤلف من هيئة نظامية، أعضاؤها مندوبون منتخبون انتخاباً قانونياً؛ فبعقده اجتماعه الأخير الذي اعلن فيه استقلال البلاد والمناداة بي ملكاً عليها، لا يمكن أن يعتبر انه تصرف خلافاً لآراء الحكومتين الانكليزية والفرنسوية ما دام بيانه مؤسساً

على ما لهاتين الحكومتين وسواهما من الحلفاء من التصريحات والوعود .
يضاف الى ذلك أن المؤتمر قد وضع أمامه - بالوسيلة التي اتخذها - تسكين الشعب والمحافظة على البلاد من الأفكار المريبة ، التي بدأت بالانتشار في الشرق . واعلن بأوضح أسلوب اخلاصه لدول الحلفاء وعلى الأخص للحكومتين (انكلترا وفرنسا) فالشعب وانا في اوله قد أظهر لبلادكم تعلقه المخلص يوم كان للريب مجال ، وحارب في صفوفكم . وكان له السرور انه في الظفر الذي تم في الشرق لا يمكن أن يتصرف اليوم خلافاً لمصالح بريطانيا العظمى وحلفائها . بل بعكس ذلك يدافع دفاع المتحمس عن هذه المصالح ، ويكون مستعداً على الدوام لوضع كل موارده في خدمة الحلفاء . وقد أظهرت الحرب الأخيرة برهانها ساطعاً على نياتنا . ولكن يجب ان لا يذهب عن البال انه اثر الوعود التي قطعت لنا ، أخذت على عاتقي ادخال الشعب العربي في الحرب العالمية ، وتعرضت لمسؤولية عظيمة تجاه الشعب ؛ فهذا الشعب يطلب مني الآن انجاز الوعود التي وعدته بها ، مما يضطرني أن ارجوكم ايجاد حالة تمكنني من انجاز الوعد .

« وان لي مزيد الأمل في هذه الظروف انكم تبلغوني - جواباً على هذه البرقية - الاعتراف مبدئياً باستقلال سورية التام ووحدتها ، الأمر الذي يسمح لي بالذهاب الى أوروبا ، لأقدم الشكر لحكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى على ذلك ، ولتنوير المجلس الأعلى على موقف سورية الحقيقي » .

وتفضلوا يا حضرة الكولونيل بقبول فائق احترامي .

عوني عبد الهادي

***

٥

رسالة رئيس ديوان الملك

الى الجنرال غورو - بواسطة الكولونيل كوس

يا حضرة الكولونيل !

اتشرف ان اقـدم لـكم في ما يأتي ،رسالة من جلالة مولاي الملك، وارجوكم ان ترسلوها الى الجنرال غورو .

« يسرني ان اقدم لـكم طيه نسخة من البرقية التي جاءتني من وزير خارجية بريطانيا العظمى متكلماً فيها باسم الحكومتين الفرنسوية والانكليزية، وجوابي على تلك البرقية ، واورد لـكم الملاحظات الآتية بهذا الشأن :

« ليس في قرار المؤتمر السوري ما يناقض وعود الحكومتين الفرنسوية والانكليزية ومقاصدهما ، وليس من شأن هذا القرار ان يعرقل بوجه من الوجوه مهمة مؤتمر الصلح في حل المسألة التركية .

« ولم يقم المؤتمر السورى بعمله هذا الا بعد ما تأكد من نيات الحلفاء الولائية ورغبتهم في مساعدة العرب في حياتهم الجديدة، كما اكدوا ذلك مراراً عديدة، وأيدوه بتصريحـات ووعود علنية ، وأخصها تصريحات الحكومتين الفرنسوية والانكليزية في ٧ تشرين الثاني سنة ١٩١٨ .

«ان قرار المؤتمر السوري المتفق تمام الاتفاق مع رغائب الحلفاء ، قد تناول على الأخص صيانة السلم وتأييد الصلات الودية مع الحلفاء عمومـاً وفرنسا وانكلترا خصوصاً .

« ان الشعب السوري والمؤتمر السوري والحكومة السورية يقبلون بارتياح مشورة حلفائهم الشرفاء ، ولهم الجسارة أن يأملوا بالحصول عـلى مساعداتهم الشريفة لترقية البلاد مادياً وأدبيـاً ، في ما لا يمس استقلال البلاد التام ووحدتها الجغرافية والوطنية .

« ان الشعب السوري بدخوله في الحرب بجانب الحلفاء قد أخـذ على

عاتقه تأييد عرى الصداقة الوثقى ، والتعاون المتبادل الذي يربطه بهم .

« فيسرني اذاً - تجنباً لكل سوءتفاهم - ان تبلغوا حكومتكم نص قرار المؤتمر السوري ، وتؤكدوا لها اخلاص مقاصدنا التي ترمي الى استقلال سورية التام بحدودها الطبيعية .

« وتعتمد سورية على المعاونة والمساعدة من حليفتيها الشريفتين لتسير في سبيل التقدم والحضارة .

« وانتظر جواباً مناسباً من حكومة الجمهورية يؤيد أماني الشعب السوري ، وارجوكم ان تقدموا لها الملاحظات المذكورة .

« واقبلوا يا حضرة الجنرال فائق احترامي »

وتفضلوا يا حضرة الكولونيل بقبول فريد اعتباري ،

عوني عبد الهادي

الانتداب

قرر مجلس الحلفاء - في مؤتمر سان ريمو - وضع سوريا تحت انتداب فرنسة ، وذلك في ٢٦ نيسان ١٩٢٠ . ان هذا القرار ابلغ الحكومة السورية ببرقيتين : احداها صادرة من الموسيو ميلران على شكل بلاغ ، والثانية من اللورد آ للنبي على شكل رسالة موجهة الى الملك فيصل .

***

١

برقية الموسيو ميلران

– نشرت في جريدة العاصمة في ٣ أيار ١٩٢٠ –

ان الحكومة الفرنسوية مشيرة من جهة الى بلاغاتها السابقة ، ومن أخرى الى المبادىء العمومية لتحرير الشعوب والمعاونة الودية التي اعلنها مؤتمر الصلح، تؤكد اعترافها بأن للأهالي المتكلمين باللغة العربية من جميع المذاهب والساكنين في القطر السوري الحق في أن يحكموا أنفسهم بانفسهم بصفة شعوب مستقلة .

وهي ترى من واجباتها أن تقبل المهمة التي عهد بها اليها مؤتمر الصلح لاعطاء هؤلاء الأهالي مشوراتها ومساعدتها لتحقيق أمانيهم المشروعة وجعلهم ينتظمون اماً . وهذه المساعدة لا بد منها بعد استعباد طويل وخروج من حرب تركت البلاد خراباً . وستضمن استقلالهم ضد كل اعتداء ضمن الحدود التي يعينها مؤتمر الصلح ، ناظرة بنظر الاعتبار الى

إلى الادارات الذاتية اللازمة .

***

٢

برقيــــة اللورد آللنبي
صادرة من دار الاعتماد بالقاهرة
— في ٢٧ نيسان ١٩٢٠ —

يا صاحب السمو !

أمرتني حكومة جلالته بان اقدم لكم الرسالة التالية :

نتيجة المقررات التي اتخذها الحلفاء أخيراً في سان ريمو ، قــد تم الاعتراف بسورية والعراق دولتين مستقلتين ، على شرط أن تتناولها مساعدة دولة منتدبة ، الى أن يحين الزمن الذي تستطيعان فيه الوقوف وحدهمـــا .

وبناء على هذه المقررات ، قد اودعت مهمة الانتداب على سوريا الى فرنسا . في حين ان مهمة الانتـداب على العراق اودعت الى انكلترا . كما ان الدولة الاخيرة قد سميت منتدبة على فلسطين أيضاً .

ان حكومة جلالته تشعر شعوراً قويـاً بان الزمن قد حان الآن للوصول الى ترتيب تأتلف به مطالب الشعب السوري مع هذه المقررات .

وقد ذكرتم سموكم في كتابكم رقم ١٠٣ المؤرخ ٢٨ آذار ١٩٢٠ المرسل الى وزير الخارجية البريطانيـــة ، رضاءكم بالسفر الى أوروبا ، على شرط الاعتراف باستقلال الشعب السوري .

ان حكومة جلالته مستعدة — بناء على القرارات التي اتخذت أخيراً — للاعتراف بسموكم مبدئياً رئيس دولة سورية مستقلة . الا انها تعتقــد اعتقاداً قوياً بان قضية ملكيتكم ، مما ينحصر حق البت فيها بصورة رسمية بمؤتمر الصلح وحده . ولذلك ، فهي تلح على سموكم بان تأتوا الى أوروبا

بدون إبطاء ، وتبسطوا قضيتكم أمام رجالها. سيعقد المؤتمر دورته القادمة في آخر شهر أيار في باريز . وتأمل أن يجد سموكم السبيل لحضور المؤتمر خلال اجتماعاته هذه ...

وانني بالالحاح على سموكم باجابة دعوة حكومة جلالته بالسفر الى باريز من غير تأخير ، أرغب أن أؤكد لكم بان الباعث الوحيد لخطة حكومة جلالته في هذا الصدد ، هو رغبتها في اعطاء آمال سموكم وأمانيه الاعتبار التام ، مع منحكم الفرصة اللازمة لبسط قضيتكم بكل تفاصيلها .

واني اتخذ هذه الفرصة لاجدد لسموكم التأكيد باعتباري العظيم لكم .

الانذار الأخير



تنقسم هذه الوثائق الى اربعة أقسام (أ) – المخابرات التي جرت قبل تسلم الانذار بصورة رسمية (ب) – نص الانذار (ج) – المخابرات التي جرت بعد وصول الانذار الرسمي (د) – المخابرات التي جرت بعد زحف الجيش الفرنسي .

***

(ا) — قبل وصول الانذار الرسمي

١

برقية مرسلة الى قناصل الدول بدمشق لإبلاغها الى حكوماتهم
— في ١١ تموز ١٩٢٠ —

بعد أن حشد الجنرال غورو جيوشه على الحدود الفاصلة بين المنطقتين الشرقية والغربية في سورية ، وأنشأ قواعد عسكرية استعداداً للحرب ، أخذ يزعم أن لديه شروطاً يريد املاءها عليّ . ان هذه الشروط التي لم أطلع حتى الآن الا على جزء منها بطريقة غير رسمية ، تتضمن انتهاكاً صريحاً لسيادتنا الوطنية . وقد صرّح الجنرال ، فيما صرّح به ، أنه سوف يضع العقبات في سبيل سفري الى باريس ، اذا لم تجب مطالبه ، وأن الحكومة الفرنسية سوف تمتنع عن محادثتي في القضية السورية ، ان سلكتُ في في سفري سبيلاً غير المنطقة الغربية .

لي الشرف أن الفت نظر دول الحلفاء وجمعية الأمم الى عمله هذا

واجياً ان يتدخلوا ويحولوا دون سقوط الشعب السوري أمام القوة ،فلا يكون فريسة للروح العسكرية التي كان القضاء عليها هو الهدف الرئيسي للحرب العظمى . وإني ألجأ الى عـــدالة الحلفاء ليحجبوا سفك الدماء ، ويصونوا من الخراب التام هذه البلاد التي ضحت كثيراً في سبيل قضية الحلفاء ، وأطلب اليهم تأليف لجنة تحكيم من دول الحلفاء تعرض عليها مطالب الجنرال غورو ، وأتعهد وشعبي مقدماً بقبول قرارات هذه اللجنة والخضوع لها .

فيصل

***

٣

رسالة الى عميد الهيئة القنصلية بدمشق

حضرة القنصل العام .

لي الشرف بأن اقدم لكم فيما يلي مذكرة من جلالة مليكي المعظم الى حكومات الحلفاء راجياً منكم ان تتفضلوا بابلاغها الى الحكومات ذوات العلاقــة وارسال صور عنها الى السادة القناصل الموجودين بدمشق .

يا صاحب السعادة !

بصفتي رئيساً للشعب السوري الحليف لبلادكم ، والذي جاهـــد في سبيل القضية المشتركة ، أسارع الى لفت نظركم الى الحـــالة الراهنة في سورية ، حيث اصبح السلام محفوفاً بأشد الأخطار . واني أخــاطبكم بصفتكم ممثلاً إحدى دول الحلفاء الكبرى التي اشتركت في مؤتمر الصلح الذي أخذ على عاتقه توطيد السلام في العالم كله . والتي اعترفت باستقلال بلادي في مؤتمر سان ريمو ، ودعتني إلى القدوم لمحادثتها بصفتي رئيس هذا البلد المستقل . فأتشرف باعلامكم بصراحة وجلاء أنني بينما كنت أعـــد العدة للسفر إلى اوروبة تلبيـــة للدعوة التي وردت إليّ ، تلقيت أنباء

مزعجة عن حركة الجيوش الفرنسية بقيادة الجنرال غورو . إن هذه الأنباء قد أثارت شكوكي من جهة سلامة نواياه . فان حوادث الأيام الاخيرة وحشد الجيوش الفرنسية على طول الساحل ، وسلوك سلطات الاحتلال ، أثبتت لي بجلاء أن أفعال الجنرال غورو لا تتفق مع أقواله . ومن جهة أخرى فقد أبلغت أمراً بصفة شبه رسمية أن الجنرال غورو قد علّق سفري إلى باريس على إجابة بعض الشروط ، وقال إن الحكومة الفرنسية سوف تحجم عن محادثتي في القضية السورية إذا لم أحقق مطالب الجنرال غورو ، وهي :

١ – احتلال الجنود الفرنسيين محطات سكة حديد رياق – حلب .

٢ – الاعتراف بالانتداب الفرنسي لسورية دون قيد ولا شرط .

٣ – السماح بتداول العملة الورقية الصادرة من البنك السوري في المنطقة الشرقية .

٤ – الغاء الخدمة العسكرية الاجبارية في المنطقة الشرقية (مع علمه بأن هذه الخدمة لم تقرّر الا لتوطيد الأمن) .

ولقد اقترحت على الجنرال تجاه هذه المطالب التي لا تتفق مطلقاً مع المبادىء التي أعلنها الحلفاء ، تأليف لجنة مختلطة للفصل في كل خلاف يقع بيننا ، وذلك طبقاً لأحكام اتفاقات ٢٥ تشرين الثاني المعقودة بين الحكومة الفرنسية وبيني . ولكن الجنرال أجاب على هذا الاقتراح بتعزيز وحشد قواه على الحدود ، وباحتلال رياق . ولقد احتلت القوات الفرنسية المرابطة في جرابلس أيضاً جسر الشغور الواقعة على طريق حلب ، مما يستنتج منه أنه بدأ ينفّذ عملياً المطالب التي ذكرتها آنفاً ، قبل أن يرسل اليّ أي اعلام رسمي .

فرغبة مني في اجتناب كل عمل عدائي ، وفي عدم اراقة الدماء في هذه البلاد الاسلامية التي تمتاز من غيرها بحرصها على العيش بسلام وراحة ،

والواثقة بعدالة القضية التي أدافع عنها، وبانصاف حلفائها ونزاهة المجلس الأعلى ، لي الشرف أن أطلع سعادتكم على الحالة ، راجياً أن تستعملوا نفوذكم لوقاية هذه البلاد من حرب لا تعود عليها بغير الخراب والدمار .

فيصل

***

٣

برقية عامـــة

اكرر طلبي من كافة الحلفـاء : انكلترا وايطاليا وبلجيكا وغيرهم ، وأمريكا وعصبة الأمم أن يسمعوا صراخ سورية ، التي تطلب من البشرية التوسط لدى الحكومة الفرنسية بان لا تطأها بجيوشها الجرّارة من غـير سبب موجب ، وأصرّح اننا حاضرون للتفاهم ، بشرط المحافظة على شرفنا وعلى قرار مؤتمر سان ريمو ، وان يسمح بذهابي إلى اوروبة لإجابـــة دعوة المؤتمر وطلب وزارة بريطانيا المتوالي .

***

٤

بيان الحكومة في المؤتمر السوري

– في ١٣ تموز ١٩٢٠ –

ايها السادة !

نرى من الواجب أن نعرض عليكم خلاصة الأحوال الحاضرة في هذه الدقيقة الحرجة : تعلمون أن خطة الوزارة تلك الخطة التي كانت ولم تزل اساس حركاتنـا ، وتذكرون اننا قلنا في بيان هذه الخطة – التي نالت الاستحسان في مؤتمركم الموقر – اننا سنحافظ على صلات الصداقة مع جميع الحلفاء ولا سيما دولتي فرنسا وانكلترا . وتعلمون ايضاً اننا حافظنا على هذه الخطة ساعين لتحقيق آمال الأمة التي اعلنت للعالم على لسانكم ، انتم

موكليها في هذا المؤتمر الموقر .

بدأت المفاوضات وسارت على طريق حسن وتلقينا ما تعلمونه من قرارات مؤتمر سان ريمو القائل بالاعتراف بسورية دولة مستقلة ، ومن التبليغات الغير الرسمية من حليفتنا بريطانيا العظمى التي تشير الى الاعتراف بجلالة مليكنا المعظم ملكاً على سورية علاوة على تأييد الاستقلال المذكور . وقد عزمنا في المدة الأخيرة على ارسال وفد الى أوروبا لاتمام المفاوضات وحل المسألة السورية حلا نهائياً يحقق آمال الأمة وسعادتها ، ولنبرهن للعالم وللدول كلها اننا لسنا معادين لاحد ولا معاكسين لقرارات مؤتمر السلم، ما دام هذا المؤتمر يضمن استقلالنا وشرفنا . وقد عزم جلالة الملك على السفر بالذات حباً بانهاء المفاوضات بسرعة مستفيداً من شخصية جلالته وتأثيرها في أوروبا ؛ وكنا مطمئنين آملين بأننا سوف نأخذ البشائر قريباً بتطمين آمالنا التي هي آمال الأمة معاً .

وبينا كنا مثابرين على خطتنا العملية آملين خيراً من سفر الوفد تحت رئاسة جلالة الملك، اذ حصل ما لم يكن بالحسبان ،وحدثت الحالة الحاضرة الخطرة ، التي نريد ان نبينها لكم وهي :

ان الجنرال غورو اراد– وهو مستفيد من تحشيداته العسكرية –ان يعرقل او يمنع سفر جلالة الملك لاسباب لا نعلمها . وقد اظهر لموفدنا بعض الشروط التي قال له أنه يريد أن يطلبها منا ،ولكننا لم نطلع بعد على نصها الرسمي،ولا يمكننا ان ننظر إلى هذه الشروط بصورة رسمية ،او نعتقد بانها صحيحة ، او نبلغكم اياها ، ما لم نتلقاها مكتوبة من يد رسمية .

ايها السادة !

اذا نظرنا إلى بعض هذه الشروط نراها ليست مخالفة فقط لمطالب الأمة ورغائبها وعزمها القطعي على محافظة استقلالها بل تخالف بالوقت نفسه روح المقررات التي اتخذت بين الدول في مؤتمر سان ريمو ، وتخرق

حرمة هذه القرارات التي وقعت عليها حكومة فرنسا أيضاً . اذ ان هذه الشروط - إذا كانت صحيحة - تخل في أساس استقلالنا والسيادة التي اعترفت بها الدول في مؤتمر سان ريمو . وقد حشد الجنرال جيوشاً على حدود المنطقة الشرقية من الشمال والغرب ، وربما كانت غايته من ذلك تعزيز الشروط المذكورة التي نكرر بأنه لم يبلغنا اياها بصورة رسمية حتى هذه الساعة، وارسل جنوداً لتعزيز القوة الافرنسية في رياق. وصرح حاكم زحلة الافرنسي العسكري لقائد المحطة العربي في رياق انه احتل رياق احتلالاً عسكرياً ، واعاد الجنرال القوة الافرنسية التي كانت احتلت المعلقة في العام الماضي .

وقد تلقينا البارحة من الكولونيل كوس عن لسان الجنرال غورو ان إحتلال رياق والمعلقة هو مقابل تعزيز قوتنا في مجدل عنجر وهي نقطة عسكرية وضعت لتأمين الأمن الداخلي في ذلك الجوار فقط ،وذلك منذ ابتداء الاحتلال ، وتعزيزه من قبلنا اخيراً ليس الا تدبيراً اضطررنا ان نتخذه بعد ان رأينا تحشيدات الجنرال على حدود منطقتنا .

فحكومتنا بعد ان احتجت على معاملة الجنرال غورو التي لا تلتئم مع التحالف ، وطلبت احالة القضية الى التحكيم الدولي، تعلن الى الامة والى العالم أجمع من هذا المنبر ما يأتي :

(١) - نحن لا نريد الا السلام والمحافظة على استقلالنا وشرفنا الذي لا نتحمل ان تشوبه شائبة .

(٢) - نحن نبرأ من كل تهمة نوصم بها ويراد بها الايهام بأننا نريد الاخلال بعلاقاتنا مع حليفتنا وحلفائنا .

(٣) - نحن لا نرفض المفاوضات ومستعدون ان ندخل بها ، وها ان الوفد تحت رئاسة جلالة الملك مستعد للذهاب لمواصلتها . ونحن نقبل كل حل لا يمس باستقلالنا وشرفنا ويكون مبنياً على اساس الحق

والاستقلال .

(٤) - اننا مستعدون كل الاستعداد ومصممون كل التصميم على الدفاع عن شرفنا وحقوقنا بكل ما اعطانا الله من قوة.

فهذا هو الموقف الحاضر ايها السادة بسطناه لحضراتكم ، والله معنا ، اذ لا نريد الا حقنا والدفاع عن كياننا .

***

(ب) ـ الانذار الاخير

١

كتاب الجنرال غورو

ياذا السمو !

أتشرّف بأن أرسل مذكرتي المؤرخة في ١٤ يوليو . أقدمها إلى سموكم الملكي ، وأناشد أخلاقكم السامية ووطنيتكم الصادقة ، وشعوركم الوديّ نحو فرنسة أن تقبلوها .

لقد برهنت فرنسة من جهتها على إخلاصها لسورية بقبولها القيام بمهمة إرشاد الدولة الجديدة ، وقيادتها بنزاهة . ولذلك أريد أن اعتقد أن سموكم سيصغي إلى صوت الحكمة في معالجة هذه القضية الخطيرة ، فلا يتضامن مع حكومة لا تمثل سوى الأحزاب المتطرفة من الشعب .

ولا أفكر أنني قادر على أن أعوّل في تنفيذ الضمانات التي تشرّفت بطلبها من سموكم الملكي ، إذا تولت ذلك الحكومة الحاضرة . فبقاؤها في مناصبها ينطوي على معنى العداء لفرنسة . وقد بذلت جهدها لجرّ بلادكم إلى الحرب والقائها في أتون بلاياها ، ولن يعصمها سوى تصرّف سموكم الملكي وحده . »

غورو

***

٢

المذكرة المرسلة بتاريخ ١٤ تموز ١٩٢٠

من الجنرال غورو المفوض السامي للجمهورية الفرنسية في سورية وكيليكيا والقائد العام لجيش الشرق

إلى صاحب السمو الملكي الأمير فيصل

باسم الحكومة الفرنسية ، لي الشرف بأن أعرض على سموكم الملكي لآخر مرّة موقف هذه الحكومة إزاء السلوك الذي سلكته حكومة دمشق منذ مطلع هذا العام .

سادت السكينة في سورية إبان الاحتلال الانكليزي ، ولم يتعكّر صفو الأمن وتبدأ الاضطرابات فيها ، إلا عندما حلّت جنودنا محل الجنود البريطانية . وقد أخذت هذه الاضطرابات تزداد من ذلك الحين .

ولقد أثّرت هذه الاضطرابات في رقي سورية ونظامها السياسي والاداري والاقتصادي ، أكثر من تأثيرها في سلامة جنودنا وفي الاحتلال الفرنسي للمنطقة الغربيّة . فحكومة دمشق تحمل كل التبعة إزاء أهالي سورية الذين عهد مؤتمر الصلح الى فرنسا بأن تمتعهم بحسنات ادارة مؤسسة على الاستقلال والنظام والتساهل والثراء . إن الرغبة في الصداقة والتعاون التي أظهرتها فرنسة لسموكم بتأييدها « حقوق الأهالي الذين يتكلمون العربية ، على اختلاف مذاهبهم ، ويقطنون القطر السوري ، بحكم أنفسهم بأنفسهم كأمم مستقلة » . فقد أجبتم عليها سموكم معترفين بأن للشعوب السورية مصلحة كبيرة في طلب المشورة والمساعدة من دولة كبيرة لتحقيق وحدتهم وتنظيم شؤون الأمة ، نظراً للتضعضع الذي أصاب البلاد من الارهاق التركي والاضرار التي نتجت عن الحرب ، تلك المشورة والمساعدة التي ستسجلها عصبة الأمم عندما تتحقق بالفعل . وقد دعا سموكم الملكي فرنسة للقيام بهذه المهمة باسم الأمة السورية .

وعندما كنتم تفاوضون الحكومة الفرنسية في شهر كانون الثاني الماضي، وكانت العصابات الخارجة من دمشق تجتاح المنطقة الغربية ، أرسل إليّ السيد كلمنصو البرقية الآتية :

« عندما بلغني خبر هجوم البدو في جنوب سورية وشمالها ، قلت للأمير فيصل انني اتفقت معه موقتاً على بعض المبادىء ، وانني أحافظ على كلامي . ولكن يجب أن يقابل خطتي هذه بمثل ما فيها من الأخلاص وأن يجعل سلطته محترمة على انصاره . فاذا لم ينفّذ هذان الشرطان تنفيذاً دقيقاً ، فالحكومة الفرنسية تستأنف العمل بحرية وتستعمل القوة لفرض ما عهد به اليها المؤتمر في تأييد النظام واحترام الحقوق . »

والبيان الآتي يوضح جليّاً كيف أن حكومة دمشق لم تنقطع عن انتهاج خطة معادية ومخالفة كل المخالفة لسياسة التعاون التي رمي اليها رئيس الوزراء وتعهدتم بتطبيقها .

١ — عداء جلّي على قواتنا .

إن إصرار حكومة دمشق على رفض السماح للسلطة الفرنسية باستعمال سكة رياق — حلب الحديدية ، هو عمل عدائي بحت . فالحكومة لا تجهل أن تلك السكة لا بدّ منها لإعاشة إحدى فرقنا الفرنسية في الشمال وتمكينها من القتال . وهذه الفرقة تقاتل قوّات معادية تابعة لتركية التي انتزع الحلفاء الظافرون سورية من ربقتها ، ودفاعاً عن حدود حكومة سورية الجديدة التي يجب أن تربطنا بها روابط المصلحة وعرفان الجميل .

إن حكومة دمشق هي التي وضعت مبدأ تنظيم العصابات واستخدامها ضد جنودنا المحتلة . وهذا المبدأ أعلنه قائد الفرقة الثالثة في حلب صراحة يوم ١٣ نيسان بالقول الآتي :

« لما كنا لا نستطيع أن نعلن الحرب رسمياً على الفرنسيين ، يجب أن تملأ البلاد بالعصابات التي تجهز عليهم تدريجاً . وسيقود ضباطنا هذه

العصابات ، فاذا استشهد أحدهم فستعيل الحكومة عائلته » .

واليكم الأدلة الآتية على دقة تنفيذ هذه الخطة :

في ١٣ كانون الأول سنة ١٩١٩ هوجم موقعنا في تل كلخ بتحريض السلطة الشريفية في حمص. وفي أواخر ذلك الشهر ذبح بدو محمود الفاعور — الذي قلتم لي ياصاحب السمو أنه صديقكم الشخصي — مسيحيي مرجعيون ، حيث هوجم جنودنا في ٤ كانون الثاني ورفع العلم الشريفي . وفي ٥ منه سنة ١٩٢٠ تحقق وجود الجنود الشريفيين بين الذين هاجموا جنودنا تحت قيادة ثريا بك في قريق خان ثم في الحمام .

وفي ٢٥ منه هاجم الرئيس فؤاد سليم ومعه فرقة مؤلفة من جنود نظاميين موقعنا في جسر الليطاني .

وبعد حارم وانطاقية المهاجمتين من قبل العصابات العربية هوجمت بابنا من ١٦ حتى ٢٢ نيسان بلا انقطاع بقيادة الضابط الشريفي حسن بك .

وفي حزيران ثبت وجود أمير لواء ، ورئيس ، وستة ملازمين و٣١٧ رجلاً من الجيش الشريفي بين العصابات التي كانت تعمل في ساحة مرجعيون ، وثبت استعمال معـدات مأخوذة من الجيش نفسه ، وهي أربعة رشاشات ثقيلة وثلاثة خفيفة وخمسون صندوقاً من الذخيرة. وظهر أيضاً اشتراك محرضي المنطقة الشرقية في الاضطرابات الـتي اشتهرت بمذابح عين ابل ، وفتنة الشيعة في شهر حزيران .

ثم إن منظمي العصابات يلاقون كل احترام وإكرام في دمشق ، لا سيما صبحي بك بركات الذي لا يجهل أحد إساءته الينا .

وعندما لم تكن العصابات ترسل من المنطقة الشرقية ، كانت الفتنة تثار في المنطقة الفرنسية نفسها .

وبهذه الأعمال وقعت اعتداءآت عديدة على المسيحيين ، لا سيما في جسر القرعون في ٢٩ كانون أول ، حيث تقع التبعة على الضابطين الشريفيين

وحيد بك وتحسين بك .

وقد سوعد الشيخ صالح ، بطل الفوضى والبغضاء لنا ، مساعدة فعلية ومستمرة في جبال النصيرية .

ومن الممكن تعداد كثير من هذه الامثلة ، وقد عرضناها على سموكم الملكي في حينها .

٢ ــ سياسة حكومة دمشق العدائية .

رأى سموكم إدخال أشخاص مشهورين بعدائهم لفرنسة ، في حكومة دمشق . وكان تأثير المحيط شديداً فيكم . حتى أنكم لم تتمكنوا من السفر في الوقت المناسب تلبية لدعوة مؤتمر الصلح . وقد تألفت الوزارة من أناس من تلك الفئة التي لا تقتصر خطتها على إهانة فرنسة ورفض مساعدتها ، بل تتناول المجلس الأعلى الذي منح فرنسة الانتداب على سورية .

إن رفض انتداب فرنسة رفضاً باتاً في ١٨ أيار المنصرم هو خطة عمياء ، قد تجر نتائجها المصائب على سورية .

٣ ــ التدابير الادارية الموجهة ضد فرنسا .

إن المقاومة المالية الظاهرة في رفض ورق النقد السوري الجديد الذي أصدره البنك السوري لحساب فرنسة ، ومنع جميع المعاملات التجارية والمالية مع فرع بنك سورية في المنطقة الشرقية ، هو دليل جديد على عداء يضر بمصلحة البلاد أيضاً . ويصح ذلك أيضاً على منع نقل الحبوب إلى المنطقة الفرنسية من حماة أولاً في شهر آذار ، ثم من دمشق وحلب .

ثم إن السلطة الشريفية اجتازت حدود المنطقة الشرقية وتغلغلت تدريجياً في المنطقة الغربية لتُظهر أنها تُوسّعت توسعاً بقصد اخراجنا . ففي شهر آذار أقيم مخفر شريفي في « الخالصة » . وبعد ذلك رفع العلم الشريفي في « القدموس » ، وفي نيسان جعلت حكومة حلب « القصير » قضاء

شريفياً ، وبعد ذلك بقليل نُصبَ قائم مقامٍ شريفي في جسر الشغور .

٤ ــ أعمال عدائية مباشرة ضد فرنسة .

إن من كان صديقاً لفرنسة أو موالياً لها في المنطقة الشرقية يكون مشتبهاً به من السلطة ، ويعامل معاملة سيئة في أغلب الأحيان . ومن الأدلة الظاهرة على ذلك أن فارس غنطوس ونسيب غبريل اللذين ضمنت حكومة دمشق رسمياً رجوعهما الى راشيا ، أسيئت معاملتهما ووضعا حال وصولهما في السجن .

وفي ٢٢ كانون الثاني هوجم في وادي القرن وفد من دروز حوران ، كان قد جاء للسلام عليّ أثناء عودته الى مقرّه ، وقتل عدد من رجاله . ولدينا أمثلة عديدة على ذلك ، ولا سيما في حلب . أما من كان عدواً لنا فانه يحترم في المنطقة الشرقية ويحمى من كل شيء ، ويحل على الرحب والسعة في كل مكان . فقد احتفل بالدنادشة احتفالا كبيراً في دمشق ، بعد حوادث تل كلخ . ولم يُمس بسوء في دمشق أمين محيو الذى نسف مستودع العتاد الحربي في بيروت . ثم ان سموكم الملكي سعى مؤخراً لرجوع كامل بك الاسعد ، الثائر المشهور الى المنطقة الغربية ، وكان قد نفي منها بسبب فتن بلاد الشيعة التي يقع عليه قسم عظيم من تبعتها .

وعدد سكان المنطقة الشرقية الذين أكسبهم عداؤهم لنا عطف الحكومة عظيم جداً .

إن بث الدعوة ضد فرنسة في المنطقة الغربية قد ألبسته حكومة دمشق أشكالا خبيثة ، أرادت السلطة الفرنسية أن تغمض عينها عنه ، لانها قررت اتباع سياسة التساهل حتى النهاية .

وآخر هذه الاعمال وأظهرها ، شراء القسم الأعظم من اعضاء مجلس ادارة لبنان باثنين وأربعين الف جنيه مصري .

وقد ألقت مخافرنا القبض على هؤلاء الاعضاء في ١٠ تموز ، بينما كانوا

ذاهبين الى دمشق لبيع بلادهم، منكرين الأماني التي أعرب عنها مواطنوهم بالاجماع تقريباً منذ عهد بعيد .

ان صحافة دمشق التي تفرّط الحكومة في شد أزرها تواصل دائماً حملاتها على كل ما هو فرنسي ، وتقبح السلطة المحتلة في المنطقة الغربية ، وترد كل مساعدة تعرضها فرنسة على سورية ، وتهينني أقبح اهانة .

ه - الاعتداء على الحقوق الدولية .

بمقتضى هذه الحقوق يترتب على قائد جيش الحجاز المحتل للقطر السوري ، الذي لا بد له أن يظل عثمانياً الى ان تقضي معاهدة الصلح بخلاف ذلك ، أن لا يعمل بغير هذه الصفة ، وان يحافظ على الحالة الراهنة وهو حارسها . ولكنه تصرّف عكس ذلك متخذاً صفة السيادة العليا : وقد تقرر التجنيد الاجباري ونفذ في كانون الاول سنة ١٩١٩ ، مع ان البلاد لا تزال بلاداً أجنبية . وهذا العبء الثقيل الذي لا يجدي نفعاً قد أكره عليه الشعب ، حتى في المناطق التي لها شكل خاص ، كالبقاع ، ونفذّ في أناس مستثنين منه ، كاللبنانيين والمغاربة المقيمين في المنطقة الشرقية . ولاقى هذا التجنيد الباطل مقاومة نزيهة أدت في بعض الاحيان الى إراقة الدماء .

ثم ان المجلس الملقب بالمؤتمر السوري الذي تألف واجتمع بصورة غير قانونية ، يسن القوانين ، بل يحكم باسم حكومة ودولة لم يعترف بوجودها . وفضلاً عن ذلك ، فقد قدّم اللقب الملكي لسموكم بدون حق ولا وكالة ، بما وضعكم ، كما عبرّتم عن ذلك ، في موقف التمرّد على مؤتمر الصلح .

ولم تحترم الامتيازات الاجنبية ، فان احد رعايانا ، الامير مختار ، الذي يمثل أسرة كبيرة اشتهرت منذ القديم باتصالها بفرنسة ، قد اوقف في حلب .

وليست الاتفاقات السياسية محترمة أيضاً . فأن لواء الجيش الشريفي أرسل الى مجدل عنجر ، رغم الاتفاق الذي تم في كانون أول الماضي مع السيد كلمنصو ، والذي يقضي أن لا تحل في البقاع قوة شريفية او افرنسية .

٦ – الاضرار التي أصابت فرنسة وسورية من ذلك .

لم تستطع السلطة الفرنسية حتى الآن أن تنظم البلاد التنظيم الذي تنتظره منها. لأنها اضطرت الى صرف قواها وجهودها لقمع الفتن المتوالية ومواصلة المفاوضات السياسية العقيمة مع حكومة دمشق . فهي والحالة هذه غير مسؤولة عن هذا التأخير ، على أنها تتحمل العبء العسكري والمالي الذي تقضي به الحالة التي أوجدتها حكومة دمشق. ولا بد للنفقات من أن تؤثر في الميزانية السورية ، سواء عن طريق تناقص الدخل الذي ينشأ عن استمرار الفوضى ، أو من جرّاء الاشتراك في نفقات السيادة التي ستقع على عاتقها في المستقبل .

ولقد بلغت الفوضى التي أوجدها مثيرو الفتن في البلاد حداً دعا الى استجلاب قوّات كبيرة ، أعظم عدداً مما يقتضيه مجرّد استبدال الجنود الانكليزية في حالة سكينة وسلام .

إن هذه الاسباب تدل دلالة كافية على أنه لا يمكن بعد الآن أن نعتمد على حكومة جاهرت بعداء فرنسة كل المجاهرة ، وأخطأت نحو بلادها خطأ عظيماً بظهورها عاجزة عن تنظيمها وإدارتها .

لذلك ترى فرنسة أنها مضطرّة لأخذ الضمانات التي تكفل سلامة جنودها وسلامة السكان الذين نالت من مؤتمر السلم مهمة الانتداب عليهم . فأتشرّف بابلاغ سموكم الملكي أن هذه الضمانات هي كما يأتي :

١ – التصرّف بسكة رياق – حلب الحديدية بصورة مطلقة ، لاجراء النقليات التي تأمر بها السلطة الفرنسية . ويُضمن هذا التصرّف ، بأن

يُراقب مفوّضون عسكريّون افرنسيون جميع ما يُنقل في محطات رياق وبعلبك وحمص وحماة وحلب ، تعضدهم قوة مسلحة مخصصة بالمحافظة على المحطة ، وباحتلال مدينة حلب التي هي مركز مواصلات هامة ، لا يسعنا تركها تسقط بيد الجيش التركي .

٢ - الغاء التجنيد الاجباري .

يجب أن يقف التجنيد تماماً ، وأن تُسرّح القُوى ، حتى يبلغ الجيش الشريفي العدد الذي كان عليه بتاريخ ١ كانون أول المنصرم .

٣ - قبول الانتداب الفرنسي .

إن هذا الانتداب يحترم استقلال أهالي سورية ، ولا يُناقضُ مبدأ الحكم بسلطة سورية تستمد قوّتها من إراده الشعب . ولا يتضمن سوى معاونة بشكل مساعدة من الدولة المنتدبة بدون أن يتخذ مطلقاً شكل استعمار أو إلحاق أو إدارة مباشرة .

٤ - قبول العملة الورقية السورية .

تصبح هذه العملة عملة وطنية في المنطقة الشرقية . فتلغى جميع الأحكام المتعلقة بالبنك السوري في المنطقة الشرقية .

٥ - تأديب المجرمين . .

الذين كانوا أشد عداء لفرنسة .

إن هذه الشروط تقدّم جملة ، وينبغي قبولها جملة أيضاً ، بلا تجزأة ، خلال أربعة أيام تبتديء من منتصف ليل ١٥ تموز (أي ١٤ منه الساعة ١٢ ليلاً) . وتنتهي في ١٧ منه الساعة ٢٤ (أي الساعة ١٢ ليلاً) .

فاذا جاءني من سموكم قبل انقضاء هذا الموعد إعلان يُشعر بقبول هذه الشروط ، فينبغي أن تكون أوامركم قد صدرت في الوقت نفسه الى السلطات المختصة بعدم معارضة جنودي الزاحفة لاحتلال المواقع المشار اليها سابقاً . ثم إن قبول الشرط الثاني والثالث والرابع والخامس يجب

أن يؤيد بنصوص رسمية قبل ١٨ منه ، على أن يتم التنفيذ بكامله قبـــل ٣١ منه منذ الساعة ٢٤ (نصف الليل) .

وإذا لم يشعر سموكم في الوقت المحدد بقبول هذه الشروط ، فأتشرف بابلاغكم أن الحكومة الفرنسية ستكون مطلقة اليد في العمل . وفي هذه الحالة لا أستطيع ان أؤكد ان الحكومة الفرنسية ستكتفي بالضمانات المعتدلة المشار اليها أعلاه .

أما المصائب التي قد تحل بالبلاد ، فلن تقع على عاتق فرنسة الـــتي برهنت على تساهلها منذ زمن طويل ولا تزال تبرهن عليه . فحكومة دمشق هي التي تتحمل جميع مسؤولية الحاول المتطرفة ، التي لا أنظر اليها إلا آسفاً ، ولكني مستعد لها بعزم لا يتزعزع .

***

(ج) ــ بعد وصول الانذار الرسمي

١

برقية مرسلة الى ممثلي الدول

اسمحوا لي أن أذكر لحضرتكم ان جلالة مولاي الملك تلقى بلاغـــاً نهائياً بتاريخ ١٤ تموز وهو يتضمن بصورة مبسوطـــة الشروط الـتي اشار اليها عوني بك سكرتير جلالة الملك بكتابه المؤرخ بتاريخ ١٢ تموز وهذه الشروط هي ما يأتي :

(بعد نقل الشروط الواردة في الانذار الرسمي) .

ومنها يتضح ان غاية الحكومة الفرنسوية أن تضع يدها باعـــذار مصطنعة على لب البلاد وتجعل الامة السورية خاضعة لارادتها المطلقـة . ونحن لا نستطيع أن نفهم معنى لاستقلالنـــا الذي اعترف به لنا مؤتمر سان ريمو ، بعد ما تحل الجنود الافرنسية في مدينة حلب ، وتحتل محطات حماة وحمص وبعلبك ورياق ؛ ولتطلب حل الجيش السوري الذي يتوقف

عليه حفظ الأمن الداخلي والنظام ؛ وتجعل البانكنوط السوري الذي اصدرته من غير حق عملة البلاد الرسمية . فالى عدل الحلفاء الذين صرحوا مراراً وتكراراً للسوريين بانهم سيكونون متمتعين باستقلالهم وحريتهم ، والى الوجدان الذي في صدور رجال دولتكم الحرة ، نرفع ظلامتنا هذه وندعو حكومتكم - باسم الانسانية والسلم الذي حافظنا عليه بكل الوسائط المستطاعة - أن تسعى لحل اختلافنا مع حكومة فرنسا بصورة التحكيم . وأن تعرض هذا الخلاف على المجلس التنفيذي لعصبة الامم ، ليرى رأيه ، وذلك منعاً لسفك الدماء في بلاد تتحمل ويلات الحرب منذ ابتداء الحرب العامة الى اليوم .

***

٢

برقية الى سمو الأمير فيصل

لي الشرف أن أتسلم كتابكم المرسل بواسطة الكولونيل طولا ، والمنبىء بقبولكم لشروطي مبدئياً وشخصياً . فاذكر سموكم الملكي بان المقصود من مذكرة ١٤ تموز ليس قبولها فحسب ، بل هو تنفيذ أحكامها باجراآت رسمية تتخذ قبل ١٨ منه ، على أن يتم تنفيذ ما ورد فيها من الأحكام بكاملها قبل ٣١ منه عند منتصف الليل .

ولما كنت قد مددت المهلة ٢٤ ساعة ، اجابة لطلب سموكم الملكي ، فقد أكون محقاً اذا لم امددها مرة أخرى ، قبل أن أتلقى نبأ القبول رسمياً وفعلياً من جانب سموكم بالاجراآت المشار اليها في الفقرة الرابعة من مذكرة ١٤ تموز .

ولكني أدع لكم وقتاً كافياً لقبول المطالب رسمياً وتنفيذها فعلاً ، فقد قررت أن لا تتحرك جيوشي قبل ٢١ تموز عند منتصف الليل .

— ١٩ تموز ١٩٢٠ — غورو

***

٣

من اليوتنان كولونيل كوس ضابط الارتباط
الى سمو الأمير فيصل
— ٢٠ تموز ١٩٢٠ —

طلب إليّ الجنرال غورو أن أشعركم باستلامه ردّ سموكم الملكي المرسل أمس بواسطتي ، وأعرب عن ارتياحه للاعتبارات الحكيمة التي أملت هذا الرد .

وينتظر الجنرال الآن وصول تثبيت كتابي مفصّل ، يتضمنّ جواباً ملائماً لما ورد في مذكرة ١٤ تموز ، ذاكراً الشروط المدرجة في تلك المذكرة ، ومعلناً قبولها . وهو يؤيد من جهة أخرى محتويات برقيته المرسلة مساء أمس ، مؤكداً أن الجيوش الفرنسية لن تتحرك قبل منتصف ليل ٢١ الجاري لاحتلال حلب ، وستصلها في اليوم الثالث من تحركها . أما شروط وتاريخ احتلال المحطات الأخرى فستبلّغ اليكم عما قريب .

« وينتظر الجنرال أن يتم في هذا اليوم (٢٠ منه) تنفيذ مضمون الرد عن طريق رسمية ، تضمن اتخاذ التدابير التنفيذية الفعّالة طبقاً لما أشار اليه صراحة في مذكرته المؤرخة في ١٤ تموز . ويضيف الجنرال إلى ذلك أن سموكم تستطيعون أن تثقوا أن سورية ستلقى كل رعاية وعطف وعدالة . إن المكاتبات المختلفة التي أرسلت والبلاغات التي أبلغت لسموكم الملكي حتى الآن عن شروط الانذار وتطبيقها ،— ولا سيا ما يختص منها بممارسة الانتداب — قد بسطتْ نيات الدولة المنتدبة بسطاً جلياً كافياً . والجنرال يرى أن الاستفادة من هذه الايضاحات لن تكون الا في مصلحتكم . وتفضلوا ...

كوس

***

(د) — بعد زحف الجيوش الفرنسية

١

لحضرة الكولونيل ايستون

ضابط الارتباط البريطاني بدمشق

– ٢١ تموز ١٩٢٠ –

سيدي الكولونيل

لي الشرف بأن أقدم اليكم البرقية التالية الصادرة عن جلالة مليكي المعظم :

« على الرغم من قبولي جميع النقاط الواردة في إنذار حضرة الجنرال غورو المؤرخ في ١٤ تموز ١٩٢٠ ، أي باحتلال الجيوش الفرنسية لأراضينا الواقعة بالقرب من مدينة حلب ، ولمحطات حلب وحماة وحمص وبعلبك ، وسحب جيوشنا من الحدود ، وتسريح الباقي منها ، والغاء التجنيد الاجباري ، وقبول تداول العملة السورية بصورة حرّة ، والاعتراف بانتداب فرنسة على سورية ، ذلك القبول الذي أعرب الجنرال غورو عن رضائه به في كتابه المؤرخ في ٢٠ تموز المسلّم بواسطة ضابط الارتباط التابع له بدمشق ، فقد أصدر الجنرال غورو أمره الى جنوده بالزحف على دمشق ، خلافاً للعهد المقطوع وخلافاً لنصوص حقوق الانسان ومبادىء الأخلاق الدولية .

« إن هذا العمل العجيب الذي لم تشهد الانسانية المتمدنة مثيلاً له من قبل ، سيؤدي حتماً الى إراقة سيل مخيف من الدماء ، في الوقت الذي تم فيه إعادة الجيوش السورية الى منازلها ، عملاً بمقتضيات الانذار ، تحت خطر ثورة من شعبي الذي كان يطالب برفض هذا الانذار بصورة قطعية .

« إني ألفت نظر حكومتكم ، ونظر العالم المتمدن الى هذه الخيانة الفظيعة التي لا يمكن أن تقع مسؤوليتها إلاّ على مَن خرق العهد المقطوع وأقدس الصكوك الدولية على هذا الوجه . »

وتفضلوا يا سيدي الكولونيل بقبول فائق احترامي .

أمين السر الخاص لجلالة الملك

***

٢

برقية الى حضرة الجنرال غورو

— ٢١ تموز ١٩٢٠ —

« بعد قبولي بكافة الشروط المنصوص عنها في مذكرتكم المؤرخة في ١٤ الجاري — الأمر الذي لم يمنع الجيوش الفرنسية من متابعة زحفها الى دمشق — ورغبة مني في الحيلولة ، حتى آخر لحظة ، دون إراقة الدماء بلا طائل — أطلب اليكم عقد هدنة بين الجيشين المتحاربين تسمح لنا بالمحادثة وفقاً لما أشرتم اليه في برقيتكم المرسلة هذا اليوم . وقد أوفد اليكم ممثل عن حكومتي للتفاوض معكم باسمها . »

فيصل

***

٣

احتجاج من معتمد الحكومة السورية العربية في القاهرة

— نشر في الجرائد المصرية —

أخبرتني حكومتي السورية بقبولها لشروط الجنرال غورو التي اشترطها على جلالة الملك فيصل في الاسبوع الماضي . ومنها سحب الجنود العربية المخيمة في حدود المنطقة الشرقية وتسريح باقي الجيش الموجود في دمشق وغير ذلك من الشروط التي نشرتها الجرائد من قبل . وقبلها جلالة الملك حباً بحقن الدماء ، ومحافظة على السلام ، واعتماداً على وفاء الجنرال غورو

بالعهود ، وعدم زحف جيشه الى المنطقة الشرقية . ولكن جنابه بعد انه رأى انسحاب الجنود العربية من الحدود ، ورغماً من الاتفاق الذي تم بينه وبين الحكومة السورية المحتم انسحاب الجنود العربية الى الداخل ، فأمر بزحف الجنود الفرنسوية على دمشق .

وبما ان هذا العمل الذي هو خرق للعهود تأباه العدالة والقوانين الدولية ويترتب عليه من النتائج ما لا يتفق مع حب السلام ، فاني باسم الحكومة السورية العربية احتج على هذا العمل ، واستصرخ العالم المتمدن جميعه ، ملفتاً نظره الى ذلك . والحكومة تتنصل من كل تبعة تنتأ عن مخـــالفة جناب الجنرال غورو للوعود الرسمية التي الزم بها نفسه والسلام .

***

٤

بلاغ من نائب وكيل خارجية الحكومة الهاشمية العربية

الى نظارات خارجيات بريطانيا العظمى والجمهورية المفخمة الفرنسية ، والحكومة المفخمة الايطالية ، والجمهورية العظمى للولايات المتحدة ، وحكومة اليابان المفخمة ، والحكومة المفخمة البلجيكية .

أرفع لفخامتكم البرقية الواردة لصاحب الجلالة الهاشمية من نجله فيصل المعظم بتاريخ ٢١ تموز سنة ١٩٢٠ وهي تبتدىء :

« رغماً عن قبولنا الشرائط التي وضعهـا الجنرال غورو ، ورغماً عن ارجاع جنودنا وتسريح الباقي منهم بالعاصمة ، ورغماً عن حفظ الشـدة على الأمر الذي سبب القيام ضد الحكومة هنا - فقد أتى الجنرال غورو الآن يتجاوز على حدودنا . ومشى فعلاً على دمشق خلاف العهود والمقاولات وذمة الشرف . وهذه المعاملة التي لم يسبق لها مثيل في الأرض ، تؤدي الى قتل الأبرياء وسفك الدماء من غير سبب موجب وفي السـاعة الـتي

اطمأنت فيها امة كاملة الى وعد رسمي مقصود . فاستصرخ العالم المتمدن واستلفت أنظاره الى هذه الجناية وأجعل كل تبعة على عاتق الذي خان دولته ومقاولات شخصه وأطلب العدل والانتصاف والامداد السريع العاجل يا مولاي « انتهت » .

احتج لدى حكومتكم الفخيمة على هذا التجـــاوز العدائي الذي لم يكن له أي وجه يجيزه أمام الانسانية والقوانين الدولية المرعيـة . فان قيل ان هذه الاجراءات هي تنفيذاً لقرارات مؤتمر الصلح ، فنقول :

ان المؤتمر العالى المذكور هو الخصم والحكم . الثاني : ان وظائف أمثاله من المؤتمرات منذ نشأة العالم هي للحكم على المغلوب للغالب ولصيانة السلام العمومي ، لا على الحلفاء المتحابين المتفقين على حرب عـــدو لهم مشترك وسفكوا دماءهم معاً لقهره وعدوانه . فلم يسمع ان مؤتمراً دولياً حكم على أحد المتحالفين الغالبين بمثل ما وقع الآن لفرنسا على سوريا .

الثالث : ان أول من دخل سوريا وطرد العدو المشترك هو الجيش العربي وأبناؤها .

الرابع : ان حقوق الجمهورية المفخمة الفرنسوية التي تطالب بها في سوريا وصرحت بها غير مرة بانها تقاليد تاريخية ، فاعتبارها والقضاء بهما يكن من مقتضاه ان كل شخص أنشأ داراً وجعلها على الطراز الفرنسي تكن تلك الدار ملكاً لفرنسا . وهذا بما لا حاجة للبحث فيه . لذا — بصرف النظر عن احتجاجنا هـذا المحق — نخشى من ان الاحوال تلجيء الشعب العربي بالقيام لحفظ كرامتـه وسلامة وطنه أمام هذه الحركة الشائنة ، مؤملين ان شعار وحسيات حكومتكم المفخمة وشعبها النجيب يحل احتجاجنا هذا محل الاعتبار وتنتصر لخدمة واجبات البشرية .

(من جريدة القبلة — العدد ٤٠٣ الصادر في ١٦ يوليو سنة ١٩٢٠)

***

٥
برقية من الجنرال غورو
– ٢٤ تموز ١٩٢٠ –

على الرغم من أن المذكرة المسلمة إلى وزير المعارف كانت تتطلب جواباً في نهار ٢٣ ، فقد انتظرت ، رغبة مني في الحيلولة دون إراقة الدماء حتى الساعة الثالثة من صباح يوم ٢٤ الجواب الذي سلمني اياه الكولونيل طولا . ومن دواعي أسفي أن هذا الجواب يؤلف رفضاً .

وقد أعلمتكم من جهة ثانية أن فرقة مؤلفة من ٤٥٠ جندياً نظامياً من الجنود الشريفية مجهزة بمدفعين ورشاشات هاجمت الجيوش الفرنسية بعد ظهر يوم ٢٢ شرقي تل كلخ . وقد غلبت هذه الفرقة على أمرها تماماً في صباح ٢٣ ، وأسرنا نحو ٥٠ منهم بينهم ضابطان وغنمنا مدفعاً وستة رشاشات .

وهكذا ، في غداة اليوم الذي أعلن فيه جيشكم الملكي حالة السلم ، وفي نفس اليوم الذي كان يكتب إلي فيه « إننا لا نريد الحرب »، كان أفراد ذلك الجيش يأخذون موقف الهجوم ويهاجمون جيوشي في المنطقة الغربية . ففي هذه الاحوال التي تقيم الدليل مرة أخرى على عجز سموكم الملكي عن فرض الطاعة على جيشكم ، يحق لي أن لا أكتفي بالوعود وأن أحصل على ضمانات لتنفيذ المذكرة المؤرخة في ١٤ تموز .

إن مذكرة ٢٢ تموز قد نصت على انه في حال الرفض أو في حالة محاربة الجيوش الفرنسية كما جرى أمس في تل كلخ تعود لهذه الجيوش حريتها في العمل . وذلك ما فعلته هذا الصباح .

ولكن هذا لا يجعلني أقل استعداداً لوقف إراقة الدماء بأسرع ما يمكن ، والتفاوض مع حكومة تود أخيراً أن تتعاون باخلاص مع فرنسة .

غورو

٦

لحضرة الجنرال غورو

المفوض السامي للجمهورية الفرنسية في سوريا

- ٢٧ تموز ١٩٢٠ -

أبلغني الكولونيل طولا بكتاب مؤرخ في٢٧ الجاري قرار الحكومة الافرنسية تدعوني فيه الى مغادرة دمشق بقطار خاص في الساعة الخامسة من صباح غد. فلي الشرف أن أعلمكم أنني لا أعترف للحكومة الفرنسية بحق نزع الاختصاص الذي منحني إياه مؤتمر الصلح رسمياً لادارة المنطقة الشرقية حين احتلال سوريا وتقسيمها الى ثلاث مناطق، ذلك الاختصاص الذي تأيد بتاريخ ١٥ كانون أول ١٩١٩ بالمذكرة التي قدمها المستر لويد جورج الى السيد كليمنصو وإليّ.

وما أنا بمعترف للحكومة الفرنسية بأي صفة في نزع اللقب الذي لقبني به الشعب السوري. والقوة وحدها هي التي تستطيع نزعه. ولكنكم تعلمون أنه لم يبق للقوة عمل في القانون الدولي.

وغني عن البيان أن دخول جيوشكم الى دمشق بعد معركة قصيرة مع الشعب، واحتلال دور المصالح العامة عسكريا، هو خرق لمقررات مؤتمر السلام، وبالأخص لمباديء جمعية الامم التي ألغت الحرب ووضعت قواعد لحل الخلافات بطريق التحكيم الدولي.

وكذلك فان احتلالكم لعاصمة البلاد هو عمل خطير الشأن وغير عادل، لأنه وقع بعد تسريح الجيوش السورية عملا بانذاركم المؤرخ في ١٤ الجاري وقد قبلته بكامله، ذلك القبول الذي أعربتم عن ارتياحكم اليه بكتابكم المؤرخ في ٢٠ الجاري، وأعربتم فيه عن عطفكم على الشعب السوري.

نعم انكم طلبتم في الفقرة الثانية من ذلك الكتاب تأكيداً مفصلا

لقبول شروطكم ، لا جوابا بالقبول ، لأن هذا كان في يدكم . على أن تأخر وصول هذا التأكيد المفصل ، وقد سلمته الى معتمدكم الكولونيل كوس قبل انقضاء الموعد بست ساعات، لا يسوّغ لكم سوق جيوشكم الى دمشق، خصوصاً وقد أبلغتم قبل انقضاء الموعد المضروب للانذار باثنتي عشرة ساعة انني بدأت بتنفيذ شروطكم بجد ، وفي مقدمتها تسريح الجيش السوري .

وقد استخرجتم من هذه الحالة ـ وهي تثبت مقدار اهتمامي وتعجيلي لقبول شروطكم ،والسهر على تنفيذها ـ حجة للزحف على بلادي، فاستقبل عدد قليل من الجند أقيم لحفظ الأمن والنظام جيشكم كحليف، فلم يحل هذا دون إعتقال ضباطكم لهؤلاء كأسرى حرب ، مع أن حالة الحرب غير موجودة .

وأذكركم أيضاً بالكتاب الذي أرسلتموه إليّ مع وزير المعارف مندوبي لديكم وبما انطوى عليه . فقد اعترفتم فيه بأنني غير مسؤول عن تأخير وصول البرقية المفصّلة المشار اليها اعلاه ؛ ولكن في نفس الوقت الذي كنتم تعترفون فيه هذا الاعتراف ، فرضتم علينا شروطاً قاسية جداً يستحيل عليّ حملُ شعبي على قبولها . فوضعتموني بذلك بين الأمرين التاليين : إما قبول شروطكم الجديدة ، وفي ذلك الثورة على جيشي وحكومتي مما ستتخذونه ذريعة للتدخل واحتلال دمشق ؛ وإما الرفض ، وفي هذه الحالة تزحف الألوف المؤلفة من جيوشكم المسلحة بجميع أدوات التدمير الحديثة لتقهر شعباً .

وفي الحالتين ينتهي الأمر الى احتلال دمشق ؛ وقد رأينا في النتيجة أن الأمر الثاني هو الذي حصل .

ولو كانت الشعوب تعيش اليوم كما كانت تعيش في القرون الوسطى، يوم كانت القوة تخلق الحقوق ، وكان السيف هو الحكم في الاختلافات ،

لكان تصرّفكم منطبقاً على القوانين القائمة . ولكن إذا كانت الحرب العظمى ، وقد خضنا غمارها في جانب الحلفاء لنفوز باستقلالنا ، قد بلغت غايتها حقاً باقرار مبدأ الحق وسحق الروح العسكرية ، وإذا لم تكن مبادىء مؤتمر الصلح التي أعلنت حرية الشعوب وحقها في أن تحكم نفسها بنفسها – ليست لغواً من القول ، وإذا ظل ميثاق جمعية الامم – الذي وقع عليه الحلفاء والأعداء والذي يلغي الحرب بين الشعوب واستعباد الامم – باقياً ومحترماً ، فان احتلال القوى الفرنسية للمنطقة الشرقية ، وقد عُهد إليّ بادارتها ، لا يمكن إلا أن يُعدّ أداة للارهاق ويجب أن يُعامل كذلك .

وختاماً فإن تصرفاتكم تخالف اتفاق سايكس . بيكو الذي وقعت عليه الحكومتان الفرنسية والانكليزية سنة ١٩١٦ ، والاتفاقات المعقودة في أواخر عام ١٩١٥ بين الحكومة الانكليزية من جهة وجلالة والدي ملك الحجاز من جهة أخرى ، والمادة ٢٢ من عهد جمعية الامم ، وقرارات مؤتمر سان ريمو ، والتعهدات التي تعهدت إليّ بها الحكومة الانكليزية ، ونص معاهدة الصلح المعروضة على تركيا ، والاتفاقات المعقودة بين السيد كلمنصو رئيس الوزارة الفرنسية السابق وبيني ، وتخالف في النهاية القوانين العامة ، ومبادىء الأخلاق الدولية .

فيصل

الاحتلال



بعد واقعة ميسلون لم يبق أمام الجيش الفرنسي ما يحول دون احتلال دمشق في اليوم نفسه. غير أن قائد الحملة « الجنرال غوابه » أراد أن يحيط « دخول الجيش الفرنسي الى العاصمة السورية » بأبهة وجلال ، فأجل الأمر الى اليوم التالي . فدخل دمشق في ٢٥ تموز ١٩٢٠ على رأس جيش أعد لـ « طواف استعراضي » في أهم شوارع المدينة . ثم استقبل في اليوم التالي وزراء علاء الدين الدروبي ، وأعلن أمامهم انتهاء الحكم الفيصلي .



١

« صورة التصريح الذي ألقاه الجنرال غوابه على هيئة الوزارة »

— نشر في جريدة العاصمة في ٢٩ تموز ١٩٢٠ —

أيها السادة !

انني ههنا أنوب عن الجنرال غورو المندوب السامي للجمهورية الفرنسية وأنطق باسمه . ان الامير فيصل قد أشرف ببلاده على قيد أصبعين من الهلاك ، وان مسؤوليته في الاضطرابات الدموية التي وقعت في سورية منذ شهرين أعظم وأوضح من أن تسوغ له المثابرة على الحكم . ان الحكومة الجديدة التي تمثلونها والتي قبلت المشاركة في العمل تحت الانتداب الفرنسي لتنظيم البلاد السورية ستنال ثقتنا وستجد فينا المعونة القوية مع احترام ما للشعوب السورية من حرية .

ان حكومتكم الجديدة بقبولها مسؤولية الساعة الحاضرة لا تقدر أن تنفض يدها من تبعة اصلاح ماض يتمثل فيه الخراب الجسيم والدم الغزير المسفوك . ولذلك عليها قبل كل شيء أن تقوم باعباء التعويض وعليكم بأن تشتركوا في ذلك بمبلغ مائتي الف دينار من الذهب ترصد للتعويض على العائلات السورية المنكوبة بالخراب والقتل . وعلينا كذلك معاقبة اولئك المجرمين الذين يعدون في طليعة غيرهم من رؤساء العصابات التي خربت البلاد تخريباً منظماً بحجة الوطنية ومجاراة الذين أعانوهم بنفوذهم ونقودهم . وسنبعث اليكم بقائمة اسمائهم . فينبغي ان يوقفوا ويحاكموا طبقاً للقوانين ، وان يسقطوا في حالة فرارهم من الحقوق المدنية وتصادر أملاكهم .

أمـــا حكومتكم الجديدة ، فتثابر على العمل بأوضاعها المحليـة كالسابق ، وجميع المسائل التي تتعلق بالاهلين او التي يكون لهـا مساس بمستقبل البلاد تدرس عندكم بمشاركة الكولونيل طولا رئيس البعثة الافرنسية ، ثم يعرض ذلك علينا . وينبغي ان يخفض الجيش الشريفي الى وظيفة قوة ضابطة ، تخصص لصيانة السكينة في البلاد ، ويجب ان تجمع جميع الادوات الحربية وتسلم للسلطة العسكرية .

ان المسائل التي تنجم عن هذا الوضع الجديد يناط أمرها بالكولونيل « بتلا » رئيس أركان الحرب بجيش الشرق ، وهو يحلها بالاتفاق مع وزير حربيتكم . وانه يمكنكم ويتحتم عليكم أن تبثوا الطمأنينة في نفوس أبناء دمشق ، وهم الذين تتألف اكثريتهم من مجموعة عاملة حكيمة ، في استطاعتكم الاعتماد عليها . وان الاهلين لا يمسهم سوء . وستعطى الأوامر الشديدة لمنع جنودنا عن أي حادث . ويجب في مقابلة ذلك ان لا تقع أية مظاهرة أو أي تحريض مخل بالأمن العام ، وسيقمع كل عمل عدائي باقصى الشدة . وأما البلدة فمشتركة في المسؤولية لذلك يجب أن تنتخبوا من كل محـــلة

أعياناً ذوي نفوذ ، يعتبرون بمثابة المسؤولين ، وسيجري توزع السلاح من الأهلين بالتدريج ويباشر فيه بأقرب مدة . ولقد رأيتم من استعراض قسم من جنودنا اننا نملك عند الحاجة الوسائل المؤدية لتوطيد الأمن الذي تفتقر اليه هذه البلاد أسوء افتقار .

***

٣

شكر وثناء

– نشر في جريدة العاصمة في ٢ آب ١٩٢٠ –

جاءنا من مديرية المطبوعات نص العريضة التي رفعها الرؤساء الروحيون الى صاحب المعالي رئيس الوزراء الأفخم ننشرها بما يلي :

يا حضرة الوزير المعظم !

اعلاناً للحقيقة واعترافاً بالفضل لذويه نرفع نحن المسيحيين والموسويين المستقرين في دمشق وضواحيها على تعدد مللنا وطبقاتنا القومية تشكراتنا القلبية ، موجهة الى العلماء والأعيان والوجهاء والعامة من اخواننا المسلمين في دمشق وضواحيها ، لما صدر منهم في الأيام الأخيرة المخوفة من السهر الدائم على الراحة العامة واقامة جنود وطنية للمحافظة على الأمن والسكينة ومنع الاضطرابات المقلقة ، مما يسطر لهم الذكر الجميل في صحف التاريخ ويوجب لهم لدى معاليكم يا دولة الوزير ان يفوزوا بتكرمة وتقدير ، وليحفظ الله مجد دولتكم العلية والدولة المنتدبة .

بطريرك الروم الكاثوليك : تقلاوس . متروبوليت بصرى وحوران : ميخائيل بحاش . مطران السريان بدمشق . مرخص أرمن بدمشق : استودس كيسهان . النائب الاسقفي الماروني بدمشق : الخوري ابراهيم مساكي . فارس الخوري . ناصيف أبو زيد . أسعد أبو شعر . قسطاكي الحمصي . ابراهيم طويل . ميخائيل والياس صيدناوي . ميشيل أواديس . شفيق قدسي . انطوان أبو حمد . خليل عنحوري . ناسيم الخوري . موسى سعد شامية .

***

٣

بلاغ عـــام

– نشر في جريدة العاصمة في ٩ آب ١٩٢٠ –

ليس من يجهل ان مؤتمر الصلح الذي قرر الاعتراف باستقلال البلاد السورية ووجود دولة مستقلة فيها،قرر في الوقت نفسه انتداب دولةفرنسة لهذه البلاد ، على ان تعين شروط الانتداب على حدة حسب عهد جمعيـــة الأمم ،على نسبة اهلية الشعب ورقيه العلمي والاجتماعي ؛ ولما كان الشعب السوري في مقدمة الشعوب المعروفة بالنباهة والرقي العلمي وكمال القابلية للحكم الذاتي،فان امر الانتداب لا يمكن ان يكون شديد الوطئة عليه . بل هو لا يتجاوز حد المعاونة التي من شأنها ان لا تمس بأمر الاستقلال الذي أقر عليه جميع الدول .

غير ان عدم انتهاء المخابرات الجارية بين الحكومة السابقة في دمشق وبين حكومة المنطقة الساحليـة بشأن تسهيل مناقلات السكة الحديدية بين بيروت وحلب الى نتيجة صريحة،وحصول سوء تفاهم في بعض مسائل أخرى ،حدا بالمندوب السامي للدولة المنتدبةحضرة الجنرال غورو– الذي رأى نفسه بحاجة شديدة الى سوق الجنود والعتاد الى الجهة الشماليـــة للوقوف في وجه من هم عدو للحلفاء جميعهم–الى ان يستعلم شفاهاً ثم خطياً عن اسباب وضع العراقيل في سبيل تلك السوقيات مع كونهـــا مصلحة مشتركة بين الطرفين ، فأرسل ذلك البلاغ الذي اذاعته الصحف في حينه وهو يشتمل على المواد الآتية :

١ – التصرف بسكة حديد رياق ابتغاء تسهيل النقليات .

٢ – احتلال مدينة حلب احتلالاً عسكرياً كي لا تسقط بيد العدو

٣ – التصريح بقبول الانتداب الفرنسوي باعتباره امراً واقعاً .

٤ – قبول تداول الورق السوري ،

٥ - تأديب المجرمين الذين اضروا بحركاتهم واعمالهم اهالي المنطقتين.

ولما لم ترَ الحكومة في ذلك ما يرمي الى العبث في استقلال البلاد او يشير الى الحط من كرامة الأمة او الهضم من حقوقها، عادت فاختارت جانب المسالمة مع الحزم، وقررت اجابة تلك المطاليب بعد تحوير يوافق مصلحة البلاد.

بيد ان عدم وصول برقية الموافقة في حينها وتأخرها عدة ساعات كان سبباً قاضياً لتقدم عساكر الدولة المنتدبة وحصول ما كان من الأمر، فدخلت هذه العساكر للعاصمة بكل هدوء وسكينة، حيث وجدت من الحكومة والأهالي منتهى الاعتدال والرزانة. فأكد رجال الدولة المنتدبة اعترافهم بشرعية الحكومة الوطنية واستقلالها ووجوب احترام قوانينها ومعاملاتها وعملوا على الأخذ بناصرها لا سيما في توطيد دعائم الراحة والسكينة والضرب على ايدي المتمردين والعابثين في الأمن داخل البلاد.

وعليه فأن الحكومة اولاً تطلب من جميع الأهالي:

(١) ــ ان يخلدوا الى السكينة التامة متجنبين دواعي عدم النظام التي تذهب بسمعتهم وسمعة بلادهم.

(٢) ــ ان لا يتأخروا عن تأدية ما عليهم من الاموال الاميرية بوجه من الوجوه.

(٣) ــ ان يحترموا القانون وحقوق مأموري الحكومة ويلبوا اوامر الحكومة.

(٤) ــ ان لا يكتموا أمر كل من أتى ويأتي بعمل مغاير للقانون ورضى الحكومة في وقت من الأوقات وهي عازمة على انزال العقاب اللازم بكل من يخالف منهم ذلك.

ثانياً : تحتم على جميع المأمورين والموظفين الموكول اليهم تقرير الأمن والسكينة :

(١) – ان يسارعوا الى الضرب على ايدي كل من يتصدى الى العبث بالأمن والاقلاق بالراحة بيد من حديد .

(٢) - ان يعلموا ان كافة القوات الوطنية والمنتدبة متحدة ومتضافرة على مظاهرتهم في هذه الغاية النبيلة .

(٣) – ان لا يغرب عن بالهم ان القوات التي يطلبونها لقمع الفتن واستئصال دابر الفساد والشقاوة عند الحاجة ، انما هي لمجرد الضرب والتنكيل لا الانذار والتهديد . فيجب عليهم قبل استمدادها ان يبينوا اسباب وقوع ذلك التنكيل بمستحقيه، فيعينوا لها الهدف تعيينا صحيحاً، بحصرهم اسباب وعوامل الفتن في الأشخاص المسببة والمتعمدة لها، واذا لم يمكن فبالقرية او العشيرة اذا اشترك بها اهلها. وان وقوع الأمور المخلة من البعض وسكوت البعض الآخر دليل ارتياح ، يستوجب التنكيل بالجميع ؛ ولكن على كل حال ان الوجوه والمشايخ مسؤولون شخصياً بالدرجة الأولى .

اما اذا اكتفوا بذكر الوقائع من غير اسنادها الى فاعليها ومتجاسريها الحقيقيين ، فيعد ذلك دليلا كافياً على عجزهم وينحون عن وظائفهم .

هذا وليعلم الموظفون والأهلون انهم اذا راعوا ما ذكرناه وقاموا بواجباتهم المتقابلة بصدق واستقامة يكونوا قد مشوا خطوة بعيدة نحو غايتهم الشريفة من استقلالهم المنشود . والا فاللوم على انفسهم ولات حين مندم .

رئيس الوزارة

علاء الدين

في ٥ آب سنة ١٩٢٠

***

٤

خطاب رئيس الوزراء علاء الدين الدروبي
في الوليمة التي أولمتها الحكومة السورية للجنرال غورو
– نشر في جريدة العاصمة في ١٢ آب ١٩٢٠ –

يا صاحب الفخامة !

أرحب بفخامتكم باسم الحكومة السورية وأهنئكم بسلامة الوصول وأتمنى لكم وللحكومة التي تمثلونها كل غبطة وحبور . وانني عملاً بما يوحيه إليّ الشعور الوطني الذي يختلج في جوانح أبناء سوريا أشكر لكم كل شكري على تصريحكم الأخير بأن الحكومة الافرنسية التي عهد اليها مؤتمر السلم بمهمة الانتداب في سورية لا ترمي من ورائه إلا الى رعاية مصلحة البلاد وفلاحها ، وان استقلال السوريين الذي سبق الاعتراف به بصورة علنية غير مهدد بخطر. وبما يزكي هذا التصريح الرسمي الذي يبث الطمأنينة في النفوس ، أن تقاليد فرنسا الباهرة وماضيها المجيد وما صرح به زعماؤها منذ خاضت غمار الحرب ذوداً عن حوزة العدل ونصرة للحق على القوة ، لا يترك مجالا للشك بأن حكومتكم المبجلة لا ترغب كما ذكرتم في استعمار سورية ولا تحاول استعبادها ، وإنما تريد أن تعمل بمبادئها القويمة المأثورة عن أبطال ثورتها الكبرى الذين كتبوا حقوق الانسان بدمائهم في تاريخ العالم. وان مؤتمر السلم الذي اختاركم للانتداب في هذه البلاد السورية انما زاد في ضمانة تأييد حقوق الشعب السوري وصيانة حريته واحترام استقلاله ، ولذلك فانتداب حكومتكم المعظمة لبلادنا ليس فيه ما نخشاه لأن كرامتنا أصبحت مضمونة بصورة علنية ، ونؤمل أن ننال منكم ما نالته أمريكا وايطاليا والبلجيك واليونان ، وغيرها من الشعوب المهضومة الحق من قبل . ولقد كان رجال البلاد المتنورون على ثقة وطيدة بما لفرنسا من سلامة القصد ، الا أن أقلية صغيرة –اكثرها غريب الدار– كانت

توسوس في صدر الجمهور، كما لا يخفى عليكم بأن فرنسا دولة مستعمرة وانها تعمل على بسطة ملكها [illegible]قة غيرهـــا ،على أن الذين انخدعوا بزخرف القول لا يلبثون أن يعرفوا الحقيقة التي ما خفيت علينا البتة . وايضاحاً للحقيقة التي ما زالت مكتنفة بالغموض أريد أن أصرح لفخامتكم بأن الشريف فيصلاً كان يشاطرنا هذا الرأي وكان في مذاكراته الخصوصيـة يجهر باخلاص واستقامة الافرنسيين،إلا أن ذوي الريب المحيطين به أثاروا الحوادث الأخيرة المؤلمة وان البحث العميق في هذه القضية سيظهر صدق هذا البيان.وانما يرجع الى عدل فرنسا تقدير هذه الأحوال وأن تحكم فيها بما تراه موافقاً للعدل .

ان شعورنا لا يمكن أن يرتاب فيه .لأننا قاتلنا في صفوفكم وفي سبيل تلك القضية العادلة وإننا كنا نؤلف جزءاً لا ينفصل عن جموعكم وقد كان مصيرنا مرتبطاً بمصيركم ولذلك يحق لنا بعد الذي أظهرناه من الاخـلاص والولاء أن نتوقع تحقيق أمانينا القومية كافة في الساعة التي تقرر فيهـــا النصر العام ، واني لعلى ثقة أن كلماتي هذه ستمحو كل اثر لسوء التفـاهم ولا سيما ونحن لا نخشى خطراً يهدد استقلال سورية بل يزيدنا اطمئناناً عليه مبادؤكم النبيـلة وتصريحات أكابر رجالكم الرسمية والاتفاقات المبرمـة بين فخامة رئيس وزارتكم المسيو كليمنصو ومندوب سورية في مؤتمـــر السلم،وهي الاتفاقات التي تثبت ان فرنسا لا تأتي لسورية إلا كصديق لا كمستعمر . ولقد تفضلتم أنتم فخامتكم ووعدتم بأنكم تحترمون استقـلال الشعب السوري وحريته وتتكلون على المودة والصدق المتبادلين ولقـد مثلتم فكرة فرنسا السامية نصيرة الحرية والمدنية .

ذلك ما جرأنا يا صاحب الفخامة على قبول مسؤولية الساعة الحاضرة واننا اعتماداً على معاونتكم لم نتردد في القيام بالمهمة التي يكون من نتيجتها حرية وطننا المحبوب واستقلاله ، وان الحكومة الوطنية الـــتي

استحقت ثقتكم والتفاتكم السامي كما أثبت ذلك منشور الجنرال غوابه في ٢٦ تموز قد بادرت بكل اخلاص الى اجابة ما طلب منهـــا وقبلت الاشتراك في العمل والسعي مع رجالكم الفنيين الذين يعملون لمصلحـة سورية. وانني مقتنع بأن المحبة التي يضمرها السوريون تجاه فرنسا - وهي المحبة التي جبلت بالدماء في ساحتي الجهاد الأدبي والمادي الذين أديا الى نيل الحرية - لا تتزعزع ، وان عزم السوريين ونشاطهم المعروفين في كل بلدة نزلوها ومودة فرنسا المأثورة لأكبر ضمانة لفوز قضيتنا الوطنية الـــتي ينتظرها السوريون بفارغ الصبر .

ولذلك أحييكم يا صاحب الفخامة بصفتكم الصديق الرسمي والشخصي لسورية وأتمنى لكم طيب الاقامة في هذة البلدة العظيمة التاريخية ولجيشكم الذي أظهر في خطته انه موجود في بلاد صديقة .

فلتحي سورية حرة ومستقلة ولتحي فرنسا الفخيمة الكريمة .

***

٥

تعزية الجنرال غورو

— نشرت في جريدة العاصمة في ٣٠ آب ١٩٢٠ —

برقية من فخامة الجنرال غورو المندوب السامي للجمهورية الافرنسية في سورية وكيليكيا وقائد جيش الشرق العام :

الى اعضاء حكومة دمشق وأسر علاء الدين بك الدروبي وعبدالرحمن باشا اليوسف .

لقد ساءني اني فوجئت بمصرع علاء الدين بك الدروبي رئيس مجلس الوزراء ، وعبدالرحمن بـك اليوسف رئيس مجلس الشورى ، واني اعرب لأعضاء حكومة دمشق ولأسرتيهما الكريمتين عن عواطف التعزية الخالصة. لقي علاء الدين بك الدروبي وعبد الرحمن باشا اليوسف حتفهما أبان

قيامهما بمهمة التوفيق الشريفة التي باشرا بها . واني اواسي جميع الذين كانوا يحبونهما ويجلون قدرهما من الأهلين والخلان ، واشارك في الأسف سائر من يعلمون قدر الخدمات التي قاما بها للبلاد .

عاليه – في ٢١ آب ١٩٢٠ الجنرال غورو

***

٦

إنـــذار الحوارنة

-- نشر في جريدة العاصمة في ٢ ايلول ١٩٢٠ --

ان غدر الحورانيين الفظيع لوزراء الحكومة في خربـــة الغزالة واعتداءهم بالسلاح على الجنود الفرنسويين والسوريين الذين ذهبوا للانتقام من السفاكين ، قد دعى الى التدمير والعقاب الذين بدأت حوران تشعر بوطأتها .

وسيثابر جنودنا على هذه الأعمال بلا رحمة ، حتى ينال المجرمون جزاء اعمالهم ، ويوطد الأمن في البلاد وبقية القرى المسؤولة . وقد منح سائر زعماء ووجوه الحوارنة مهلة ثمانية ايام ليقدموا في خلالها الطاعة النهائية الى الحكومة ، ولا تجازى القرى الا بقدر ما يثبت عليها الاشتراك مـــع اعدائنا . وتزداد الشروط التي تفرض عليها صرامة ، كل ما تأخروا عن الحضور. وتعد القرى التي تؤوي كبار المجرمين مشاركة لهم. وابتداء من هذه الحين اذا وقع اعتداء ما على مخافرنا او قلعت الخطوط الحديدية ، فان القرية الأقرب الى محل الحادثة تعد مسؤولة وتدمر في الحـــال وتصادر مواشيها . وستثابر الطيارات على القاء القنابل على القرى المتمردة حتى تقدم الطاعة .

قائد الفرقة الثالثة لجيوش الشرق

الجنرال غوابه

عن رئيس الوزراء

محمد جميل

***

٧

الرجوع الى الراية العربية موقتاً

– نشر في جريدة العاصمة في ١٩ آب ١٩٢٠ –

اذاع دولة رئيس الوزراء البلاغ الآتي .

لدى المذاكرة في قضية الراية ذات النجمة البيضاء التي وضعها المؤتمر السوري ،تبين :

١ – ان مؤتمر الصلح قرر الاعتراف بوجود دولة مستقلة في سورية فأصبح الاستقلال امراً متفقاً عليه بموجب هذا القرار الدولي .

٢ – ان المؤتمر السوري لم تعترف به الدول ، لأن اجتماعه كان قبل اعتراف الدول بوجود دولة سورية . فكان تأليفه ووضعه الراية ذات النجمة البيضاء سابقاً لأوانه .

ولذلك تقرر عدم رفع الراية المذكورة والحالة هذه واستعمال الراية العربية – التي هي راية دولة حليفة – موقتاً ، والرجوع الى رأي الأمة بذلك بعد ان يجتمع مجلس نوابها وفقاً للقانون الذي يوضع في هذا الشأن ويقرر شكلاً خاصاً للراية .

في ٤ آغستوس سنة ١٩٢٠ — رئيس الوزارة علاء الدين

***

٨

العلم السوري

– نشر في جريدة العاصمة في ٢٨ تشرين الاول ١٩٢٠ –

في الساعة التاسعة والنصف من صباح ٢٤ تشرين الاول سنة ١٩٢٠ رفع العلم السوري الموقت على دار الحكومة الكبرى في دمشق ، وقد تلا دولة رئيس الوزراء جميل بك الالشي الخطاب الآتي :

ايها السادة . ايها الشعب !

نحتفل الآن بوضع علم حكومة دمشق الجديدة . وقد وقع الاختيار عليه موقتاً ريثما يجتمع مجلس من الأمة السورية ويقرر لنفسه علماً خاصاً لبلاد سورية المتحدة عامة. ولقد جعل في رأس علمنا مصغر العلم الافرنسي، دليلاً على اجتماع مصلحة البلاد مع المصلحة الافرنسية ، وأن حكومة الجمهورية المعظمة هي المنتدبة على سورية .

وان كل وطني سوري يرجو من صميم فؤاده أن يكون هذا اليوم فاتحة خير لسورية المحبوبة كلها ، وداعياً للحكومة المنتدبة أن تسعى سعيها المشكور وتتم ما أخذته على نفسها من ترقية قطرنا في اقتصادياته ومعارفه ومنافعه ، حتى تصل الأمة الى المستوى المطلوب من الرقي الاجتماعي والمدني ، وتمشي مع الأمم الحاضرة كتفاً الى كتف ، لا ينقصها شيء من مشخصات الأمم وموجبات بقائها .

واني باسم حكومة سورية ، أحيي رايتنا المحبوبة وأدعوكم الى تحيتها معي ؛ تحية الاكرام والتعظيم . وعسى أن تكون هذه الكرة المذرورة التي في وسطها ، رمز الى ان سورية تجمع حسنات العالم المدني باسره ، وأن شعبنا الكريم يبلغ عما قريب درجته المقدرة له من السعادة الحقيقية التي تسعى اليها حكومتنا الوطنية مع حكومة الجمهوريةالفخيمة .

فلتعش سورية المتحدة .

ولتحيى فرنسة العظيمة .

مزاعم الفرنسيين

●

لقد صوّر الفرنسيون حوادث ميسلون بصور يبعدها عن الحقائق بعداً كبيراً؛ لأنهم أرادوا – قبل كل شيء – أن يستروا فظاعة العمل الذي أقدم عليه الجنرال غورو باحتلال المواقع العسكرية التي أخلاها الجيش السوري – عملاً بأحكام الانذار النهائي – ولذلك لم يذكروا في بلاغاتهم وبياناتهم ، لا الهدنة التي عقدت في مقر الجديدة والشروط التي فرضت لهذه الهدنة ، ولا الطلبات الجديدة التي قدمت في عاليه ، ولا البرقية التي أرسلت الى دمشق طالبة السماح لنقل مقر قيادة الجيش من الجديدة الى خان ميسلون ؛ حتى قبل انتهاء مدة الهدنة . وأرادوا بعد ذلك أن يبالغوا في مقدار الجيش السوري المحتشد في جبهة ميسلون – وفي تجهيزاته العسكرية – مبالغة غريبة ، ليتخذوا ذلك وسيلة للتفاخر بما أسموه « اعظم نصر في سورية » . فقد كتبت مجلة آسيا الفرنسية : « إن الجيش الذي احتشد تحت قيادة يوسف العظمة في ميسلون كان مؤلفاً من ٣٥٠٠٠ جندي مدرب أحسن تدريب ، ومزود بأحدث الاسلحة والعتاد » كما كتبت جريدة الطان انه « كان في الجيش السوري الذي حارب في خان ميسلون ضباط من البروسيين والالمان » وان « عدد القتلى في المعركة جاوز الـ ٥٠٠٠ » .

لقد رأينا من الضروري أن ننقل فيما يلي بعض البيانات والبلاغات الفرنسية لاعطاء فكرة واضحة عن هذه المزاعم :

***

بيانات وبلاغات رسمية

١

المنشور الذي ألقته الطيارات الفرنسية – على مختلف المدن
– قبل يوم ميسلون –

«انا لم نعثر على النص العربي لهذا المنشور فاضطررنا الى ترجمته من النص الفرنسي المنشور في مجلة «آسيا الفرنسية».

أيها السوريون !

في اللحظة التي فيها تجركم حكومتكم الى الحرب، وتجلب على بلادكم الويلات ، أتوجه اليكم لأقول لكم : لماذا ستحاربون .

قيل لكم : ان فرنسا تريد أن تستعمركم وتستعبدكم .

وهذا كذب صريح !

انما فرنسا قد قبلت من مؤتمر الصلح الانتداب على بلادكم .

ان أداء هذه المهمة ، لهو من رغائب فرنسا وواجباتها . ولكنها تتمسك بماضيها الكريم ،وتراعي في تنفيذ الانتداب منفعة البلاد ورفاهيتها تحت ضمانة استقلال الشعوب السورية ، المعترف به رسمياً .

انها تود أن تقدم مساعدة خبرائها الفنيين ، لتنظيم المصالح العامة على أحسن وجه ، كما تقدم رؤوس أموالها لاستثمار ثروات البلاد أحسن استثمار .

انها تحترم جميع الحريات ، ولا سيما حرية الوجدان – حرية الأديان – وستضمن فرنسا هذه الحرية الى الجميع بدون استثناء ، ولكنها لن تسمح لمذهب من المذاهب أن يتعدى على حقوق غيرها .

وهي مصممة على ترك السلطات المحلية تمارس صلاحياتها،على شرط أن لا تأتي بعمل معاد لفرنسة ، مخالفة بذلك التعهدات المعقودة .

وأنتم لا تجهلون ، أيها السوريون ، ان حكومة دمشق– مدفوعة بأقلية متطرفة – تسترسل منذ ستة أشهر الى أقصى حدود الاسترسال في اتباع

سياسة معادية للفرنسيين كل المعاداة .
انها رفضت سكة حديد رياق حلب على القطعات الفرنسية ، التي تحارب الاتراك منذ أشهر ، دفاعاً عن سورية .
وانها أغرقت المنطقة الفرنسية بالعصابات التي جهزتها بالضباط وزودتها بالاسلحة والعتاد ، لقتل أهل القرى المحرومين من وسائل الدفاع .
انها جرت عليكم أعظم الأضرار ، بمنع النقد السوري الجديد ، وتحريم التصدير ، وباحداث حاجز اقتصادي بين دمشق وبين الساحل .
وفي الاخير ، لكي تتمكن من إدامة هذه السياسة الخرقاء ، أثقلت كواهلكم بالضرائب الباهظة ، وفرضت عليكم الخدمة العسكرية الاجبارية ... وذلك ليس بغية الدفاع عن استقلالكم وحرياتكم - لأن ذلك الاستقلال وتلك الحريات لم تكن مهددة قط - ولكن خدمة لمصالح رجال السياسة ، الذين لا ينتمي الكثيرون منهم الى بلادكم .
وكانت فرنسا صابرة ، طول هذه المدة ، لأنها كانت قوية . ولكن لكل صبر حدود .
ولقد أبلغت حكومة دمشق - باسم حكومتي - طلبات معتدلة وحكيمة ، يتوقف ادامة السلم على قبولها .
ان احدى هذه الطلبات هي الغاء الخدمة العسكرية الاجبارية .
واذا رفضت حكومة دمشق ، اليد التي مدتها اليها فرنسا فقررت الحرب - مستسلمة بذلك الى تأثير الحمقاء - فانها ستتحمل مسؤولية عملها .
ولكني لا ازال آمل ان لدى السوريين من شيم الذكاء والتنور ما يمنعهم عن الموافقة على الهرولة نحو الخراب والفناء ، للدفاع عن الأقلية المجرمة التي بسطت سلطانها عليهم .
انكم لن تعرضوا أولادكم الى فتك الآلات الحربية الحديثة المدهشة - من برية وجوية - لخدمة غاية واحدة ، تتلخص في : ادامة الخدمة

العسكرية الاجبارية ، والضرائب الباهظة ، وسائر الاعباء التي تنوءون تحت ثقلها ...

انني لا أنوي استعمال الطيارات ضد الاهالي المحرومين من السلاح متبعاً في ذلك مقتضيات الشعور الانساني الذي يشترك فيه جميع الفرنسيين ولكن خطتي هذه مشروطة بشرط واحد : هو ألا يقتل أحد من الفرنسيين أو المسيحيين . وأما اذا حدث شيء من ذلك فستقابل تلك الأعمال بمثلها ، بمنتهى القساوة وبطريق الجو .

وأنا لا أشك في أن كل من يشعر بوطنية حارة خالصة ، وكل من يريد لبلاده الثروة والطمأنينة ، سيرفض الحرب ، وسينضم الى جانبنا . اني أوجه خطابي الى هؤلاء ، باسم فرنسا وسورية .

فليقم وليتحد جميع هؤلاء ، ضد الفئة المتسلطة عليهم ، مستندين في ذلك الى قوة حقهم . لأن قوة الفئة المذكورة متكونة من ضعفهم ليس إلا . فليثقوا بروح الحرية والايثار ، التي تتصف بها فرنسا الكريمة والنشيطة والمتمدنة .

فليأتوا الى أصدقائهم الفرنسيين بكل اطمئنان ، كما فعل ذلك قبلهم اللبنانيون الشجعان وغيرهم — باندفاع جميل —.

فلتعش سورية حرة ومرفهة ، فلتعش فرنسا .

الجنرال غورو

***

٢

بـــلاغ رسمي

صدر من السلطة العسكرية ببيروت

— ظهر اليوم ٢١ تموز —

ان الأمير فيصلاً كان قد أبلغ القائد العام الجنرال غورو بتاريخ ٢٠

تموز ان حكومة الشام قبلت جميـــع الشروط المطلوبة من الحكومة الفرنسوية . ولكن بموجب الشروط المذكورة المسلمة بتاريخ ١٤ تموز إن الاقرار بقبولها لم يكن كافياً ان لم تتبعه أعمال رسمية . ولكون الجنرال غورو لم يستلم في الوقت المعين اشعاراً باقران القبول بالعمل ، قد زحفت الجيوش الفرنسوية على الشام في غرة نهـــار ٢١ تموز حسب التبليغ الذي كان ارسل الى الأمير فيصل.

اما الجيوش الشريفية ، فقد رفضت القتال وانسحبت أمام جيوشنا المتقدمة في الجبال الى هذه الساعة ، (أي الساعة الحادية عشرة من نهار ٢١ تموز) . وقد تحتل الشام اذا أوجبت الظروف ذلك .

ويستفاد من خبر ورد على القيادة العامة في عاليه من الشام الساعة الحادية عشرة ، ان الأمير فيصلا ابرق الى الجنرال غورو مساء ٢٠ تموز تثبيتاً لقبول شروطه . وهذه البرقية لم تصل ، لأن المتمردين العصاة كانوا قد قطعوا السلك التلغرافي في جهات الزبداني . وذلك مما يبرهن على سوء ادارة حكومة الشام ، باختلاقها وتقويتها هذه العصابات التي جاءت وبالا عليها اليوم . لانه لو وردت البرقية المشار اليها في الوقت المعين ، لكانت الجيوش الفرنسوية قد تأخرت عن الزحف ، سيما اذا كان الجنرال غورو وجد حقيقة مباشرة الاجراءآت المطلوبة .

***

٣

بــــلاغ رسمي

— صدر في بيروت صباح ٢٣ تموز ١٩٢٠ —

بلغ الامير فيصل رسمياً الجنرال غورو بتاريخ ٢١ تموز انــــه رضي بالشروط التي أوجبت عليه قبولها الحكومة الفرنسوية ؛ وانه قـد بوشر بتنفيذها . وعليه صدرت الأوامر للجيوش الفرنسوية بالتوقف ، فتوقفت

عن التقدم مساء ٢١ تموز .

ان الجيوش التي وقفت في مراكزها سحابة ٢٢ تموز لا تزال حتى الآن (صباح ٢٣ منه) محتلة المضاب التي يستند اليها الآتي ليبان في في جهات الجديدة . وهي لا تتابع سيرها الى الأمام الا اذا قضت عليها بذلك أعمال عدائية .

اما فيما يتعلق بالخط الحديدي الممتد بين رياق وحلب ، فقد بوشر باتخاذ التدابير العسكرية المتعلقة به .

اما الجيوش الفرنسوية التي كانت تتقدم الى دمشق ، فانها ستنسحب تباعاً كلما نفذ قسم من الشروط التي ورد ذكرها في الابتداء .

والظاهر ان اضطراباً شديداً جداً سائدفي دمشق .

***

٤

بلاغ رسمي

– صدر في ٢٣ تموز ١٩٢٠ –

لقد أصبح من اللازم أن يسرد بكل وضوح ما جرى من الحوادث من ١٤ الى ٢٣ تموز . وكتب هذا البلاغ حاوياً ما دار من المخابرات بين الجنرال غورو والأمير فيصل ، لينشر في جرائد دمشق ، ويزيل ما علق بالأذهان من الشك . والغاية من كتابته بيان الأسباب التي دعت الجيوش الفرنسية للزحف على الشام والدواعي التي أوجبت توقيفها :

أبلغ الجنرال غورو في ١٤ تموز الأمير فيصل الشروط المتوجب قبولها وضرب له موعداً أربعة أيام ليصير تنفيذها لغاية ١٨ تموز .

وحيث طلب الأمير فيصل بالحاح تمديد المهلة ، فمددها الجنرال غورو الى ١٩ تموز . وتلى ذلك طلب الأمير أيضاً بواسطة الكولونيل طولا هدنة ثالثة فتأجل ميعاد تنفيذ الشروط المقتضى العمل بموجبها في ١٨ تموز الى

٢٠ منه . وبلغ الأمير في الوقت ذاته انه بعد انقضاء الأجل المعين ان لم يتحقق الجنرال بأنه بوشر بتنفيذ الشروط ، تبتدىء القوات الافرنسية بالزحف الى الأمام .

فانقضت الساعة الرابعة والعشرون من ٢١ تموز ولم يرد جواب الأمير فبدأت القوات الافرنسية بالتقدم ، ومع ذلك فقد أبرق الجنرال غورو الى الأمير فيصل يفيده بأنه رغماً عن مباشرة الجنود الافرنسية بالزحف ، فان قائدها مفوض بمخابرة حكومة الشام ، اذا كان هناك حكومة تريد التفاهم مع فرنسا .

فتلقى الجنرال غورو في صباح ٢١ تموز جواب الأمير فيصل الرسمي بقبول الشروط الافرنسية والقيام بالأوامر المعطاة منه . انما هذا الجواب وصل متأخراً ، بداعي حوادث الزبداني التي تقع مسؤوليتها على الذين سببوها . ومن جراء هذا التأخير كانت الفرق الافرنسية قد تقدمت بالزحف الى أعالي الجبال وبطون الوديان ، بنوع لم يعد باستطاعة الجنرال غورو ايقافها في محلات لا يمكن ايصال المياه اليها ولا الذخيرة في السكة الحديدية .

وفي ٢١ تموز سأل الامير الجنرال غورو أن يأمر بوقف زحف الجنود ، الامر الغير ممكن في ذلك الوقت للسبب المذكور، فأجابه الجنرال انه لا يفكر بالدخول الى دمشق اذا كان بالامكان المحافظة على السلام .

وأخيراً تبلغ الجنرال غورو في ٢٢ تموز بواسطة الكولونيل طولا عن التحوطات التي اتخذها الأمير وعن طلبه توقيف الجنود. فأصدر الجنرال أمره عملاً بما وعد به أن تقف الجنود عن الزحف في الوقت الذي أصبح ميسوراً . وبقيت الجيوش في مراكزها حتى تنفذ الشروط التي وضعتها فرنسا بتمامها .

٥

بـــلاغ رسمي

– صدر صباح يوم ٢٤ تموز ١٩٢٠ –

على أثر الايضاحات والمخابرات الرسمية التي أرسلها الأمير فيصل الى فخامة الجنرال غورو بتاريخ ٢١ تموز ، اوقفت الجيوش الافرنسية سيرها بعد ان اجتازت سهل البقاع في لبنان الشرقي .

وفي نهار ٢٢ يوليو أصدر فخامة الجنرال أمره بتوقيف جيوشه في المراكز المحتلة ، منعاً لهرق الدماء ، وهو بانتظار ايضاحات حكومة دمشق السلمية التي من شأنها ازالة سوء التفاهم في تنفيذ شروط الانذار .

ولكي يبرهن الجنرال عن روحه السلمي أعطى الأمير فيصلاً مهـــلة جديدة انقضت في ٢٣ يوليو في الساعة ٢٤ . وقد أنذره أيضاً ان الجيوش تتابع حركتها وتعود له حرية العمل فيما اذا ظهر عمل عدائي ضد الجيوش الافرنسية .

وبعد ظهر ٢٢ الجاري في الوقت الذي أظهر فيه الجنرال ميله للسلم ولحقن الدماء اعتدت فصيلة شريفية مؤلفة من ٤٠٠ عسكري شريفي ، ومسلحة بمدفعين وبضعة مدافع رشاشة في جهات تل كلخ على كتيبة من الفرقة الفرنساوية التي تقوم بوظيفة البوليس في المنطقة الغربية .

وفي صباح ٢٣ الجاري شتت الفرنسويون هـذا العدو بعد معركة شديدة ، واستولوا على السكة الحديدية وعين التين ، وتراجع العدو بذعر شديد بعد ان ترك عدداً من القتلى والجرحى في ساحـــة القتال ، وترك أيضاً معدات كثيرة . وقد أسرنا ٥٠ شخصاً من الجنود الشريفيـة بينهم ضابطان . وأخذنا أيضاً مدفعاً من عيار ٧٧ وستة مدافع رشاشة كاملة .

ولقد برهن هذا الحادث مرة أخرى : من جهة عن روح اهالي المنطقة الشرقية العدائي نحو الجنود الفرنساوية ، ومن جهة ثانية عن عجز حكومة

الأمير فيصل عن اجبار جنودها على الطاعة ، فيا اذا كانت تريد أن تظهر ميلها المخلص بالفعل للصلح والتفاهم .

ونهار ٢٣ تسلط الحزب المتطرف في دمشق على الموقف السياسي ولم يوضع للمخابرات السلمية التي صرفها فخامة الجنرال .

فبسبب هذه الحوادث ، ونظراً للأعمال العدائية التي حصلت في تل كلخ فالجنرال غورو الذي بالرغم عن انتهاء المدنة المعطاة للامير في ٢٣ تموز الساعة ٢٤ ، لم يقم بعمل ما ، لبث ينتظر جواباً سلمياً حتى الساعة الثالثة من نهار ٢٤ تموز . ومنذ تلك الساعة ، أصبح الجنرال حراً في العمل .

فاستأنفت الجنود المرابطة في نواحي عين جديدة مسيرها إلى الأمام ، وافتتحت الخيالة المعركة في وادي التكية .

***

٦

بـــلاغ رسمي

– صدر مساء اليوم ٢٤ تموز ١٩٢٠ –

على أثر حوادث العداء التي وقعت في تل كلخ ، وبناء على عدم ظهور استعدادات سلمية من حكومة دمشق ، اطلق الجنرال غورو لنفسه حرية العمل ، وأصدر أوامره لجيوشه بمواصلة الزحف الى الأمام يوم ٢٤ تموز ابتداء من الساعة الثالثة . فاصطدمت الجيوش الفرنسوية بقوات شريفية كبيرة العدد كانت متحصنة في المضايق الفاصلة بين وادي التكية وخان ميسلون الذي هو معسكر عام ومركز تجمع للقوى الشريفية ، وهذه الجيوش كانت مؤلفة من كل فصائل فرقة دمشق يدعمها عصابات من البـــدو ومدافع رشاشات .

واما الجيوش الفرنساوية التي كانت تتألف من فصائل آلاي البيادة

١٥٤ وآلاي الرماة الجزائريين الثاني والفرقة السنغالية وآلاي الرماة الافريقيين وطابور السباهية المراكشيين والمدفعية السهلية والجبلية والمدافع عيار ١٥٥ وكلها تحت قيادة الجنرال غوابه . فانها فتحت قتالاً شديداً دام ٨ ساعات بغية الاستيلاء على المضيق الذي يبلغ طوله ٨ كيلومترات يشرف على طريق دمشق .

اما ساحة القتال فانها كانت غاية في الوعورة ، وكانت تعرقل أعمال مدفعيتنا ، فقامت اذ ذاك الدبابات والطيارات بالضرب على صورة باهرة كما يقع في أعظم معارك الحرب الكبرى .

وفي الساعة ١٣ ونصف كانت المعركة قد انتهت وجميع مراكز العدو قد استولى عليها . فكان من وراء ذلك اندحار الشريفيين وأعظم انتصار للجيوش الفرنساوية في سورية .

أما الجيوش الشريفية فقد اضمحلت وولت الادبار ، متضعضعة من من تأثير الخسائر العظيمة التي تكبدتها . وقد تركت في ساحة القتال ٩ مدافع و٢٥ رشاشاً وكمية كبيرة من الذخائر وعجلات وعتاداً حربية وافرة .

وقد لقي حتفه يوسف بك العظمة وزير الحربية الشريفي .

على اثر هذا الانتصار الباهر ، واصلت الجيوش الفرنساوية مسيرها الى الامام ومن المنتظر أن تصل مدينة دمشق في ٢٥ الجاري .

٧

خطاب القائد الجنرال غورو في دمشق ، رداً على خطاب الدروبي

– نشر في جريدة « العاصمة » في ٩ آب ١٩٢٠ –

اشكركم يا حضرة رئيس الوزراء على الكلمات التي وجهتموها الي . فآمالكم سوف لا يكون نصيبها الخفوق . فان فرنسا ما جاءت الى هذه

البلاد كمستعمرة ، ويترونها راغبة بكل اخلاص في ان تضمن استقلالكم في ظل عهد الانتداب الحر ، ولكن بشرط ان لا يغـدو الاستقلال ضاراً بها .

ثم ذكر الجنرال المذاكرات التي جرت بين الامير فيصل وبين كليمانسو .

واشار الى « العصابات » التي هاجمت المنطقة الفرنسية . ثم قال :

وقد كانت هذه الهجمات تتوالى تارة من الشمال وتارة من الجنوب على طول الحدود ، اي من تخوم فلسطين الى لواء الاسكندرونة .

ومما هو جدير بالذكر أن العصابات التي كانت تهاجمنا لم تكن متشكلة من الاشقياء فقط ، بل كان يقوم على رأسها ضباط الجيش النظامي ، وهذه العصابات ممدودة بالأسلحة والاعتاد والمال . ومع إن فتكها لم يكن شديداً في جنودنا فان اضرارها كانت عظيمة على الأهلين المسالمين ، اذ هدمت بيوتها ودمرتهـا تدميراً ، واحرقت القرى والدساكر ونهبت الأموال والمواشي .

وقد كانت اعمال الحكومة الشريفية الرسمية لا تقل بازاء فرنسا عداء عن اعمال عصاباتها . فهل يجب ان اعيد امـامكم ذكرى رفض العملة السورية ، ومنع تصدير الحبوب الى المنطقة الغربية ، ورفض الانتداب لسوريا الذي نيط بفرنسا من قبل مؤتمر السلم ، ثم القرار القاضي بالخدمة الاجبارية ، وهو تكليف ثقيل ، ترزح تحت اعبائه الشعوب ، وفوق ذلك فان هذه الخدمة الاجبارية تعد عملاً عدائياً موجهاً ضد فرنسا .

ومن ثم فان الامير وحكومته قـد رفضا ان يتركا لنا حرية استعمال الخطوط الحديدية الفرنسوية من رياق الى حلب ، مع أن هذه الخطوط كانت ضرورية لنا لمتابعة اعمالنا الحربية ضد الأتراك ، وكل ذلك في سبيل سلامة سورية . وهذه الأعمال هي التي حملت رجلاً تحترمونه وهو الكولونيل جلو لا . وكثيراً ما سعى هذا الرجل مثل سعيي عـلى تنبيه الامير الى

مهواة الخطر التي ينحدر اليها ، وقد كان يقول لسموه ان اباءكم علينا خط حلب هو طعنة خنجر تصوب إلى ظهور جنودنا .

وأنا بنفسي أظهرت للامير الخطر الذي تنقاد اليه البلاد بواسطة أعماله وأعمال المحدقين به .

لقد صبرت فرنسا صبراً طويلاً . ولكن صبرها صار الى النفاد . وجاء اليوم الذي لا ينفع فيه صبر ، ولا تؤدة . فأمرتني الحكومة الفرنسوية ان أرسل إلى الامير الانذار الذي تعرفون أمره . وتعرفون أيضاً أن البرقية التي كان من شأنها أن تمنع جنودنا عن الزحف الى الأمام لم تصلنا في مساء ٢٠ تموز ، لأن الأسلاك البرقية كانت قد أجهزت عليها احدى عصابات اللصوص التي تشجعها الحكومة والأمير ، فنالوا هكذا جزاء أعمالهم .

وفي اليوم الحادي والعشرين من تموز لما علمت بأمر البرقية أصدرت الأوامر بايقاف سير الحملة بكل صدق ، مع ما في توقيفها من المحاذير فيما لو استؤنفت الحركات . لأن هذا التوقيف يسمح للجيش الشريفي أن يعزز مواقعه التي كان يتبجح بصدنا فيها ويقوي مراكزه فيقوم بحركات ضدنا ، ولكنني حرصاً على شرف وتقاليد البلاد التي أنتسب اليها ، وشرفي أيضاً ، لم أتردد برهة في اصدار الأمر بتوقيف الحركات .

ثم تكلم الجنرال غورو عن واقعة ميسلون ، وعن نوايا فرنسة الحسنة نحو سورية ، وبعد ذلك أنهى خطابه بالكلمات التالية :

ان صبري الطويل حيال الحكومة القديمة ، واعتدالي في المفاوضات ، ثم تلك المعارك التي تدل دلالة أكيدة على اني مع تصميمي ومقدرتي على صيانة حرمة وطني ، فانني لم آت إلى سوريا ظامئاً الى المجد العسكري ، فحسبي ورفقائي ما للناه من مفاخر الحرب الكبرى .

آمالي هي أن أشتغل لخير سوريا بوجتها وستكون مجهوداتي مبذولة

بصورة خاصة في سبيل اسعاد هذه المدينة التي هي لؤلؤة الأسلام المرصعة بزمرد فراديسها الغناء .

انكم يا معشر السوريين في أشد الحاجة إلى معونـة فرنسة ، وانا في حاجة الى مشاركتكم ، فلا تبتعدوا عنا ، واقبلوا يدي الممدودة إلى مصافحتكم باسم فرنسة .

***

٨

بلاغ من مديرية المطبوعات الافرنسية

– نشر في جرائد دمشق في ٩ آب ١٩٢٠ –

ان الشوائع التي تتكاثر في دمشق عن قيام انكلترة أو إحدى الدول بمساعدة الأمير فيصل على الرجوع إلى سوريا، لا أصل لها البتة .

فان المسألة السورية تخص فرنسة لوحدها ، ولا علاقة لغيرها .

وما قيل أيضاً عن سفر الأمير فيصل للقيام بالمفاوضات مع الحكومة الفرنسوية نكذبه أيضاً .

ومن هذه الاشاعات أيضاً ان الفرنسويين سيخرجون من دمشق .

فكما ان فرنسا لا تتسامح في ارجاع الأمير فيصل إلى بلاده هو قريب عنها ، فانها لن تخرج من دمشق البتة .

***

القضية السورية

في البرلمان الافرنسي

لقد صارت القضية السورية موضوع بحث ومناقشة في البرلمان الافرنسي قبل يوم ميلون بمدة بشهر واحد ، بمناسبة الاعتمادات التي كانت الحكومة طلبتها تنفيذاً لسياستها في بلاد المشرق . ان الخطب التي ألقيت خلال هذه المناقشة أظهرت مختلف التيارات

الفكرية التي كانت تسود فرنسا ازاء القضية السورية اذ ذاك بكل وضوح وجلاء ، فهي جديرة بالدرس والانتباه بهذا الاعتبار .

فرأيت من المفيد أن أنقل فيما يلي أهم أقسام الخطبة التي القاها عندئذ « دالاديه » لانها تعبر عن وجهة نظر المعارضين لسياسة الحكومة ازاء القضيـة السورية ، وأهم البيانات التي ادلى بها « بريان » لانها توضح الظروف التي احاطت باتفاقية سايكس بيكو منذ عقدها الى حين تنفيذها – مع تعديلها – .

١

خطـــاب دالاديه

– القي في جلسة ٢٥ حزيران ١٩٢٠ –

(تكلم دالاديه عن مسألتين : سمى احداها باسم « المسألة الاسلامية » والثانية باسم « المسألة السلافية » وقال فيما قاله حول المسألة الاسلامية :)

... لقد طلبت اليكم الحكومة – فيما يتعلق بالمسألة الاسلامية ، رصد اعتمادات خاصة ، تبلغ نحو ٥٢٥ مليوناً في ميزانية وزارة الحربيـــة ، و١٨٧ مليوناً في ميزانية وزارة الخارجية . هذا مع العلم بان مقررنا قد نبهنا إلى أن هذه الاقتراحات قد تبلغ مبلغاً يتراوح بين ٥٠٠ و ٦٠٠ مليوناً . فهل يسوغ لنـــا ، في الوقت الذي لا تزال فرنسة تحمل في جنباتها آثار الجروح البليغة التي أصابتهـا ، أن تتورط في سياسة النفوذ والابهة التي قد تؤدي ببلادنا إلى الهلاك ؟ (أصوات حسن جـداً ! حسن جداً في اليسار المتطرف ، وفي مقاعد مختلفة من اليسار) .

لقد بحثت ، من جهتي ، عن المصالح التي قد تبرر – مثل هذه السياسة . يقولون لنا – فيما يتعلق بكيليكيا بوجه خاص – اننا عازمون عـــلى إخلائها ، واننا عدلنا عن سياسة المغامرة والحرب . في حين ان المعارك لا تزال مستمرة ، وان الهدنة قـــد خرقت ، واننا ما زلنـا نتكبد في كيليكيا - كما في سورية – خسائر تزداد يومـــاً عن يوم ، من جراء رصاصات الأتراك والعرب من جهة ، وبتأثيرات الحمى المرزغية والتيفوس

من جهة أخرى . أننا نجهل عدد موتانا بالضبط ، ولكننا نعلم ان خسائرنا خلال شهر كانون الثاني وحده قد تجاوزت ٦٠٠ رجلا ..

ويقال لنا أيضاً : « اننا لا نريد أن نبسط حمايتنا على تلك البلاد . واننا لا نرغب في تأسيس ادارة على طراز ادارة مراكش » . ولكن أراني مضطراً للقول بانكم أرسلتم الى تلك البلاد عدداً كبيراً من الموظفين الاداريين ..

(وبعد ان توسع في انتقاد أعمال الحكومة في كيليكيا ، قال :)

إن حملة كيليكيا العسكرية ، لا تبررها أية حجة صحيحة ، ومهما حاولتم تنويع وجهات النظر ، فانكم لن تستطيعوا أن تبرروا بأية حجة اقتصادية ، التضحيات التي يراد فرضها على البلاد .

انني سأقول الشيء نفسه بصدد المسألة السورية : انني لا أنكر جلال العمل الذي تم في سوريا ، سواء على يد المبشرين المسيحيين أو على يد الرجال العلمانيين .

انني لست ممن ينكرون قيمة الحجج الأدبية التي يمكن سردها لتبرير عمل سلمي هناك (حسن جداً . حسن جداً) ان المبشرين الافرنسيين والعلمانيين الافرنسيين ، لم يحتاجوا الى حملة عسكرية ، ليكسبوا تقدير جميع سكان سوريا ، على اختلاف أديانهم . ويتضح لي من دراسة أعمال المؤتمر الافرنسي بسوريا - التي لا تخفى عليكم أهميتها - ان هؤلاء لا يطلبون اليكم تجهيز حملات عسكرية ، وإنما يقولون لكم بالعكس .

آريستيد بريان — إن هؤلاء هم الذين يناشدوننا أن لا نتخلى عنهم (أصوات : حسن جداً ! حسن جداً !) .

دالاديه — هذا صحيح . ولكنهم يرجوننا بعدم الانسياق الى حملة عسكرية .

بيله — هل ينبغي اذن أن نتركهم يقتلون !

مقرر اللجنة — إنهم يتوسلون الينـا أن نعمد الى السلام ، عندمـا يكون في وسعنا تجنب القتال .

شارل روبلان — ان الحرب هي أحدى الوسائل المؤدية الى السلم . (مقاطعة من اليساريين المتطرفين) . نعم ، أيها السادة ، بكل تأكيد : ان الحرب هي وسيلة من وسائل السلم .

كيشار — اننا لا نريد حرباً مهما كان شأنها .

شارل روبلان — أنني لا أرغب في الحرب ، وقد خضتهـا ، لأن الضرورة كانت تقضي بذلك . ولكن الحرب وسيـلة من وسائل السـلم ، وهذا مما لا ريب فيه .

دالاديه — مهما كانت الاعتراضات التي يمكن أن تثار حول هـذا الموضوع ، فمما لا شك فيه اننا قد حصلنا في سورية — قبل الأزمة الحالية وقبل العمليات العسكرية الحالية بمدة طويلة — على مركز أدبي ومادي من الطراز الاول ، دونما حرب، وبجهودنا السلمية وحدها (تصفيق).

جورج ليبك — هذا صحيح جداً .

دالاديه — ولذلك ، فاني أتساءل : لماذا يبدو لنا الآن ، ان هذا المركز آخذ بالضعف ؟

المقرر — لأن القتال قد وقع !

دالاديه - ولكن ، لمَ القتال الآن ؟ يجب أن نتفق على كل حال .. (مقاطعة في الوسط) .

الرئيس - أيها السادة : انكم ستأتون الى منصة الخطابة بالترتيب ، كل بدوره . فأرجو أن لا تقاطعوا المتكلم بعد الآن .

دالاديه - انني ممن يرون ان النضال في سورية ، انما هو نتيجة أخطاء سياسية لا ريب فيها . وأعتقد بأننا لم نأخذ بنظر الاعتبار الهياج العميق الذي يسود العالم الاسلامي منذ الحرب العظمى . وأعتقد كذلك بأننـا

أخطأنا تماماً في تشبيه فيصل تارة بشخصية « بلشفي تائه في الصحراء » وتارة بشخصية « ويلسون ذات عمامة » وتارة اخرى بشخصية فارس من فوارس اسطورة « سان جورج »... (ضحك) .

اني لست أبداً ممن يدينون بهذا الرأي ، وأنا ألظر إلى هذه المسألة بصورة اكثر جدية من ذلك ، وأعتقد ان فيصل ـ بعكس ما يظن ـ رجل معتدل ، معرض الى تجاوز المتطرفين ، وانه يعمل بكل قواه لوقف هذا التيار الخطر .

هذا هو رأيي بكل صراحة . وأرى نفسي مضطراً الى القول بأن جميع الحجج التي يعارضونني بها لا تبدو لي مقنعة تماماً .

ولا يسوغ لنا ـ في الواقع ـ أن ننسى ان في سورية ٣ ملايين مسلماً و٣٠٠٠٠٠ مسيحياً . واننا هناك أمام شعب لا يشبه القبائل المراكشية بوجه من الوجوه . وهو شعب يتحلى بحضارة قديمة جداً ؛ وقد أثبت قبل الحرب العظمى بكثير ـ ومنذ سنة ١٨٩٣ بوجه خاص - بتطوره المستمر انه يرغب في بلوغ الحرية والاستقلال وتأليف وتأسيس دولة حقيقية .

اذ كيف يمكنكم ـ على ما تتصفون به من الاحاطة بالقضايا الشرقية ـ أن تنسوا منهاج بيروت الشهير الذي يرجع إلى سنة١٩١٣ ، وتلك الحركة القومية العظيمة التي ساهم فيها جميع السكان ، من مسلمين ومسيحيين ، ـ بصورة لم يعهد لها الشرق مثيلاً ؟ تلك الحركة القومية التي اتفق خلالها المسلمون والمسيحيون ضد الاتراك، لتأسيس دولة قائمة على السلام والنظام؟

وبوسعي أن أورد لكم عدداً كبيراً من الحوادث التي تؤيد ذلك . ولا يخفى عليكم ان الاتراك انفسهم ، قد بلغ بهم تهيبهم لهذه الحركة القومية مبلغاً دفعهم إلى التفكير في ايجاد « اتحاد تركي ـ عربي » على غرار الاتحاد النمسوي المجري .

.. هذه من الحقائق الناصعة التي تؤيد ما قلت . ثم أفلا يحق لي أن

أقول : بان الحرب لم تفعل شيئاً في هذا الشأن ، غير تقوية هـذا التطور وهذا الاتجاه .

فكيف ، وقد استنجدتم بالعرب خلال خمس سنوت لمحاربة الأتراك ، وناديتم — مع حلفائكم خلال هـذه المدة — من على المنصات الافرنسية والانكليزية والاميركية والايطالية في كل مكان وزمان ، ان لا غاية لكم الا الذود عن حرية الشعوب .. فكيف تتجرأون ، واسمحوا لي أن أقول : باية وقاحة تحاولون — اليوم أن تتملكوا بلاداً ليست لكم ، بلاداً لها الحق في أن تستقل ؟ (تصفيق من أقصى اليسار ومن عـدة مقاعد في اليسار . ومقاطعة في الوسط) .

المقرر — ان الانتداب ليس احتلالاً . بل الأمر عكس ذلك تماماً .

دالاديه — ان حضرة السيد نوبلومير ، قد أبدى لي ملاحظة صائبة جداً . إذ يقول بانه ليس في الأمر احتلال واستيلاء ، انما هناك ممارسة الانتداب .

اني أعرف ذلك . وقد قرأت بعناية زائدة التقرير الذي وضعه ، فماذا يقول فيه ؟ انه ضد الفتوحات وضد المغامرات . ولكنه يعتمد عـلى أساليب أشد ليونة . وهو يعتمد قبل كل شيء على تأثير قرار سان ريمو . إذ يقول : « لقد كان حقنا في سورية أمراً متنازعاً فيه ، حـتى صدور قرار سان ريمو . ولكننا منذ صدور هذا القرار ، أصبحنا نملك حقاً دولياً متيناً . وقد حصلنا على موافقة انكلترة وايطاليا والميكادو » وانـنا نستطيع أن نقول — بتأثير هذه السلطات الواسعة — ان الأمير فيصل وجميـع المعارضين بلا استثناء — كما ذكر السيد نوبلومير في تقريره — سيسارعون إلى الخضوع ...

وقد ذكر السيد نوبلومير في تقريره كذلك ، ان ما يجب عمله الآن ، هو تزويد بعض كبار الموظفين من ذوي النوايا الحسنة بمبالـغ تتراوح

بين ٥٠٠ و ٦٠٠ مليوناً، لا لتجهيز حملة عسكرية – لأن الجنود سيكونون للزينة فحسب – ، وانما للقيام بمباحثات ومفاوضات . فبالمـــال الذي سنضعه بين أيدي كمال وفيصل – وكل من التف حولهما – سنتوصل إلى حل المسألة السورية .

على اني أعتقد من جهتي – وأقول ذلك بكل صراحة، دون أن أقصد ايلام أحد – ، انه من الخطأ البين أن تقولوا لهؤلاء الشعوب – المتحمسين والمصممين على التحرر والانعتاق – انكم تحاولون الاستيلاء على بلادهم وتسعون إلى حكمها ..

المقرر هذا غير صحيح ..

دالاديه – ... فرض الانتداب عليها ، لأن الكلمات لا تبـــدل حقيقة الأمر كثيراً .

كنتم تتكلمون في الماضي عن تغلغل سلمي ، وها كم الآن تتكلمون عن انتداب . وفي الحقيقة ، انكم تتقدمون اليهم بانتداب على رؤوس الحراب .

المقرر – إن الأمر يقتصر على تأمين النظام الافرنسي في بلاد تسودها فوضى هائلة . وذلك لأن النظام الوطني – النظام المحلي – هو عاجز عن فرض نفسه بنفسه . واذا كنا نرغب في خرق هذا النظام ، انما نفعـــل ذلك لنجني ثمرات جهودنا وأتعابنا في أقرب وقت ممكن ، ولنرى الموارد المحلية تفي بالحاجات المحلية كلها ، وتسمح للأهلين بأن يعيشوا في عقر دارهم احراراً ومستقلين. (أصوات حسن جداً ! حسن جداً ! في عدة مقاعد في الوسط واليمين) .

ليون بلوم – وما هي الوسيلة لذلك ؟

المقرر – الوسيلة ، هي النظام الذي يعجزون عن فرضه بدوننا .

ليون بلوم – وكيف ستؤسسون أنتم هذا النظام ؟

المقرر — طبعاً بمعونة الدرك .(مقاطعة في أقصى اليسار) . هذا أمر بديهي . فكيف تريدوننا أن نؤمن نظاماً بدون درك ؟ فهذه الطريقة هي أساس كل حياة اجتماعية أو قريبة من الاجتماعية ، عند البلاشفة كما هي عند سواهم ، بل أكثر مما عند سواهم . (أصوات حسن جداً ! حسن جداً ! في الوسط واليمين) .

لوتاي وسيكون الأمر كذلك حتى في عصبة الامم !

دالاديه - انني لا آسف على اشتراكي في هذه المناقشة ، حتى ولو لم أكن قد توصلت من ذلك الى نتيجة سوى حمل السيد نوبلوميو على الافصاح عن فكرته افصاحاً تاماً .

المقرر هذا ما كنت كتبته قبلاً ..

دالاديه — الأمر اذن هو ارسال درك وتغلغل سلمي . ولكن ذلك سينتهي بحملة عسكرية ، ومعارك دامية ...

... انكم اذا واصلتم هذه السياسة الحمقاء ، ستعرضون أنفسكم إلى خطر قد ينتهي بكارثة حقيقية . فيحق لي أن أتساءل : أما كان الأفضل لكم أن تسعوا إلى عدم توليد أضطرابات كبيرة في هذه البلاد ، والى عدم امحاء الصداقة التي يضمرها العالم الاسلامي نحونا .. عوضاً أن تلجأوا إلى ايفاد ۱۰۰،۰۰۰ جندي ، وأن تسوقوا للموت في سورية وكيليكيا جنوداً افرنسيين ، من أجل حركات عسكرية قد تعود بالخسارة على فرنسة ؟ (أصوات حسن جداً ! حسن جداً ! من أقصى اليسار ، ومن بعض مقاعد اليسار) .

وهل من حاجة الى القول بأننا - مهما كانت آراؤنا السياسية — لا ننكر انه يترتب على فرنسة أن تقوم بعمل عظيم في الشرق ؟ ومن الضروري أن يتم عمل فرنسة في سورية وفي العالم أجمع ، ولكن بصورة سلمية ، وعلى أساس الحكمة والعدالة .

المقرر — ان الغاية تبرر الواسطة .

دالاديه — هذا هو الأمر الذي لا نرضاه . والأمر الذي نقاوم من أجله كل عمل عسكري في سبيل هذه السياسة التي قدلا تدركون أهميتها .

المقرر — بلى، اننا ندرك ذلك .

دالاديه — نحن نقول انه من الخطأ أن نلجأ الى سياسة كثيرة الخسائر ومشؤومة العواقب ، في الوقت الذي يسود فيه الاضطراب اوروبا كلها، وعلى الاخص في الوقت الذي تتلبد فيه سماء الشرق بسحب مهددة .

على كل واحد منا أن يقدر العاقبة ويتحمل المسؤولية . وأما أنا ، فلن أصوت على رصد اعتمادات تبلغ مئات الملايين ، في الوقت الذي رزيء فيه شعبنا بـ ١،٥٠٠،٠٠٠ من أبنائه ، وفي الوقت الذي يترتب علينا جميعاً أن نركز قوانا لتعمير نواحينا المخربة ، وتأمين حراسة نهر الرين . (حسن جداً ! حسن جداً) . أنا لن أصوت على رصد اعتمادات لتجهيز حملة خطرة ومشؤومة على سورية (تصفيق من أقصى اليسار ، ومن بعض مقاعد اليسار) وأرجو أن تعذروني اذا ما رأيتموني متأثراً بعض التأثر لدى تكلمي من على هذه المنصة .

***

٢

خطاب بريان

ـ ألقي في جلسة ٢٥ حزيران ـ

لقد ذكر بعض النواب خلال مناقشة الميزانية - الاتفاقيات التي عقدت بين الحلفاء سنة ١٩١٦ ، وانتقد بعضهم الحكومة على عدم تمسكها باحكام تلك الاتفاقيات تمسكاً تاماً وعلى تنازلها عن المواضع التي كانت ممنوحة لفرنسة بموجب تلك الاتفاقيات ، وانتقد بعضهم الاتفاقية نفسها ، على تجاوزها حدود الامكانيات الفعلية بايصالها

المنطقة الفرنسية حتى حدود ايران ، ساراً بديار بكر ؛ عندئذ طلب الكلام « آريستيد بريان » وانبرى للدفاع عن الاتفاقية التي كانت عقدت في عهده . ونحن ننقل فيما يلي اهم أقسام هذا الخطاب

... نظراً لوجودي في الحكم ، يوم جرت المناقشات والمفاوضات ووقعت الاتفاقات المتعلقة ببلاد المشرق ـ سنة ١٩١٦ ـ يتوجب علي أن أدلي لكم ببعض المعلومات عن طبيعة هذه الاتفاقات وحقيقتها ، وعن مداها وعن الغاية التي كانت ترمي اليها .

إذا عدتم بالذاكرة الى الأيام التي كانت تهيأ فيها تلك الاتفاقات ، لألفيتم بأن ذلك التاريخ يتوافق مع محنة « فردون » ، وضعف الجبهة البلقانية ، ويسبق التاريخ الذي أعلنت فيه ايطاليا الحرب على المانيا ، ويسبق بكثير التاريخ الذي حظيت فيه أنا باستقبال سفير الولايات المتحدة الاميركية الذي أتى ليصرح لي بأن هذه الدولة العظيمة قد عزمت على التزام جانب فرنسا في الدفاع عن الحرية .

إن الافق لم يكن واضحاً تماماً في تلك الأيام ، وربما قلتم لي انه كان من المجازفة ـ بل من الطيش ـ أن تمد الحكومة ـ عندئذ ـ أنظارها الى تلك الأقطار البعيدة عن ميادين الحركات العسكرية الرئيسية ، وأعني بذلك عن الساحات الاوروبية .

غير أن زملائي أعضاء الحكومة ، وأنا شخصياً ، قد رأينا انه من الواجب علينا ـ على الرغم من حراجة الموقف ـ أن لا نهمل أمر الدفاع عن حقوق فرنسة ومصالحها في أي مكان كان ، بل كان من المحتم علينا أن ندعم ونؤيد تلك الحقوق والمصالح في كل مكان . وذلك ما حدا بنا الى أن نسحب من جبهتنا الداخلية المهددة مقداراً كافياً من الفرق العسكرية ، وأن نرسلها الى سلانيك ، لكي نسد الطريق المؤدية الى القسطنطينية في وجه التوسع الالماني ، مسهلين بذلك حركات الروس في

أرمينيا ، وعمليات الانكليز في آسيا الصغرى . وقد فكرنا بأن لفرنسة في هذه المناطق مصالح وحقوق قديمة جداً ، فكان من الواجب علينا أن نذود عن تلك المصالح والحقوق . (تصفيق) .

واسمحوا لي هنا ، أيها السادة ، أن أقول : ما أظلم أن يشار إلى سياسة التوسع والاستعمار ، عند الكلام عن هذه المناطق وعن بلادنا . فرنسة المسكينة ! ... بعد الجهود التي بذلتها في هذه الحرب ، بالاقتتال في عقر دارها وفي كل مكان ، وبارسال جنودها إلى البلقان ، وبالاشتراك في عمليات آسيا الصغرى على قدر الامكان ... بعد هذا كله ، ... عندما تصبح منهوكة القوى من هذه الجهود المضنية ... ان كل ما يمكن توجيهه اليها من اللوم ، هو القول - بعكس ذلك - بأنها كانت مفرطة في التنزه عن الاغراض والمنافع الخاصة (تصفيق) .

فالقول بأن بلادنا ذات مطامع استعمارية ، هو في الحقيقة تهمة لا نستحقها أبداً (حسن جداً . حسن جداً .) .

ليسمح لي السيد « لافون » أن أقول له - حين مناقشته اتفاقات عام ١٩١٦ التي تنطبق على بلاد المشرق وآسيا الصغرى - باننا لسنا هناك في بلاد تعتبر فرنسة مجهولة فيها . فاننا هناك في بلاد يشع فيها مجد فرنسا اشعاعاً تاماً (أصوات حسن جداً ! حسن جداً !) .

هؤلاء الشعوب - الذين يعنى بأمرهم زملاؤنا اليساريون المتطرفون لدواع عديدة محقة - ، هم مدينون لفرنسا ، التي بذلت جهودها ودماءها في سبيل توجيههم شطر الحضارة ، وتحبيبهم الحرية (تصفيق) .

زميلي العزيز ، السيد أرنست لافون ! لقد كنت أنت يافعاً جداً حينئذ . ولكني أنا لا أزال أحتفظ ببعض الذكريات عن تقاليد الحزب الاشتراكي . ولا زلت أذكر العهد الذي كان فيه صوت « جوريس » البليغ ، وكلام « برسسانسه » المقنع ، يستلفتان انتباه الرأي العام إلى

آلام السوريين والأرمن . وكان الناس وقتئذ يشتركون في الاجتماعات العظيمة التي كانا ينظمانها ، ويضمون استياءهم إلى استيائهما، من الفظاعات التي كان يعانيها هذان الشعبان . فماذا كانا يقولان وقتئذ ؟ لقد كانا يقولان : « انقذوا هؤلاء الشعوب من نير الأتراك الدامي ، حرروهم ! »(تصفيق)

فقد استقبلت في الـ « كي دورسه » بصفتي رئيساً للوزارة - سنة ١٩١٦ - وفوداً من الأرمن والسوريين والايرانيين . وكلهم كانوا يقولون لي : « ان فرنسا ، هي نحن ! اننا لا نميز بينها وبيننا . وما دامت تركيا محكومة بالزوال ، فنحن نسترحم من فرنسا أن تقبل الينا » .

وفي الواقع ، كان يتوقع عندئذ زوال تركيا ؛ وكان ذلك أحد أهداف الحلفاء في الحرب .

فكيف كانت تستطيع فرنسة ، ايها السادة ، أمام زوال تركيا وتشتتها ، أن تبقى مكتوفة الأيدي ، فلا تبالي بمصير هذه الشعوب ؟ (تصفيق) . انها لو فعلت ذلك ، لكانت تناست تقاليدها ، لأصبحت فلسطين لا شي بالنسبة اليها ، وكذلك العراق وسوريا !

حقاً ، ايها السادة ، لو ان رئيساً للوزارة، حصر اهتمامه - في مثل تلك الساعة - بما يقتضيه الدفاع الوطني المباشر وحده ، وقصر بصره على جبهتي فرنسا وأوروبا ، وحدها ، فأهمل المصالح المذكورة كلها ... بماذا كنتم تقابلونه اليوم ؟ (تصفيق حاد) .

زملائي الأعزاء ، ان فرنسة ليست في فرنسة وحدها . بل ان فرنسة في كل مكان امتدت اليه جذورها (هتافات جديدة) في كل مكان قام فيه جيشها بأعمال مجيدة ، ورفرف فيه علمها (تصفيق) .

ولقد كان طبيعياً أن تفعل فرنسة ما فعلته ، تلبية لنداء الشعوب نفسها . وهي لم تخرج بعملها هذا - في الحقيقة - على مبادىء السلم والحرية التي تحبذونها . ولم يكن هناك ، فكرة توسع واستعمار ، ولا

سياسة عنف تجاه هؤلاء الشعوب التي أتت تتضرع الينا أن نطالب بها ، قائلة : « اننا نفضل نفوذكم على نفوذ أية دولة أخرى » .

هذه هي الروح التي عقدت تحت تأثيرها الاتفاقات المذكورة ! لاشك في أنها واسعة الشمول . ولكن أيها السادة ، متى سيقرر الفرنسيون عدم النظر الى شؤون فرنسة الخارجية من خلال الاعتبارات العاطفية وحدها ! .

(بعد ذلك نقل بريان البحث الى الانكليز واخلاق الانكليز، وتكلم عن سياسة المساومة ، وأشار الى طريقة « الاخذ والاعطاء » في السياسة ثم قال :)

ولقد كان لديّ ــ ولدى الأكثرية الساحقة من الفرنسيين ــ حتى في أسوأ الساعات التي عشناها ــ ، إيمان قوي في النصر الأخير. وكنت أقول لنفسي : لا ينبغي لنا ــ عند تسوية الحساب ــ أن نأتي إلى مائدة الصلح ونحن فارغو الأيدي .

عندما تدعى فرنسة الى تسوية أمور كهذه ، عليها أن تتساءل عما يفعله فلاحونا الطيبون ، عندما يذهبون إلى السوق ، لعقد صفقات بالأخذ والعطاء : انهم يحرصون دائماً على عدم الاعطاء قبل الأخذ (ضحك) انهم يناقشون . ومع العلم بأنهم مستعدون للعطاء ، انهم يحرصون دائماً على أن يكون من المعلوم انهم أيضاً يجب ان يأخذوا شيئاً (ضحك جديد وتصفيق)

إن هذه الفكرة ــ التي أعتذر عن عرضها عليكم بعبارات سوقية نوعاً ما ــ هي التي كانت تسيطر على سياستنا عام ١٩١٦ . إذ كنا نقول لأنفسنا: إن امكانيات هذه الاتفاقيات ، ربما تتعدى امكانيات فرنسة العسكرية ، ولكننا سنحتفظ منها على الأقل بما لا يمكن لفرنسة أن تتخلى عنه ، نظراً لماضيها المجيد وتقاليدها القديمة ؛ أما الباقي ، أما ما يزيد على ذلك، فسيبقى مجال للتناقش فيه ...

إن إلقاء نظرة على الخارطة كاف لإثارة الدهشة في سعة المناطق التي

تتناولها الاتفاقات . انها كانت تشمل ـ كمنطقة افرنسية وكمنطقة ادارة عربية ـ مرسين وآضنه وسيواس ودياربكر ، وآرمينيا والموصل ، مع نتوء في كردستان .

(ملتفتاً نحو أرنست لافون) ان كردستان هذه شوشتكم كثيراً ، يا زميلي العزيز ؛ فقد نبهت فيكم ذكريات طالب ، كان يجدصعوبة في حفظ هذا الاسم ، وينتهي به الأمر في بعض الأحيان الى أن يتساءل عما اذا كانت هذه البلاد موجودة حقا (ابتسامات) .

اني سأقول لكم لماذا اهتمينا بهذا الممر الذي يبعد عن منطقتنا هذا البعد : هذا أمر بسيط للغاية . فقد قابلني عدد من أعيان الايرانيين وأشرافهم ، وقالوا لي بلغة افرنسية فصحى – لأنهم كانوا يعرفون فرنسا وكانوا قد تعلموا وهم صغار ان فرنسا موجودة في بقعة ما ، وكان البعض منهم قد أقام فيها – قالوا : « فرنسا ، ولكن فرنسا هي نحن! وفي إيران يتكلمون الافرنسية ، كما يتكلمونها في فرنسا . ففيها ١٨٠٠ مدرسة افرنسية . ان بلادكم تمثل في نظرنا الضمان المجسم لاستقلالنا . فاعملوا ما يجب للاتصال بنا » . وهذا يفسر لكم حكمة وجود النتوء الصغير الذي شاهدتموه ، والذي شوش ذكرياتكم الجغرافية (ضحك) .

ثم استعرض بريان الوقائع التي حدثت بعد عقد الاتفاقات ، وسرد كيف تنازلت الحكومات الافرنسية شيئاً فشيئاً عن بعض الاقسام من أقسام الاتفاقيات ، وكيف تركت الموصل وفلسطين للانكليز ، وانتقد الحكومة على ذلك قائلاً : « اني ارى ماذا اعطيتم ولكني لا ارى ماذا تناولتم مقابل ذلك » وبعد ذلك قال :)

من حسن حظ فرنسة انها مكثفه جداً من جهة أراضيها الأصلية ومستملكاتها الأساسية . ان شمال افريقية ، ينزل منزلة الاستطالة لها ، بل انه يؤلف جزءاً منها .. على شرط أن تحتفظ هي بمركزها في البحر الأبيض المتوسط (أصوات : حسن جداً ! حسن جداً)

ان اتفاقات عام ١٩١٦ كانت منحتنا الاسكندرونة مع أضنـــه ومرسين . فالقوا بانظاركم على الخارطة ، تجدوا ان ذلك يعني « الخليج » بكامله ، مع الجبال التي تؤمن الدفاع الاستراتيجي عنه الى مسافات بعيدة. فكان هذا هو الذي حملنا على توسيع منطقة نفوذنا ، وعلى ايصال حدودها الى تلك المسافات الشاسعة ، بموافقة الأرمن وبناء عـــلى طلبهم . ويا له من موقع ممتاز ! ..

ولما أتى البحث في وقت ما عـــلى احتمال تنازل انكلترة عن جزيرة قبرص ، وضع نص خاص في الاتفاقات المعقودة بهذا الشأن ، يضمن لفرنسة حق الشفعة على الجزيرة المذكورة . وكان هنا أيضاً مجالاً واسعاً للتبادل والتساوم عند الاقتضاء .

ان خليج الاسكندرونة ، شيء عظيم ومدهش في البحر الابيض المتوسط

وامتلاك هذا الخليج أمر أساسي بالنسبة الى مستقبل فرنسا .

(وبعد ان عاد بريان الى البحث عن السياسة الانكليزية قال متفاخراً :)

واما أنا ، فمن دواعي الفخر لي أن أكون قد عقدت هذه الاتفاقات في حينها . وكل ما أتمناه أن يستفاد منها الآن .

***

مذكرات الجنرال غوابه

عن يوم ميسلون

نشرت «مجلة جيوش الشرق» الفرنسية **Revue des troupes du Levant** في عددها الخامس ، الصادر في كانون الثاني ١٩٣٧ المذكرات التي كتبها الجنرال غوابه - قائد الحملة التي زحفت على دمشق - عن يوم ميسلون ، تتضمن هذه المذكرات كثيراً من المعلومات العسكرية غير انها تذكر

في الوقت نفسه كثيراً من الوقائع السياسية كما انها تبدي بعض الملاحظات العامة بصورة عارضة ،وبين هذه المعلومات والملاحظات ما هو في غاية الامتاع ، لأنها تساعد على كشف النقاب عن بعض المسائل ، وعلى اظهار عقلية القواد الذين تولوا مهمة « فرض الانتداب على سورية » بقوة الحديد والنار، ولذلك رأيت من الضروري ان استعرض هذه المذكرات ، وانقل الملاحظات الواردة فيها ، تارة عن طريق الاجمال، وطوراً عن طريق الترجمة الحرفية ،حسب اهميتها . انني انقل في الصحائف التالية ، ملاحظات الجنرال غوابه، من غير ان اعلق عليها ، لانني اعتقد أن الحقائق والوقائع التي سردتها في الصحائف السالفة تغنيني عن كل تعليق .

تتألف هذه المذكرات من اثني عشر فصلا صغيراً : هاك عناوينها :
١ ــ « الملك » فيصل . ٢ ــ تحشيدات سرية . ٣ ــ دراسة الأراضي ٤ ــ خطــة الحركات . ٥ ــ انذار نهائي . ٦ اليوم س. والساعة ص . ٧ ــ دبلوماسيات ، ترددات ، وقرار . ٨ ــ مسرح المأساة وممثليها . ٩ ــ خان ميسلون . ١٠ ــ مدينة الـ « الف ليلة وليلة » . ١١ ــ خاتمة عهد . ١٢ ــ الأمر العام رقم ٢٢ .

ويعقب هذه الفصول ذيل قصير .

ويظهر من هذا ، أن أكثر فصول المذكرات ومباحثها عسكرية بحتة : يذكر فيها الجنرال عدد القطع العسكرية التي تجمّعت تحت قيادته وأسماءها . ويشرح الخطط الحربية التي وضعها بعد درس أحوال الأراضي، والتعبئة العامة التي قام بها استعداداً للحرب ، ويستعرض وقائع المعركة التي جرت أخيراً بتفصيلات وافية .

وأنا لا أرى حاجة لاستعراض هذه المعلومات العسكرية ، ولو عن

طريق التلخيص. بل أكتفي بتسجيل ما ورد فيها عن قوّة الحملة من ناحية، وعن مقدار خسائرها في المعركة من ناحية أخرى :

كان جيش المشرق مؤلفاً من ثلاث فرق . والفرقة التي وُضعت تحت قيادة الجنرال غوابه كانت الفرقة الثالثة .

وكانت تتألف هذه الفرقة من : أربع فيالق مشاة قناصة ، وفيلقين خيّالة ، ومن أربع بطاريات مدفعية من عيار ٧٥، وبطاريتين من عيار ٦٥ وبطارية واحدة مدفعية ثقيلة من عيار ١٥٥ شنايدر قصير . وكان قد وُضع تحت أمرها ١٥ دبابة هجوم وأربع سيارات رشاشة ، وفرقة هندسية ورتل من طيارات الاستكشاف ؛ وكان لها أن تستفيد من « الطيارات القاذفة » التابعة للقيادة العامة أيضاً .

وكان بين جنودها قناصة من الجزائريين ، وخيالة من المراكشيين ، ومشاة من السنغاليين .

وأما خسائر الجيش الفرنسي في معركة خان ميسلون ، فكانت تتألف من : اثنين وخمسين مقتولاً ومائتي جريح ، بينهم ثلاثة ضباط .

***

تبدأ المذكرات بفصل صغير عن الملك فيصل ، يلخص فيه الجنرال ما كان يأخذه الفرنسيون عليه :

« في دمشق ، وضع الأمير على رأسه التاج الملكي ، وأخذ يجنّد السوريين ، ويزيد عدد فرق جيشه . إنه يمنع تداول النقد السوري ، ويحول دون وصول حبوب حوران الى منطقتنا . إنه يُعرقل التجارة بين لبنان وبين الأراضي الشريفية بكل الوسائل الممكنة ، كما يضع العراقيل العديدة في سبيل تموين جيوشنا المرابطة في الشمال بواسطة السكة الحديدية .

« زد على ذلك كله ، أنه يتشجع من عطالتنا الظاهرة ، فيشتري

الضمائر المطاطة – بواسطة الوعود الخلابة ، أو الذهب اللمّاع – ويحمل بعض رجال سورية على التأهب للسفر الى اوربا ليطلبوا منها النجدة لتخليص سورية من جور فرنسة واستبدادها » .

وبناء على ذلك ، قد أدركت المقامات الفرنسية العليا ضرورة اللجوء إلى القوة العسكرية ، وقامت بتحشيدات قوية .

يعترف الجنرال غوابه ، إن الغرض من هذه التحشيدات لم يكن في حقيقة الأمر « الدفاع عن المنطقة الفرنسية » . لأن « هجوم القوى الشريفية على المنطقة الغربية كان قليل الاحتمال» ، على الرغم من «التشدقات الدمشقية » ؛ إنما الغرض الأصلي من هذه التحشيدات كان « إيصال تهديد القنابل الافرنسية الى المنطقة الشرقية » .

إن أهم النقاط الحسّاسة في المنطقة الشرقية كانت العاصمة دمشق ، فكان من الطبيعي أن تعتبر المدينة المذكورة الهدف الرئيسي للحركات العسكرية .

إن أعباء هذه الحركات ، ألقيت على عاتق الفرقة الثالثة التي كان يقودها الجنرال غوابه .

التحشيدات

وقد أعدّ الجنرال جيوشه للزحف على دمشق إعداداً تاماً .

إنه ترك حاميات « تبنين » و «مرجعيون » في محلاتها ، وجمع حاميات « بانياس » و «مرقب » في طرابلس وتلكلخ ؛ وأما القوة الأصلية فقد حشدها على طرفي الطريق المؤدي الى دمشق ، بين بيروت وعين صوفر .

ووزّع القوى الأمامية على زحلة وسعد نايل والمريجات . ثم أخذ يمرّن الجنود على الحركات الجبلية .

ولكنه رأى من الضروري أن يتوّج هذه الاستعدادات بايصال

الخطوط الأمامية الى نهر الليطاني ، وذلك باحتلال شتوره والمعلّقة ورياق ، وأقدم على ذلك بسهولة كبيرة .

كما انه أعدّ مطاراً جيداً بالقرب من تعنايل في سهل البقاع . ويعترف الجنرال غوابه أن مزرعة الآباء اليسوعيين هناك ساعدت على اخفاء هذه العمليات مساعدة كبيرة .

وفي ١٤ تموز ١٩٢٠ ، كان الجنرال قد أتم استعداداته ، وهيّأ أوامره ، وأخذ ينتظر ورود أمر الزحف من القائد العام الجنرال غورو .

الانذار

يذكر الجنرال غوابه المطاليب التي ضمنها الجنرال غورو في إنذاره الرسمي ، ثم يقول :

« يجب أن نعترف أن الجنرال غورو برهن عن شيمة سماحة عظيمة جداً ، بتوجيه الانذار الى الأمير فيصل ، بعد كل ما بدا منه من آثار المراوغة والخيانة . إن تلك الأعمال كانت تقضي باصدار أمر الزحف على دمشق فوراً ، بدون سبق إنذار ... »

وبعد ذلك يسجل هذا الاعتراف : « كلنا كنا نتمنى من صميم قلوبنا أن يحمل « جنون العظمة » الأمير على المواربة ، أو على الاجابة رأساً بقوله « لا » ...

امر الزحف

إن أمر الزحف الذي كان ينتظره الجنرال غوابه بفارغ الصبر تأخر حتى الليلة الحادية والعشرين من شهر تموز ؛ تلك الليلة كانت آخر المواعيد المضروبة للإجابة عن الانذار الرسمي .

وفي منتصف الليل تلقى غوابه من الجنرال غورو أمراً تلفونياً :

« لا جواب من الأمير . الخط التلفوني قد قطع في الأراضي الشريفية .

فالزحف على دمشق يجب أن يبدأ في ٢١ تموز وفقاً للخطط المقررة قبلا ».

وبناء على ذلك ، أصدر الجنرال غوابه على الفور الأوامر اللازمة إلى القوّاد والضباط .

الزحف

في الساعة الرابعة والنصف من صباح ٢١ تموز بدأت الجيوش الفرنسية زحفها ، بعبور نهر الليطاني . إنها وجدت الجسور سليمة ، ولم تُصادف مخافر شريفية . وزعم غوابه أن انسحاب الجيوش الشريفية من هنالك كان نتيجة خطة مدبرة ، يُقصد بها إيقاع الجيوش الفرنسية في الفخ . ولذلك أمر قوّاده بالتقدم مع الاحتياط التام لكل الطوارىء والاستعداد الكامل للحرب والنضال في كل لحظة . وبعد مدّة ، علم بوصول الجيوش الفرنسية إلى مجدل عنجر بدون مقاومة ، وباستيلائها على الموقع المذكور بدون حرب .

بعد الحصول على هذه الأخبار ، لم يعد يرى الجنرال غوابه مبرراً لإضاعة الأوقات بالحركات الاحتياطية ، فأمر قواده بجمع الجيش والسير بها في طريق دمشق مباشرة .

كما أنه أخذ يسير بنفسه ، وراء مقدّمة الجيش .

ملاقاة الكولونيل كوس

إن الكولونيل كوس التقى بالجنرال غوابه عندما كان يسير في وادي الحرير . يسجل الجنرال هذه الملاقاة بالعبارات التالية :

« شاهدت سيارة تأتي من جهة دمشق فيها الكولونيل كوس — من البعثة الفرنسية الموفدة لدى الأمير فيصل — مع عدة ضباط شريفيين .

كان الكولونيل مصفر الوجه من شدة الهياج ، فقال لي :

— ماذا تعملون أيها القائد ؟ انكم احتللتم الأراضي الشريفية ، مع أن

الأمير فيصل أذعن بجميع مطالب المفوض السامي .

غير أني أجبته ببساطة : « لديّ أمر من الجنرال غورو بالزحف على دمشق . وأنا أقوم بتنفيذ مهمة عسكرية محددة تحديداً واضحاً . أما القضايا السياسية ،فعليك أن تراجع من أجلها ،من بقي خلفنا .»

قلت ذلك ، وواصلت سيري الى الأمام ، في حين أن سيارة الكولونل أخذت تنطلق من ورائنا الى عاليه » ...

السير الى الامام

إن المعلومات التي حصل عليها الجنرال غوابه من استكشافات الطيارات ،أكدت له «انسحاب الشريفيين نحو دمشق» .ولذلك قرر مواصلة السير الى الأمام بسرعة ،لاكتساب اكثر ما يمكن من الأراضي قبل غروب الشمس .

وفي الساعة الخامسة بعد الظهر ، كانت مقدمة الجيش قد وصلت الى عين الجديدة ، واستعدت للتخييم هناك . غير أن الجنرال غوابه ، حينما وصل الى الموقع المذكور ، لم يستحسن توقّف الجيش هناك ، فقال : يجب على مقدمة الجيش أن تحتل المرتفعات التي تسيطر على طول وادي القرن ، وتحكم وادي الزرزور .

فقامت الجيوش الأمامية بالحركات اللازمة لذلك .

« وعند حلول الليل ، كانت الفرقة قد أصبحت في مأمن من كل هجوم ، وقادرة على الزحف ، منذ الصباح الباكر ، نحو خان ميساون ».

تراجع الدبابات

يقول الجنرال غوابه ، بعد وصف هذه الحركات :

« حدثت حادثة أعلمتنا بأن الشريفيين ينوون التمسك بوادي الزرزور لمنع جيوشنا من الخروج من مضيق وادي القرن : إن الدبابات التي

كانت تسير مع القطع الأمامية كانت تلقت أمراً بالوصول الى فم الوادي لاحتلال ذلك ، غير أنها قوبلت فور خروجها من الوادي بأربع أو خمس قنابل من عيار ١٠٥ مما اضطر القائد الى التراجع لايصـــال الدبابات الى موقع مأمون ... » .

عقد الهدنة

يسجل غوابه في مذكراته الأسباب التي حملته على عقد الهدنة في عين جديدة بتفصيلات وافية :

« خلال الليل ، وصل الى مقر قيادتي وفد شريفي ، برفقة الكولونيل طولا رئيس البعثة الافرنسية بدمشق ، لتذكيرنا بأن الامير فيصل قبـل جميع أحكام الانذار ، وطلب منا مهلة جديدة لنفسح أمام الحكومـــة الشريفية المجال لدرس الوضع الذي أحدثه زحفنا إلى الأمام .

« لقد درسنا القضية مع الكولونيل بتـلا رئيس أركان الجيش . وقـــد أعلمنا الكولونيل طولا ، أن خبر زحفنا الى الأمام أوجد في أهل دمشق هياجاً عظيما جداً ، وهذا الهياج أدى الى حدوث عدة مصادمات . وقـد وقع قناصل الدول الاجنبية في قلق شديد ، إنهم يخشون أن يؤدي عملنا إلى ذبح المسيحيين .

« وقد وجدنا أن تأخير زحفنا لمدة ٢٤ ساعة يضمن لنا الفوائد التالية :

١ً – منح جنودنا استراحة مفيدة جداً ، بعد ليلة قضوها بلا نوم ، ومشي شاق قاموا به بين الجبال القاحـلة ، بلا ماء وتحت أشعـة الشمس المحرقة .

٢ً – تقوية الارتباط بين قطعات الفرقة التي تجمعت لأول مرة منـــذ ٢٤ ساعة ، إن ذلك كان أوجد قضايا عديدة تحتاج الى درس وقرار .

٣ً – إظهار حسن النية أمام القناصل الاجنبية الذين يمثلون في دمشق

اوروبا المسيحية .

« في الواقع أن توقفنا حيث نحن ، كان ذا محذورخطير ، لأنه يضيع علينا الفوائد التي جنيناها من سرعة حركاتنا ، ويساعد الشريفيين على إتمام تحصيناتهم الدفاعية أمام فم وادي القرن – وإكمال تحشيداتهم وتموينتاتهم في بعض المواقع الحساسة في ساحة الحركات .

« ومع ذلك كله ، فقد قررنا أن نمنح « وقف الحركات لمدة ٢٤ ساعة » على أن تمنح الحكومة الشريفية جيوشنا – مقابل ذلك ، حق الاستفادة من السكة الحديدية الممتدة بين رياق والتكية لأجل ضمان تموينتا . إننا سنستفيد لهذا الغرض من الطريق الذي يصلنا بالمحطة المذكورة على طول الضفة اليسرى من وادي الزرزور .

« إن الوفد الشريفي ، قبل شروطنا ، ثم واصل السير نحو عاليه لمفاوضة الجنرال غورو هناك »

الطلب الجديد

وفي صباح اليوم التالي – ٢٢ تموز - أرسل الجنرال كتيبة لاستكشاف الطريق الموصل إلى التكية عن يسار وادي الزرزور ، وعلم أنه طريق دواب لا يُساعد قط على سير السيارات . كما أنه حسب أنّ نقلَ المُؤن التي يأتي بها القطار الواحد ، من محطة التكية الى عين الجديدة ، يتطلّب استخدام جميع بغال الجيش بما فيها بغال المدافع والرشاشات .

ولذلك كان من الضروري استخدام الطريق الذي يتجه من محطة التكيّة على الضفة اليمنى من وادي الزرزور ، والذي يلتقي بطريق دمشق بالقرب من خان ميسلون .

هذا ، وقد لاحظ الجنرال غوابه أن بقاء الجيش في سهل الجديدة

بضعة أيام يولدمسألتين مقلقتين جداً :

اولاً : مسألة الماء – إن العيون الخمسة الموجودة في الجديدة كانت تعطي في اليوم الواحد ٢٠،٠٠٠ ليتر من الماء ، في حين أن الجيش كان بحاجة إلى ٩٠،٠٠٠ ليتر منها .

ثانياً : مرض الجمرة الخبيثة – إن سهل الجديدة كان من منازل القوافل منذ آلاف السنين ؛ فيظهر أنه أصبح ، لذلك ، من « الحقول الملعونة » – حسب تعبير باستور تلك الحقول التي تستوطن فيها جراثيم الجمرة . وقد مات من هذا المرض الخطير ، خلال ساعة واحدة عدة حيوانات ، كان بينها الفرس المخصص لركوب أحد أركان حرب الجنرال نفسه .

ولهذه الأسباب كتب الجنرال غوابه إلى الجنرال غورو ، يشرح « الضرورة المطلقة » التي يراها لطلب تقدم الجيش إلى عيون خان ميسلون الغزيرة ، مع ضمان استفادته من الطريق الجيّد الذي يصل محطة التكية بطريق دمشق ، وذلك في « حالة توقيف الزحف على دمشق » .

الشروط الجديدة

يقول الجنرال غوابه – بعد تفصيل وضع جيشه في عين جديدة :

« إن طلبي هذا ، تقابل وتصالب مع الشروط الجديدة التي علق على قبولها الجنرال غورو « توقيف الزحف على دمشق » .

وبعد تعداد هذه الشروط يعترف بما يلي : .

« إن المطاليب الجديدة – التي أقمتُ البرهان على ضرورتها – كان من شأنها أن تزيد في صعوبة قبول الشروط المذكورة من قبل الأمير . ولذلك لم نعجب عندما رأينا الكولونيل طولا يأتينا ، في الليل ، بجواب سلبي من الأمير على الانذار الجديد الذي كان أرسله المندوب السامي .

الزحف الاخير

ويصف الجنرال غوابه ، بعد ذكر مجيء الكولونيل طولا ، كيف صدر أمر الزحف الأخير :

« إنني لن أنس الفصل المؤثر الذي جرى في الملجأ الذي كنت اتخذته مكتباً ، والذي لم يكن مسقوفاً إلا قليلا . أخذ الكولونيل طولا التلفون بيده ليتكلم مع الجنرال غورو ، ويبلغه الجواب السلبي الذي أعطاه الامير فيصل . يظهر أن الجنرال أبدى بعض الاعتراضات ، فأجابه الكولونيل طولا قائلا : إنه لا يمكن أن توقيف زحفنا على دمشق يقضي على نفوذنا المعنوي في الشرق قضاء مبرماً .

وبعد ذلك ، على الفور ، أبلغني الجنرال غورو تلفونياً ، أمر مواصلة الحركات ... »

الفصول الاخيرة

بعد هذه التفاصيل ، يشرح الجنرال غوابه كيف جرت المعركة ، وكيف دخل دمشق ، وكيف تجوّل في طرقاتها ، وكيف استعرض الجيش فيها ، ثم كيف احتفل باعلان انتهاء العهد الشريفي في سورية . وأخيراً ينقل الأمر اليومي الذي أصدره الجنرال غورو عقب انتهاء المعركة :

« إن الجنرال يشعر بسعادة عميقة جداً بتوجيه تهانيه الى الجنرال غوابه والى الجيوش الشجاعة ... التي كسرت مقاومة العدو الذي كان يتحدانا منذ ثمانية أشهر .

إنها سجلت صفحة مشرفة في تاريخ فرنسة وتاريخ سورية » .

ذكر الحروب الصليبية

يذيّل الجنرال غوابه هذه المذكرات بحاشية قصيرة ، يدوّن فيها

بعض ما جال في خاطره من ذكريات وملاحظـات ، بعد استقراره في دمشق الشام .

من المفيد أن نقرأ وأن نتأمل ما كتبه بهذه المناسبة ، هذا القـائد الذي زعم أنه قاد الحملة العسكرية على دمشق « تنفيذاً لقرار عصبة الامم ، بغية تمدين سورية والسوريين » :

« أنا في دمشق !

إن هذا الاسم كان يمثل لي شيئاً خرافياً عندمـا كنت أقرأه ، في سجلات عائلتي ، وأنا بعدُ في سن الطفولة .

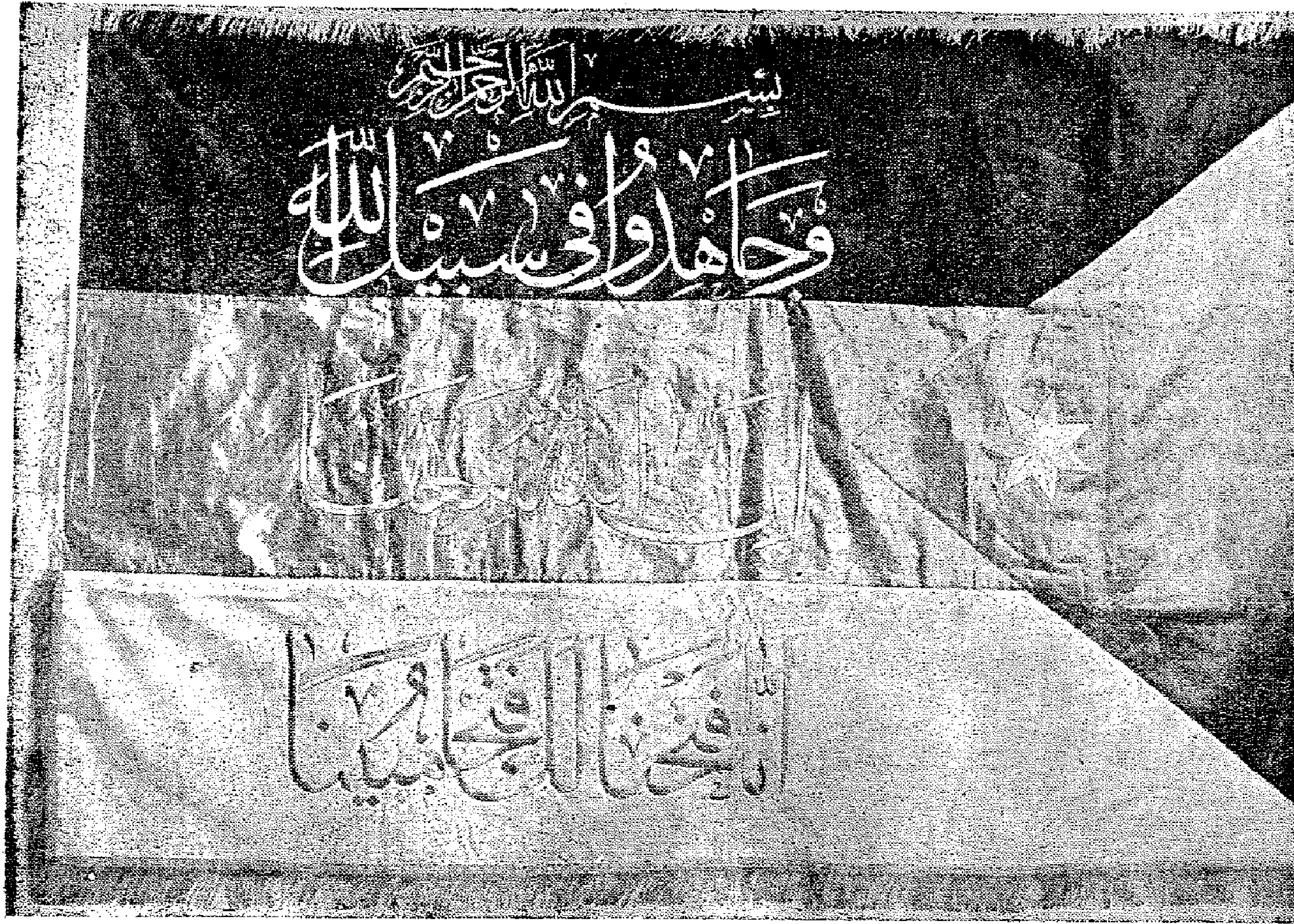
إن جان مونغولفية ، الجـد البعيد لجدّتي من جهة أبي – لويز – كان وقع في الاسر خلال الحروب الصليبية الثانية ، سنة ١١٤٧ ، ونُقل إلى مدينة دمشق .

إنه كان من السواد الأعظم ، ولذلك لم يعامله « السرّاقون » المعاملة الحسنة التي كانوا يختصون بها الفرسان اللامعين . وأهل دمشق جعلوا منه في ذلك الحين ، عبداً يشتغل في أحد المصانع التي يُصنع فيهـا الورق من القطن . فاشتغل جان المسكين هناك شغلاً شاقـاً خلال ثلاث سنوات ؛ وبعد ذلك فرّ من دمشق ، وتمكن من الالتحاق بالجيش الصليبي ، بعـد اجتياز آلاف المخاطر . وعندما عاد إلى مسقط رأسه ، بعد غيـاب دام عشر سنوات ، أسس أولى طواحين الورق التي عرفتها أوروبة .

أوليست « العدالة العليا » هي التي سمحت لحفيد أسير الحروب الصليبية أن يدخل المدينة المقدسة ، ظافراً منصوراً ؟... »



١ - الملك فيصل يسلم العلم الى لواء المشاة الاول
بحضور وزير الحربية يوسف العظمة



٢ — وجه علم « لواء المشاة الاول » الذي اشترك في معركة ميسلون

٣ الوجه الثاني من العلم المذكور – (العلم محفوظ في المتحف الوطني بدمشق)



٤ ـــ الامير فيصل مع اخيه الامير زيد



٥ — الامير فيصل يخطب في النادي العربي بدمشق



٦ ـ الامير فيصل خيال



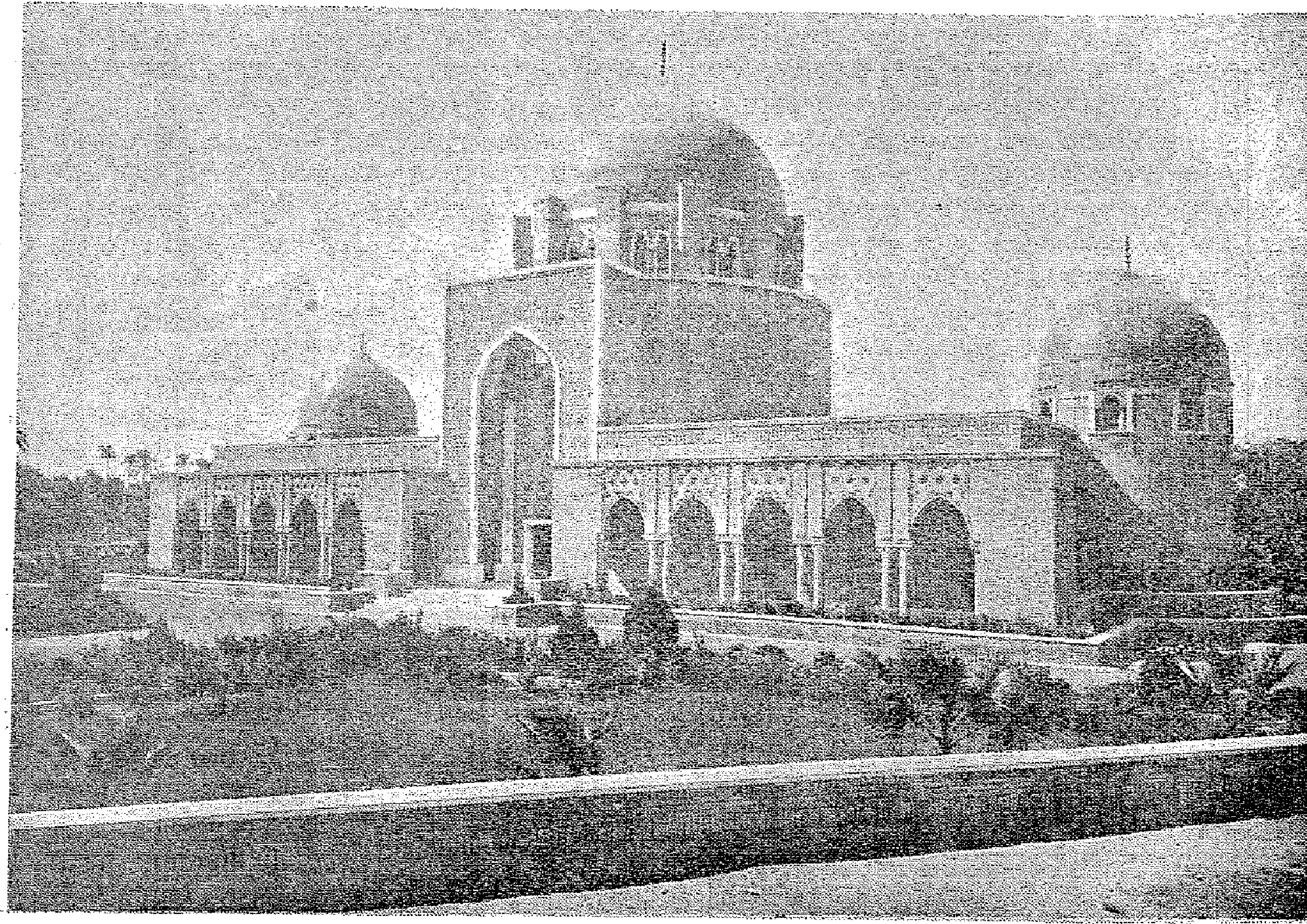
٧ - الامير فيصل



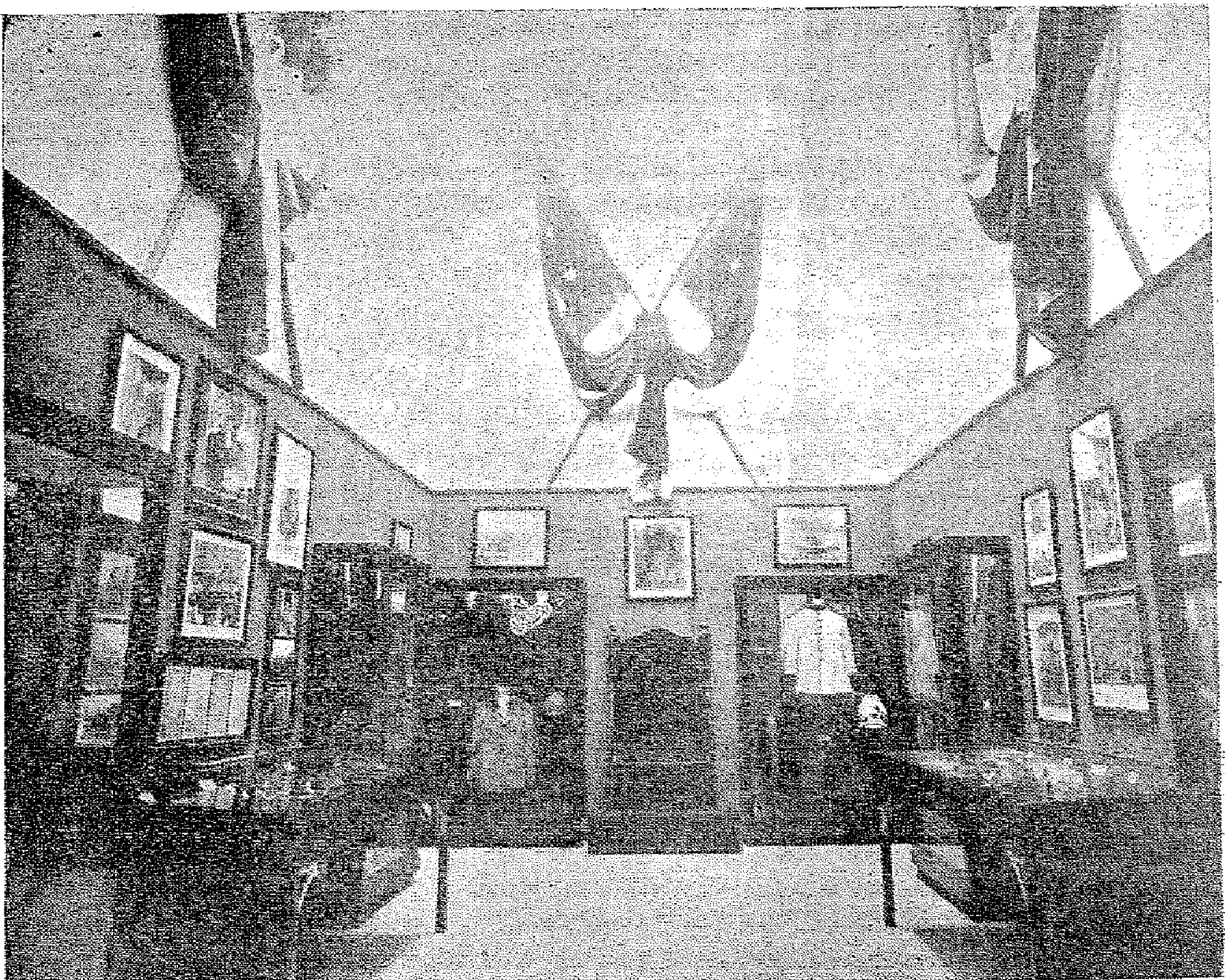
٨ — الملك فيصل الاول عند تتويجه في سورية



٩ — تمثال الملك فيصل الاول في بغداد



١٠ – ضريح الملك فيصل ببغداد



١١ – زاوية من احدى القاعات في معرض ذكرى الملك فيصل ببغداد



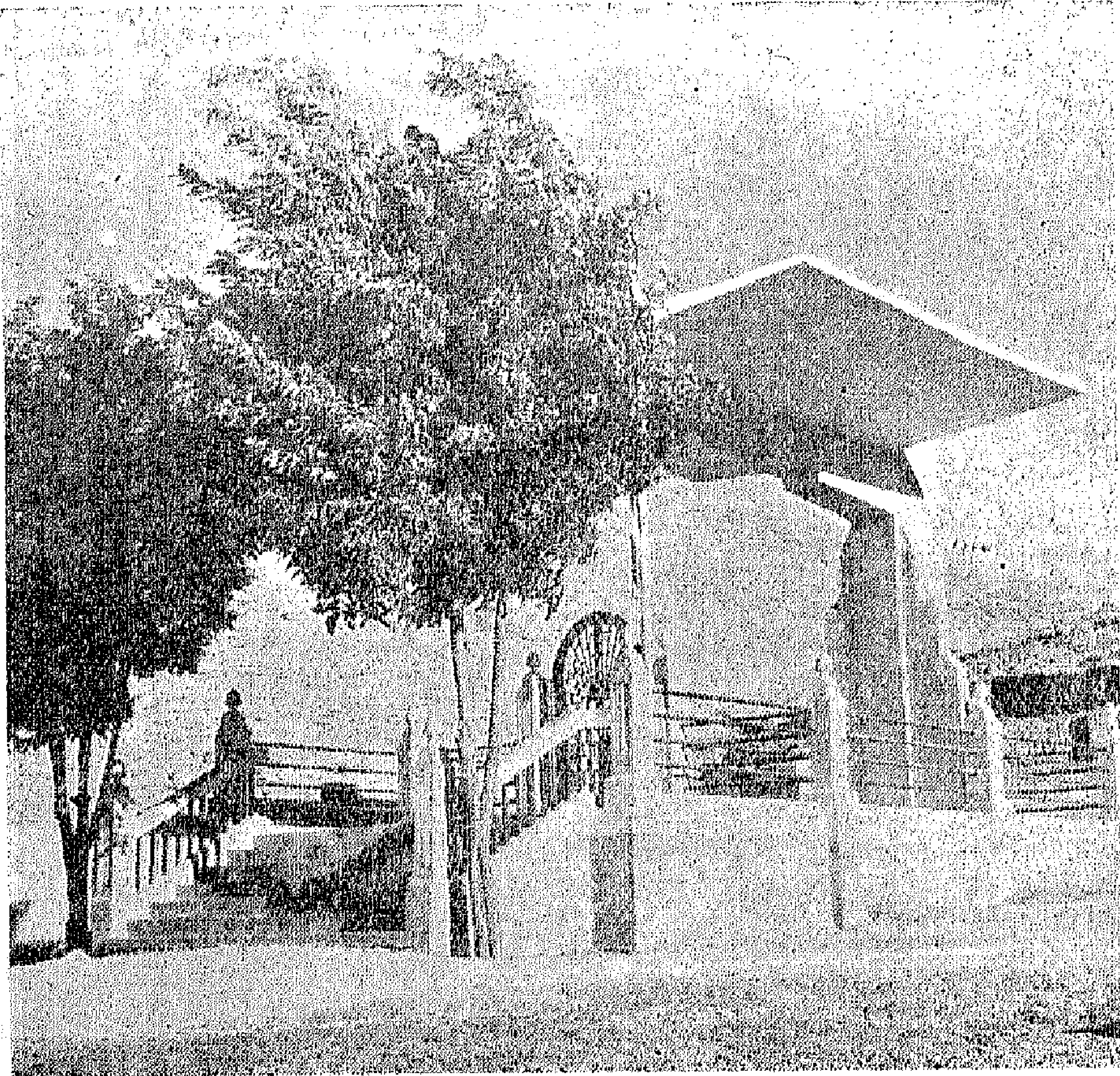
١٢ — يوسف العظمة عند تخرجه من المدرسة الحربية في الآستانة



١٣ – يوسف العظمة عند تخرجه من مدرسة اركان الجيش في المانيا



١٤ - يوسف العظمة - وزير حربية الحكومة السورية العربية



١٥ - ضريح يوسف العظمة - في خان ميسلون



١٦ — اعضاء المؤتمر السوري الذي قرر اعلان الاستقلال .



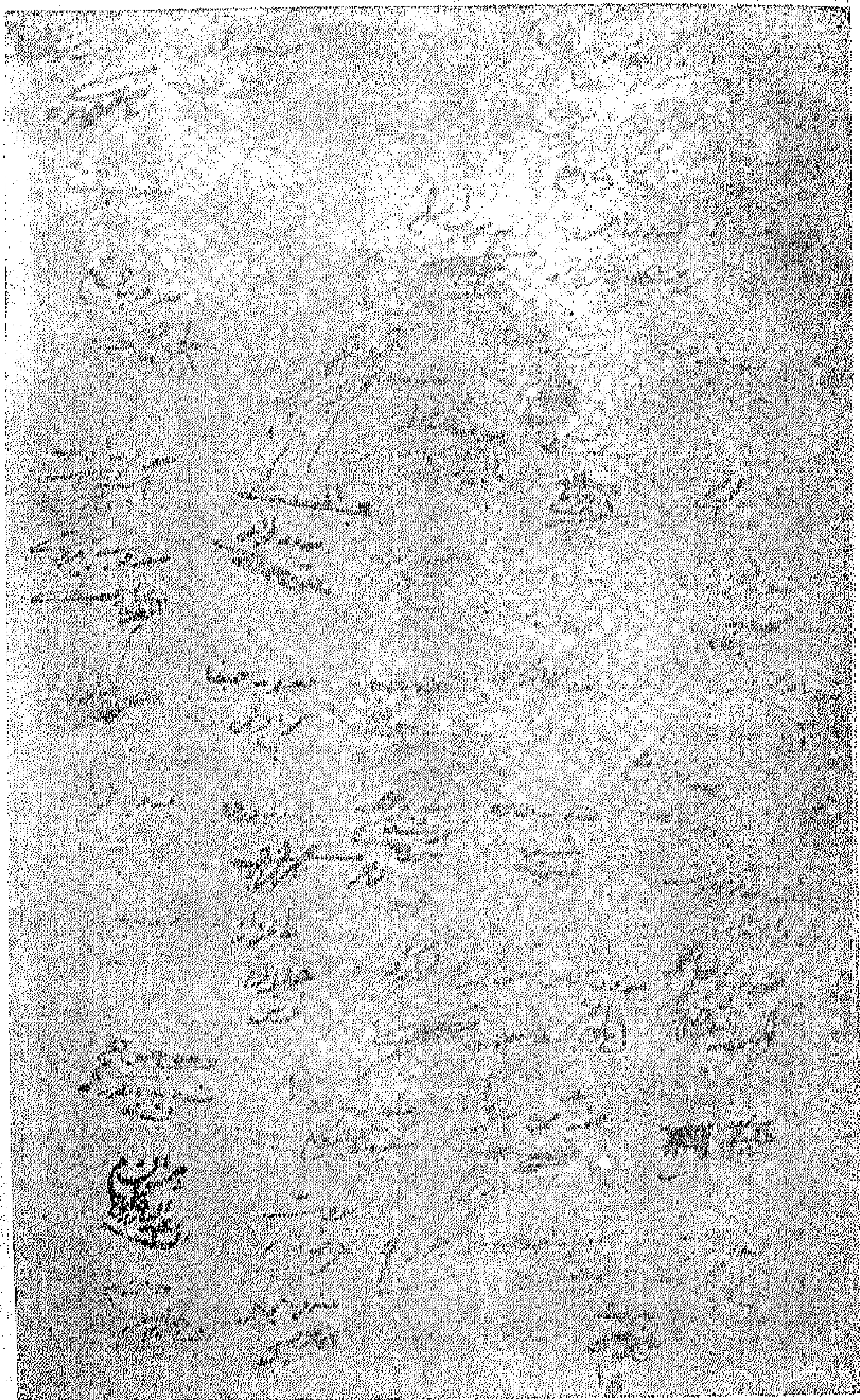
١٧ - الدينار السوري والطوابع البريدية السورية

(صورة مكبرة)

١٨ – الصفحة الاولى من قرار اعلان الاستقلال

١٩ — الصفحة الثانية من قرار اعلان الاستقلال

٢٠ – الصفحة الثالثة من قرار اعلان الاستقلال



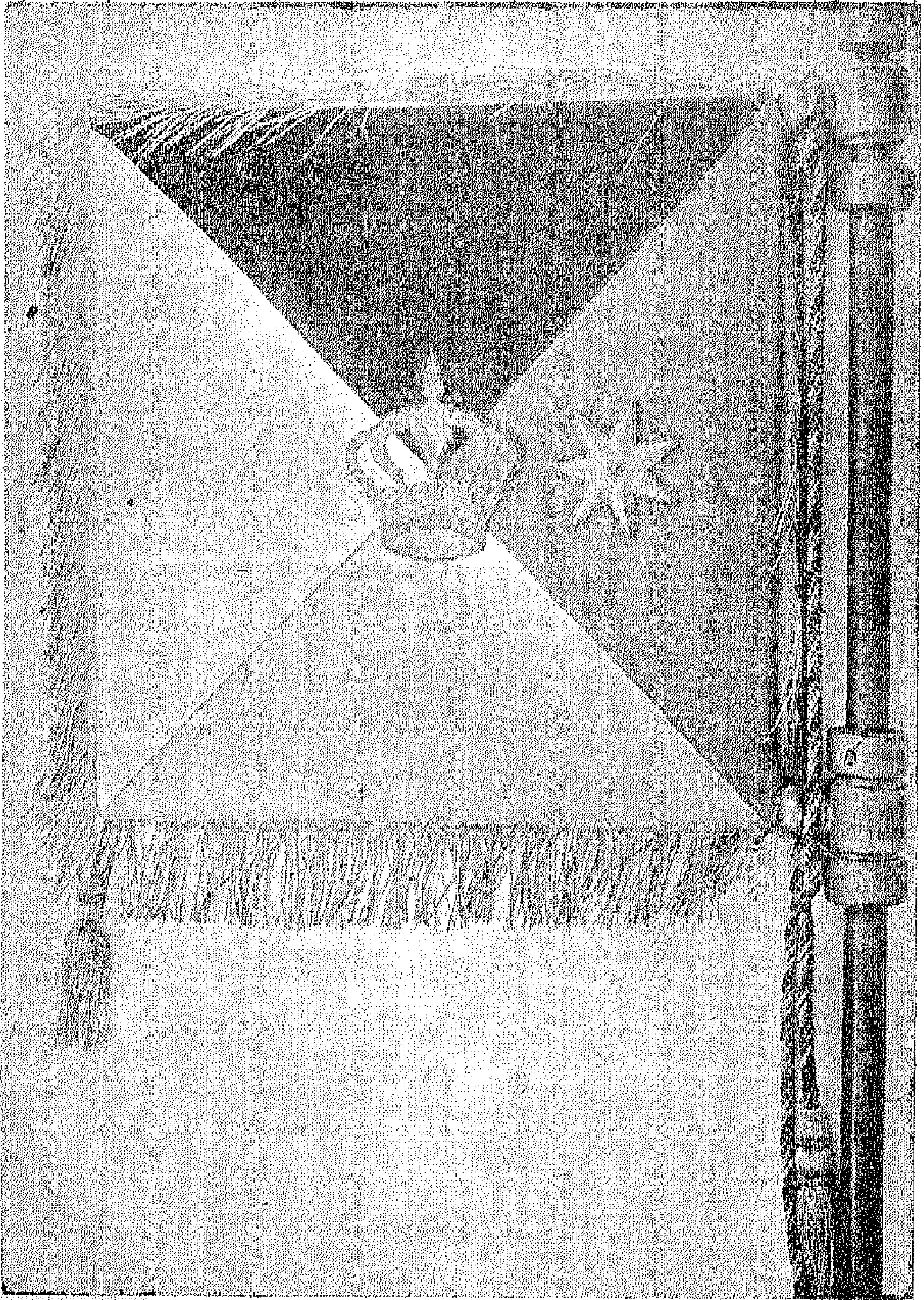
٢١ ـ الصفحة الرابعة من قرار اعلان الاستقلال

ذكرى استقلال سورية

الاستقلال يؤخذ ولا يعطى

على الجماجم تبنى العروش

٢٢ - هدية النادي العربي الى الملك فيصل (محفوظة في المتحف الوطني بدمشق)



٢٣ – علم الحرس الملكي

(محفوظ في المتحف الوطني بدمشق)



٢٤ — اوراق ووريقات وزعت ونثرت عند مجيء اللجنة الاميركية للاستفتاء

اياك

ان يضللك الخونة

لا تبـــع

بلاد اجدادك فتلعنك اولادك واحفادك

عش حرا

فك اسرك من نير الاستعباد فتستريح ولتكن مطالبك هي :

اولاً — اطلب (الاستقلال السياسي التام) بلا قيد ولا شــرط ولا حماية ولا وصاية

ثانياً — لاتقبل بتجزئ بلاد اهلك ووطنك اي (سورية كلها جزء لايتجزأ)

ثالثاً — اطلب حدود بلادك من الشمال (جبال طوروس) ومن الجنوب (صحراء سينا) ومن الغرب (البحر المتوسط) .

رابعاً — تمنى لبقية البلاد المحررة العربية (الاستقلال والانضمام)

خامساً — عند الاحتياج رجح ان تكون المعاونة المالية والفنية من دولة امريكا بشرط ان لا تمس استقلالنا السياسي التام

سادساً — احتج على المادة (٢٢) من قانون جمعية الامم القائلة بوجوب الوصاية لانك اهل للاستقلال

سابعاً — ارفض كل حق تدعيه دولة ما بان لها حقوقاً تاريخية او ارجحية في بلادنا رفضاً باتاً

وطني عربي مفادي



٢٥ - نموذج من الاعلانات وزعت على الاهلين عند مجيء اللجنة الاميركية للاستفتاء



١ · — تجتمع كافة اهالي وسكان العاصمة يوم (الاثنين) في (٨) آذار سنة ١٩٢٠ الساعة (١١) قبل الظهر في شارع النصر وطريق الصالحية بدلالة رؤساء واعضاء الأحزاب والجمعيات

٢ · — تسير الجماهير بقيادة الرؤساء المومى اليهم للمحال والمواقع المقررة على اتم نظام

٣ · — تشترك كافة النقابات والحرف وتلاميذ وتلميذات المدارس في المظاهرات

٤ — تصطف الجماهير الساعة الثانية بعد الظهر في ساحة الشهداء في المواقع المخصصة

٥ — في الساعة الثالثة يعلن الأستقلال من شرفة دائرة البلدية بقراءة قرار المؤتمر السوري و يطلق مائة مدفع ومدفع من القلعة وترفع الأعلام السورية الجديدة و يهتف الشعب بتحية الملك

٦ · — يستعرض جلالة الملك الجيش وهو في شرفة دائرة البلدية

٧ · — يقبل جلالة الملك باسم الأمة تبريكات حضرات رئيس واعضاء مجلس المديرين ووفد المؤتمر السوري والقاضي والمفتي ونقيب الأشراف و بطريرك الروم الارثوذكس و بطريرك الكاثوليك ومطران اللاتين والسريان والأرمن القديم ورئيس روحي البروتستانت ورئيس الحاخامين فقط

٨ · — يشرف ركاب جلالة الملك للقصر السلطاني عند نهاية الأستعراض و يتبعه رئيس الحكومة ورئيس المؤتمر في مركبة خاصة تضمهم كوكبة من الحرس الملوكي

٩ · — يطوف الجيش شوارع المدينة وتشترك طبقات الأمة بالمظاهرات حتى غروب الشمس

١٠ · — تزدان العاصمة بالاعلام وتفتح الأسواق ليلاً وتقام الافراح والمهرجانات وتنار الدوائر الرسمية والخصوصية والحوانيت حتى منتصف الليل ثلاثة ايام متواليات

١١ · — تتجول قطعات الجيش المظفر ليلا في شوارع العاصمة بالمشاعل

١٢ · — ممنوع قطعياً اطلاق واستعمال السلاح ومن يجرأ يساق للقضاء العسكري

١٣ · — مديرا الداخلية والأمن العام مسؤولان عن حفظ الراحة والنظام

١٤ · — تخصص بناية مسرح زهرة دمشق للمتفرجين من السيدات

رئيس بلدية العاصمة

٣٦ — منهج الاحتفال باعلان الاستقلال

قيادة
الجيوش العربية الشمالية
ديوان الامير

رئاسة الامناء

الكاتب الخاص





رئاسة الوزراء

وزارة الخارجية

٢٧ - بعض العناوين - مأخوذة من اوراق رسمية

[illegible]

قيادة

[illegible]

رقم ....

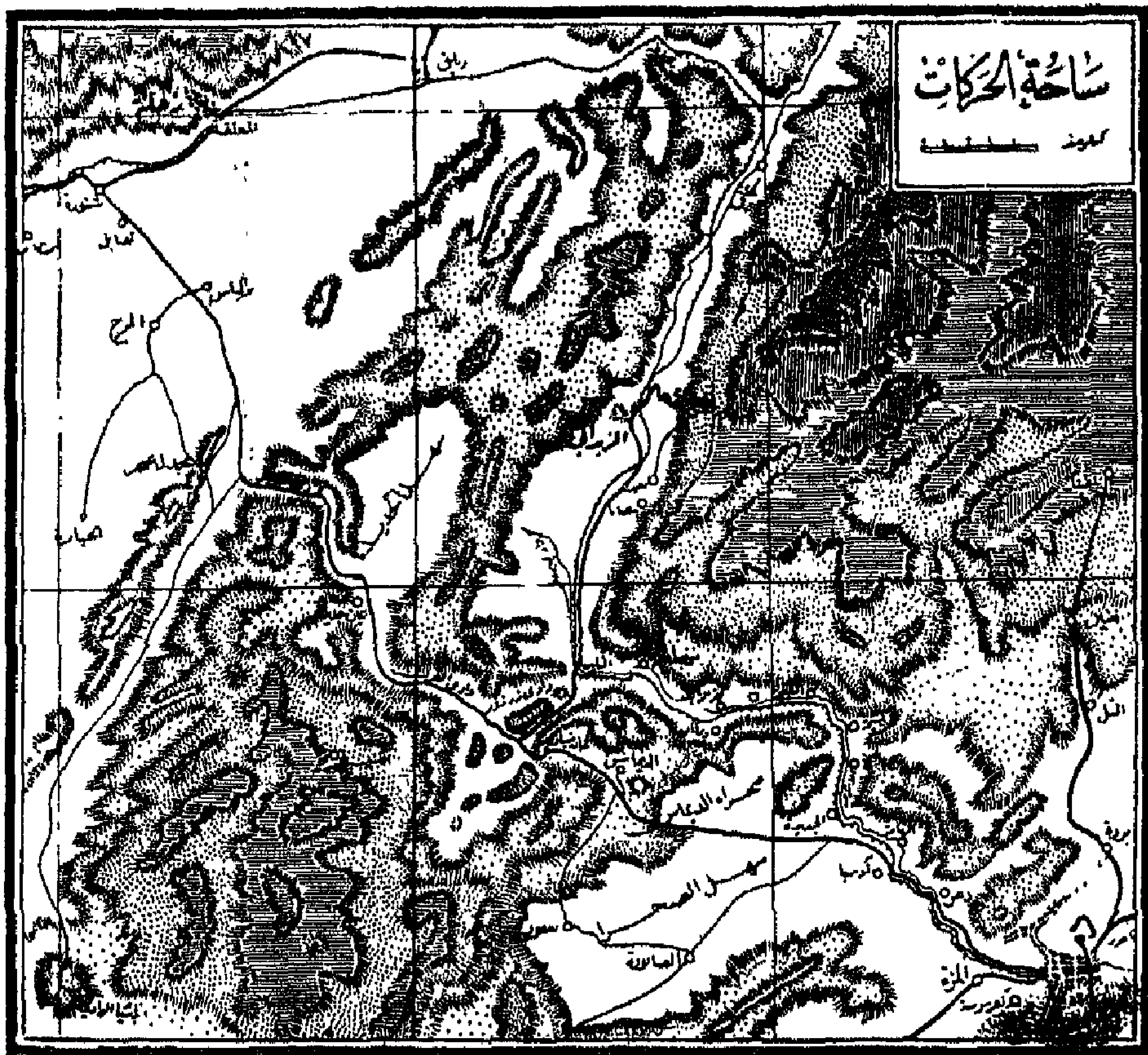
تاريخ [illegible]

[illegible]

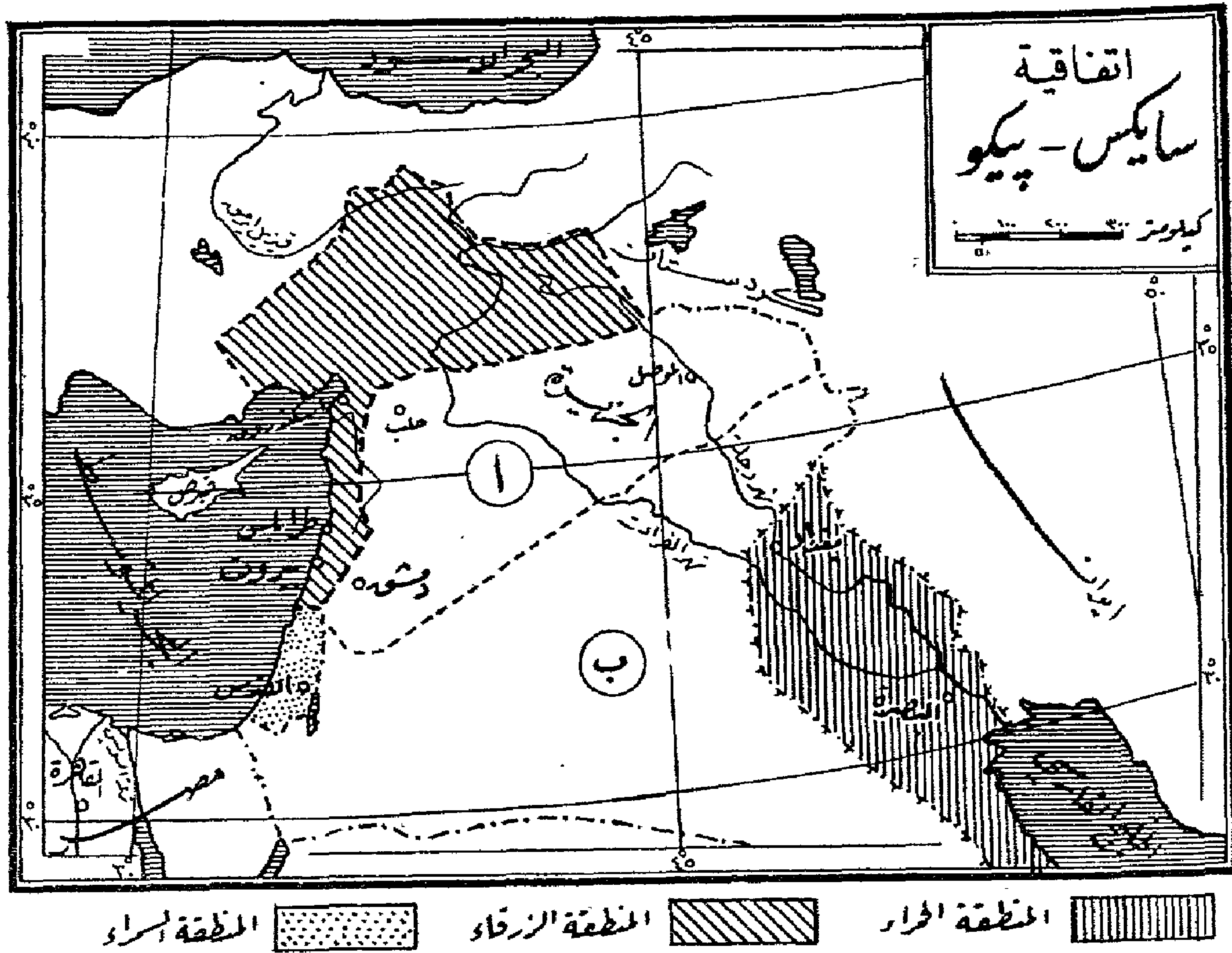
٢٨ – خط يد يوسف العظمة وتوقيعه

في الاعلى : خاتمة كتاب من خط يده ، تتعلق بمفتي بيروت

في الاسفل : توقيعه على ورقة دعوة



٢٩ – خريطة تبين ساحة الحركات



٣٠ — خريطة تبين اتفاقية سايكس بيكو



Après acceptation de notre part
des conditions de votre ultimatum
du 14 juillet et notre commen-
cement d'exécution par des
faits comme le renvoi des
troupes qui a diminué notre
armement il n'y a eu aucun
tort de notre part qui puisse
vous donner le droit de nous
imposer des conditions nouvelles
Nous vous prions de ramener
les choses à son état antérieur
et de retirer les troupes françaises
en dehors des conditions de
l'ultimatum pour que le peuple syrien
puisse se calmer et retrouver
confiance –

٣١ – مسودة جواب الى الجنرال غورو



٣٢ اللوحة التذكارية التي نحتها الفرنسيون
على صخور نهر الكلب عن احتلالهم لدمشق

فهرست

فهرست المواد

•

مقدمة

صفحة

القسم الأول

عوامل ومقدمات

صفحة

***

القسم الثاني

وقائع ومذكرات

صفحة

***

ذيل

وثائق ومعلومات

صفحة

تصحيح

صحيفة	سطر	خطأ	صواب
٧٥	١٩	الجنوبية	الغربية
«	٢٠	الغربية	الجنوبية
٧٩	٢٠	الاميرفاعورفي جبل عامل	الأمير فاعور في مرج عيون وثورة كامل الأسعد في جبل عامل
١٥٧	١٢	السنتين والنصف	السنتين

فهرست الصور

انتهى طبع هذا الكتاب على
مَطَابِعُ الكَشَّافِ
في ١٢ شباط ١٩٤٧



مطبعة الكشاف بيروت